وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص:محاسبة، مالية وبنوك

العنـــــــوان:

دور النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر

من إعـداد:

زواتنيــة عبد القادر

المناقشة بتاريخ 2017/11/09 من طرف اللجنة المكونة من:

كتوش عاشور	أستاذ	جامعة الشلف	رئيس
بوفليح نبيل	أستاذ محاضر أ	جامعة الشلف	مقرر
باشوندة رفيق	أستاذ	جامعة سيدي بلعباس	ممتحن
حساني حسين	أستاذ محاضر أ	جامعة الشلف	ممتحن
عيادي عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة الشلف	ممتحن
فيكارشة سفيان	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	ممتحن

الحمد والشكر أولا وأخيرا لله عزوجل، الذي أعانني ويسر أمري، ووفقني على إنجاز هذا العمل المتواضع، فهو نعم المولى ونعم النصير؛

كما أتوجه بشكري وتقديري إلى سعادة الدكتور بوفليح نبيل لتفضله بالإشراف على هذه الأطروحة، وما غمرني به من علم رفيع كان له الأثر الكبير في إثراء هذا العمل؛

كما يسعدني أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير، وعظيم العرفان للأساتذة الدكاترة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لما قدموه لي من ملاحظات واقتراحات قيمة ،والتي أثرت على هذا العمل وزادت من قيمته؛

كما أشكر كذلك كل الأساتذة من داخل وخارج الوطن الذين قدموا لي يد العون والمساعدة لإتمام هذه الأطروحة؛

الشكر موصول لكل الإطارات المحاسبية والمالية لشركات التأمين المبحوثة لما قدموه لي من تسهيلات لإثراء الجانب التطبيقي، كذلك الإطارات الفاعلة لكل من المجلس الوطني للتأمينات (CNA)، المجلس الوطني للمحاسبة (CNC)، وزارة المالية وبورصة الجزائر.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل الفاعلين في جامعة حسيبة بن بو علي -الشلف -، وكل من ساهم في إتمام هذه الأطروحة.

عبد القادر زواتنية

الإهـــــداء

إلى وطني العزيز، الجزائر الغالية؛

إلى النفس النقية الطاهرة، وملاك الرحمة والإحسان وهدية الخالق الرحمان، إلى من ضحت بسنين شبابها من أجل أبنائها، إلى من يعجز اللسان عن شكرها، وتعجز الكلمات عن وصفها، إلى نبع الحياة، إلى من لا أطمع إلا في رضاها ودعواتها، إليك يا من تحملين أجمل معاني الأمومة - أمي العزيزة -؛

إلى من زرع في حب الحياة وملازمة الصدق والوفاء، إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار، إليك - أبي الكريم —؛ أطال الله في عمرك وألبسك ثوب الصحة والعافية؛

إلى من حبهم يجري في عروقي وينبض بذكراهم فؤادي - إخوتي -؛

إلى جميع الطلبة والزملاء؛

بكل الوفاء والمحبة أهدي لكم هذا العمل المتواضع

عبد القادر زواتنية

الفهـــــرس

الفهرس	
العنوان	**الصفحة**
كلمة شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	V -II
قائمة الأشكال	VIII -VII
قائمة الجداول	XII -X
قائمة المصطلحات	-XIV XVII
قائمة الاختصارات	XIX
الملخـص	XXI
مقدمة	**أ - ن**
الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والأداء المحاسبي في شركات التأمين	
تمهيد:	**2**
I- الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي.	**3**
I-1- عرض مشروع النظام المحاسبي المالي.	**3**
I-2- الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي.	**6**
I-3- تنظيم المحاسبة في النظام المحاسبي المالي.	**11**
I-4- أسباب، أهداف وأهمية تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي.	**12**
I-5- المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي.	**14**
II- الأسس النظرية للنظام المحاسبي في شركات التأمين.	**16**
II-1- مدخل إلى الصناعة التأمينية.	**16**
II-2- شركات التأمين.	**22**
II-3- المحاسبة في شركات التأمين.	**27**
III- أسس ومقومات الأداء المحاسبي في شركات التأمين.	**33**
III-1- الأسس النظرية لمفهوم الأداء.	**34**
III-2- الأداء في شركات التأمين.	**36**
III-3- أسس الأداء المحاسبي في شركات التأمين.	**39**
خلاصة الفصل الأول:	**50**

الفصل الثاني: محاسبة شركات التأمين في ظل نظام الملاءة المالية والمعايير المحاسبية الدولية	
تمهيد:	**52**
I- الإطار النظري لنظام الملاءة المالية والمعايير المحاسبية الدولية.	**53**
I-1- نظام الملاءة المالية.	**53**
I-2- نظام الملاءة المالية I.	**54**
I-3- نظام الملاءة المالية II.	**56**
I-4- المعايير المحاسبية الدولية.	**60**
II- أثر تطبيق نظام الملاءة المالية والمعايير المحاسبية الدولية على المحاسبة في شركات التأمين.	**65**
II-1- أثر تطبيق نظام الملاءة المالية على المحاسبة في شركات التأمين.	**65**
II-2- أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS4) على المحاسبة في شركات التأمين.	**67**
II-3 – دراسة مقارنة بين نظام الملاءة المالية II و4 IFRS المرحلة II.	**74**
II-4 – المعايير المحاسبية الدولية الأخرى ذات العلاقة بنشاط شركات التأمين.	**76**
III- تقييم أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين على ضوء تجارب كل من فرنسا، تركيا، ألمانيا، وسوريا.	**81**
III-1- تقييم أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الفرنسية.	**81**
III-2- تقييم أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين التركية.	**88**
III-3- تقييم أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الألمانية.	**91**
III-4- تقييم أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين السورية.	**93**
خلاصة الفصل الثاني:	**97**
الفصل الثالث: تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية كآلية لتحسين أدائها المحاسبي	
تمهيد:	**99**
I- تطور الصناعة التأمينية في الجزائر.	**100**
I-1- التطور التاريخي لقطاع التأمينات في الجزائر.	**100**
I-2- تأطير قطاع التأمينات في الجزائر.	**102**
I-3- دراسة واقع سوق التأمين الجزائري في سنتي 2014 و2015.	**108**

I-4- وضعية سوق التأمين الجزائري ضمن البيئة الإقليمية والعالمية للتأمين في سنتي 2014 و2015.	**112**
II- محاسبة شركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي.	**115**
II-1- خلفية عامة عن محاسبة شركات التأمين في ظل المخطط المحاسبي الوطني (PCN).	**115**
II-2- النظام المحاسبي لشركات التأمين وإعادة التأمين على ضوء الإشعار رقم (89) المؤرخ في 10 مارس 2011.	**119**
II-3- النظام المحاسبي لشركات التأمين بين المخطط المحاسبي الوطني (PCN) والنظام المحاسبي المالي (SCF): دراسة مقارنة.	**132**
II-4- محاسبة شركات التأمين بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS- IFRS) والنظام المحاسبي المالي (SCF): دراسة مقارنة.	**134**
III- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين في الجزائر.	**137**
III-1- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الملاءة المالية والقيمة العادلة لشركات التأمين.	**137**
III-2- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية والإفصاح المحاسبي لشركات التأمين.	**141**
III-3- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على التدقيق المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات لشركات التأمين.	**145**
III-4- أثر المعلومة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي على الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر.	**147**
خلاصة الفصل الثالث:	**150**
الفصل الرابع: دراسة واقع الأداء المحاسبي لعينة من شركات التأمين الجزائرية في ظل تطبيقها للنظام المحاسبي المالي	
تمهيد:	**152**
I- تقييم الأداء المحاسبي لشركة (saa) في ظل تطبيقها للنظام المحاسبي المالي.	**153**
I-1- تقديم الشركة الوطنية للتأمين (saa).	**153**
I-2- تحليل نتائج المؤشرات التقنية والمحاسبية للشركة الوطنية للتأمين (saa).	**154**
I-3- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام المحاسبي للشركة الوطنية للتأمين (saa)	**159**

II- تقييم الأداء المحاسبي لشركة أليانس (alliance) للتأمينات في ظل تطبيقها للنظام المحاسبي المالي.	**164**
II-1- تقديم شركة أليانس (alliance) للتأمينات.	**165**
II-2- تحليل نتائج المؤشرات التقنية والمحاسبية لشركة أليانس (alliance) للتأمينات.	**168**
II-3- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام المحاسبي لشركة أليانس (alliance) للتأمينات.	**173**
III- تحليل الأداء المحاسبي لعينة من شركات التأمين في الجزائر من خلال دراسة استقصائية (الاستبيان).	**179**
III-1- التصميم النظري للدراسة الميدانية.	**179**
III-2- التصميم العملي للدراسة الميدانية.	**182**
III-3- تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة.	**189**
III-4- عناصر التوافق بين نتائج الدراسات السابقة ونتائج الدراسة الحالية.	**213**
خلاصة الفصل الرابع:	**215**
خاتمة:	**219**
قائمة المراجع:	**232**
قائمة الملاحق:	
الملحق رقم (01): ميزانية شركة التأمين وفق المخطط المحاسبي الوطني (PCN).	**243**
الملحق رقم (02): جدول حسابات النتائج لشركة التأمين وفق المخطط المحاسبي الوطني (PCN).	**244**
الملحق رقم (03): ميزانية شركة التأمين وفق النظام المحاسبي المالي (SCF).	**246-245**
الملحق رقم (04): حساب النتائج لشركة التأمين وفق النظام المحاسبي المالي (SCF).	**247**
الملحق رقم (05): الميزانية وحساب النتائج للشركة الوطنية للتأمين سنة 2015.	**250-248**
الملحق رقم (06): تقرير محافظي الحسابات للشركة الوطنية للتأمين سنة 2015.	**251**
الملحق رقم (07): الميزانية وحساب النتائج لشركة أليانس للتأمينات سنة 2015.	**253-252**
الملحق رقم (08): تقرير محافظي الحسابات لشركة أليانس للتأمينات للسداسي الأول سنة 2016.	**254**
الملحق رقم (09): الاستبـــيـــان.	**259-255**
الملحق رقم (10): أسماء السادة الأساتذة محكمي الاستبيان.	**260**

قائمة الأشكال

قائمـــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1 -1)	دورة نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين.	33
(1 -2)	أهداف نظام الملاءة المالية II في مجال تحديث وتوافق قواعد الملاءة المالية بالنسبة لشركات التأمين.	58
(2 -2)	ركائز نظام الملاءة المالية II.	59
(3 -2)	مراحل إصدار المعايير المحاسبية الدولية.	63
(4 -2)	أثر الانتقال من نظام الملاءة المالية I إلى نظام الملاءة المالية II على ميزانية شركة التأمين.	66
(5 -2)	المراحل الزمنية لإعداد معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS 4)	68
(1 -3)	أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين في الجزائر.	149
(1 -4)	تطور الإنتاج للشركة الوطنية للتأمين من 2010- 2015.	154
(2 -4)	تطور التعويضات للشركة الوطنية للتأمين من 2010- 2015.	155
(3 -4)	تطور التوظيفات المالية للشركة الوطنية للتأمين من 2010- 2015.	155
(4 -4)	تطور النواتج المالية للشركة الوطنية للتأمين من 2010- 2015.	156
(5 -4)	تطور هامش التأمين للشركة الوطنية للتأمين من 2010- 2015.	156
(6 -4)	تطور هامش الملاءة المالية للشركة الوطنية للتأمين من 2010- 2015.	157
(7 -4)	تطور المصاريف العامة للشركة الوطنية للتأمين من 2010- 2015.	158
(8 -4)	تطور النتيجة المحاسبية للشركة الوطنية للتأمين من 2010- 2015.	158
(9 -4)	التسجيل الآلي لعملية الإنتاج (إصدار الأقساط) وفق برنامج (ORASS).	160
(10 -4)	نصيب السهم الواحد من الأرباح لشركة أليانس للتأمينات من 2010- 2014.	167
(11 -4)	تطور الإنتاج لشركة أليانس للتأمينات من 2010- 2015.	168
(12 -4)	تطور التعويضات لشركة أليانس للتأمينات من 2010- 2015.	169
(13 -4)	تطور التوظيفات المالية لشركة أليانس للتأمينات من 2010- 2015.	170
(14 -4)	تطور النواتج المالية لشركة أليانس للتأمينات من 2010- 2015.	170
(15 -4)	تطور هامش التأمين لشركة أليانس للتأمينات من 2010- 2015.	171
(16 -4)	تطور هامش الملاءة المالية لشركة أليانس للتأمينات من 2010- 2015.	171
(17 -4)	تطور المصاريف العامة لشركة أليانس للتأمينات من 2010- 2015.	172

(4- 18)	تطور النتيجة المحاسبية لشركة أليانس للتأمينات من 2010- 2015.	172
(4- 19)	نمــوذج الدراســة المقتـرح.	180
(4- 20)	نسب الاستبيانات الموزعة على شركات التأمين.	184

قائمة الجداول

قائمـــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1 -1)	المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي.	14
(1 -2)	معدلات الأداء المعتمدة من طرف شركة A.M.Best company لتقييم أداء شركات التأمين.	37
(2 -1)	أثر معايير (IFRS) على النسبة المركبة.	81
(2 -2)	أثر معايير (IFRS) على معدل الهامش الصافي.	82
(2 -3)	أثر معايير (IFRS) على نسبة التشغيل المركبة.	83
(2 -4)	أثر معايير (IFRS) على القيمة الكامنة.	83
(2 -5)	أثر معايير (IFRS) على العائد على القيمة الكامنة.	84
(2 -6)	تطبيق مؤشر النسبة المركبة في شركات التأمين الفرنسية خلال الفترة (2004-2006).	85
(2 -7)	تطبيق مؤشر معدل الهامش الصافي في شركات التأمين الفرنسية خلال الفترة (2004- 2006).	85
(2 -8)	تطبيق مؤشر نسبة التشغيل المركبة في شركات التأمين الفرنسية خلال الفترة (2004- 2006).	86
(2 -9)	تطبيق مؤشر القيمة الكامنة في شركات التأمين الفرنسية خلال الفترة (2004-2006).	86
(2 -10)	تطبيق مؤشر العائد على القيمة الكامنة في شركات التأمين الفرنسية خلال الفترة (2004- 2006).	87
(2 -11)	معايير التقارير المالية الدولية المطبقة في شركات التأمين التركية.	90
(3 -1)	هيكل الإنتاج حسب نوع شركات التأمين لسنتي 2014 و2015.	109
(3 -2)	إنتاج سوق التأمين الجزائري حسب فروع التأمين لسنتي 2014 و2015.	110
(3 -3)	التعويضات حسب فروع التأمين لسنتي 2014 و2015.	111
(3 -4)	التوظيفات حسب أصناف الأصول لسنتي 2014 و2015.	111
(3 -5)	هيكلة السوق العالمي للتأمين حسب المناطق الجهوية لسنتي 2014 و2015.	112
(3 -6)	هيكلة السوق العالمي للتأمين حسب البلدان لسنتي 2014 و2015.	113
(3 -7)	ترتيب قطاع التأمين الجزائري إقليميا وعالميا لسنتي 2014 و2015.	114

(3- 8)	القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين وفق المخطط المحاسبي الوطني.	118
(3- 9)	أوجه المقارنة للنظام المحاسبي لشركات التأمين بين المخطط المحاسبي الوطني (PCN) والنظام المحاسبي المالي (SCF).	132
(3- 10)	أوجه المقارنة للمحاسبة في شركات التأمين بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS- IFRS) والنظام المحاسبي المالي (SCF).	134
(4- 1)	التقسيم النهائي لأسهم شركة أليانس للتأمينات المعروضة للاكتتاب سنة 2010.	166
(4- 2)	المؤشرات المالية لشركة أليانس للتأمينات من 2010- 2014.	167
(4- 3)	تقييم الأداء المحاسبي بين الشركة الوطنية للتأمين وشركة أليانس للتأمينات: دراسة مقارنة.	177
(4- 4)	توزيع الاستبيانات على شركات التأمين الجزائرية المبحوثة.	183
(4- 5)	درجات توزيع قيم المتوسط الحسابي.	188
(4- 6)	معامل الثبات Alpha cronbach's لأداة الدراسة.	189
(4- 7)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس.	190
(4- 8)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر.	190
(4- 9)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى التعليمي.	191
(4- 10)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة.	191
(4-11)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير سنوات الخبرة.	192
(4- 12)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير شركات التأمين.	193
(4- 13)	إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول.	194
(4- 14)	إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني.	196
(4- 15)	إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث.	198
(4- 16)	إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الرابع.	200
(4- 17)	إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الخامس.	202
(4- 18)	إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور السادس.	204
(4- 19)	نتائج اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المؤمن لهم في شركات التأمين.	206
(4- 20)	نتائج اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المستثمرين في شركات التأمين.	207

(4- 21)	نتائج اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات إدارة شركات التأمين.	208
(4- 22)	نتائج اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المحللين الماليين في شركات التأمين.	209
(4- 23)	نتائج اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات هيئة الإشراف على شركات التأمين.	210
(4- 24)	نتائج اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات كل الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين.	211
(4- 25)	عناصر التوافق بين نتائج الدراسات السابقة ونتائج الدراسة الحالية.	213

قائمة المصطلحات

المصطلح	المعنى
Acceptation **القُبول**	هي العملية التي من خلالها تقبل شركة إعادة التأمين أن تأخذ على عاتقها جزء من الخطر الذي اكتتبت فيه شركة تأمين أخرى.
Arrérages après Constitutions	هي دفعات منتظمة (شهرية، ثلاثية، سداسية أو سنوية)، يتم تنفيذها بعد تكوين المؤونات من طرف شركة التأمين بموجب عقد التأمين على الحياة (rente viagère).
Capitaux constitutifs de rentes	هي مجموع المبالغ المحددة لشركة التأمين والتي تقوم بتحويلها في شكل سلسلة استحقاقات متتالية، أي هو رأس المال الذي يتم من خلاله دفع الأقساط.
Capitaux et arrérages à payer	هي مجموع المبالغ الواجبة الدفع للمؤمن له أو المستفيد عند استحقاق عقد التأمين، وذلك في حال بقاء المؤمن له على قيد الحياة.
Cédant **المُتنازِل**	هي شركة أو تعاضدية تأمين التي تتنازل إلى شركة إعادة التأمين عن جزء من الأخطار التي اكتتبت فيها.
Cession **التنازل**	هي العملية التي من خلالها تحول شركة التأمين جزء من الأخطار إلى شركة إعادة التأمين بصفة إجبارية أو اختيارية.
Cessionnaire **المتنازل له**	هي شركة التأمين المتنازل لها، أي هي شركة التأمين التي تتحمل جزء من الأخطار من شركة تأمين أخرى.
Coassurance **التأمين المشترك**	هو مساهمة عدة شركات تأمين في تغطية الخطر نفسه في إطار عقد تأمين وحيد، حيث يوكل تسيير وتنفيذ عقد التأمين إلى مؤمن رئيسي يفوضه قانونا المؤمنون الآخرون المساهمون معه في تغطية الخطر.
Coassureur **شركة التأمين التي تمارس التأمين المشترك**	هي شركة تأمين التي تشترك مع شركات التأمين الأخرى في تغطية الخطر في إطار عقد تأمين جماعي.
Commissions des intermédiaires **عمولات وسطاء التأمين**	هي نسبة من الأقساط المستلمة من طرف الوسطاء كتعويض لعملية إصدار عقد التأمين لصالح شركة التأمين، حيث يوجد نوعين عمولة الإصدار أو عمولة التسيير.
Commissions de réassurance **عمولات إعادة التأمين**	هي نسبة من الأقساط المتنازل عنها يتم دفعها من طرف المتنازل له إلى المتنازل بهدف المشاركة في مصاريف الإصدار والتسيير الخاصة بعقد التأمين.
Contrat d'assurance **عقد التأمين**	هو عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن.
cotisation **الاشتراك**	هو المبلغ المستحق من طرف شركة التأمين مقابل تغطيتها للأخطار.

Droits de timbres de dimension **حقوق طابع الأبعاد**	هو طابع يفرض على عقود التأمين حسب حجم بوليصة التأمين.
Droits de timbres de gradués **حقوق الطابع التدرجي**	هو طابع يفرض على عقود التأمين الخاصة بالسيارات فقط، وذلك حسب قوة المحرك (Puissance).
Egalisation **التعديل**	هي مؤونة موجهة لتغطية الأخطار والأحداث المستقبلية التي تتميز بقلة حدوثها ولكن حجمها كبير.
Fonds de garantie Des assurés (FGAS) **صندوق ضمان المؤمن لهم**	هو صندوق هدفه تغطية كل أو جزء الديون الناشئة عن عقود التأمين، وذلك في ظل عدم قدرة شركة التأمين عن سداد هذه الديون تجاه المؤمن لهم.
Fonds de garantie Automobile (FGA) **صندوق ضمان السيارات**	هو صندوق هدفه تعويض ضحايا الحوادث، وذلك في حالة عدم معرفة المتسبب في الحادث.
Fonds ou valeur reçus des réassureurs **الأموال المستلمة من شركات إعادة التأمين**	هي مجموع الأموال المتروكة كضمان للالتزامات التي تؤخذ على عاتق شركة إعادة التأمين عند المتنازل (شركة التأمين).
Fonds ou valeur versés aux réassureurs **الأموال المدفوعة إلى شركات إعادة التأمين**	هي مجموع الأموال المودعة كضمان للالتزامات التي تؤخذ على عاتق المتنازل له إلى متنازل له آخر.
Intermédiaires d'assurance **وسطاء التأمين**	هو كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاط الوساطة في عمليات التأمين.
Participation aux excédents (P.B.T) **المشاركة في الأرباح التقنية**	هو إجراء تعاقدي مكتوب بين المؤمن له وشركة التأمين، حيث تلتزم هذه الأخيرة (شركة التأمين) بمنح المؤمن له جزء من الأرباح المحققة على عقود التأمين المكتتبة.
Prestations (sinistres) **المطالبات (الحوادث)**	هي مجموع الأموال المدفوعة إلى المؤمن له أو المستفيد من عقد التأمين بموجب الالتزام الناشئ عن تحقق الخطر المؤمن عليه.
Prestations et frais à payer **المطالبات والمصاريف الواجبة الدفع**	وتمثل تقديرات المبالغ والمصاريف الواجب دفعها للمؤمن له أو المستفيد من عقد التأمين، وذلك بموجب الالتزام الناشئ عن تحقق الخطر المؤمن عليه.
Prestations et frais à recevoir **المطالبات والمصاريف قيد**	تمثل الالتزامات التي تتحملها شركات إعادة التأمين.

الاستلام	
Primes acceptées **الأقساط المقبولة**	هي الأقساط المستلمة في إطار عملية القبول.
Primes acceptées à reporter **الأقساط المقبولة للترحيل**	هي جزء من الأقساط المقبولة المكتسبة والتي تخص الفترة المحددة بين تاريخ الجرد وتاريخ استحقاق الأقساط.
Primes acceptées reportées **الأقساط المقبولة المرحلة**	هي جزء من الأقساط المقبولة المرحلة للدورات اللاحقة والمكتسبة خلال الدورة الجارية.
Primes émises **الأقساط الصادرة**	هي المبالغ المستحقة من طرف المكتتب مقابل الأخطار المغطاة ضمن عقد التأمين.
Primes émises à reporter **الأقساط الصادرة للترحيل**	هي جزء من الأقساط الصادرة والتي تخص الفترة المحددة بين تاريخ الجرد وتاريخ استحقاق الأقساط.
Primes émises reportées **الأقساط الصادرة المرحلة**	هي جزء من الأقساط الصادرة المرحلة للدورات اللاحقة والمكتسبة خلال الدورة الجارية.
Primes cédées **الأقساط المتنازل عنها**	هي جزء من الأقساط الصادرة والتي تتنازل عنها شركة التأمين للمتنازل له في مقابل قبول الخطر من طرف هذا الأخير (المتنازل له).
Primes cédées à reporter **الأقساط المتنازل عنها للترحيل**	هي جزء من الأقساط المتنازل عنها والتي تخص الفترة المحددة بين تاريخ الجرد وتاريخ استحقاق الأقساط.
Primes cédées reportées **الأقساط المتنازل عنها المرحلة**	هي جزء من الأقساط المتنازل عنها المرحلة للدورات اللاحقة والمكتسبة خلال الدورة الجارية.
Provision de primes **مؤونة الأقساط**	هي مؤونات يتم تكوينها على أساس الأقساط، والموجهة لتغطية الحوادث المستقبلية.
Provision de sinistres **مؤونة الحوادث**	هي تقديرات المبالغ التي يجب أن تدفعها شركة التأمين بعد تاريخ نهاية الدورة، وذلك بموجب المطالبات والمصاريف الممكن تحملها من طرف شركة التأمين خلال ذلك التاريخ.
Provision mathématique **المؤونة الرياضية**	هي الفرق بين القيم الحالية للالتزامات بين شركة التأمين والمؤمن له.
Provision réglementée **المؤونة المقننة**	هي مؤونة يتم تكوينها بناء على النصوص التشريعية والقانونية على أنشطة التأمين وإعادة التأمين، وذلك بهدف مواجهة احتمال عدم كفاية الالتزامات التقنية لشركة التأمين.

Provision technique **المؤونة التقنية**	هي مؤونة يتم تكوينها بهدف مواجهة الالتزامات تجاه المؤمن لهم أو المستفيدين من عقود التأمين، حيث يعتمد تكوينها على أسس تقنية.
Rachats à payer	هي العملية التي تسمح للمؤمن له بمطالبة شركة التأمين بجزء أو كل القيمة المكتسبة لعقد التأمين.
Réassurance **إعادة التأمين**	هي عملية تتحمل بموجبها إحدى شركات التأمين جزء أو كل الخطر الذي سبق وأن تحملته شركة تأمين أخرى، مقابل قسط تدفعه الشركة التي تحملت الخطر بصفة أصلية يسمى قسط إعادة التأمين.
Réassureur **شركة إعادة التأمين**	هي شركة التأمين التي تلتزم بتغطية جزء من الخطر الذي تنازلت عنه شركة تأمين أخرى (شركة التأمين الأصلية).
Recours **الطعن**	هو إجراء ودي أو قانوني تقوم به شركة التأمين ضد الغير المسؤولين في تسبب أضرار للمؤمن لهم.
Recours aboutis à encaisser **الطعون المستلمة للتخليص**	وتمثل قيمة الطعون التي تلتزم بها شركات التأمين من أجل دفعها للمؤمن لهم أو المستفيدين.
Rétrocession **عملية إعادة التنازل**	هي العملية التي تقوم من خلالها شركة إعادة التأمين بالتنازل عن جزء من الخطر إلى شركة إعادة تأمين أخرى.
Rétrocédant	هي شركة إعادة التأمين التي تقوم بعملية إعادة التنازل.
Rétrocessionnaire	هي شركة إعادة التأمين التي تقبل الخطر في عملية إعادة التنازل.
Risque croissant **الخطر المتزايد**	هي مؤونة مفروضة على عمليات التأمين ضد أخطار الأمراض والعجز وتساوي الفرق بين القيم الحالية للالتزامات بين شركة التأمين والمؤمن لهم.
Ristourne de primes **استرداد (استرجاع) الأقساط**	هي مؤونة تسمح بمعاينة الاسترجاع الجزئي للأقساط لصالح المؤمن لهم.

قائمة الاختصارات

قائمــة الاختصارات

الاختصار	معنى الاختصار
2A	L'algérienne des assurances.
CAAR	Compagnie algérienne d'assurance et de réassurance.
CAAT	Compagnie algérienne des assurances.
CAGEX	Compagnie algérienne de garantie des exportations.
CASH	Compagnie d'assurances des hydrocarbures.
CCR	Compagnie centrale de réassurance.
CIAR	Compagnie internationale d'assurance et de réassurance.
CNA	Conseil national d'assurance.
CNC	Conseil national de la comptabilité.
CNMA	Caisse nationale de mutualité agricole.
EHEA	Ecole des hautes études d'assurance.
EIOPA	European insurance and occupational pensions.
FFSA	Fédération française des sociétés d'assurance.
FIFO	First in first out.
GAAP	Generally accepted accounting principles.
GAM	Générale assurance méditerranéenne.
IAHEF	Institut algérien des hautes études financières.
IAIS	International association of insurance supervisors.
IAS	International accounting standard.
IASB	International accounting standard board.
IFRS	International financial reporting standard.
IOSCO	International organization of securities commissions.
LIFO	Last in first out.
OMC	Organisation mondial du commerce.
PCG	Plan comptable général.
PCN	Plan comptable national.
PIB	Produit intérieur brute.
QIS	Quantitative impact studies.
SAA	Société algérienne d'assurance.
SAC	Standards advisory council.
SAE-EXACT	Société algérienne d'expertise et du contrôle technique automobile.
SAPS	Société d'assurance, de prévoyance et de santé.
SCF	Système comptable financier.
SGCI	Société de garantie du crédit immobilier.
STAR	Société tunisienne d'assurance et de réassurance.
TMS	Türk Muhasebe Standartlari.
UAR	Union algérien des sociétés d'assurance et de réassurance.

الملخـــص

الملـخـــص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وتحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر، خاصة في ظل الاتجاه الدولي نحو تطبيق كل من نظام الملاءة المالية و معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين، حيث تم التركيز على تحليل أثر تطبيق كل من الملاءة المالية، القيمة العادلة، القوائم المالية، الإفصاح المحاسبي، التدقيق المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات، على جودة المعلومة المحاسبية ومدى إيفائها باحتياجات كل من المؤمن لهم، المستثمرين، المحللين الماليين، الإدارة وهيئة الإشراف على شركات التأمين في الجزائر، ومن أجل تأكيد ذلك فقد تم تقييم أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المحاسبي لكل من الشركة الوطنية للتأمين (SAA) وشركة أليانس للتأمينات، إضافة إلى دراسة استقصائية شملت عينة من شركات التأمين الجزائرية، بحيث هدفت إلى دراسة مدى إيفاء المعلومات المحاسبية التي تنتجها هذه الشركات باحتياجات الأطراف ذات العلاقة بنشاطها.

لقد توصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية التي تنتجها شركات التأمين الجزائرية تفي باحتياجات الأطراف ذات العلاقة بنشاطها، أما صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي فتتمثل في نقص تكوين الإطارات المحاسبية والمالية، إضافة إلى غياب سوق مالي حقيقي يسمح بتقييم بعض عناصر الميزانية بالقيمة العادلة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، الأداء المحاسبي في شركات التأمين، الملاءة المالية، معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS 4)، القيمة العادلة، القوائم المالية، الإفصاح المحاسبي، التدقيق المحاسبي، تكنولوجيا المعلومات.

Abstract:

This study aims to analyze the relationship between the application of the financial accounting system and the improvement of accounting performance in algerian's insurance companies, Especially in light of the international trend towards the application both of the solvency system and the international accounting standards in the insurance companies, The study focused on the analyze of the effect of the application of solvency, fair value, financial statements, accounting disclosure, accounting auditing and information technology, On the accounting information quality and the extent to respond the needs of the insured, investors, financial analysts, administration and the supervisory authority on algerian's insurance companies , when it was confirmed this effect for both of insurance companies (SAA) and Alliance assurance, in addition a investigation included a sample of Algerian's insurance companies, which aimed to study the extent the accounting information produced by these companies to fulfil the needs of the parties in relation with their activities.

The study concluded that the accounting information produced by the Algerian's insurance companies responded the needs for the parties in relation with their activity, also there are a difficulties to applying the financial accounting system as lack of formation the accountants, also to absence of a real financial market to evaluation certain elements of the balance sheet by the fair value.

Keywords: Financial Accounting System, Accounting Performance In Insurance Companies, Solvency, International Financial Reporting Standard Fourth (IFRS 4), Fair value, Financial statements, accounting disclosure, accounting auditing, information technology.

مقدمـــــة

مدخل للموضـوع:

أضحت شركات التأمين تحظى باهتمام كبير ضمن مجال الاقتصاديات المعاصرة، نظرا لدورها الهام في حماية الأفراد والمؤسسات ضد مختلف الأخطار التي يتعرضون لها، إضافة إلى دورها في تمويل الاقتصاد وترقية الاستثمار، كما أصبحت تواجه العديد من المخاطر الناجمة عن طبيعة نشاطها المبني على الأحداث المستقبلية، الأمر الذي قد يؤثر على استقرار أدائها وبقائها، ومن هنا برزت أهمية وضع قواعد فعالة تجعل شركات التأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه أصحاب المصالح، ولذلك فقد أصدر الاتحاد الأوروبي هذه القواعد تحت اسم نظام الملاءة المالية I الذي تم تعويضه بنظام الملاءة المالية II، ومن جهة أخرى فقد فرضت العولمة الاقتصادية على شركات التأمين بضرورة الامتثال لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، خاصة في ظل الدور الحديث الذي تقوم به من خلال الاستثمار في الأسواق المالية الدولية، حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مجموعة من المعايير المحاسبية ذات العلاقة بنشاط شركات التأمين، أهمها معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS 4) والمتعلق بمحاسبة عقود التأمين.

إن اعتماد نظام الملاءة المالية والمعايير المحاسبية الدولية سينعكس بشكل إيجابي على المستويين الاحترازي والمحاسبي لشركات التأمين، حيث أصبحت هذه الشركات محل اهتمام العديد من الأطراف كالمؤمن لهم، المستثمرين، المحللين الماليين، الإدارة وهيئة الإشراف، وذلك في ظل زيادة المخاطر، شدة المنافسة والتوجه نحو الاستثمار في الأسواق المالية، الأمر الذي استدعى منها الاستجابة لتطلعات تلك الأطراف من خلال إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية تسمح لهم بتعظيم منافعهم وترشيد قراراتهم الاقتصادية، وهذا لا يتجسد إلا من خلال تحسين أدائها المحاسبي عبر مجموعة من المقومات المتمثلة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي، التدقيق المحاسبي، استخدام تكنولوجيا المعلومات، بناء وتطوير نظم المعلومات المحاسبية، إضافة إلى تكوين إطاراتها المحاسبية والمالية.

وباعتبار الجزائر ليست بمنأى عن التغيرات التي تشهدها البيئة الاقتصادية الدولية، خاصة في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى سعيها إلى ترقية الاقتصاد الجزائري إلى مصف الاقتصاديات العالمية، فإنها قامت بمجموعة من الإصلاحات أهمها إصلاح النظام المحاسبي (PCN) الذي كان يستجيب للأطر القانونية والجبائية، وأصبح لا يساير التوجه الحديث للبيئة الاقتصادية من أهمها متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، الاستثمار في الأسواق المالية، حيث كللت جهود هذا الإصلاح في تبني النظام المحاسبي المالي الذي يعتبر كخطوة هامة لتحسين الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

وباعتبار شركات التأمين أحد أهم الشركات المكونة للقطاع الاقتصادي الجزائري، فقد أصدر المشرع الجزائري الإشعار رقم (89) المؤرخ في 10 مارس 2011، والمتعلق بمخطط وقواعد سير الحسابات، إضافة إلى عرض القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين، وذلك من خلال دعم الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تقدمها لمختلف الأعوان الاقتصاديين، خاصة في ظل الوظائف الحديثة لشركات التأمين، والتي تستدعي منها الولوج إلى الأسواق المالية بمعلومات تستجيب لتطلعات مختلف الأعوان الاقتصاديين خاصة في ظل المنافسة الشديدة التي تشهدها البيئة الاقتصادية التي تنشط فيها.

I- إشكالية الدراسة:

لقد تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي بغية ترقية الاقتصاد الجزائري إلى مصف الاقتصاديات العالمية، وباعتبار قطاع التأمينات من أهم القطاعات المستهدفة من الإصلاح المحاسبي، وذلك بهدف تحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين، وذلك من خلال إنتاج معلومات محاسبية ذات بعد دولي تساهم في ترشيد قرارات مختلف الأطراف الفاعلة في سوق التأمينات.

بناء على ما سبق سنحاول دراسة هذا الموضوع انطلاقا من طرح **الإشكالية الرئيسية التالية**:

- كيف يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر؟

يتفرع عن هذا السؤال جملة من **الأسئلة الفرعية** بالشكل التالي:

- فيما تتمثل طبيعة النظام المحاسبي المالي والأداء المحاسبي في شركات التأمين؟

- هل يؤثر تطبيق نظام الملاءة المالية ومعيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS 4) على المحاسبة في شركات التأمين؟

- ما هي آليات النظام المحاسبي المالي التي تسمح بتحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر؟

- كيف يمكن تحسين الأداء المحاسبي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) وشركة أليانس للتأمينات؟

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية يساوي 0.05؟

II- فرضيات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة يمكن اعتماد مجموعة من الفرضيات على النحو الآتي:

- قد يختلف النظام المحاسبي المالي (SCF) عن المخطط المحاسبي الوطني (PCN).

- يمكن اعتبار جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين كمعيار لقياس الأداء المحاسبي.

- قد يؤثر اعتماد نظام الملاءة المالية II ومعيار (IFRS 4) المرحلة II على أسس المحاسبة في شركات التأمين.

- تعتبر كل من الملاءة المالية، القيمة العادلة، القوائم المالية، الإفصاح المحاسبي، التدقيق المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات كآليات لتحسين جودة المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر.

- يمكن تحسين الأداء المحاسبي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) وشركة أليانس للتأمينات في ظل التزامهما بمتطلبات النظام المحاسبي المالي.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية يساوي 0.05.

III- أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من الأهمية التي تحظى بها شركات التأمين من مختلف الأطراف كالمؤمن لهم، المستثمرين، المحللين الماليين، الإدارة وهيئة الإشراف، خاصة في ظل طبيعة نشاطها المحفوف بالمخاطر والذي يستدعي المتابعة والرقابة المستمرة، ومن جهة أخرى الدور الهام الذي أصبحت تلعبه كعون اقتصادي يستثمر في الأسواق المالية، وبالتالي يمكن اعتبار تطبيق النظام المحاسبي المالي كآلية لتحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر، من خلال قدرتها على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية تفي باحتياجات تلك الأطراف.

IV- أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على النحو الآتي:

- تحليل الأبعاد النظرية للنظام المحاسبي المالي والأداء المحاسبي في شركات التأمين؛

- إبراز أهمية اعتماد نظام الملاءة المالية II ومعيار (IFRS 4) المرحلة II على المحاسبة في شركات التأمين؛

– دراسة العلاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المحاسبية، وأثرها على الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر؛

– إبراز أهم الصعوبات التي تواجهها شركات التأمين في الجزائر من خلال تطبيقها للنظام المحاسبي المالي، إضافة إلى تدعيمها بمجموعة من الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تفعيل تطبيق هذا النظام على مستواها؛

– فتح آفاق البحث الخاصة بدراسة المحاسبة في شركات التأمين، خاصة في ظل ندرة البحوث في هذا المجال.

V– حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الإطار الموضوعي، الإطار الزمني والإطار المكاني، وذلك كما يلي:

V–1– الإطار الموضوعي: يعتمد الإطار الموضوعي للدراسة على جانبين، الجانب النظري ويتمثل في إبراز المفاهيم النظرية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي والأداء المحاسبي في شركات التأمين، ثم تبيان أثر تطبيق نظام الملاءة المالية ومعايير المحاسبة الدولية على المحاسبة في شركات التأمين، إضافة إلى إبراز أهم آليات النظام المحاسبي المالي التي تسمح بتحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر،أما الجانب التطبيقي فقد تم من خلاله تقييم الأداء المحاسبي لكل من الشركة الوطنية للتأمين (SAA) وشركة أليانس للتأمينات في ظل تطبيقهما للنظام المحاسبي المالي، أما الجزء الثاني من الجانب التطبيقي فخصص لدراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر، من خلال دراسة استقصائية (الاستبيان) على عينة من شركات التأمين النشطة في الجزائر.

V–2– الإطار الزمني: لقد تم تقسيم الإطار الزمني للدراسة على فترتين زمنيتين، الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2015 بالنسبة لدراسة حالة كل من الشركة الوطنية للتأمين (SAA) وشركة أليانس للتأمينات (alliance assurance)، أما الدراسة الاستقصائية (الاستبيان) فشملت الفترة الزمنية الممتدة من شهر أكتوبر 2016 إلى غاية شهر فيفري 2017.

V–3– الإطار المكاني: لقد تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى عينة تتكون من 12شركة تأمين والمتمثلة في كل من الشركة الوطنية للتأمين (SAA)، الشركة الجزائرية للتأمين (CAAT)، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)، العامة للتأمينات المتوسطية (GAM)، الجزائرية للتأمينات (2A)، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، شركة أمانة للتأمينات (SAPS)، شركة كرامة للتأمينات (CAARAMA)، الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR)، الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)، شركة التأمين على المحروقات (CASH)، وشركة أليانس للتأمينات (Alliance assurance)، والنشطة على مستوى المناطق التالية: الشلف، تيسمسيلت،

غليزان، وهران، موزاية، الجزائر العاصمة، تيزي وزو، سيدي بلعباس، تلمسان، قسنطينة، عنابة، سطيف، باتنة، بشار، ورقلة.

VI- منهج الدراسة المتبع:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها فقد تم الاعتماد على:

VI-1- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك من خلال وصف وتحليل مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي والأداء المحاسبي في شركات التأمين، محاسبة شركات التأمين في ظل نظام الملاءة المالية والمعايير المحاسبية الدولية، إضافة إلى دور آليات النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر.

VI-2- المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال تقييم الأداء المحاسبي لكل من الشركة الوطنية للتأمين (SAA) وشركة أليانس للتأمينات في ظل تطبيقهما للنظام المحاسبي المالي، ثم دراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر، من خلال دراسة استقصائية (الاستبيان) على عينة من شركات التأمين النشطة في الجزائر، حيث تم عرض نتائج الاستبيان وتحليلها، إضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة وتعميم النتائج المتحصل عليها على شركات التأمين في الجزائر.

VII- الدراسات السابقة:

لقد تناولت مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية موضوع البحث لكن من زوايا أخرى، ومن بين تلك الدراسات نذكر ما يلي:

VII-1- الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة عيسى هاشم حسن، أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القوائم المالية لشركات التأمين- دراسة تطبيقية في سورية-، الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق بسوريا، عام 2011، حيث هدفت هذه الدراسة إلى عرض وتقييم الواقع الحالي للممارسات المحاسبية في شركات التأمين السورية، من خلال عرض أساليب المحاسبة لدى شركات التأمين في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وخاصة المعيار رقم 4 عقود التأمين، وتحديد المشاكل التي تواجهها لدى تطبيق هذه المعايير، بالإضافة إلى تحديد أثر تطبيق هذه المعايير على القوائم المالية لشركات التأمين السورية، وذلك في إطار هادف لتحسين الممارسات المحاسبية الحالية وتحسين مستوى الإفصاح عن عقود التأمين في التقارير المالية لهذه الشركات وتقديم المعلومات المفيدة للأطراف المهتمة لاتخاذ القرارات الملائمة.

ولقد أظهرت **نتائج الدراسة** أن شركات التأمين السورية التزمت بمتطلبات المعيار رقم 4 عقود التأمين فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات التي تحدد وتوضح المبالغ الناشئة عن عقود التأمين في بياناتها المالية والبيانات التي تساعد المستخدمين على فهم المبلغ والتوقيت وعدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين، لكن ذلك كان بالحد الأدنى، كما كان إفصاح شركات التأمين السورية عن المعلومات المتعلقة بمخاطر التأمين على مستوى متدن جدا، وتركز الإفصاح على التحليل الوصفي لهذه المخاطر دون أية تحليلات كمية، وكل هذا لم يسهم في تقييم أخطار التأمين وإعادة التأمين التي تواجه تلك الشركات، وبالتالي التقليل من هذه الأخطار، كما طبقت طرقا متنوعة للاعتراف والقياس بقيمة أصول والتزامات عقود التأمين والإيرادات والنفقات التي تنشأ من تلك العقود.

2- دراسة طبايبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية- دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين، الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2013-2014، حيث هدفت هذه الدراسة إلى:

- معرفة مقدرة البنية المالية لشركات التأمين الجزائرية على تطبيق الإطار النظري للمحاسبة المالية وفقا لمجلس معايير المحاسبة الدولية؛

- الاطلاع على واقع شركات التأمين في الجزائر بشكل عام ومعرفة بنيتها المالية بشكل خاص؛

- توعية وتنبيه المسؤولين في شركات التأمين الجزائرية بمدى أهمية محاسبة التأمين ودورها في تحديد القرارات في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية؛

- قياس مدى اهتمام المسيرين في الشركات الجزائرية للتأمين ومدى اعتمادهم على المحاسبة في عملية اتخاذ القرارات.

ولقد توصلت الدراسة إلى **النتائج التالية**:

- يتطلب معيار الإبلاغ المالي رقم (4) من شركة التأمين أن تفصح عن البيانات التي تساعد المستخدمين على فهم المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين؛

- يستلزم معيار الإبلاغ المالي رقم (4) من شركة التأمين أن تفصح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر التأمينية، فضلا عن البيانات التي تساعد المستخدمين على فهم أهداف الشركة من إدارة المخاطر الناشئة عن عقود التأمين من أجل تخفيضها؛

– يتطلب معيار الإبلاغ المالي رقم (4) من شركة التأمين إجراء اختبارات لكفاية التزامات التأمين المعترف بها واختبار انخفاض قيمة أصول إعادة التأمين؛

– تشير المؤشرات الإحصائية لإجابات عينة الدراسة إلى وجود مجموعة من المعوقات تحول دون قدرة شركات التأمين على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية منها: عدم وجود سوق مالي حقيقي بالجزائر، لا توجد منافسة حقيقية في قطاع التأمين، اختلاف البيئة الاقتصادية الجزائرية عن بنية الدول المطبقة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية؛

– توجد قناعة لدى عينة الدراسة حول مساهمة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في تمكين شركات التأمين في الجزائر من اتخاذ القرارات الرشيدة؛

– تشير المؤشرات الإحصائية لإجابات عينة الدراسة إلى أن هناك ضعف في قدرة البنية المالية لشركات التأمين فيما يتعلق بتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية ذات العلاقة.

VII–2– الدراسات باللغة الأجنبية:

1– دراسة شركة إعادة التأمين السويسرية Swiss Re* Company عام 2004 بعنوان:

" The Impact Of IFRS On The Insurance Industry "

أثر معايير التقارير المالية الدولية على الصناعة التأمينية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على الصناعة التأمينية من تحسين الشفافية، وكذا من المرجح أن تزيد من تقلبات الأرباح ورأس المال.

حيث تطرقت الدراسة إلى أن شركات التأمين النشطة على الصعيد الدولي تواجه طائفة واسعة ومختلفة من معايير المحاسبة الوطنية، الأمر الذي يجعل المحاسبة المالية أمام تحد حقيقي، لذا جاءت معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) لمواجهة هذا التحدي لأنها توفر أساس موثوق من أجل التوافق على المستوى العالمي، كما أن الاتحاد الأوروبي سوف يتخذ معايير (IFRS) إلزامية لجميع الشركات المدرجة فيه ابتداء من 1 يناير 2005، كما أنه لا يوجد أي معيار نهائي للمحاسبة عن عقود التأمين.

* – **swiss ré** هي أحد أهم الشركات الرائدة في العالم ضمن مجال الصناعة التأمينية، خاصة في نشاط إعادة التأمين، لدى هذه الشركة أكثر من 70 فرع في أكثر من 30 دولة، حيث تمارس نشاطها منذ تأسيسها عام 1863 في زيوريخ (سويسرا)، من خلال فروع أنشطتها المتمثلة في الأضرار، المسؤولية المدنية والحوادث، الحياة والصحة، بما في ذلك الخدمات المالية، كما تقدم شركة swiss ré مجموعة واسعة من المنتجات موجهة لتسيير رؤوس الأموال والأخطار.

كما قال " Rainer Helfenstein " وهو خبير اقتصادي في شركة **Swiss Re** وأيضا أحد مؤلفي هذه الدراسة: "أنه ابتداء من عام 2005، معظم الأصول المالية لشركات التأمين سيتم المحاسبة عنها **بالقيمة العادلة**"، كما تطرقت الدراسة إلى أن عملية وضع المعايير تتم عبر مرحلتين، حيث أن المرحلة الأولى سوف تبدأ في أوائل عام 2005، والتي سيكون لها آثار إستراتيجية بالنسبة لشركات التأمين، حيث توصلت هذه الدراسة إلى **النتائج التالية:**

– الالتزامات طويلة الأجل لشركات التأمين على الحياة سوف تكون مركزة على المدخرات، كما تظهر شركات التأمين كيفية تطور المردودية في حال تغيرات على مستوى الفائدة، أسواق الأسهم أو افتراضات بشأن مخاطر التأمين، بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من عقود التأمين على الحياة تحتوي على خيارات وضمانات طويلة الأجل وأن معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) تنص على أن بعض هذه القيود سيتم المحاسبة عنها بالقيمة العادلة؛

– في بعض الأسواق، قامت شركات التأمين على غير الحياة بتشكيل مؤونات للأحداث الناتجة عن الكوارث الطبيعية، والتي يمكن استخدامها للتعامل مع المطالبات الاستثنائية، ومع مرجعية (IFRS) لم يعد مسموحا بهذه المؤونات، وبالتالي فإن المطالبات الاستثنائية تؤثر بصورة مباشرة على الأموال الخاصة، كما قد يزيد هذا من تقلبات الأرباح ورأس المال؛

– لقد أصبحت إدارة الأصول والخصوم أكثر أهمية من أجل تعويض على الأقل الزيادة الجزئية في تقلبات الأرباح ورأس المال، كما يجب على شركات التأمين مراعاة أفضل مدة لأصولها وخصومها أو اعتماد مقاربة مختلفة عند تكوين محافظها الاستثمارية؛

وبالنظر للواقع الحالي فإنه من المحتمل أن المرحلة الثانية من مشروع معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4): عقود التأمين ستكون في بداية 2007، وأن التطبيق سيكون قبل سنة 2009، وسيخصص هذا الجزء من المعيار لبعض القضايا المثيرة للجدل مثل تقييم التزامات التأمين، ويتمثل التحدي في إيجاد حل يجنب العلاج غير المتماثل للأصول والالتزامات.

2- دراسة شركة KPMG* العالمية عام 2006 بعنوان:

"Implementing IFRS in The Insurance Industry: Obsarvations and lessons for the future".

تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الصناعة التأمينية: الملاحظات والدروس للمستقبل.

قامت هذه الشركة باستطلاع أراء عينة من شركات التأمين في عملية مسح أجريت سنة 2006، وذلك لتقييم أثر التحول إلى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وكان هدف المسح تحديد أثر التحول على المفاهيم المحاسبية، أخطار التقارير المالية، وإعادة تحديد الموارد، بالإضافة إلى تحديد مجالات تحسين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لشركات التأمين، كما يعكس المسح الظروف المتغيرة التي تواجه الصناعة، وشمل المسح آراء 47 ممثلا عن شركات تأمين محلية وعالمية، كبيرة وصغيرة، حيث توصلت هذه الدراسة إلى **النتائج التالية**:

- قامت شركات التأمين بجهد كبير لتسهيل عملية التحول إلى تلك المعايير، على الرغم من الإشارات المبكرة بأنها قد تحصل على منافع قليلة من هذا الجهد؛

- لاحظت غالبية المستجوبين زيادة خطر التقارير المالية بعد تطبيق تلك المعايير، وتعزى هذه النتيجة بشكل أساسي إلى التعقيدات التقنية لتلك المعايير، وإلى عوامل أخرى مثل انشغال الإدارة بالأعمال اليومية، قلة تجربة الموظفين مع هذه المعايير؛

- اعترف تقريبا نصف عدد الشركات المشاركة في المسح بأن تحسين عمليات الإفصاح هو الأمر الأكثر إلحاحا، حيث تنشأ بعض المعلومات المفيدة لأسواق رأس المال والمستخدمين الآخرين، من خلال عمليات الإفصاح عن الأخطار التي تقوم بها عدد من الشركات، وهذه النتيجة ربما هي واحدة من المنافع الرئيسية لمتطلبات الإفصاح المعتمدة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4): عقود التأمين؛

- اعتقد عدد كبير من المستجوبين بوجود حاجة في المستقبل لتضمين تلك المعايير في عمليات وأنظمة الشركة لوضعها موضع التطبيق في السياق الطبيعي للأعمال، ويبقى الاستمرار بأتمتة الأنظمة بشكل خاص الأنظمة التأمينية أمرا حاسما لضمان الدقة والتوقيت المناسب لإعداد التقارير المالية؛

* - **KPMG** الدولية هي تعاونية سويسرية تعتبر بمثابة كيان تنسيقي لشبكة من الشركات المستقلة التي تعمل تحت اسم KPMG، وهي شركة متخصصة في مجال التدقيق والخدمات الأخرى، حيث يتم توفير هذه الخدمات من طرف الشركات الأعضاء في شركة KPMG الدولية، حيث أن كل شركة عضو في KPMG الدولية هي كيان قائم بذاته ومستقل قانونيا.

– لم تظهر نتائج المسح بوضوح وجود منافع مقبولة بشكل واسع من تطبيق تلك المعايير واستشهد حوالي ثلث الشركات التي شملها المسح بالشفافية وقابلية المقارنة كمزايا رئيسية لتلك المعايير، لكن أكثرها استشهد بالعوائق الرئيسية للتحول، متضمنة المخاوف الرئيسية من تعقيد عمليات الإعداد والإفصاح، كذلك تقلب الإيرادات.

3– دراسة "David f.Bacher" بعنوان:

" Die Leistungsfähigkeit des handelsrechtlichen Jahresabschlusses und des IFRS-Jahresabschlusses deutscher Erstversicherungsunternehmen: eine kritische Analyse aus der Sicht von Eigentümern und Versicherungsnehmern"

أداء القوائم المالية السنوية والقوائم المالية في ظل معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) لشركات التأمين الابتدائية الألمانية: تحليل نقدي من وجهة نظر أصحاب الملكية وحملة وثائق التأمين.

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه، جامعة هوهنهايم، ميونيخ، ألمانيا، 2006، حيث هدفت هذه الدراسة إلى فحص ودراسة القوائم المالية السنوية لشركات التأمين الابتدائية الألمانية على أساس معايير محاسبية مختلفة، حيث توصلت هذه الدراسة إلى **النتائج التالية**:

– كل القوائم المالية المدققة أظهرت عجزا كبيرا فيما يخص العناصر الأساسية للقيمة السوقية لشركة التأمين، عرض المساهمات في الربح لمختلف العمليات للأنشطة الفرعية والتعرض للخطر من طرف شركة التأمين؛

– إن القوائم المالية (IFRS) المرحلة 2 تقدم صورة واضحة لكل من القيمة السوقية لشركة التأمين، المساهمات في الأرباح لأنشطة مختلف العمليات الفرعية وإمكانية تعرض شركة التأمين للخطر، وبالتالي فإن إمكانية تحسين نظام الرقابة من طرف أصحاب الملكية يتم من خلال استبدال القوائم المالية السنوية الألمانية بالقوائم المالية للتقارير المالية (IFRS)؛

– إن القوائم المالية (IFRS) المرحلة 2 هي أداة هامة للمعلومات من وجهة نظر حملة وثائق التأمين فيما يخص رأس المال المخاطر وتعرض شركة التأمين للخطر، وبالتالي اتضح جليا أن إمكانية إعلام حملة وثائق التأمين يمكن تحسينها عن طريق استبدال القوائم المالية السنوية الألمانية بالقوائم المالية للتقارير المالية (IFRS)؛

4- دراسة "Jean-Michel Sahut, Mohamed Naceur Souissi "، بعنوان:

"L'impact des normes IFRS sur la performance et le risque des compagnies d'assurance".

أثر معايير التقارير المالية الدولية على الأداء والخطر في شركات التأمين، الدراسة عبارة عن مؤتمر دولي بعنوان: " comptabilité et environnement "، بفرنسا، ماي 2007، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر إدخال معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) خصوصا معيار المحاسبة الدولي رقم 39 على الأداء المالي والخطر على شركات التأمين، وذلك من خلال إجراء تحليل مقارن لشركات التأمين الفرنسية قبل وبعد إدخال هذه المعايير المحاسبية الدولية، حيث جرت هذه الدراسة خلال الفترة 2004-2006، وذلك باستخدام عدة مؤشرات متعلقة بالأداء أهمها: النسبة المركبة، نسبة التشغيل المركبة، معدل الهامش الصافي، القيمة الكامنة، العائد على القيمة الكامنة، حيث تسمح هذه المؤشرات بمعرفة إذا كانت المعايير المحاسبية الدولية تنعكس بشكل إيجابي على نمو أداء شركات التأمين وتفسير سلوكها من خلال تبني هذه المعايير، ولقد توصلت الدراسة إلى **النتائج التالية:**

- معدو المعايير المحاسبية الدولية ومهنيي شركات التأمين الأوروبية لم يتوصلوا إلى إجماع حول تطبيق هذه المعايير في قطاع التأمين، خاصة مبدأ القيمة العادلة على عناصر الأصول غير الخصوم؛

- إدخال هذا المفهوم الجديد في حسابات المؤسسات أعاد وضع قضية مبدأ الحيطة المتعلق بالمسيرين الفرنسيين والأوروبيين؛

- كما أن النتائج في إطار معايير التقارير المالية الدولية خاضعة بشكل قوي للتقلبات على أساس المتغيرات الخارجية المرتبطة ببيئة المؤسسة وليس بنشاطها؛

- إن تحقيق أداء جيد في هذه الظروف يجعل المسيرين أمام تحد حقيقي بسبب نقص الكفاءة لدى هؤلاء المسيرين؛

- المشاكل الناجمة عن تطبيق هذه المعايير الجديدة في قطاع التأمين يكمن في عدم الملاءمة بين الأصول والخصوم، في حين أنه مبدأ أساسي في هذا القطاع، والذي فرض على شركات التأمين بوضع سياسات لإدارة المخاطر المتزايدة.

5- دراسة "Deborah L.Lindberg and Deborah L.seifert" بعنوان:

"A New Paradigm Of Reporting on The Horizon International Financial Reporting Standard (IFRS) and Implication for The Insurance Industry"

نموذج جديد للتقرير على أفق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وانعكاساتها على الصناعة التأمينية.

الدراسة عبارة عن مقالة منشورة في مجلة " Journal of Insurance Regulation"، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010، حيث لخصت هذه المقالة الاختلافات الرئيسية بين مبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الولايات المتحدة الأمريكية (GAAP) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، إضافة إلى مناقشة الآثار المحتملة على الصناعة التأمينية.

حيث أن لمعايير التقارير المالية الدولية أثر كبير على المستوى المحاسبي، خاصة في ظل توجه بيئة الأعمال الدولية نحو تبني هذه المعايير سواء حاليا أو على المدى البعيد، كما أن الاختلافات بين معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ومبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الولايات المتحدة الأمريكية (GAAP) يمكن أن يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية لشركات التأمين، إضافة إلى زيادة متطلبات الإفصاح بموجب (IFRS) مقارنة ب (GAAP)، مما يؤثر على نظرة المستثمرين تجاه الاتصال بشركات التأمين، وبالتالي يجب على مهني التأمين التكيف مع التغيرات التي تحدث في (IFRS)، والتي يكون لها أثر كبير على المستوى المحاسبي والإداري لشركات التأمين.

6- دراسة " Yigit Bora Senyigit " بعنوان:

"The Implementation of IFRS in the Turkish Insurance Industry"

تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في صناعة التأمين التركية، الدراسة عبارة عن مقالة منشورة في مجلة "Procedia - Social and Behavioral Sciences "، تركيا، 2012، حيث هدفت هذه الدراسة إلى الفحص والكشف عن آثار التطورات الدولية في إعداد التقارير المالية، خاصة استخدام معايير التقارير المالية الدولية في التقرير عن نشاط شركات التأمين في تركيا، حيث بدأت شركات التأمين العاملة في تركيا في تطبيق الترجمة التركية لمعايير التقارير المالية الدولية التي تسمى معايير المحاسبة التركية (TMS*) منذ 01 جانفي 2008، كما شملت الدراسة 52 شركة تأمين، منها 30 شركة تأمين على الأضرار، 11 شركة تأمين على الحياة، 11 شركة تأمين على الحياة والمعاشات، أما فيما يخص المعايير المحاسبية المطبقة فشملت كل من IAS19، IAS12،

* -Türk Muhasebe Standartlari

IAS39، IAS16، IAS38، IAS28، IAS40، IAS36، IAS37، IFRS3، ومن نتائج ذلك أنه أصبحت شركات التأمين التركية تقوم بالتقرير عن حساباتها باستخدام أغلب هذه المعايير المحاسبية الدولية.

VIII- مساهمة البحث:

يلاحظ أن معظم الدراسات السابقة ركزت على دراسة مدى التزام شركات التأمين بمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS 4)، من حيث أثره على الإفصاح المحاسبي لمخاطر التأمين وعملية اتخاذ القرارات، الأثر على زيادة تقلبات الأرباح ورأس المال، كذلك استخدام مبدأ القيمة العادلة على عناصر الأصول غير الخصوم، كما تناولت هذه الدراسات بدرجة أقل معيار (IAS 39)، والمقارنة بين (GAAP) و (IFRS) وأثرهما على شركات التأمين، **وبالتالي فإن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة من خلال**:

- الدراسات السابقة ركزت على أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على المعلومات المحاسبية الواردة ضمن القوائم المالية لشركات التأمين، بينما ركزت **هذه الدراسة** على العلاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وجودة المعلومة المحاسبية، وأثر هذه العلاقة على الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر، كالمؤمن لهم، المستثمرين، الإدارة، المحللين الماليين وهيئة الإشراف، كما تعتبر **هذه الدراسة** امتداد لدراسة "David f.Bacher"، الذي درس أثر القوائم المالية لشركات التأمين الألمانية في ظل (IFRS) على كل من أصحاب الملكية والمؤمن لهم.

- إن البيئة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للدراسات السابقة مختلفة عنها في الجزائر، وبالتالي فالنتائج التي سيتم التوصل إليها في هذه الدراسة قد تختلف عن نتائج تلك الدراسات.

IX- هيكل البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيم البحث إلى أربعة (04) فصول، وذلك على النحو الآتي:

- الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والأداء المحاسبي في شركات التأمين.

يعالج الباحث فيه الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي (عرض مشروع النظام المحاسبي المالي وإطاره التصوري، تنظيم المحاسبة، أسباب، أهداف وأهمية تبني الجزائر لهذا النظام، ثم المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي، ثم عرض الأسس النظرية للنظام المحاسبي في شركات التأمين، من خلال التطرق إلى الصناعة التأمينية، شركات التأمين وخصائص المحاسبة فيها، ثم تبيان أسس ومقومات الأداء المحاسبي في شركات التأمين، من

خلال توضيح الأسس النظرية لمفهوم الأداء، الأداء في شركات التأمين، ثم أسس الأداء المحاسبي في شركات التأمين.

– الفصل الثاني: محاسبة شركات التأمين في ظل نظام الملاءة المالية والمعايير المحاسبية الدولية.

يعالج الباحث فيه الأسس النظرية لنظام الملاءة المالية والمعايير المحاسبية الدولية، ثم إبراز أثر تطبيق نظام الملاءة المالية ومعيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS 4) على المحاسبة في شركات التأمين، ثم إجراء دراسة مقارنة بين هاتين المرجعيتين، كما تم الإشارة إلى معايير المحاسبة الدولية الأخرى ذات العلاقة بنشاط شركات التأمين، إضافة إلى تقييم أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين على ضوء تجارب كل من فرنسا، تركيا، ألمانيا وسوريا.

– الفصل الثالث: تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية كآلية لتحسين أدائها المحاسبي.

يعالج الباحث في هذا الفصل الصناعة التأمينية في الجزائر، من حيث تطورها التاريخي، الهيئات المؤطرة لها، ودراسة سوق التأمين الجزائري في سنتي 2014 و2015، ووضعيته ضمن البيئة الإقليمية والعالمية للتأمين في سنتي 2014 و2015، ثم التطرق إلى محاسبة شركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي، من خلال عرض خلفية عامة عن النظام المحاسبي لشركات التأمين في ظل (PCN)، النظام المحاسبي لشركات التأمين على ضوء الإشعار رقم (89) الصادر بتاريخ 10 مارس 2011، ثم دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي لشركات التأمين وفق (SCF) والمرجعيتين (PCN) و(IAS-IFRS)، إضافة إلى تبيان أهم آليات النظام المحاسبي المالي التي تساهم في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، وأثرها على الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر.

– الفصل الرابع: دراسة واقع الأداء المحاسبي لعينة من شركات التأمين الجزائرية في ظل تطبيقها للنظام المحاسبي المالي.

يعالج الباحث فيه تقييم الأداء المحاسبي لكل من الشركة الوطنية للتأمين (SAA) وشركة أليانس للتأمينات في ظل تطبيقهما للنظام المحاسبي المالي، من خلال تقديم بطاقة تعريفية عن الشركتين، ثم تحليل نتائج المؤشرات التقنية والمحاسبية لهما، ثم تقييم أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام المحاسبي للشركتين، إضافة إلى تحليل الأداء المحاسبي لعينة من شركات التأمين في الجزائر، من خلال دراسة استقصائية (الاستبيان) تضمنت التصميم النظري والعملي للدراسة الميدانية، ثم تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة، إضافة إلى إبراز عناصر التوافق بين نتائج الدراسات السابقة ونتائج الدراسة الحالية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والأداء المحاسبي في شركات التأميـــــن

تمهيـــــد:

لقد سعت الجزائر جاهدة لمواكبة الاقتصاد العالمي والانفتاح على العولمة من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية شملت عدة جوانب، أهمها إصلاح النظام المحاسبي بإعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني (PCN) المعمول به منذ سنة 1975، والذي كان يستجيب للأطر القانونية والجبائية، كما أصبح لا يساير التوجه الحديث للبيئة الاقتصادية من أهمها متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، الاستثمار في الأسواق المالية...، ولقد تجسد هذا الإصلاح المحاسبي في تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي (SCF) منذ سنة 2010، والذي تهدف من وراء تبنيه إلى تحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين لما لها من دور كبير على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

حيث أصبحت شركات التأمين محل اهتمام العديد من الأطراف كالمؤمن لهم، المستثمرين، المحللين الماليين، الإدارة وهيئة الإشراف، خاصة في ظل زيادة المخاطر، شدة المنافسة والتوجه نحو الاستثمار في الأسواق المالية، الأمر الذي استدعى الاستجابة لتطلعات تلك الأطراف من خلال إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية تسمح لهم بتعظيم منافعهم وترشيد قراراتهم الاقتصادية، وهذا لا يتجسد إلا من خلال تحسين أدائها المحاسبي عبر مجموعة من المقومات المتمثلة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي، التدقيق المحاسبي، استخدام تكنولوجيا المعلومات، بناء وتطوير نظم المعلومات المحاسبية، إضافة إلى تكوين إطاراتها المحاسبية والمالية.

وعلى ضوء ما تقدم نتناول في هذا الفصل الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والأداء المحاسبي في شركات التأمين من خلال ثلاثة محاور على النحو الآتي:

I- الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

II- الأسس النظرية للنظام المحاسبي في شركات التأمين

III- أسس ومقومات الأداء المحاسبي في شركات التأمين

I- الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي:

لقد تبنت الجزائر المخطط المحاسبي الوطني (PCN) لفترة تزيد عن 30 سنة، وفي ظل المستجدات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، كالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتقدم المفاوضات من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وبالتالي فإن المخطط المحاسبي الوطني لم يصبح يساير هذا التوجه الجديد للجزائر، وبالتالي ضرروة إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر، وذلك من أجل تسهيل اندماج الجزائر في مسار العولمة الاقتصادية، وقد تجسد هذا من خلال تبني الجزائر لنظام محاسبي جديد مستوحى من مبادئ وقواعد المعايير المحاسبية الدولية، وهو النظام المحاسبي المالي (SCF)، والذي تهدف الجزائر من وراء تبنيه إلى ترقية الاقتصاد الجزائري إلى مصف الاقتصاديات العالمية.

I-1- عرض مشروع النظام المحاسبي المالي:

تعود أولى محاولات الإصلاح المحاسبي في الجزائر إلى سنة 1975، وذلك من خلال تبني المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 من طرف المجلس الأعلى للمحاسبة، حيث عوض المخطط المحاسبي الوطني النظام المحاسبي الموروث عن الاستعمار الفرنسي، والمتمثل في المخطط المحاسبي العام الفرنسي (PCG) لسنة 1957، حيث لم يساير هذا النظام (PCG) التوجه الاقتصادي للجزائر آنذاك، ولقد انتهجت الجزائر المخطط المحاسبي الوطني لفترة تزيد عن 30 سنة، ونظرا للنقائص التي شهدها هذا النظام والتي لم تصبح تساير التوجه الجديد للاقتصاد الوطني، فكان من الضروري إصلاح المخطط المحاسبي الوطني وتكييفه مع مستجدات البيئة الاقتصادية الدولية، حيث كلف المجلس الوطني للمحاسبة بعملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني من خلال لجنة تابعة له.

I-1-1- أعمال لجنة المخطط المحاسبي الوطني: في إطار الإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر، أصبح المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) الهيئة الرسمية للتوحيد المحاسبي في الجزائر، والذي أنشأ سنة 1996 حيث حددت مهمته الأساسية لمراجعة المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، وذلك للتكيف مع تحولات الاقتصاد الوطني، وهذا من أجل المحاسبة أداة فعالة للتسيير، كما كون المجلس الوطني للمحاسبة فوج عمل للتفكير بمقاربة منهجية لمراجعة المخطط المحاسبي الوطني، وبعد الموافقة على خطة عمل هذا الفوج، فقد تم تحويله إلى لجنة المخطط المحاسبي الوطني، حيث اتبعت هذه اللجنة الخطوات التالية[1]:

- تقييم حالة التطبيق للمخطط المحاسبي الوطني والنقائص التي يحتويها؛

- إعداد مشروع مخطط محاسبي جديد؛

[1] - samir merouani, le projet du nouveau système comptable financier algérien anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS, mémoire de magistère, école supérieure de commerce D'alger, 2006-2007, p67.

- استلام الملاحظات والتوصيات من المهنيين والمستعملين للمحاسبة حول المشروع؛

- إعداد مشروع مخطط محاسبي جديد مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المستلمة؛

- وضع المشروع على مستوى المجلس الوطني للمحاسبة من أجل دراسته.

أولا- الاستبيان المتعلق بتقييم المخطط المحاسبي الوطني: في إطار عملها، قامت لجنة المخطط المحاسبي الوطني بإعداد استبانتين (deux questionnaires) لتقييم المخطط المحاسبي الوطني، حيث أرسلت الاستبانة الأولى إلى ممارسي مهنة المحاسبة في جانفي 1999، حيث كانت هذه الاستبانة طويلة، كما أرسلت في فترة أين كان المهنيين منشغلين بأعمال نهاية الدورة، وهذا ما أثر على قلة الأجوبة المرسلة إلى المجلس الوطني للمحاسبة، أما الاستبانة الثانية فقد أرسلت أيضا إلى ممارسي مهنة المحاسبة في جويلية 2000 وكانت أقصر من الأولى.

تتشكل الاستبانة الأولى من جزأين، حيث خصص الجزء الأول للاعتبارات العامة، معالجة المبادئ المحاسبية، المفاهيم والتعاريف، عرض القوائم المالية، الإطار المحاسبي وتعديل الحسابات، مستندات العمل المحاسبي، المهام المحاسبية، العمليات التي تحتاج للتوحيد المحاسبي، مؤشرات التسيير، حيث طلب من المستجوبين إعطاء رأي حول كل موضوع.

أما الجزء الثاني فخصص للترتيبات الحالية للمخطط المحاسبي الوطني من حيث تنظيم ومسك الحسابات، المصطلحات، قواعد سير الحسابات والتقييم، وهي مأخوذة من نصوص الأمر والقرار المتعلق بتطبيق المخطط المحاسبي الوطني، حيث طلب من المستجوبين إعطاء أرائهم حول هذه الجوانب، أما الأسئلة المتعلقة بالاستبانة الثانية فكانت مفتوحة ومتعلقة بالمصطلحات، الإطار المحاسبي، عرض الميزانية وجدول حسابات النتائج، الملاحق وطرق التقييم، كما يجب الإشارة أن الاستبانتين تركزان على المشاكل التقنية وعلى الشكل العام[1].

ثانيا- النتائج الخاصة بالاستبانتين: لقد كانت نتائج الاستبانة الأولى ملخصة في تقرير التقييم الصادر في نوفمبر 1999، والذي يحتوي على الملاحظات المستلمة من طرف المستجوبين، ولقد توصلت لجنة المخطط المحاسبي الوطني من خلال تقريرها المتعلق بتقييم المخطط المحاسبي الوطني إلى النتائج التالية[2]:

- تكريس فصول خاصة للمبادئ، قواعد التقييم والمصطلحات المحاسبية؛

- إعادة النظر في عدد، شكل ومحتوى القوائم الشاملة (القوائم المالية)؛

[1] - samir merouani, op-cit, pp: 67-68.

[2] - ibid, p68.

– إعادة تنظيم وإثراء مدونة الحسابات لتستجيب أكثر لاحتياجات المستعملين من المعلومات المحاسبية؛

– إعادة النظر في عملية التسجيل المحاسبي، تقييم البضائع، المواد والمنتجات (نظام الجرد)؛

– إعادة النظر في هيكل، عناوين ومحتوى بعض الأصناف وأقسام الحسابات.

I–1–2– اختيارات اللجنة مراجعة المخطط المحاسبي الوطني: مع مراعاة ردود الاستبانة الأولى وقلتها، فإن اللجنة احتفظت بخيار إعادة النظر في المخطط المحاسبي الوطني دون استبداله، حيث ذكرت اللجنة أنها ليست مع استبدال المخطط المحاسبي الوطني لعدة أسباب منها عدم إنهاك المهنيين باعتماد ممارسات محاسبية وقائمة حسابات جديدة، والتي تتطلب جهدا كبيرا في مجال التكوين ورسكلة المعارف المحاسبية القديمة، علاوة على التكلفة التي يمكن تحملها من جراء هذا الاصلاح، حيث ترى اللجنة بأن استبدال المخطط المحاسبي الوطني يمكن أن يكون له نتائج على حساب المهنة، ولقد اعتمدت اللجنة في مراجعة المخطط المحاسبي الوطني على التوجيهات التالية[1]:

– المبادئ المحاسبية، قواعد التقييم وسير الحسابات يجب أن تشغل مكانا هاما في المخطط المحاسبي الجديد؛

– اعتماد مدونة الحسابات يجب أن تكون كاملة وواضحة لتستجيب لاحتياجات المستعملين للمعلومات المحاسبية؛

– الجداول الشاملة يجب أن تكون واضحة، مبسطة وكاملة بالتوافق مع المستلزمات القانونية والمعالجة الآلية للمعطيات؛

– الملاحق يجب أن تكون مبسطة وثرية، كما يجب أن تلعب دورا مكملا للميزانية وجدول حسابات النتائج؛

– المحاسبة التحليلية غير مقننة في المخطط المحاسبي الجديد، وتترك تحت تصرف المؤسسة.

I–1–3– أعمال واقتراحات المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي: إن أعمال اللجنة الخاصة بالمخطط المحاسبي الوطني توقف عملها سنة 2001، ولقد تم إعداد مناقصة دولية للإصلاح المحاسبي، والتي أوكلت للمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي بتمويل من البنك الدولي، حيث تمت دراسة الموضوع من طرف المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي وكللت أعماله باقتراح ثلاث سيناريوهات لإصلاح المخطط المحاسبي الوطني وهي[2]:

[1]– بكطاش فتيحة، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2010– 2011، ص ص: 149–150.

[2]– نفس المرجع، ص ص: 151–152.

أولا– تهيئة بسيطة للمخطط المحاسبي الوطني: يتضمن هذا الخيار الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني بشكله الحالي، وحصر عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الاقتصادي والقانوني الجزائري، إلا أن هذا الحل لا يضمن التقارب نحو الممارسات التي تتضمنها المعايير المحاسبية الدولية، ولا يساهم بشكل حقيقي في عصرنة المخطط المحاسبي الوطني.

ثانيا– تكييف المخطط المحاسبي الوطني نحو الحلول الدولية: يتضمن هذا الخيار الإبقاء على هيكل المخطط المحاسبي الوطني مع إدخال بعض الحلول التقنية المتطورة حسب المعايير المحاسبية الدولية، حيث يسمح هذا الخيار للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعرض وتقديم الحسابات بشكل واضح ومفهوم للمستثمرين الأجانب وتحسين المعلومات التي توفرها المؤسسة.

ثالثا– إعداد نظام محاسبي يتطابق مع المعايير المحاسبية الدولية: يعتمد هذا الخيار على إعداد نظام محاسبي جديد ومتطور على أساس المبادئ، الأسس والقواعد المعتمدة والصادرة عن المعايير المحاسبية الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الوطنية، ويبقى الاختيار بين الخيارات الثلاثة من صلاحيات المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري.

I–1–4– الاختيار الجزائري بشأن عملية الإصلاح المحاسبي: بعد تقديم الخيارات الثلاثة المقترحة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي، قام المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري باختيار الخيار الثالث، والمتعلق بإعداد نظام محاسبي جديد متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، والذي يشكل تحولا كاملا مقارنة بالخيار المتخذ من طرف لجنة المخطط المحاسبي الوطني[1].

I–2– الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي:

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية العامة المعترف بها ويعتبر هذا الإطار من بين المفاهيم الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي حيث يبرز المفاهيم ويحدد المبادئ والقواعد التي تشكل أساس إعداد القوائم المالية ويكَون بذلك قاعدة هامة تعتمد عليها المحاسبة التي تخضع لتنظيم شامل يسمح بتوضيح كل الأمور المتعلقة بمسك المحاسبة وتسجيل العمليات فيها .

[1]– بكطاش فتيحة، المرجع السابق، ص 153.

كما يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار، حيث يعرف الإطار التصوري[1]:

- مجال التطبيق؛

- المبادئ والاتفاقيات المحاسبية؛

- الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء.

كما يهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية إلى المساعدة على[2]:

- تطوير المعايير؛

- تحضير الكشوف المالية؛

- تفسير للمستعملين المعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية؛

- إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.

I-2-1- مفهوم النظام المحاسبي المالي

لقد عرفت المادة (03) من القانون 07-11 النظام المحاسبي المالي كما يلي:

المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض "كشوف"* تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات "الكيان"** ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية .[3]

[1]- القانون 07-11 المؤرخ في 25-11-2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 25-11-2007، العدد 74، المادة7، ص4.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ في 26-05-2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في 28-05-2008، العدد 27، المادة 3، ص11.

*- لقد جاء النظام المحاسبي المالي بمصطلح **الكشوف المالية**، والذي له نفس معنى القوائم المالية المستخدم في بيئات أخرى.

-كذلك استخدم النظام المحاسبي المالي مصطلح **الكيان، وهو نفس معنى المؤسسة، الشركة، الوحدة الاقتصادية، المشروع والمستخدمة في بيئات أخرى.

[3]- القانون 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة3، ص3.

كما يمكن تعريف النظام المحاسبي المالي من الناحية القانونية على أنه:" مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها" .[1]

وبناء على ما سبق يمكن تعريف النظام المحاسبي المالي على أنه نظام محاسبي تبنته الجزائر بهدف إنتاج معلومة مالية ذات بعد دولي تسمح لها بمسايرة أبعاد العولمة الاقتصادية.

I-2-2- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

يلزم بتطبيق النظام المحاسبي المالي كل من [2]:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛
- يمكن الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة؛

يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون (أي القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي) الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

I-2-3- الفرضيات، المبادئ والاتفاقيات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي:

هناك فرضيتين أساسيتين يجب التقيد بهما عند تحضير القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي هما "المحاسبة بالالتزام"* و"استمرارية الاستغلال"**"[3] ، كما يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية التالية[4] :

---

[1]- كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، السداسي الأول، جامعة الشلف، 2009، ص291.

[2]- القانون 07-11، مرجع سبق ذكره، المواد 2، 4، 5، ص3.

*- تعني المحاسبة بالالتزام أنه يجب على المؤسسة تسجيل المعاملات عند الالتزام بها، وعندما ينشأ الحق أو الدين.

**- تعني استمرارية الاستغلال أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وليس لها النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام.

[3]- المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سبق ذكره، المواد 6، 7، ص11.

[4]- نفس المرجع، المادة 8، ص 12.

– **الملاءمة:** بمعنى أن تتلاءم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله، ويمكن الحكم على مدى ملاءمة أو عدم ملاءمة المعلومات بكيفية تأثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها.

– **الدقة:** بمعنى عدم وجود أخطاء أثناء تجميع و إنتاج والتقرير عن هذه المعلومات.

– **الوضوح:** بمعنى أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمستخدميها.

– **القابلية للمقارنة:** بمعنى قابلية المقارنة للمعلومات بالنسبة للمؤسسة نفسها، أو بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى التي تنشط في نفس القطاع الاقتصادي.

أما المبادئ والاتفاقيات المحاسبية الأساسية فتتمثل فيما يلي[1]:

– **الوحدة المحاسبية:** يجب أن يعتبر الكيان كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، حيث يجب ألا تأخذ الكشوف المالية للكيان في الحسبان إلا معاملات الكيان دون معاملات مالكيها.

– **الوحدة النقدية:** يلزم كل كيان باحترام اتفاقية الوحدة النقدية، حيث يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان، كما أنه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها الكشوف المالية.

– **استقلالية الدورات:** تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها وعن السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.

– **الأهمية النسبية:** بمقتضى مبدأ الأهمية النسبية يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها اتجاه الكيان.

– **الحيطة والحذر:** يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه، كما يجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة إلى تكوين احتياطيات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

– **دوام تطبيق الطرق والقواعد المحاسبية:** يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات، حيث لا يبرر أي استثناء عن مبدأ ديمومة الطرق المحاسبية إلا بالبحث عن معلومة أفضل أو تغير في التنظيم.

– **التكلفة التاريخية:** تقيد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة، غير أن الأصول والخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية.

---

[1] – بالاعتماد على كل من :

– المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سبق ذكره، المواد 9، 10، 11، 12، 14، 15، 16، 17، 18، 19، ص ص: 12-13.

– القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المواد 15، 16، ص4.

– **تطابق الميزانية الافتتاحية للدورة المالية مع الميزانية الختامية للدورة السابقة:** يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.

– **تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:** تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.

– **إعطاء صورة صادقة:** يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية والنجاعة وتغير الوضعية المالية للكيان، وفي الحالة التي يتبين فيها أن تطبيق القاعدة المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن الكيان، فمن الضروري الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية.

– **القيد المزدوج:** تحرر الكتابات المحاسبية حسب المبدأ المسمى" القيد المزدوج"، حيث أن كل تسجيل محاسبي يشمل طرفين أحدهما مدين والآخر دائن في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، كما يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.

– **عدم المقاصة:** لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.

I–2–4– تعاريف عناصر القوائم المالية :

لقد تضمن الإطار التصوري للمحاسبة تعريف كل من الأصول، الخصوم، رؤوس الأموال الخاصة، الأعباء والمنتوجات، وذلك كما يلي[1]:

أولا– الأصول: تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية، حيث أن مراقبة الأصول تعني قدرة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول، كما تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولا جارية.

ثانيا– الخصوم: تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية، والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية، كما تصنف الخصوم إلى خصوم جارية عندما:

– يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية؛

– أو يجب تسديدها خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال.

[1]– المرسوم التنفيذي رقم 08–156، مرجع سبق ذكره، المواد 20، 21، 22، 24، 25، 26، ص13.

أما باقي الخصوم فتصنف إلى خصوم غير جارية.

ثالثا– رؤوس الأموال الخاصة: تمثل رؤوس الأموال الخاصة أو الأموال الخاصة أو الرأسمال المالي، فائض أصول الكيان عن خصومه الجارية وغير الجارية، كما هي محددة أعلاه.

رابعا– المنتوجات: تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم، كما تمثل المنتوجات استعادة الخسارة في القيمة والاحتياطات.

خامسا– الأعباء: تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض الأصول، أو في شكل ظهور خصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات والخسارة في القيمة.

I–3– تنظيم المحاسبة في النظام المحاسبي المالي :

تستند المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي على تنظيم تخضع له كل المؤسسات التي تمسك المحاسبة كما يلي[1]:

– يتم مسك المحاسبة بالعملة الوطنية المتمثلة في الدينار الجزائري؛

– تحرر التسجيلات المحاسبية حسب مبدأ القيد المزدوج؛

– يستند كل تسجيل محاسبي على وثيقة محاسبية مؤرخة تبرره؛

– تؤخذ المحاسبة إما يدويا أو بواسطة أنظمة الإعلام الآلي؛

–تحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية؛

– تكون أصول وخصوم المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة واحدة في السنة على الأقل على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية، بحيث يعكس هذا الجرد الوضعية الحقيقية للأصول والخصوم؛

– يجب على كل مؤسسة خاضعة للنظام المحاسبي المالي أن تمسك دفاتر محاسبية تشمل دفتر اليومية، دفتر الأستاذ ودفتر الجرد مع مراعاة الترتيبات الخاصة بالوحدات المصغرة؛

– يرقم رئيس محكمة مقر المؤسسة ويؤشر على دفتر اليومية ودفتر الجرد؛

[1] – القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المواد 24,22,21,20,18,16,14,13,12، ص ص: 4-5.

– يتم حفظ الدفاتر المحاسبية أو الوثائق التي تقوم مقامها والوثائق التبريرية لمدة عشر (10) سنوات على الأقل ابتداء من تاريخ إقفال كل دورة مالية.

I–4– أسباب، أهداف وأهمية تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي:

I–4–1– أسباب تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي: يمكن ذكر أهم أسباب تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي فيما يلي [1]:

– يمس الاختيار الدولي الذي يقرب ممارساتنا المحاسبية بالممارسات العالمية والذي يسمح بأن نعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر؛

– التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

– يتعلق بالإعلان أكثر وضوحا عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وتسهيل مراجعة الحسابات كما أخذ النظام المحاسبي المالي على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة بحيث تمكنهم من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات؛

– السماح للكيانات الصغيرة في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على أساس المحاسبة المبسطة؛

– محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية، سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية، هذا إضافة إلى الارتباطات الجديدة للجزائر وبشكل خاص دخول الجزائر في الشراكة مع الاتحاد الأوربي وتقدم المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة.

I–4–2– أهداف تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي: يمكن حصر أهم الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها من وراء تطبيقها للنظام المحاسبي المالي كما يلي[2]:

– سد الثغرات التي كان يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني؛

– قابلية المقارنة بين المؤسسات على المستوى المحلي والدولي؛

– ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب و يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛

– تمكين المؤسسات من الاستغلال الجيد للمعلومات المتاحة في بيئتها، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى؛

[1] – كتوش عاشور، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ص: 295–296.

[2] – جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد السادس، 2009، ص83.

- يسهل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- جعل القوائم المحاسبية و المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء و تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.

I-4-3- أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي: تكمن أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي فيما يلي[1]:

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب؛
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف الأطراف المعنية بنشاط المؤسسة؛
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح؛
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة؛
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق المحاسبة المالية المبسطة؛
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع الاقتصادي لنشاط المؤسسة؛
- تقديم صورة وفية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة تتمثل في جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى حساب النتائج حسب الوظيفة.

[1]- بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية- دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية لولاية بسكرة، ملتقى ورقلة، 2014، ص ص: 230-231.

I-5- المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي.

من خلال هذا الجدول نقوم بإجراء مقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، والنظام المحاسبي المالي (SCF)، وتبيان أهم المزايا التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ومدى مسايرتها للتوجه الاقتصادي للجزائر، خاصة في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي الحاجة إلى توفير معلومات مالية تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية.

الجدول رقم (1- 1): المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي.

النظام المحاسبي المالي	المخطط المحاسبي الوطني
يتماشى مع النظام الاقتصادي الحر.	يتماشى مع النظام الاقتصادي الموجه.
ذو مرجعية دولية.	ذو مرجعية محلية.
الهدف من الإفصاح هو خدمة حاجة الاقتصاد للمعلومات.	الهدف من الإفصاح هو خدمة القانون والمصالح الضريبية.
يعتبر المحاسبة كنظام للمعلومات.	يعتبر المحاسبة كتقنية قياس وتسجيل وتبويب.
مدونة الحسابات تحتوي على سبعة أصناف، بحيث يتم إدراج الصنف الثامن ضمن الصنف الأول.	مدونة الحسابات تحتوي على ثمانية أصناف.
الإطار المفاهيمي مصرح به ويتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية.	الإطار المفاهيمي ضمني وناقص بدرجة كبيرة.
يحتوي على 05 قوائم مالية (04 رئيسية وملحق).	يحتوي على 17 جدولا ماليا.
تتكون الميزانية من 05 مجموعات: الأصول غير الجارية الأصول الجارية، الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية والخصوم الجارية، كما تعتمد الميزانية على معيارين للتصنيف هما المعيار الوظيفي ومعيار السيولة بالنسبة للأصول والاستحقاق بالنسبة للخصوم.	تتكون الميزانية من 05 مجموعات وهي:الاستثمارات المخزونات، الحقوق، الأموال الخاصة والديون، كما تعتمد الميزانية حسب المخطط المحاسبي الوطني على معيار درجة السيولة المتزايدة في ترتيب الأصول ومعيار درجة الاستحقاق المتزايدة في ترتيب الخصوم.
تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها، حيث يصنف حساب النتائج حسب الطبيعة وكذلك حسب الوظيفة، والنتائج لا تمر حسب صنف محاسبي خاص بها كما في المخطط المحاسبي الوطني، بل توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة.	تصنف الأعباء والإيرادات في جدول حسابات النتائج حسب طبيعتها فقط، مع تسجيل النتائج في الصنف الثامن.
جدول سيولة الخزينة: يعتبر جدول سيولة الخزينة قائمة جديدة جاء بها النظام المحاسبي المالي، حيث يسمح هذا الجدول بالتفرقة بين تدفقات الاستغلال، تدفقات الاستثمار وتدفقات التمويل، كما أنه يمكن من المقارنة مع الدورة السابقة، وهو ما	لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني.

يعتبر شيء هام بالنسبة للتحليل المالي.	
جدول تغيرات رؤوس الأموال: يعتبر أيضا قائمة جديدة في النظام المحاسبي المالي.	عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي يعتبر أن رؤوس الأموال الخاصة جزء من الخصوم.
كشف الملاحق: إن مستوى التفصيل له أهمية كبيرة بالنسبة للنظام المحاسبي المالي.	يعتمد على 15 جدول توضيحي يعطي تحليل مفصل للحسابات الفرعية للميزانية وجدول حسابات النتائج.
المصاريف الإعدادية تسجل محاسبيا ضمن الأعباء، ومدة اهتلاك الأصل المعنوي يمكن أن تصل حتى 20 سنة	المصاريف الإعدادية تسجل ضمن الاستثمارات ويتم إطفاؤها بعد ذلك، وأقصى مدة لإطفائها هي 05 سنوات.
المبلغ القابل للاهتلاك يتم تحديده بعد طرح القيمة المتبقية بالنسبة للأصول المادية والمعنوية.	المبلغ القابل للاهتلاك لا يأخذ في الحسبان القيمة الباقية للأصل المادي والمعنوي.
مدد وطرق الاهتلاك ترتكز فقط على عوامل اقتصادية ويعاد النظر فيها على الأقل مرة واحدة في السنة.	مدد وطرق الاهتلاك تتأثر باعتبارات جبائية، ولا ينص المخطط الوطني للمحاسبة على أي إجراءات بخصوص مراجعة مدة وطريقة الاهتلاك، أي غير مفروضة.
عندما يعاد تقييم أصل مادي فإن كل فئة الأصول المادية التي ينتمي إليها الأصل المعني يعاد تقييمها.	يمكن للمؤسسات إجراء تعديلات على قيمها الثابتة في إطار إعادة تقييم قانونية لأصولها الثابتة.
المصاريف الملحقة بالاستثمارات المادية تهتلك على فترة حياة لا تتجاوز تلك الخاصة بالأصل المرتبطة به.	المصاريف الملحقة لثمن الشراء تهتلك بنفس المعدل الذي يهتلك به قيمة الاستثمار.
المخزونات لا يمكن أن تقيم إلا بطريقة الداخل أولا الخارج أولا (FIFO)، أو بطريقة التكلفة الوسطية المرجحة.	توجد ثلاثة طرق لتقييم المخزونات، فبالإضافة إلى طريقة FIFO وطريقة التكلفة الوسطية المرجحة توجد طريقة LIFO.
الأصول المحصل عليها بعقود الإيجار التمويلي تقدم وفقا لطبيعتها وتقيد في الأصول والديون بمبلغ يوافق أدنى قيمة بين القيمة العادلة للأصل المؤجر والقيمة المحينة لدفعات الإيجار الدنيا المحسوبة على أساس معدل ضمني في عقد الكراء.	حسب المخطط الوطني للمحاسبة فإن أي أصل لا يظهر في محاسبة أي تاجر إلا إذا كان هذا التاجر يمتلك هذا الأصل، وبالتالي فعدم تسجيل الأصل محاسبيا معناه عدم تسجيل الاهتلاك، فالمخطط الوطني للمحاسبة لم يأخذ في الحسبان القرض الإيجاري.

المصدر– بالاعتماد على كل من:

– كتوش عاشور، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص298.

– بكطاش فتيحة، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص ص:181–182.

– العرابي حمزة، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2012–2013 ، ص146.

II– الأسس النظرية للنظام المحاسبي في شركات التأمين:

تتميز شركات التأمين عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى من حيث طبيعة السلعة التي تنتجها وانعكاس دورة إنتاجها، لذلك وجب تكييف نظامها المحاسبي وفق طبيعة نشاطها المبني على الأحداث المستقبلية، من خلال استخدام مدونة حسابات خاصة حيث تشكل حسابات الالتزامات المقننة أهم حسابات هذه المدونة، اعتماد دفاتر وسجلات محاسبية خاصة بها، وصولا إلى إعداد قوائم مالية تعكس نتائج أعمالها خلال السنة المالية.

II–1– مدخل إلى الصناعة التأمينية:

II–1–1– نشأة التأمين: لقد ظهرت أولى أشكال التأمين البدائي عند الرومان، والذي سمي **بالقرض البحري**، والذي بمقتضاه يقوم المقرض بمنح مالك السفينة أو الشحنة مبلغا من المال مقابل معدل فائدة مرتفع، ويتم الاتفاق بينهما على أنه إذا وصلت السفينة أو الشحنة إلى ميناء الوصول سالمة يحصل المقرض على قيمة القرض والفوائد المرتفعة، ولكن في حالة عدم وصول السفينة سالمة يضيع على المقرض قيمة القرض وفوائده، واستمر عقد القرض البحري حتى العصور الوسطى، وظهر **التأمين على الحياة** في نفس الوقت الذي ظهر فيه التأمين البحري، حيث تطلب الأمر التأمين على حياة قبطان السفينة والبحارة، كما ظهر **التأمين ضد الحريق** في انجلترا وذلك تبعا لحريق لندن عام 1666، حيث دمر هذا الحريق 85% من مباني المدينة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بخطر الحريق، وفي بداية القرن العشرين بدأ الاهتمام **بتأمين وسائل النقل** نفسها من أخطار التصادم والسرقة والحريق، حيث ظهر تأمين السيارات وتبعه تأمين الطيران، وبالنسبة **للتأمين الاجتماعي**، فقد ظهر بهدف حماية الطبقة العاملة من أخطار الوفاة والعجز والشيخوخة والمرض وإصابات العمل التي كانت تؤدي إلى انقطاع دخل العامل.[1]

[1]– بالاعتماد على كل من :

– مختار محمود الهانسي، ابراهيم عبد النبي حمودة، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص ص: 57-59.

- denis-clair lambert, économie des assurances, sans édition, masson& armand colin, paris, 1996, p7.

II-1-2 – تعريف التأمين:

أولا– التأمين لغة: يعني الضمان والقدرة على درأ الأخطار.[1]

ثانيا– التأمين اصطلاحا: يعني الاتفاق الذي تتحمل بموجبه شركة التأمين مسؤولية تغطية الأخطار المتفق عليها في العقد، مقابل دفعات يسددها المتعاقدون مع هذه الشركات تمثل أقساط التأمين التي تستثمرها شركات التأمين في أعمال تجارية لتنميتها من جهة ولإمكانية الإيفاء بالالتزامات تجاه المتضررين من جهة أخرى.[2]

ثالثا– التأمين من الناحية القانونية:

لقد عرف **القانون المدني السوري** في المادة 713 منه التأمين على أنه:" عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو مرتبا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك لقاء قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن".[3]

وعرفت المادة 747 من **القانون المدني المصري** التأمين بالتعريف نفسه، وكذلك فعل **القانون المدني العراقي والأردني** مع تعديل طفيف[4]، كما نصت المادة 619 من **القانون المدني الجزائري**[5] على نفس التعريف الذي قدمته المادة 713 من القانون المدني السوري والمتعلق بتعريف التأمين.

في حين عرفه **القانون الأمريكي** بأنه:" عقد يتعهد بمقتضاه شخص بتعويض شخص آخر عن خسارة أو تلف أو مسؤولية تنشأ عن حادث عارض أو غير معروف مقدما".[6]

---

[1]– محمد جودت ناصر، إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1998، ص15.

[2]– نفس المرجع، ص15.

[3]– عيسى هاشم حسن، أثر تطبيق لمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القوائم المالية لشركات التأمين، دراسة تطبيقية في سورية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2011، ص29.

[4]– نفس المرجع، ص29.

[5]– المادة 619 من القانون المدني الجزائري.

[6]– عيسى هاشم حسن، المرجع السابق، ص29.

II-1-3- عناصر عقد التأمين: تتمثل عناصر عقد التأمين فيما يلي[1]:

أولا- المُؤمن (شركة التأمين): وهو يمثل الطرف الأول في العقد، والذي يتعهد بتعويض الطرف الثاني (المؤمن له) عند وقوع الخطر المؤمن منه، ويسمى هذا التعويض بمبلغ التأمين.

ثانيا- المؤمن له: وهو الطرف الثاني في العقد، والذي يتمثل في الشخص الطبيعي أو المعنوي المعرض للخطر موضوع عقد التأمين، حيث يلتزم المؤمن له بدفع الأقساط المحددة ويستلم المطالبات (التعويضات) في حالة تحقق الخطر.

ثالثا- المستفيد: وهو الشخص الذي يستلم في حالة وقوع الحادث التعويض المستحق من طرف شركة التأمين، وقد يكون الشخص المستفيد هو المؤمن له ذاته أو شخصا آخر.

رابعا- قسط التأمين: وهو المبلغ الذي يلتزم المؤمن له بسداده إلى المؤمن وفقا للمواعيد المحددة في وثيقة التأمين مقابل تحمل المؤمن تبعات الخطر المؤمن منه، حيث يمثل من الناحية التقنية تكلفة الضمان للخطر، أما من الناحية القانونية فهو المقابل للأمان المباع من طرف شركة التأمين.

خامسا- مبلغ التأمين (التعويض): ويمثل هذا المبلغ قيمة التزامات شركة التأمين تجاه المؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن منه.

سادسا- الخطر المؤمن منه: وهو ذلك الحادث الاحتمالي المستقبلي، أي ذلك الحادث الذي قد يقع وقد لا يقع دون أن يكون وقوعه متوقفا على إرادة أحد المتعاقدين.

---

[1]- بالاعتماد على كل من:

- الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، المحاسبة في شركات التأمين، طبعة 1429هـ، المملكة العربية السعودية، ص ص : 15-16.

- messaoud boualem tafiani, le contrôle de gestion dans une entreprise algérienne d'assurance, o.p.u, alger, 1986, p22.

- yvonne lambert- faivre, droit des assurances, 10éme édition, dalloz, France, 1998, p291.

II-1-4- خصائص عقود التأمين: يتميز عقد التأمين بالخصائص التالية[1] :

أولا- عقد ملزم للطرفين: حيث يلتزم المؤمن له بدفع أقساط التأمين، في حين يلتزم المؤمن (شركة التأمين) بدفع التعويض عند وقوع الخطر المؤمن منه.

ثانيا- عقد معاوضة: حيث أن كلا الطرفين يأخذ مقابلا لما أعطى، فشركة التأمين تأخذ أقساط التأمين مقابل تعويض المؤمن له عند وقوع الخطر، أما المؤمن له فيحصل على مبلغ التعويض من شركة التأمين إذا وقع الخطر مقابل الأقساط التي يدفعها لشركة التأمين.

ثالثا- عقد احتمال (عقد غرر): حيث أن كلا الطرفين (شركة التأمين والمؤمن له) لا يعرفا وقت وقوع الخطر، حيث أن وقوع الخطر يكون خارج نطاق الطرفين.

رابعا- عقد إذعان: حيث أن أحد طرفي العقد ضعيف وهو المؤمن له، والطرف الآخر قوي وهو شركة التأمين، حيث يجب على المؤمن له أن يقبل الشروط التي تضعها شركة التأمين حتى ولو كانت جائرة من وجهة نظره.

II-1-5- مبادئ التأمين: يخضع عقد التأمين كغيره من العقود إلى العديد من المبادئ، والتي تتمثل في [2]:

أولا- مبدأ منتهى حسن النية: ويقضي هذا المبدأ بأن يقوم المؤمن له بالإفصاح لشركة التأمين عن كل الحقائق والأمور المتعلقة بالخطر المراد التأمين ضده قبل وبعد سريان عقد التأمين بصدق وأمانة وبصورة صحيحة.

ثانيا- مبدأ المصلحة التأمينية: ويقضي بأن صحة عقد التأمين تتوقف على أن يكون للمؤمن له مصلحة مادية من وراء الشيء موضوع التأمين.

ثالثا- مبدأ السبب القريب أو المباشر: ويعني أنه تقوم شركة التأمين بتعويض المؤمن له إذا كان وقوع الخطر ناجم عن أسباب مباشرة مغطاة في عقد التأمين.

رابعا- مبدأ التعويض: ويقضي بأنه في حالة وقوع الخطر المؤمن ضده، فإن شركة التأمين تلتزم بتعويض المؤمن له عن الخسارة الفعلية التي لحقت به وفقا للشروط الواردة في عقد التأمين.

خامسا- مبدأ الحلول: ويعني أن تحل شركة التأمين محل المؤمن له بالرجوع إلى محدث الضرر في جميع الحقوق والدعاوي ومطالبته بمبلغ التعويض.

---

[1]- الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، مرجع سبق ذكره، ص ص : 18-19.

[2]- محمد جودت ناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص : 33-45.

سادسا– مبدأ المشاركة: ويعني في حال قيام شخص ما بالتأمين لدى أكثر من شركة تأمين في نفس الوقت، فإن شركات التأمين جميعا يشتركون في دفع التعويض المستحق إذا لحقت الخسارة بالمؤمن له.

II–1–6– التصنيفات المختلفة للتأمين: ينقسم التأمين إلى عدة أنواع وهي تغطي بمجموعها الأفراد، الشركات والممتلكات، وهناك عدة معايير للتقسيم نذكر منها[1]:

أولا– على أساس الغرض من التأمين: يقسم التأمين حسب الغرض منه إلى:

1– التأمين الاجتماعي: إن الهدف الأساسي من وراء هذا النوع من التأمين هو تحقيق نوع من التكافل الاجتماعي وليس تحقيق الربح، وغالبا ما يكون إجباريا إذ تقوم الدولة بدور المؤمن لصالح الطبقات الاجتماعية بهدف تحقيق المصلحة العامة، حيث يندرج ضمن هذا النوع، التأمين عن المرض، العجز، حوادث العمل والشيخوخة.

2– التأمين التجاري: وهو التأمين الذي تقوم به شركات متخصصة بهدف تحقيق الربح، من خلال تقديم خدمات مختلفة مقابل أقساط يدفعها الأشخاص تمكنهم من تغطية الأخطار المؤمن عليها، حيث يندرج ضمن هذا النوع، التأمين على الحريق، السرقة، الممتلكات.

3– التأمين التعاوني: تقوم بهذا النوع من التأمين بعض الجمعيات التعاونية التي يكون هدفها التأمين أو أغراض أخرى، بهدف خدمة أعضائها وليس لتحقيق الربح.

ثانيا– على أساس موضوع التأمين: يقسم التأمين من حيث موضوعه إلى:

1– تأمين الأشخاص: ويشمل التأمين ضد الأخطار التي قد يتعرض لها الشخص وتصيبه في حياته، جسمه أو صحته، ومن أمثلة ذلك التأمين عن الأمراض، الشيخوخة والوفاة.

2– تأمين الممتلكات: ويتعلق هذا النوع بالتأمين ضد الأخطار التي قد تصيب ممتلكات المؤمن له، فيما يتعلق بالحريق، الكوارث الطبيعية والحوادث الأخرى.

3– تأمين المسؤولية المدنية: ويشمل هذا النوع من التأمين الأخطار التي قد تصيب شخصا معينا ويكون مسؤول عنها شخص آخر، كتأمين المسؤولية المدنية لأصحاب السيارات، السفن، الطائرات، تأمين الحوادث المهنية.

[1]– بيشاري كريم، التوجه التسويقي كمدخل لتطوير قطاع التأمينات في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2011–2012، ص ص: 19–20.

ثالثا– على أساس إمكانية تحديد الخسائر والتعويض اللازم: وفق هذا المعيار المتعلق بتقدير الخسائر، نميز بين نوعين من التأمين:

1– التأمين النقدي: في هذا النوع من التأمين يكون من الصعب تقدير الخسائر المالية الممكن تحققها نتيجة وقوع الخطر، وهو الحال في التأمين على الحياة، حيث يكون من الصعب تحديد مبلغ الوفاة لهذا تلجأ شركة التأمين إلى دفع مبلغ معين عند الوفاة مقابل أقساط معينة يدفعها المؤمن له.

2– تأمينات الخسارة: وفي هذا النوع من التأمين يمكن تحديد لخسائر المحققة والتي تخضع لمتغيرات قابلة للقياس الكمي، الأمر الذي يسمح بتحديد مبلغ التعويض اللازم، ومن أمثلة ذلك التأمين على الحريق والحوادث.

رابعا– على أساس عقد التأمين: وفق هذا المعيار يوجد نوعان للتأمين هما:

1– التأمين الاختياري: يشمل جميع أنواع التأمينات التي يكون الشخص فيها حرا في التأمين أو عدم التأمين، وهنا تتنافس شركات التأمين في إقناع الأشخاص بالتأمين واقتناء خدماتها.

2– التأمين الإجباري: ويتعلق بجميع أنواع التأمينات التي تلزم الدولة الأشخاص بالتعاقد فيها، وهذا بهدف تحقيق المصلحة العامة والتكافل في المجتمع.

II–1–7– الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين: يحتل التأمين أهمية كبيرة ضمن مجالات الاقتصاديات المعاصرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، حيث تتمثل تلك الأهمية في[1]:

أولا– يعتبر التأمين من أهم وسائل الادخار والاستثمار: إن قطاع التأمين بشقيه التجاري والاجتماعي يعتبر أداة هامة ومتميزة من أدوات تجميع المدخرات، ومن ثم استثمارها في كافة أوجه الأنشطة المختلفة.

ثانيا– العمل على زيادة الإنتاج: نظرا لما يتميز به التأمين من توفير التغطية التأمينية لأخطار كثيرة، وذلك ما يشجع الأفراد والمنشآت بالدخول في مجالات إنتاجية جديدة أو التوسع في مجالات إنتاجهم الحالية، وبالتالي يساعد في الوصول إلى مزايا الإنتاج الكبير، كما يعمل على زيادة القدرة الإنتاجية لهذه المشروعات.

ثالثا– تسهيل واتساع عمليات الائتمان: يلعب التأمين دور كبير في تسهيل واتساع الائتمان، حيث أن البنوك لا توافق على إقراض المشروعات أو رجال الأعمال إلا بوجود تأمين على ممتلكاتهم.

رابعا– العمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية: تقوم الدولة أثناء فترة الرواج الاقتصادي بالتوسع في نطاق التغطية التأمينية الاجتماعية الإلزامية، حيث يساعد ذلك على زيادة المدخرات

[1]– ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، التأمين ورياضاته، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2002–2003، ص: 74، 79، 80، 83، 84.

الإجبارية مما يحد من الموجة التضخمية، وبالتالي التقليل من الطلب المتزايد على السلع والخدمات، وفي فترات الكساد تعمل الدولة على زيادة قيمة التعويضات للمؤمن عليهم في حالات التعطل والمرض، مما يساعد على زيادة مستوى إنفاقهم على السلع والخدمات.

خامسا– تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأفراد: يساهم التأمين الاجتماعي في محاربة الفقر، حيث أنه يجنب الفرد العوز والحاجة، بما يضمنه له من تعويض مادي يضمن له الحد الأدنى لمستوى معيشته عن طريق تعويضه في دخله نتيجة لمرضه أو عجزه أو تعرضه للبطالة.

سادسا– تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث: ينمي التأمين لدى الفرد الشعور بالمسؤولية، وذلك من خلال تجنب الفرد بقدر الإمكان التسبب في إحداث الخطر، كما أن قيام الفرد بالتأمين على حياته يعتبر تنمية للشعور بالمسؤولية تجاه أسرته، حيث يسمح التأمين على الحياة بأن يرتب الفرد لأسرته معاشا يضمن لها الحياة الكريمة بعد مماته، ومن جهة أخرى تقوم هيئات وشركات التأمين بإعداد البحوث والدراسات الخاصة بأسباب وقوع الأخطار، وذلك بهدف التقليل منها.

II–2– شركات التأمين:

II–2–1– تعريف شركات التأمين:

– شركات التأمين هي مؤسسات تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم بتجميع الأقساط من المؤمن لهم، واستثمار الأموال المجمعة في أوجه متعددة تكون مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة كدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند وقوع المخاطر المؤمن ضدها، وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب.[1]

حسب المادة 203 من الأمر 95–07 المتعلق بالتأمينات فإن شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين هي شركات تمارس اكتتابا وتنفيذ عقود التأمين و/ أو إعادة التأمين كما هي محددة في التشريع المعمول به.[2]

يقصد من لفظ الشركة في مفهوم هذا الأمر مؤسسات وتعاضديات التأمين و/ أو إعادة التأمين.

[1]– غجاتي إلهام، الدور التمويلي لقطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2011–2012، ص61.

[2]– أمر رقم 95–07 متعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في 08 مارس 1995، العدد 13، المادة 203، ص27.

II-2-2- خصائص شركات التأمين: ترجع خصوصية الأنشطة الاقتصادية والمالية لشركات التأمين إلى طبيعة نشاطها الممارس من جهة وإلى القيود التنظيمية المفروضة على هذه الشركات من طرف قانون التأمينات من جهة أخرى، ولذلك فإنها تتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى والمتمثلة في[1] :

- شركات التأمين من بين المؤسسات المالية الأكثر خضوعا للقوانين، خصوصا في مجالات استثمار رؤوس الأموال بتعيين نسب في مجالات محددة مصرح بها في النصوص واللوائح القانونية.

- تتميز الخدمة المقدمة من طرف شركات التأمين على أنها آجلة وليست آنية، وبثبات أسعارها الذي يرجع إلى الاعتماد على الأسس الرياضية والاحتمالات، بالإضافة إلى الخبرة السابقة لتحديد سعر هذه الخدمة، حيث لا يخضع لقانون العرض والطلب.

- التزاماتها وأهدافها تدفعها للتكيف أكثر بالتعامل في مجالات استثمار أموالها المحددة قانونيا بالتركيز على الاستثمار في الميادين الأقل مخاطرة، وهذا لا يمنعها من منافسة المؤسسات المالية الأخرى في تمويل بعض المشاريع التي يعجز عن تمويلها غيرها.

- تمحور وجودها على مفهوم الخطر سواء بالنسبة لتحمل بعض الأخطار التي يتعرض لها الزبائن أو المخاطر التي تتعرض لها هي نفسها، زيادة عن ذلك ملازمتها للتطور الاقتصادي ومحاولة مسايرة احتياجات زبائنها، بدراسة وخلق منتجات تأمينية لمواجهة الأخطار الناجمة عن تلك التحولات.

- صعوبة تحديد نتيجة الدورة بالنسبة لشركات التأمين والذي يكون بشكل تقديري، بسبب تخطي مدة بعض عقود التأمين للسنة المالية، وبالتالي عدم إمكانية تحديد الالتزامات المالية والمصاريف المترتبة عن تلك العقود، مما يؤثر على المركز المالي للشركة بسبب تأثير أقساط التأمين مثلا سواء الموجودة تحت التحصيل أو المدفوعة مسبقا، ولا يمكن التحقق من تلك النتيجة إلا بعد انتهاء آجال العقود.

- انعكاس الدورة الإنتاجية، حيث تعد شركة التأمين مؤسسة خدمية لا تبيع سلعا ملموسة، وإنما تقوم بعرض وتقديم خدمات تأمينية متنوعة بهدف حماية المؤمن له ضد خطر محتمل يهدد حياته أو ممتلكاته، وبذلك لا تعرف مدا خيلها إلا مستقبلا، وهذا ما جعلها تمتاز بانعكاس دورة استغلالها كونها تتحصل على سعر بيع منتجاتها فور إبرام العقد، بينما تسدد مبالغ التعويض لاحقا.

[1]- غجاتي إلهام، مرجع سبق ذكره، ص ص : 63-66.

II-2-3- وظائف شركات التأمين: تقوم شركات التأمين في إطار نشاطها بمجموعة من الوظائف الأساسية والمتمثلة في[1]:

أولا- وظيفة التسعير: تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفاءه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده، وبالتالي فإن وظيفة التسعير تضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر كما ويتناسب مع مبلغ التأمين كما ويتناسب مع الظروف المحيطة بالشيء أو الخطر المؤمن ضده.

ثانيا- وظيفة الاكتتاب: تهتم هذه الوظيفة باختيار وتبويب طالبي التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين بما يحقق أهدافها وغاياتها، ويهدف الاكتتاب إلى تجميع محفظة فرعية من وثائق التأمين المختلفة وبذلك تقوم الشركة من خلال هذه الوظيفة بقبول طلبات إصدار الوثائق والمتوقع أن ينتج عنها أرباح وترفض الطلبات المتوقع أن ينتج عنها خسائر أو لا تكون مجدية.

ثالثا- وظيفة الإنتاج: يقصد بالإنتاج في مجال التأمين المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين وعملية البيع التي تقوم بها شركة التأمين هي الخدمة التأمينية، وكثيرا ما يطلق على الوكلاء والمندوبين اسم المنتجين، وفي هذا الإطار تقوم شركات التأمين بمجموعة واسعة من النشاطات التسويقية من ضمنها تطوير فلسفة التسويق، إجراء الأبحاث التسويقية...الخ

رابعا- وظيفة تسوية المطالبات: وهي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده وفي شركات التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة.

خامسا- وظيفة إعادة التأمين: يقصد بإعادة التأمين نقل جزء من الخطر إلى جهة أخرى أقدر على تحمل هذا الخطر، وغالبا ما تكون هذه الجهة هي شركات إعادة التأمين.

سادسا- وظيفة الاستثمار: كون أقساط التأمين يتم تجميعها في بداية العملية التأمينية فإنه سيتوافر لدى شركة التأمين مبالغ ضخمة تقوم باستثمارها، وحسب مبدأ الملاءمة أو المواءمة في الاستثمار فإن شركات التأمين التي تمارس التأمين على الحياة تقوم باستثمار أموالها في أدوات استثمارية طويلة الأجل وذلك كون الالتزامات المتوقعة تكون لآجال طويلة والعكس صحيح.

II-2-4- رقابة الدولة على شركات التأمين: تحظى التأمينات في عصرنا الحالي بإقبال واسع من طرف مختلف القطاعات، والتي تخضع إلى تقلبات المخاطرة التي لا يمكن لهم في أغلب الأحيان تحمل عواقبها المالية، حيث تأخذ شركات التأمين على عاتقها تغطية هذه المخاطر وضمان تعويض الحوادث الناتجة عنها مقابل الأقساط

[1]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص: 157-164.

النقدية التي تقدم إليها من قبل المؤمن لهم، ونظرا لما تحققه من نتائج عمدت الدولة لفرض رقابة صارمة على مختلف أنشطتها وهذا لضمان التسيير الأمثل للعملية التأمينية، وترجع أسباب هذا الاهتمام إلى ما يلي[1]:

– ضمان حقوق المؤمن والمؤمن له ومراقبة التعويضات في حالة تحقق الخطر، والتأكد من مقدرتها على تسديد مستحقاتها اتجاه المؤمن له.

– حماية الأموال التي بحوزتها ومراقبة عملية تسييرها حتى لا تتسبب في مشاكل اقتصادية كالتضخم مثلا.

– مراقبة احتياطياتها التقنية والتي تتماشى وحجم عملياتها، بتوفير رأس المال الأدنى لتغطية نشاطها.

– تحقيق درجة عالية من المردودية لأموال المؤمن لهم عن طريق تنظيم استثمارها في فرص جيدة.

– التأكد من تقديم شركات التأمين لتشكيلة مناسبة للخدمات التأمينية.

– تنظيم عملية إنشاء وتكوين شركات تأمين جديدة، وترقية السوق الوطنية وفتحها للمنافسة.

II–2–5– استثمار أموال شركات التأمين: حسب مبدأ الملاءمة أو المواءمة في الاستثمار فإن شركات التأمين التي تمارس التأمين على الحياة تقوم باستثمار أموالها في أدوات استثمارية طويلة الأجل، وذلك كون الالتزامات المتوقعة تكون لآجال طويلة، أما الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين في مجال أعمال تأمينات الممتلكات ذات مدد قصيرة غالبا ما تكون سنة فأقل، فإنها تقوم باستثمار هذه الأموال في أدوات استثمارية قصيرة الأجل شديدة السيولة، كالاستثمارات في أذونات الخزينة وشهادات الإيداع، وأي أدوات أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة وسرعة بدون خسائر هامة[2].

أولا– أهداف استثمار أموال شركات التأمين: تتمثل أهم الأهداف التي تسعى إليها شركات التأمين من عمليات الاستثمار المختلفة فيما يلي[3]:

– يشكل الاستثمار الضمان الحقيقي للمؤمن لهم (حملة وثائق التأمين) لحصولهم على حقوقهم من شركة التأمين عند حلول آجال الاستحقاق.

– عدم بقاء الأموال المجمعة معطلة دون عائد أو ربح.

[1]– طبايبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2013-2014، ص ص : 43-44.

[2]– طايلب فاتح، محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (caar)، مذكرة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2014-2015، ص 17.

[3]– نفس المرجع، ص 17.

– يمثل عائد الاستثمارات المختلفة نسبة هامة من الإيرادات التي تحققها شركة التأمين، والتي تستعملها إلى جانب الأقساط المحصلة في سداد التعويضات المطالب بها من طرف المؤمن لهم والمستفيدين من العقود، تغطية المصاريف العامة بشكل كاف، إلى جانب تحقيق فائض (ربح) لفائدة شركة التأمين.

ثانيا– خصائص أو مبادئ استثمار أموال شركات التأمين: إن استثمار أموال شركات التأمين يجب أن يقوم على ثلاث محاور أساسية ولا يجب التضحية بمحور ما في سبيل آخر، وتتمثل تلك المحاور في[1]:

1– السيولة: ولتحقيق هذا العنصر يجب على شركة التأمين توزيع استثماراتها حسب طبيعة الالتزامات، فهناك التزامات دورية قصيرة الأجل، وهذه تتطلب ضرورة وجود سيولة أو أموال تحت الطلب كحسابات جارية أو ودائع قصيرة الأجل بالبنوك، بالإضافة إلى تخصيص جزء من الأموال في أصول سهلة التحويل دون تحمل خسائر تذكر، ويراعى ألا تزيد هذه الأموال عن القدر الكافي وإلا انخفض عائد التأمين، ولا تقل عن القدر الكافي لتغطية هذه الالتزامات.

2– الضمان: وهذا أمر ضروري فالأموال المستثمرة في معظمها أموال تخص حملة الوثائق، وعليه تلتزم شركة التأمين بأن تستثمر هذه الأموال في أوعية مضمونة سواء كانت محددة بواسطة القانون أو بقرارات إدارية، وبصفة عامة يحذر على شركات التأمين أن تلجأ إلى استثمارات مرتفعة المخاطر بغرض المحافظة على قيمة الأصول، ومن الأساليب التي يمكن أن تستخدمها شركات التأمين لزيادة الضمان هو سياسة التنويع في محفظة الاستثمار.

3– الربحية: تأتي الربحية بالنسبة لشركات التأمين كهدف في مرحلة تالية، بعد التركيز بصفة أساسية على تحقيق أكبر قدر من السيولة والضمان، ولا يعني ذلك إغفال هدف الربحية بل أنه ضروري لتدعيم مركز الشركة التنافسي في السوق وتغطية مختلف التوزيعات للمساهمين العاملين بها وغيرها.

ثالثا– العوامل المؤثرة على السياسة الاستثمارية في شركات التأمين: تتمثل أهم العوامل المؤثرة على السياسة الاستثمارية في شركات التأمين فيما يلي[2]:

1– الهيكل المالي لشركات التأمين: ويقصد به النسبة بين حجم أموال المساهمين أو ملاك المشروع وحجم أموال حملة الوثائق، حيث أن الغالبية العظمى للهياكل المالية لشركات التأمين المصرية تتكون من أموال حملة الوثائق، ويلي ذلك توزيع الهيكل على كل من تأمينات الحياة والتأمينات العامة، حيث تختلف طبيعة التزامات تأمينات الحياة عن التزامات وثائق التأمينات العامة.

2– طبيعة التزامات شركة التأمين: لابد من تصنيف التزامات التأمين تجاه حملة الوثائق (أصحاب النصيب الأكبر من الأموال)، من حيث التزامات طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، مع ملاحظة أن غالبية التزامات شركات

[1]– عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص ص : 374-376.
[2]– نفس المرجع، ص ص: 395-396.

التأمين تجاه وثائق التأمين على الحياة هي التزامات طويلة الأجل، وغالبية التزامات شركات التأمين تجاه حملة وثائق التأمينات العامة هي التزامات قصيرة الأجل.

3- منافسة المنشآت المالية الأخرى والاستثمارات المتاحة: تتنافس منشآت التأمين مع المنشآت المالية الأخرى في بعض أوجه الاستثمار العقاري والاستثمار في الأوراق المالية المتاحة، ولا بد من دراسة هذه الأوجه المتاحة في السوق من ناحية العائد والمخاطرة، بما لا يؤثر على طبيعة أموال شركات التأمين.

4- القوانين واللوائح المنظمة لاستثمارات شركات التأمين: تحكم السياسة الاستثمارية لشركات التأمين مجموعة من القوانين واللوائح المنظمة لعملية الاستثمار، وهي قيود على السياسة الاستثمارية لشركات التأمين بهدف المحافظة على أموال حملة الوثائق وتنميتها، وعلى واضعي السياسة الاستثمارية لشركات التأمين أخذ هذه القوانين واللوائح والقرارات بعين الاعتبار وعدم مخالفتها.

5- التضخم: يجب على واضعي السياسة الاستثمارية لشركات التأمين أخذ معدلات التضخم السائدة في السوق بعين الاعتبار عند تحديد المحفظة المثلى لاستثمار أموال شركات التأمين.

II-3- المحاسبة في شركات التأمين:

لقد أصبحت شركات التأمين تحظى باهتمام كبير ضمن مجال الاقتصاديات المعاصرة، نظرا لدورها الكبير في حماية الأفراد والمؤسسات ضد مختلف الأخطار التي يتعرضون لها، ومن جهة أخرى من خلال دورها الهام في تمويل الاقتصاد وترقية الاستثمار، ونظرا لتطور البيئة الاقتصادية التي تنشط فيها شركات التأمين، وجب عليها امتلاك أنظمة معلومات كنظام المعلومات المحاسبي الذي يعتبر كأحد أهم تلك الأنظمة، والذي يساعدها على التكيف مع المخاطر التي تهدد بقائها واستمرارها، إضافة إلى الاستجابة لمتطلبات الأطراف التي تهتم بنشاطها.

II-3-1- تعريف المحاسبة في شركات التأمين:

المحاسبة في شركات التأمين هي ذلك الفرع من فروع المحاسبة، الذي يهتم ويعُنى بتطبيق المبادئ والأصول والمفاهيم والفروض والنظريات والقواعد والسياسات المحاسبية على النشاط التأميني بما يتوافق وطبيعة وخصائص هذا النشاط، وفي إطار المتطلبات القانونية للتنظيم المحاسبي لهذا النوع من النشاط، فالمحاسبة في شركات التأمين تهتم بقياس وتحليل وتسجيل وتبويب الأحداث (العمليات) المالية المتعلقة بنشاط التأمين في ضوء المتطلبات القانونية[1].

[1]- طايلب فاتح، مرجع سبق ذكره، ص 22.

II-3-2- وظائف المحاسبة في شركات التأمين: تقوم المحاسبة في شركات التأمين بالوظائف التالية[1]:

- إجراء مزج بين المفاهيم المحاسبية والمفاهيم التأمينية وصولا إلى مجموعة من المفاهيم المحاسبية التأمينية التي تعكس طبيعة النشاط التأميني.

- قياس وتحليل وتسجيل وتبويب الأحداث (العمليات) المالية المتعلقة بنشاط التأمين في ضوء المتطلبات القانونية مع مراعاة أن يتم التسجيل أول بأول حسب تواريخ وقوع العمليات المالية وتسلسلها الزمني.

- تبيان المعالجة المحاسبية الدقيقة والتوجيه المحاسبي السليم لكل مفردة من المفردات المحاسبية التأمينية، مع بيان أثر هذه البنود على الحسابات والقوائم الختامية لشركات التأمين.

II-3-3- أهداف المحاسبة في شركات التأمين: تسعى المحاسبة في شركات التأمين إلى تحقيق الأهداف الآتية[2]:

- قياس نتيجة أعمال النشاط التأميني من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة، وذلك من خلال إعداد وتصوير حسابات الإيرادات والمصروفات لفروع التأمين المختلفة، كل فرع على حدى، وإعداد وتصوير الأرباح والخسائر لشركة التأمين ككل.

- بيان المركز المالي للشركة أو الهيئة المزاولة للتأمين في نهاية كل فترة محاسبية، وذلك بإعداد وتصوير الميزانية للشركة ككل.

- عرض وتحليل وتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والرقابة والإشراف وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة.

II-3-4- خصائص المحاسبة في شركات التأمين: تتميز المحاسبة في شركات التأمين ببعض الخصائص مقارنة بالمحاسبة في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، حيث تتمثل تلك الخصائص فيما يلي:

- انعكاس دورة الإنتاج: إن سعر الشراء (سعر المواد الأولية) في المؤسسة الاقتصادية يمكن معرفته ودفعه قبل سعر البيع، أما في مجال التأمين فإن شركات التأمين تتحصل على الأقساط قبل دفع التعويضات للحوادث، وبالتالي فإن سعر البيع في النشاط التأميني (مبلغ القسط) يتم معرفته ودفعه قبل سعر الشراء (مبلغ الحوادث)[3]؛

- احتمال وجود فارق زمني بين وقوع الضرر للشيء المؤمن عليه، والذي ينجم عنه دفع التعويض والتسوية الفعلية لهذا التعويض؛[4]

---

[1]- طايلب فاتح، المرجع السابق، ص 23.

[2]- الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3]- Alain Tosetti et autres, assurance comptabilité règlementation actuariat, sans édition, economica, France, 2000, p25.

[4]- Guy simonet, la comptabilité des entreprises d'assurance, 3éme édition, l'argus édition, France, 1990, p33.

– صعوبة تحديد نتيجة السنة المالية: إن تحديد نتيجة السنة المالية في شركات التأمين يكون بشكل تقديري، وذلك لأن التكاليف الخاصة بعقود التأمين قد تتخطى السنة المالية، أي عدم التوافق في المدة الزمنية لتحصيل القسط وتسوية الحوادث المرتبطة به؛

– تتضمن ميزانية شركات التأمين نوع خاص من الخصوم يسمى المؤونات بنوعيها التقنية والمقننة، وذلك نظرا لطبيعة النشاط التأميني المبني على الأحداث المستقبلية؛

– يتم تمثيل خصوم شركات التأمين (المؤونات المقننة) في أصول معادلة، حيث يفرض المشرع على شركات التأمين أن تقوم بتمثيل المؤونات المقننة في أصول معادلة.

II–3–5– المبادئ الأساسية للمحاسبة في شركات التأمين: تتمثل المبادئ الأساسية للمحاسبة في شركات التأمين في[1]:

– القواعد المتعلقة بكيفية تنظيم محاسبة شركات التأمين من حيث تحديد المنهاج المحاسبي وتنظيم القيود، وموازين المراجعة، وأصول تنظيم حساب الأرباح والخسائر، الميزانية العامة والسجلات الإجبارية إلخ؛

– القواعد الخاصة بتسجيل عقود التأمين وكذلك التعويضات في السجلات المعدة لذلك؛

– أصول تنظيم البيانات السنوية المعدة للنشر، وكذلك البيانات الواجب تقديمها إلى الدوائر المالية وإلى مديرية التأمين في وزارة الاقتصاد (حساب الاستثمار السنوي، حساب الأرباح والخسائر، الميزانية العامة، جداول أرصدة الحسابات المدينة والدائنة إلخ؛

– القواعد المالية المتعلقة بإعادة تقدير استثمارات الشركة، كذلك تشكيل الاحتياطات الحسابية والاستهلاكات الخاصة بعمليات التأمين؛

– القواعد المتعلقة بإعادة التأمين سواء لدى الشركة نفسها أو لدى شركات التأمين الأخرى.

[1]– بشير زهيري، محاسبة شركات التأمين، الطبعة الثالثة، مطبعة طربين، سوريا، 1967، ص20.

II-3- 6- عناصر النظام المحاسبي في شركات التأمين:

تلتزم شركات التأمين بمسك مجموعة من السجلات بالنسبة لكل فرع من فروع التأمين، وذلك تطبيقا للقوانين والتشريعات التي تنظم عمليات التأمين، حيث لا يختلف النظام المحاسبي في شركات التأمين عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى، من حيث اعتماده على مجموعة مستندية للتحقق في موضوعية المعاملات المالية، ومجموعة من الدفاتر والسجلات[1]، بالإضافة إلى نظام الرقابة الداخلية، دليل الحسابات والتقارير الدورية والختامية، حيث يمكن عرض عناصر النظام المحاسبي في شركات التأمين كما يلي[2]:

أولا- المجموعة المستندية في شركات التأمين: تتعدد المستندات المتداولة في شركات التأمين والتي تعد أداة الإثبات الرئيسية في السجلات أو اليوميات المساعدة والتي يخصص كل منها لتسجيل نوع معين من العمليات، حيث يوجد نوعان من المستندات:

1- النوع الأول: يعرف بالمستندات الداخلية التي تعد داخل الشركة ومن أمثلتها وثائق التأمين الصادرة، وكشوف المتحصلات الواردة من أقسام التحصيل المختلفة، أذون صرف التعويضات، إخطارات إعادة التأمين الوارد، إضافة إلى المستندات الداخلية الأخرى.

2- النوع الثاني فيعرف بالمستندات الخارجية، وهي تلك التي يتم إعدادها خارج الشركة ومن أمثلتها كشوف حسابات البنوك، إشعارات الخصم...الخ.

ثانيا- المجموعة الدفترية في شركات التأمين: نظرا لتعدد العمليات وتنوعها وتكرارها، لذا يكون من المناسب تطبيق الطريقة الفرنسية في عمليات القيد والمحاسبة عن أنشطة شركات التأمين، وطبقا لهذه الطريقة يتم مسك مجموعة من الدفاتر والسجلات تشمل مجموعة السجلات أو اليوميات المساعدة، دفاتر الأستاذ المساعدة، دفتر اليومية العامة وأخيرا دفتر الأستاذ العام.

1- مجموعة السجلات أو اليوميات المساعدة: يتعين على كل شركة تأمين أن تمسك السجلات التالية لكل فرع من فروع التأمين:

---

[1]- محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص293.

[2]- بالاعتماد على كل من:

- أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص ص: 20-24.

- ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص ص: 84-89.

أ- سجل الوثائق: وتقيد به جميع الوثائق التي تبرمها الشركة ويشتمل على البيانات التالية: اسم وعنوان المؤمن له، رقم الوثيقة، تاريخ إصدار الوثيقة، مدة التأمين ومبلغه، التعديلات التي تطرأ على الوثيقة، أية تعديلات أخرى ترى الشركة إضافتها.

ب- سجل التعويضات: وتقيد به جميع المطالبات التي تقدم للشركة ويشتمل على البيانات التالية: اسم وعنوان المؤمن له، رقم الوثيقة وتاريخ إصدارها، تاريخ تقديم المطالبة وقيمتها، الاحتياطي المقدر للحادث والتعديلات التي تطرأ عليه، قيمة وتاريخ التعويض المسدد، تاريخ وأسباب رفض المطالبة إن وجد، أية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها.

ج- سجل الوسطاء: وتسجل به كافة البيانات المتعلقة بالوسطاء أو وكلاء التأمين المتعاملين مع الشركة، ويشتمل على البيانات التالية: اسم الوسيط وعنوانه، رقم وتاريخ قيد الوسيط بسجل وسطاء التأمين بالهيئة، تاريخ آخر تجديد، أية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها.

د- سجل الاتفاقيات: وتقيد به جميع عمليات إعادة التأمين الواردة للشركة محليا أو من الخارج سواء كانت اتفاقية أو اختيارية، حيث يشتمل على البيانات التالية: اسم وعنوان الهيئة المسندة، اسم السمسار الذي توسط في عقد العملية، تاريخ بدء سريان العقد ومدته، الشروط الأساسية للتعاقد، الحصة التي تحتفظ بها الشركة وأية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها.

هـ- سجل الأموال المخصصة: وهو سجل يتم التأشير عليه من قبل الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، ويتم فيه بيان الأموال الموظفة والتعديلات التي تطرأ على تكوين هذه الأموال، ويتم قيد الأموال الخاصة بعمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، وعمليات تأمينات الممتلكات والمسؤوليات بشكل مستقل.

2- دفاتر الأستاذ المساعدة: تنشأ الحاجة لدفاتر الأستاذ المساعدة عند تكرار وتعدد العمليات في شركات التأمين، حيث تتمثل أهم هذه الدفاتر في: دفتر أستاذ مساعد شركات إعادة التأمين، دفتر أستاذ مساعد الوكلاء والمنتجين، دفتر أستاذ مساعد الاستثمارات في الأوراق المالية، دفتر أستاذ مساعد المدينين، دفتر أستاذ مساعد الدائنين، دفتر أستاذ مساعد القروض بضمانات، دفتر أستاذ مساعد العقارات، دفتر أستاذ مساعد المصروفات العمومية والإدارية.

3- دفتر اليومية العامة: ويتم القيد فيه بقيود إجمالية من واقع مجاميع اليوميات المساعدة في نهاية كل فترة شهرا مثلا، كما يستخدم هذا الدفتر في قيد العمليات غير المتكررة التي لم يسبق قيدها في أية يوميات مساعدة، كما يثبت في هذا الدفتر قيود التسويات الجردية والحسابات الختامية، وأيضا قيود تصحيح الأخطاء، وتنبع أهمية دفتر اليومية العامة من كونه أداة الترحيل لكافة العمليات الخاصة بشركة التأمين إلى دفتر الأستاذ العام.

4- دفتر الأستاذ العام: وهو دفتر ترحل إليه القيود الإجمالية من واقع دفتر اليومية العامة، ولكونه يعتبر سجلا للحسابات الإجمالية لذا يتم استخدامه في إعداد ميزان المراجعة في نهاية كل فترة، وكذا الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، كما يعتبر هذا الدفتر أداة رقابية هامة حيث يستخدم في المطابقة على الأرصدة الواردة بالحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المساعدة.

ثالثا- نظام الرقابة الداخلية: إن وجود نظام قوي للرقابة الداخلية يؤكد للإدارة أن البيانات المحاسبية التي تتلقاها من النظام المحاسبي دقيقة ويمكن الاعتماد عليها، ويؤثر مفهوم الرقابة الداخلية على كل الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، حيث تتضمن الرقابة الداخلية كل المقاييس التي تضمن للإدارة تحقيق الأهداف التالية:

- حماية مواردها ضد الإسراف والاختلاس وعدم الكفاءة.

- ضمان دقة البيانات المحاسبية بحيث يمكن الاعتماد عليها.

- ضمان الاستجابة للسياسة المخططة.

- تقويم الأداء في كل قطاعات وأقسام الوحدة الاقتصادية.

ومن وسائل الاتصال التي يتضمنها نظام الرقابة الداخلية، الخرائط التنظيمية، دليل المبادئ والإجراءات المحاسبية، خرائط تدفق المعلومات، الموازنات المالية والمستندات المختلفة.

رابعا- دليل الحسابات: إن دليل الحسابات يوضح أسماء وأرقام الحسابات المستخدمة في الشركة ويسهل التعرف على الحسابات، حيث يجب أن تلتزم شركات التأمين بدليل الحسابات التي تفرضه السلطات المعنية.

خامسا- التقارير الدورية والختامية: إن الهدف الأساسي للنظام المحاسبي هو توفير المعلومات للأطراف المختلفة التي تحتاج إلى هذه المعلومات لترشيدهم عند اتخاذ قراراتهم، وعموما فإن مستخدمي القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين يحتاجون إلى معلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها فضلا عن قابليتها للمقارنة، وذلك لمساعدتهم في تقييم أداء الشركة ومركزها المالي.

ونظرا لأهمية حماية حقوق حملة وثائق التأمين، فإن المشرع اهتم بأن تقدم شركة التأمين تقارير سواء كانت دورية أو في نهاية العام للاطمئنان على المركز المالي لشركة التأمين وقدرتها على سداد التزاماتها في مواعيدها، وبالتالي فإن شركة التأمين تقدم للهيئة الوصية تقارير دورية بالإضافة إلى التقارير الختامية في نهاية العام، إلى جانب التقارير الداخلية التي يتم إعدادها لتقديمها للإدارة من أجل اتخاذ أي قرارات داخل الشركة.

ويمكن النظر للنظام المحاسبي في شركات التأمين على أنه نظام للمعلومات المحاسبي يتضمن المراحل الأساسية (المدخلات – التشغيل – المخرجات)، والشكل التالي يوضح دورة نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين:

الشكل رقم (1– 1): دورة نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين

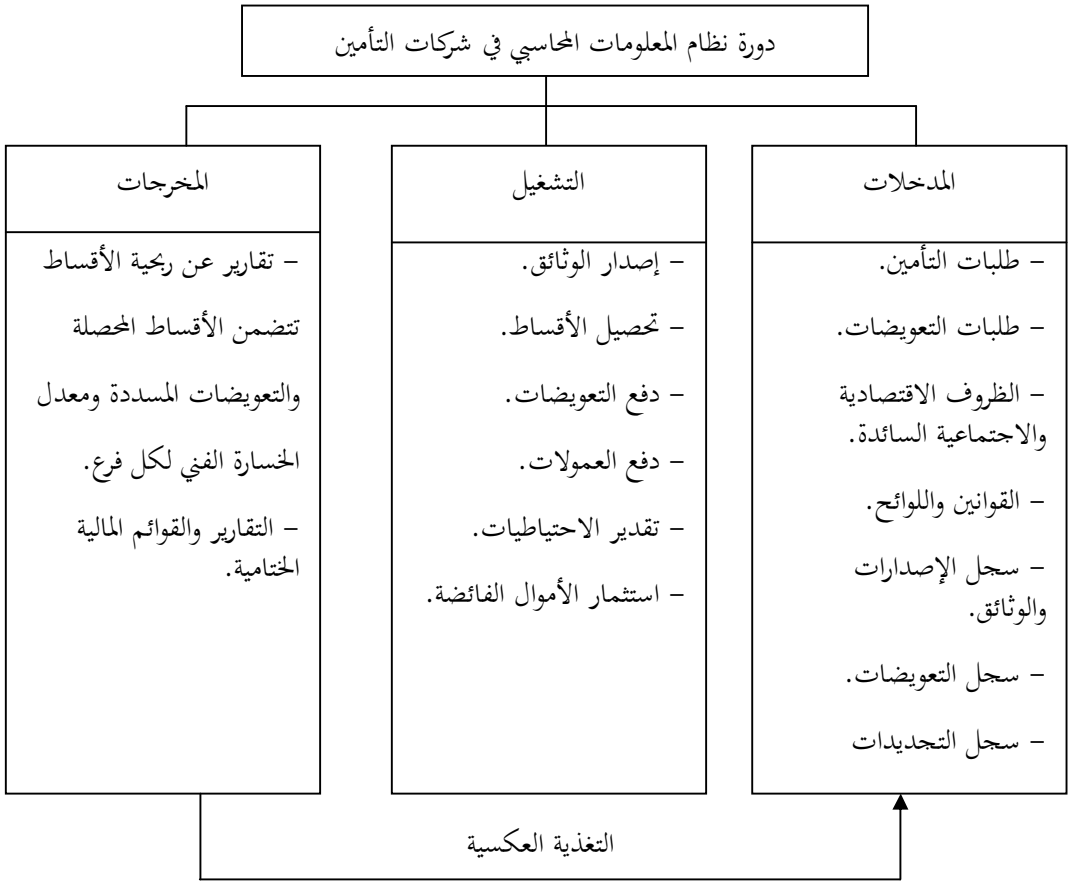

المصدر: السيد عبد المقصود دبيان وآخرون، المحاسبة في البنوك وشركات التأمين، بدون طبعة، دار المعرفة الجامعية، بدون بلد النشر، 1999، ص 232.

III– أسس ومقومات الأداء المحاسبي في شركات التأمين:

لقد تغيرت البيئة الاقتصادية التي تنشط فيها شركات التأمين، وذلك من خلال زيادة المخاطر التي يحتمل أن تتعرض لها، زيادة شدة المنافسة من طرف الشركات الأخرى النشطة في نفس المجال، متطلبات المعايير المحاسبية الدولية كالإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية، ولوج شركات التأمين إلى الأسواق المالية وظهور فئات عديدة طالبة للمعلومات المحاسبية كالمستثمرين، المحللين الماليين...، وهذا يستدعي من شركات التأمين الاستجابة لهذه المتطلبات الجديدة من خلال العمل على رفع كفاءة أدائها المحاسبي.

III–1– الأسس النظرية لمفهوم الأداء:

III–1–1– مفهوم الأداء: إن مفهوم الأداء هو مفهوم مستخدم بكثرة في مراقبة التسيير أو محاسبة التسيير، حيث أن محاولة تعريفه وقياسه صعبة جدا، والتي كانت تشكل اهتمام الكثير من الدراسات منذ سنوات السبعينات، أما حاليا فإنه من الممكن تحديد بعض محاور الفكر والبحث حول هذا المفهوم[1].

يعود تاريخ ظهور مفهوم الأداء إلى القرن الثالث عشر (13)، والذي يعني الانتهاء من العمل، كما أن ظهوره في انجلترا يعود إلى حوالي القرن السابع عشر [2].

III–1–2– تعريف الأداء: لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالأداء، وذلك من وجهة نظر كل كاتب ومنها:

– تعريف الأداء حسب (MILLER ET BROMILY): ينظر هذان الكاتبان إلى الأداء على أنه " انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"، حيث يلاحظ من خلال هذا التعريف أن الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما الطريقة في استعمال موارد المؤسسة ويقصد بذلك عامل الكفاءة، والنتائج (الأهداف المحققة من ذلك الاستخدام وهو عامل الفعالية).[3]

– تعريف الأداء حسب (PH. LORRINO): يعتبر هذا الكاتب أن الأداء يتمثل في: " الفرق بين القيمة المقدمة للسوق (V) ومجموع القيم المستهلكة (ci)، وهي تكاليف مختلف الأنشطة، فبعض الوحدات(مراكز تكلفة) تعتبر مستهلكة للموارد وتسهم سلبيا في الأداء الكلي عن طريق تكاليفها، والأخرى تعتبر مراكز ربح، وهي في الوقت نفسه مستهلكة للموارد ومصدر عوائد وتسهم بهامش في الأداء الكلي للمؤسسة"[4] ، حيث يمكن ترجمة ما جاء في هذا التعريف في المعادلة التالية:

الأداء الكلي للمؤسسة= هوامش مراكز الربح– تكاليف مراكز التكلفة

– حسب " Annick bourguignon"، فإن الأداء يشير إلى تحقيق الأهداف التنظيمية مهما كانت طبيعة وتنوع هذه الأهداف، كما أن الأداء متعدد الأبعاد لصورة الأهداف التنظيمية، فهو غير موضوعي ويعتمد على أسس محددة.[5]

[1]- lionel Escaffre , la qualité d'une représentation comptable de la performance, 20éme congrés de l'AFC, may 1999, France, p3.

[2] - Ibid, p3.

[3]– الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد السابع، 2009–2010، ص218.

[4]– نفس المرجع، ص 218.

[5]- Annick Bourguignon, sous les pavés la plage…ou les multiples fonctions du vocabulaire comptable: l'exemple de la performance, revue de comptabilité-contrôle-Audit, 1997, Tome 3, p91.

كما أن الأداء ليس له معنى إلا إذا كان مستدام، حيث أن الأداء المستدام هو مزيج أو توليفة من الأداء الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، والذي يؤدي إلى البقاء والنمو على المدى الطويل للمنظمة.[1]

III–1–3– خصائص الأداء: يشتمل الأداء على مجموعة من الخصائص، والتي تتمثل في [2]:

أولا– الأداء مفهوم واسع: إن الأداء كمفهوم يختلف باختلاف الجماعات والأفراد الذين يستخدمونه، حيث يختلف مدلوله من شخص لآخر أي حسب مالك الشركة، حسب العامل ، حسب الزبون ...الخ.

ثانيا– الأداء مفهوم متطور: إن مكونات الأداء تتطور عبر الزمن إذ أن المعايير التي يتحدد الأداء على أساسها سواء كانت معايير داخلية أو خارجية تكون متغيرة باستمرار.

ثالثا– الأداء مفهوم شامل: حيث يفضل استخدام مدخل شامل عند دراسة الأداء ويقترح الباحثون على القادة الإداريين مجموعة واسعة من المؤشرات المتكاملة لقياسه مالية وغير مالية.

رابعا– الأداء مفهوم غني بالتناقضات: باعتبار الأداء تحدده مجموعة من العوامل حيث منها ما يكمل بعضها البعض ومنها ما يكون متناقضا، ويكمن هذا التناقض في تباين الأهداف بين الشركة، العمال، الزبائن...الخ.

خامسا– الأداء ذو أثر رجعي على الشركة: حيث أنه لأداء الشركة تأثير على سلوكيات القادة الإداريين، حيث يسمح تقييم الأداء في إعادة النظر في البرامج والخطط و اتخاذ إجراءات تصحيحية لبلوغ الأداء المستهدف.

III –1–4– أنواع الأداء: باعتبار أن الشركة تشتمل على مجموعة من المكونات سواء بشرية أو مالية أو مادية أو تنظيمية فهي جميعها تساهم في بلوغ الأداء، إلا أن هذا يكون بدرجات متفاوتة مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الخارجية.[3]

أولا– الأداء الظاهري: ويشمل الأداء الظاهري على جميع الفرص التي تتاح للشركة من جانب البيئة الخارجية والتي بفضل استغلالها تتمكن الشركة من تحقيق أدائها وتشمل هذه الفرص على: فتح أسواق جديدة وواعدة، براءات اختراع يتم استثمارها، أزمات تعاني منها المؤسسات المنافسة...الخ.

ثانيا– الأداء الذاتي: ويتركز على مجموع الأداء في الشركة نظرا للجهود التي يبذلها كل الأفراد داخل الشركة سواء القادة الإداريين والمرؤوسين في العمل وكذا الاستغلال الأمثل لموارد الشركة ويتمثل في الأداء المالي، الأداء التمويني، الأداء التجاري، الأداء التقني، الأداء البشري.

---

[1]- Brigitte Blum, l'innovation comme levier de la performance durable dans la profession comptable libérale en France, thèse de doctorat, conservatoire national des arts et métiers-CNAM- 2015, p33.

[2]– مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة 2005–2007، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، 2010–2011 ، ص ص: 82–84.

[3]– نفس المرجع، ص ص: 84–85.

III– 2– الأداء في شركات التأمين:

لقد فرضت تغيرات البيئة التي تنشط فيها شركات التأمين كزيادة المخاطر، شدة المنافسة...، بضرورة التقييم المستمر لأدائها، خاصة في ظل طبيعة أنشطتها المبنية على الأحداث المستقبلية والمحفوفة بالمخاطر، لذا وجب عليها تقييم أدائها على جميع المستويات، كالأداء التقني، الأداء البشري، الأداء المالي والأداء المحاسبي.

III– 2–1– أسس تقييم الأداء في شركات التأمين:

– المعايير الخارجية والداخلية لتقييم أداء شركات التأمين: عند البحث عن معايير أو مقاييس لتقييم أداء شركة التأمين ومدى نجاحها تواجهنا صعوبات غير عادية لا تواجهنا عند البحث عن معايير لتقييم أداء شركة من شركات إنتاج السلع الصناعية، ذلك لأن عددا هاما من العناصر التي تتكون منها معايير الأداء في شركة التأمين أغلبها مبني على تقديرات عامة وغير عادية، ويمكن القول بأن معايير أو مقاييس تقييم الأداء في شركات التأمين قد تكون معايير خارجية أو معايير داخلية.

أولا– المعايير الخارجية: نقصد بالمعايير الخارجية العوامل الخارجية التي يهتم بها جمهور المتعاملين ويبني عليها حكمه على شركة التأمين وأهم هذه العوامل الخدمة الجيدة للعملاء وأهمها السرعة والعدالة في تسوية التعويضات، تكلفة التأمين، السمعة المالية العامة للشركة.[1]

ثانيا– المعايير الداخلية: وحتى يمكن وضع معايير واقعية وأكثر تحديدا لقياس الأداء في شركة التأمين ومدى تطورها وتقدمها، نلجأ إلى تقييم العناصر الإدارية المختلفة في الشركة وكيفية أدائها لوظائفها ومدى تطورها، وهذا ما نقصده بالمعايير الداخلية وأهمها الهيكل الوظيفي والكفاءات، بحوث الإنتاج والتطوير، الاهتمام بعمليات الاكتتاب وإعادة التأمين، الرقابة على التعويضات، التسويق، الاستثمارات، التخطيط المالي، الكوادر وتدريبها.[2]

III–2–2– المؤسسات أو الشركات الخاصة لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين: يوجد في الولايات المتحدة وكذلك في كندا شركات تصنيف خاصة والتي تقدم خدمات التصنيف للمهتمين بأداء شركات التأمين، ومن أشهر هذه الشركات في الولايات المتحدة نجد:[3]

أولا– اختبارات شركة A.M.Best company: تحدد شركة A.M.Best company معدلات أداء تتراوح بين A^{++} أو A^{+} إلى C أو F وعددها 15 معدل، فالشركة التي تحصل على معدل أو تقدير A^{+} معناه أنها متفوقة في الأداء على معظم الشركات التي تعمل في الصناعة وكذلك لديها أكبر قدرة لمقابلة الالتزامات المالية والشروط التعاقدية.

---

[1]– إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين، نوفمبر 1998، ص 4.

[2]– نفس المرجع، ص 4.

[3]– نفس المرجع، ص ص: 25-26.

إن شركة A.M.Best لديها تصنيفين مختلفين لشركات التأمين، الأول التأمين على الحياة والتأمين الصحي والثاني التأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية، ومن خلال الجدول التالي نوضح أهم المعدلات في تأمينات الحياة.

الجدول رقم (1– 2): معدلات الأداء المعتمدة من طرف شركة A.M.Best company لتقييم أداء شركات التأمين.

معنى المعدل		المعدل
متفوقة	Superior	A^+
ممتازة	Excellent	A &A^-
جيدة جدا	Very Good	B^+
جيدة	Good	B& B^-
جيدة قليلا أو مقبولة	Fairly Good	C^+
ضعيفة	Fair	C^+& C^-

المصدر: إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين، نوفمبر 1998.

ثانيا– اختبارات شركة موديز Moody's: تختبر شركة موديز Moody's القدرة المالية لشركة التأمين على مقابلة التزاماتها اتجاه حملة وثائق التأمين، وكذلك تركز اختبارات شركة موديز على بعض الاختبارات الأخرى مثل فلسفة الإدارة وأنواع محافظ الاستثمار وهيكل الأصول والخصوم، ويوجد لدى شركة موديز 25 معدل تتدرج من A^{++} إلى C.

ثالثا– اختبارات شركة Standard & Poor's: تقيس اختبارات شركة Standard & Poor's قدرة شركة التأمين على سداد المطالبات، تنشر الشركة معلومات عن حوالي 400 شركة تأمين بما فيها شركات التأمين على الحياة، كما أن شركة Standard & Poor's وسعت نشاطها ليشمل حوالي 2000 شركة معنية بشؤون التأمين، ويوجد لدى الشركة 22 معدل تتدرج من AAA إلى D.

III–2–3– مزايا ومحددات تطبيق معايير موحدة للأداء في شركات التأمين: لا يمكن أن يترك أي نشاط دون تنظيم أو ضبط وفق إجراءات أو قواعد، أو حتى القوانين لا بد من احترامها وتطبيقها لتحقيق الحد الأدنى من الفوائد.

أمام ضعف التنسيق الدولي فيما يتعلق بالصناعة التأمينية باعتبار خصوصيتها وارتباطها بالعوامل الاقتصادية، السياسية والاجتماعية للدول فقد سعت الكثير من الدول إلى تحقيق نوع من التنسيق الداخلي عن طريق توحيد الإجراءات وأسس الأداء المطبقة داخليا.

أولا- مزايا تطبيق معايير موحدة للأداء في شركات التأمين: يمكن التعرف على هذه المزايا كما يلي[1]:

1- التناسق والتناغم: بحيث تقوم المؤسسات بتطبيق ذات المعايير وقواعد الأداء بغض النظر عن خصوصيتها وطبيعة بيئتها الداخلية، مما يعني توحيد الأسس والقواعد التي تتم على أساسها معالجة بيانات الأداء وبصورة متماثلة وموحدة.

2- قابلية المقارنة: نظرا لتوحيد أسس وقواعد التقييم، فإن النتيجة هي قابلية مقارنة أداء المؤسسات والمفاضلة بينها على أسس واضحة، وبالتالي ترشيد عملية اتخاذ القرارات المرتكزة على معلومات أداء متماثلة.

3- مواكبة متطلبات العولمة: فانتشار المؤسسات ذات النشاط الدولي وكذا المنظمات المهنية العالمية، والتي تعنى بتنسيق الأمور على المستويات الدولية يساعد أكثر على توحيد معايير الأداء على المستوى المحلي والإقليمي، وحتى على المستوى الدولي.

4- تلبية المتطلبات القانونية: حيث تنص قوانين معظم الدول صراحة على تطبيق معايير أداء محددة، ولا تملك مؤسسة تسعى إلى تحقيق الاستمرارية والفعالية إلا الانصياع لهذه المعايير، بالإضافة إلى ما يمكن أن تتعرض له المؤسسة من عقوبات نتيجة لعدم تطبيق ما تنص عليه هذه القوانين.

5- الولوج إلى الأسواق المحلية والدولية: بحيث أن الالتزام بمعايير محددة للأداء يسمح للمؤسسات بالمنافسة على الولوج إلى الأسواق المحلية والدولية.

6- إمكانية خلق تصور موحد ومشترك للأداء: بحيث أن معايير الأداء التي تُعد على أسس مختلفة لا يمكن فهمها، مما يتطلب المزيد من التوضيح لاتخاذ القرارات الرشيدة.

7- إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا المشتركة: فلا يمكن تحديد مدى تنافسية المؤسسة بناء على قوانين ومعايير تفقد خاصية المقارنة، ولكن يجب أن يكون ذلك في ظل توجه موحد يعبر عنه بمعايير أداء موحدة.

ثانيا- محددات تطبيق معايير موحدة للأداء في شركات التأمين: أهم المحددات التي تقيد تطبيق معايير موحدة للأداء يمكن إدراجها فيما يلي[2]:

- عدم إمكانية تطبيق معايير موحدة للأداء بالكامل على المستوى المؤسسات نظرا لاختلاف البيئة والثقافة التي تتميز بها كل مؤسسة.

- إمكانية وجود معايير كبدائل لمعايير أداء أخرى، وبالتالي تؤدي إلى نفس النتائج الأمر الذي قد يطرح علامة استفهام من جدوى توحيد معايير الأداء.

---

[1]- حساني حسين، تقييم الأداء في مؤسسات التأمين الجزائرية- دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2011-2012 ، ص ص: 89-90.

[2]- نفس المرجع، ص 90.

– معاني مؤشرات الأداء تتغير باستمرار نتيجة للتغذية العكسية التي تظهر عند تطبيق المعايير وكذا بسبب التفسيرات المختلفة لها، إضافة إلى المستجدات والتطورات المستمرة في البيئة الاقتصادية وعدم إمكانية الإحاطة بمستقبل معايير الأداء التي قد يُضطر إلى تغييرها.

– اختلاف المستوى التكويني والخبرات للمؤسسة المطبقة لمعايير الأداء الموحدة، بحيث يمكن أن يكون المعيار سهل الفهم والتطبيق بالنسبة لمؤسسة لها من الخبرة والكفاءة ما يؤهلها لذلك، وقد يكون صعب لغيرها من المؤسسات التي لا تتوفر على نفس الشروط.

– الاختلاف في مفاهيم معايير الأداء بالنسبة لنشاط معين، بحيث يمكن أن يأخذ المعيار عدة مفاهيم، مما يجعل عملية وضع معايير موحدة للأداء صعبة جدا.

– تطبيق معايير الأداء قد تشكل أحيانا عبئا ثقيلا، إضافة إلى الضغوطات الأخرى ومن الصعوبة الالتزام بتنفيذها أمام تكلفتها والكم الهائل من المعلومات التي يجب التحكم فيها، والتي تتعلق بتحديد وتنفيذ هذه المعايير.

III–3– أسس الأداء المحاسبي في شركات التأمين:

لقد فرضت البيئة الديناميكية للصناعة التأمينية على شركات التأمين بضرورة الالتزام بالمتطلبات القانونية والاقتصادية الجديدة، وذلك في ظل تحول شركات التأمين من الأنشطة التقليدية كالاعتماد على النشاط التأميني فقط إلى الانفتاح على أوجه الاستثمار المختلفة، خاصة الاستثمار في الأسواق المالية المحلية والدولية، وذلك لتعظيم منافع فئات متعددة من مستخدمي المعلومات المحاسبية خاصة المستثمرين، وهذا لا يتحقق إلا في ظل تحسين أدائها المحاسبي.

III–3–1– تعريف الأداء المحاسبي:

– الأداء المحاسبي هو قدرة شركة التأمين على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية تفي باحتياجات كل من المؤمن لهم، المستثمرون، المحللين الماليين، إدارة شركات التأمين وهيئة الإشراف عليها.

III–3–2– جودة المعلومة المحاسبية كمعيار لتقييم الأداء المحاسبي لشركات التأمين:

أولا– تعريف المعلومة المحاسبية:

المعلومة المحاسبية هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة.[1]

[1]– نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي)، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، ص2.

ثانيا– تعريف جودة المعلومات المحاسبية: تعني الجودة مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد على ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.[1]

ثالثا– الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: تتميز المعلومات المالية بمجموعة من الخصائص النوعية، والتي تسمح لمستخدميها من ترشيد قراراتهم الاقتصادية، حيث تتمثل تلك الخصائص النوعية فيما يلي[2]:

1– الخصائص النوعية الأساسية: تتمثل الخصائص النوعية الأساسية في:

أ– الملاءمة (la pertinence): تكون المعلومات ملائمة إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات المتخذة من طرف المستخدمين.

المعلومة المالية الملائمة: هي المعلومة التي من المحتمل أن تؤثر على القرارات إذا كان لها قيمة تنبؤية، قيمة تأكيدية أو الاثنين معا (كليهما).

المعلومة المالية لها قيمة تنبؤية إذا كان يمكن أن تستخدم كبيانات من طرف المستخدمين من أجل التنبؤ بالنتائج المستقبلية.

المعلومة المالية لها قيمة تأكيدية إذا كانت تؤكد أو تعدل التقييمات السابقة، كما أن القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية للمعلومة المالية مترابطتين.

ب– الصورة الصادقة (la fidélité): المعلومة المالية تعطي صورة صادقة عندما تصور ظاهرة اقتصادية بشكل كامل، محايدة وخالية من الأخطاء الهامة، بحيث ليكون تمثيل بشكل كامل صادق تمثيل اقتصادي في القوائم المالية يجب أن يتضمن 03 خصائص، وهي أن تكون المعلومة المالية كاملة، محايدة ولا تحتوي على الأخطاء الهامة.

2– الخصائص النوعية الثانوية: تتمثل الخصائص النوعية الثانوية في أربع (04) خصائص وهي: القابلية للمقارنة (la comparabilité)، القابلية للتحقق (la vérifiabilité)، التوقيت المناسب (la rapidité) والقابلية للفهم (la compréhensibilité).

أ– القابلية للمقارنة (la comparabilité): المقارنة هي نوعية المعلومة التي تسمح للمستخدمين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف لسلسلتين من الظواهر الاقتصادية، كما أن الاتساق وديمومة الطرق المحاسبية يتطلب استخدام نفس الطرق والإجراءات المحاسبية خلال نفس الفترة في مؤسسات مختلفة أو من فترة لأخرى لنفس المؤسسة.

إن المقارنة هي الهدف، حيث أن الاتساق وديمومة الطرق المحاسبية تشكل وسيلة تسهل الوصول إلى هذا الهدف.

[1] – عيادي عبد القادر، جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على كفاءة السوق المالية –حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2013–2014،ص82

[2]- robert obert, le nouveau cadre conceptuel de l'iasb, revue française de comptabilité, n° 439, janvier 2011, pp: 28-29.

ب– القابلية للتحقق (la vérifiabilité): القابلية للتحقق هي نوعية المعلومة التي تساعد المستخدمين من التأكد بأن المعلومة تعطي صورة صادقة للظواهر الاقتصادية التي تمثلها.

ج– التوقيت المناسب (la rapidité): إن التوقيت المناسب يفي بحاجة توفير المعلومات لصناع القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم.

د– القابلية للفهم (la compréhensibilité): إن القابلية للفهم هي نوعية المعلومة التي تسمح للمستخدمين من فهم مدلولها (معناها)، حيث يمكن تعزيز القابلية للفهم عندما تكون المعلومة مصنفة، معرفة ومقدمة بطريقة واضحة، وموجزة.

III–3–3– أهمية الأداء المحاسبي لشركات التأمين: إن تحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين يجسد مبادئ الحوكمة في ممارسة النشاط التأميني، ودعم الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية اتجاه مستخدميها، حيث يسمح لها بـــ:

أولا– تعزيز المركز التنافسي لشركات التأمين: إن الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي من خلال إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية تفي باحتياجات مستخدميها يعزز من المركز التنافسي لشركة التأمين مقارنة بالشركات المنافسة؛

ثانيا– زيادة استثمارات شركات التأمين: وذلك من خلال إنتاج معلومات محاسبية تزيد من ثقة المستثمرين في شركات التأمين، وبالتالي زيادة استثماراتها ونمو رقم أعمالها؛

ثالثا– تفعيل الأسواق المالية: إن شفافية الأسواق المالية لا يمكن ضمانها إلا من خلال نشر معلومات ذات جودة عالية، حيث يمكن تقدير هذه المعلومات في المقام الأول من خلال مدى احترام الآجال التنظيمية لنشرها ومدى موثوقيتها .

رابعا– الاستجابة للمتطلبات القانونية اتجاه هيئات الإشراف والرقابة: تُرسل شركات التأمين سنويا إلى لجنة الإشراف على التأمينات ملف يحتوي على كل من القوائم المالية للشركة، تقرير مفصل عن النشاط، مخطط إعادة التأمين، تقرير محافظ الحسابات وتقرير مجلس الإدارة في الجمعية العامة، إضافة إلى بيان هامش الملاءة المالية والتوظيفات.

III–3–4– مقومات الأداء المحاسبي في شركات التأمين:

حتى تتمكن شركات التأمين من التكيف مع التغيرات المستمرة التي تشهدها البيئة الاقتصادية التي تنشط فيها، يجب عليها تحسين أدائها المحاسبي، وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من المقومات الأساسية والمتمثلة في كل من الإفصاح المحاسبي، التدقيق المحاسبي، استخدام تكنولوجيا المعلومات، بناء وتطوير نظم المعلومات المحاسبية،

تكوين إطاراتها المحاسبية والمالية، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل وتنشيط الأسواق المالية التي تعتبر قناة لإيصال المعلومات المالية لكل الأطراف التي تهتم بنشاط شركات التأمين.

أولا– الإفصاح المحاسبي: إن موضوع شفافية المعلومة المحاسبية والمالية التي يتم الإفصاح عنها من طرف المؤسسات ليس بالجديد، ومع ذلك فقد وجدت في عام 2002 بعض الحالات في هذا المجال، خصوصا بالولايات المتحدة الأمريكية مثل قضايا كل من شركة Enron وشركة Worldcom، والتي أعادت هذا الموضوع للنقاش من جديد[1].

1– تعريف الإفصاح المحاسبي:

– الإفصاح المحاسبي هو شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.[2]

– الإفصاح المحاسبي هو إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهتم بها الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تفيدها في اتخاذ القرار الرشيد.[3]

2– أهداف الإفصاح المحاسبي: إن الغرض الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ قرارات تتعلق بالمؤسسة مصدرة البيانات، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق أهداف مشتركة تتمثل في[4]:

– إعداد قوائم مالية مفهومة وذات دلالة يتم الإفصاح من خلالها عن المعلومات الضرورية واستبعاد ما هو غير ملائم من هذه القوائم المالية.

– إيصال المعلومات المالية إلى مستوى الإفصاح الذي تتوافر فيه الخصائص النوعية والكمية الهامة التي تحقق قابلية المعلومات للمقارنة من طرف الجهات المستفيدة منها.

– مراعاة زيادة المنافع المتوقعة من الإفصاح عن تكلفته.

– تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات والمساعدة في اتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة على ضوء معلومات كاملة وواضحة.

---

[1]- Yves Mard, performance comptable et gestion des résultats, identification et maitrise des risques: enjeux pour l'audit, la comptabilité et le contrôle de gestion, May 2003, France, p2.

[2]– عيادي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[3]– جورج تومابيداويد، الإفصاح المحاسبي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في أستراليا، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012، ص2.

[4]– عيادي عبد القادر، المرجع السابق، ص ص: 138-139.

3- المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي: يتوجب على المؤسسات عند قيامها بعملية الإفصاح المحاسبي أخذ بعين الاعتبار مجموعة من البنود الهامة، والتي تعتبر بمثابة مقومات للإفصاح المحاسبي، حيث تتمثل تلك المقومات فيما يلي[1]:

أ- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: إن تحديد المستخدم للمعلومات سيساعد في تحديد الخصائص التي يجب أن تتوافر في المعلومات سواء من حيث الشكل أو المضمون، وبالتالي فعلى الشركات أن تعطي اهتماما خاصا لقوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين.

ب- تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: يجب ربط الغرض التي تستخدم من أجله المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي وهو خاصية الملاءمة، حيث أن المعلومة التي تكون ملائمة لمستخدم ما قد لا تكون كذلك بالنسبة لمستخدم آخر.

ج- تحديد طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، بالإضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بهذه القوائم المالية.

د- تحديد أساليب وطرق الإفصاح: يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة سهلة حتى يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية.

هـ- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم إيصال المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها قبل أن تفقد قدرتها على إحداث فرق في اتخاذ القرار.

4- خصائص المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: حتى تكون المعلومات المحاسبية مفصحا عنها يجب أن تتصف بالخصائص التالية[2]:

أ- الشمول: بمعنى أن المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية يمكن أن تجيب على أي إشكال من جانب مستخدمي هذه القوائم المالية.

ب- الدقة: أي من خصائص المعلومات الجيدة الدقة في تصوير الحالة، وهذا يعني خلو البيانات أو المعلومات المحاسبية من الأخطاء.

ج- الملاءمة: وتعني التوقيت المناسب للمعلومات حتى يمكن تعظيم المنفعة من استخدامها.

د- الوضوح: أي خلو المعلومات المحاسبية من الغموض والتعقيد بحيث يسهل فهمها.

هـ- الموضوعية: أي البعد عن التحيز الشخصي (أي أن كل عملية لها ما يثبتها).

---

[1]- فكير سامية، المعايير الدولية للتقارير المالية ودورها في تنشيط سوق الأوراق المالية –دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2013-2014، ص ص: 190-191.

[2]- خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (01)، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد 02، 2002، ص154.

ثانيا– التدقيق المحاسبي: يلعب التدقيق دورا هاما في الحياة الاقتصادية، حيث يعتبر تقرير المدقق نهاية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، فهو يعطي ملخصا كاملا وافيا لمحتوى المعلومات التي تؤكد نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، ويتوقف شكل التقرير على القدرة على التعبير عن النشاط والنتائج التي تحققت خلال الفترة.[1]

1– تعريف التدقيق المحاسبي:

– التدقيق هو العملية التي يتم من خلالها تقييم البيانات والمعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية من خلال معايير محددة وتقرير النتائج إلى الأطراف المعنية.[2]

– التدقيق هو فحص مهني للمعلومات والعمليات من أجل إبداء رأي مسؤول ومستقل، وذلك بالاعتماد على معايير الجودة.[3]

–كما عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية التدقيق على أنه: " عملية منظمة ومنهجية لجمع الأدلة والقرائن وتقويمها بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق".[4]

أما اتحاد المحاسبين الأمريكيين فقد عرف التدقيق بأنه:" مراقبة المعلومات المالية الخاصة بكيان قانوني من أجل إعطاء رأي فني في هذه المعلومات".[5]

وحتى يحقق التدقيق المحاسبي أهدافه وهو تعظيم منفعة مستخدمي المعلومات المحاسبية المدققة يجب أن يتصف بخاصية الجودة، وحسب "Sophie Audousset-Coulier" ، فإن جودة التدقيق الخارجي تتحدد من خلال محورين أساسيين وهما: **الكفاءة** وتعني القدرة على اكتشاف الحالات الشاذة، و**الاستقلالية** التي تعني سلطة اكتشاف تلك الحالات.[6]

---

[1] – إيهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات –الإطار النظري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2012، ص11.

[2] - sourour ammar, la compétence de l'auditeur comptable vue par les experts comptables, 27éme congrés de l'association francophone de comptabilité –comptabilité-contrôle- audit et institution, tunis, 10-11-12 mai 2006, p3.(بتصرف)

[3] - Geneviéve Causse, Eustache Ebondo Wa Mandzila, l'audit de l'audit: un état des lieux des pratiques françaises, africaines et canadiennes, la place de la dimension européenne dans la comptabilité-contrôle- audit, may 2009, strasbourg, France, p3.

[4] – ناظم شعلان جبار، التدقيق المحاسبي الدولي والبيئة العراقية– متطلبات التوافق والتطبيق (دراسة مقارنة)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 2، جامعة القادسية، 2016، ص181.

[5] – نفس المرجع، ص181.

[6]- Sophie Audousset-Coulier, l'utilisation des honoraires d'audit pour mesurer la qualité de l'audit: théorie et évidence, la place de la dimension européenne dans la comptabilité-contrôle-audit, may 2009, strasbourg, France, p4.

وحسب معهد المحاسبين القانونيين في اسكتلندا " Institute Of Chartred Accountants In Scotland" فإن القوائم المالية المدققة تعتبر بمثابة ضمان بالنسبة لمستخدمي المعلومة المحاسبية، حيث تتمثل الأهداف الرئيسية لهذه القوائم في[1]:

- توفير المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة؛
- تبيان مدى التزام المؤسسة بالقواعد القانونية والتشريعية؛
- ضمان عدم وجود حالات هامة تتعلق بالاحتيال والغش، والتي يمكن أن تؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس؛
- بيان مدى اهتمام المؤسسة بمحيطها الاجتماعي.

2- دور مدقق الحسابات في تحسين ورفع كفاءة الأداء للشركات المدققة: يلعب مدقق الحسابات دور هام في تحسين كفاءة أداء الشركات، وذلك من خلال[2]:

- قيام المدقق بتزويد ملاك الشركة أو من يمثلهم بخطاب يترجم نتيجة فحصه وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية للشركة؛
- القيام بدراسة الإجراءات والنظم الخاصة بالشركة ومدى ملاءمة الصلاحيات والسلطات مع حجم الشركة، وعلاقة ذلك بقدراتها على التوسع والنمو؛
- دراسة أساليب توفير المعلومات المتاحة للشركة، ومدى استخدام الأنظمة الآلية في معالجة البيانات بدلا من الأنظمة اليدوية وعلاقة ذلك بمدى توفير المعلومات للإدارة؛
- تقديم الآراء والمقترحات من خلال تحليل الحسابات الختامية وتفسير مدلولاتها المالية بأسلوب يساعد على توجيه الشركة بشكل سليم.

ثالثا- تكنولوجيا المعلومات:

1- تعريف تكنولوجيا المعلومات:

- تكنولوجيا المعلومات هي مجموعة من الحواسيب والمعدات الداعمة والبرامج التي تجعل المعلومات الرقمية التي تم توليدها وتخزينها من السهل استخدامها والمشاركة فيها.[3]

[1]- Jamel Azibi, qualité d'audit-comité d'audit et crédibilité des états financiers après le scandale enron: approche empirique dans le contexte français, thèse de doctorat, conservatoire national des arts et métiers et l'université de tunis, 2014, p56.

[2]- حيدر صباح حسن وآخرون، دور المدقق الخارجي في كفاءة وجودة الأداء المحاسبي، مجلة الدنانير، العدد 4، الجامعة العراقية، 2013، ص ص: 416-417.

[3]- محمد إبراهيم علي، اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة-دور تكامل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد81، 2015، ص405.

- كما تعرف تكنولوجيا المعلومات حسب" Laydon et Turner" بأنها:" مكونات الحاسب الآلي والبرامج الجاهزة التي تستخدم في جمع وتحويل ومعالجة وتوزيع البيانات في المؤسسة".[1]

2- أسباب التوجه نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات: هناك عدة ضغوطات أجبرت المؤسسة الاقتصادية على زيادة اهتمامها بتكنولوجيا المعلومات، وفي هذا الصدد أشار " Turban" وآخرون إلى تلك الضغوطات، والتي تتمثل في[2]:

أ- تعقد بيئات الأعمال: حيث ينظر إلى تكنولوجيا المعلومات على أنها أداة تدعم كل الأنشطة التي تهدف من ورائها إلى حماية المنظمات من بيئة غير مستقرة ومعقدة.

ب- المنافسة القوية والاقتصاد العالمي: تستفيد المنظمات من تكنولوجيا المعلومات على مزايا العولمة لتحسين الإنتاجية، زيادة الربحية ورفع مستوى الخدمة.

ج- المسؤولية الاجتماعية: تساهم تكنولوجيا المعلومات في دعم أنشطة المسؤولية الاجتماعية، هذه الأخيرة التي تعني المساهمة في الخدمات الاجتماعية كالرقابة البيئية، الصحة والسلامة المهنية الخ.

د- الطبيعة المتغيرة للقوى العاملة: لقد تغيرت تركيبة القوى العاملة بشكل كبير، وذلك من خلال زيادة عدد السيدات، الأطفال، فضلا عن المعاقين فهنا تكنولوجيا المعلومات تسعى إلى تحقيق نوع من التكامل بين مختلف العمال داخل المؤسسة.

هـ- الاختراعات والابتكارات التكنولوجية: تلعب تكنولوجيا المعلومات دور هام في التصنيع، الخدمات وخلق بدائل عديدة للمنتجات والخدمات.

3- نظام المعلومات المحاسبي في ظل تكنولوجيا المعلومات: تزداد أهمية تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير في مجال الأعمال خاصة في مجال العمل المحاسبي، حيث تمثل تكنولوجيا الحاسب الآلي عنصر أساسي لنظام المعلومات المحاسبي لمعظم المؤسسات في الوقت الحاضر خاصة مع زيادة حجم المشروعات وضخامة أعمالها ولما تحققه من قدرة على تشغيل البيانات بأحجام كبيرة وبسرعة فائقة، إضافة إلى الدقة في إنتاج المعلومات.

حيث يلعب الحاسب الآلي دور كبير في تحسين أداء نظام المعلومات المحاسبي، وذلك من خلال[3]:

- المرونة في تصميم نظم المعلومات المحاسبية من خلال تخزين أو استرجاع المعلومات في الوقت المناسب.

- انخفاض تكلفة العمليات الحسابية التي تقوم بها المؤسسة، إضافة إلى دقة وسرعة هذه العمليات.

---

[1]- محمد بن جاب الله، أثر تكنولوجيا المعلومات على تفعيل وتنمية الخدمات المالية-دراسة حول كفاءة شركات التأمين وآفاق استثمارها الإلكتروني، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص23.

[2]- نفس المرجع، ص ص :24-26.

[3]- أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 ، ص ص: 24-25.

– تحسين عملية حفظ الدفاتر والمستندات المحاسبية، ويسهل عمليات تجميعها وتخزينها واسترجاعها على شكل معلومات لإدارة المؤسسة.

– تحسين عمليات الرقابة واتخاذ القرارات وذلك عن طريق زيادة كفاءة أنظمة الرقابة الإدارية وتقديم المعلومات والتقارير في الوقت المناسب وسرعة توصيل معلومات التغذية العكسية الناتجة عن تطبيق القرارات.

– الدقة في استخراج المعلومات والنتائج النهائية، نظرا لاحتواء الحاسوب على وسائل وأساليب للضبط تمكن الإدارة من التحقق من صحة العمليات.

– سرعة إنجاز العمليات المتشابهة في وقت واحد، وتسجيل عدد كبير من العمليات المحاسبية واستخدام عدد أقل من الأفراد في وقت قصير.

رابعا– بناء وتطوير نظم المعلومات المحاسبية: تنشأ حاجة المؤسسة لبناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي، نتيجة للصعوبات التي تواجه مختلف الأطراف في الحصول على المعلومات المحاسبية المناسبة، لترشيد قراراتهم الاقتصادية وهذا ما يجعل المؤسسة أمام حتمية تعديل أو استبدال نظام المعلومات المحاسبي القائم، وتتم هذه العملية عبر مجموعة من المراحل، وذلك كما يلي:

1– تخطيط وتحليل نظام المعلومات المحاسبي: تتضمن **مرحلة تخطيط** النظام التعرف إلى الأنظمة الفرعية المكونة للنظام، حيث أن الهدف من عملية التخطيط هو تحديد المشاكل الناتجة عن استخدام النظام القديم وتحديد الأهداف من النظام الجديد، ثم يقوم محلل النظام بوضع دراسة جدوى اقتصادية لمعرفة ما إذا كان مشروع النظام الجديد جديرا بالتنفيذ أم لا وإذا حصل على موافقة إدارة المؤسسة يقوم بوضع خطة لتحديد الأجهزة المطلوبة والتمويل اللازم والوقت والتكلفة اللازمين لتنفيذ مشروع النظام.[1]

تبدأ مرحلة **تحليل النظام** بعد الانتهاء من مرحلة التخطيط والهدف الأساسي لها هو الفهم المعمق للنظام القائم ومشاكله، من أجل تحديد وتوصيف الحاجة إلى المعلومات ووضع تصور أولي حول آلية عمل النظام المستقبلي.

حيث أن مرحلة تحليل النظام هي عملية تقييم نظام المعلومات المحاسبي الحالي والبيئة التنظيمية التي يعمل بها حتى يتسنى تحديد التوصيات الخاصة بتحسين النظام الحالي.[2]

2– تصميم وتنفيذ نظام المعلومات المحاسبي: تعتبر مرحلة تصميم نظام المعلومات المحاسبي المرحلة الثالثة من مراحل بناء وتطوير النظام، حيث أن عملية التصميم هي عملية تركيب وتشكيل الأجزاء والمكونات الفرعية في كل متكامل وبطريقة تؤدي إلى تحقيق الأهداف المشتركة للنظام.[3]

---

[1]– عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2006، ص68.

[2]– السيد عبد المقصود ديبان وآخرون، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، بدون طبعة، بدون دار النشر، مصر، 2005، ص316.

[3]– عصام النداف وآخرون، تحليل وتصميم نظم المعلومات، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2008، ص23.

ثم تأتي مرحلة تنفيذ نظام المعلومات المحاسبي الجديد لفترة من الزمن، بحيث تركز هذه المرحلة على مجموعة من الخطوات المتمثلة في شراء الأجهزة وتحضير المكان، تصميم وكتابة البرامج واختبارها، اختبار النظام والتحول إلى النظام الجديد والتوثيق النهائي له.

3- تقييم وصيانة نظام المعلومات المحاسبي: إن تقييم نظام المعلومات المحاسبي بعد فترة زمنية من تشغيله يعتبر أمرا في غاية الضرورة، وذلك للوقوف على النقائص التي يعاني منها بغية اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب، إضافة إلى صيانة نظام المعلومات المحاسبي التي تعتبر من المراحل الهامة في بناء وتطوير النظم والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

خامسا- تكوين الإطارات المحاسبية والمالية لشركات التأمين: يعتبر المورد البشري من أهم الموارد الرئيسية في المؤسسة الاقتصادية، أو ما اصطلح عليه حديثا برأس المال الفكري، نظرا لدوره الأساسي في قيادة المؤسسات نحو التميز والابتكار من خلاله معارفه وخبراته، خاصة في ظل شدة البيئة التنافسية التي تنشط فيها هذه المؤسسات، ولضمان استمرار وبقاء هذه المؤسسات فرض عليها التكيف مع متطلبات العولمة الاقتصادية خاصة في المجال المحاسبي الذي عرف تطورات كثيرة، وذلك من خلال:

- إعداد دورات تكوينية للإطارات المحاسبية والمالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الجديدة؛
- ربط جسر التعاون بين الجامعات وشركات التأمين حتى يكون هناك تكامل فيما يخص تبادل المعلومات والخبرات؛
- تدريب وتكوين محاسبي شركات التأمين على استخدام البرامج المعلوماتية الجديدة المرافقة للتحول نحو المعايير المحاسبية الجديدة؛
- الاعتماد على الإطارات الجامعية ذوي الكفاءة والخبرة في تسيير شركات التأمين.

سادسا- تفعيل الأسواق المالية: تعتبر الأسواق المالية المرآة العاكسة للحركة الاقتصادية لأي بلد، خاصة في ظل العولمة الاقتصادية التي تقتضي بضرورة الاستثمار في الأسواق المالية، وبالتالي يجب إعادة هيكلة وتنشيط هذه الأسواق وكذلك تسهيل ظروف عمل شركات التأمين من خلال:

- تحفيز شركات التأمين للولوج إلى الأسواق المالية والاستثمار فيها؛
- منح امتيازات لشركات التأمين التي تلتزم بنشر معلوماتها المحاسبية وفق معايير المصداقية والشفافية؛
- نشر كل المعلومات المحاسبية الخاصة بشركات التأمين بشكل كاف وفي الوقت المناسب؛
- يجب أن يلعب الإعلام دور مهم في هذا المجال، من خلال إعداد نشرات دورية تهتم بشرح، تفسير وتحليل كل المعلومات الخاصة بشركات التأمين المدرجة في السوق المالي.

III–3–5– الأطراف المستفيدة من الأداء المحاسبي لشركات التأمين: إن المعلومات المحاسبية التي تنتجها شركات التأمين في ظل الالتزام بمقومات الأداء المحاسبي لها تأثير على مختلف الأطراف التي لها علاقة بشركات التأمين، ومن بين تلك الأطراف نذكر:

أولا– المؤمن لهم: يهتم المؤمن لهم بقدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاههم، وبالتالي يجب على شركات التأمين أن تعمل على إنتاج معلومات محاسبية، خاصة فيما يتعلق بالملاءة المالية، الأمر الذي يزيد من ثقة المؤمن لهم في شركات التأمين من خلال الاكتتاب في عقودها، وبالتالي نمو رقم أعمال شركات التأمين.

ثانيا– المستثمرون: يهتم المستثمرون بالمعلومات المحاسبية التي تخدم قراراتهم الاقتصادية وتعظم مصالحهم، وبالتالي فإن القوائم المالية التي تنتجها شركات التأمين في ظل الالتزام بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية تفي باحتياجات هؤلاء المستثمرين، حيث أن هذه القوائم المالية ذات غرض عام وموجهة لعدة فئات من مستخدمي القوائم المالية.

ثالثا– إدارة شركات التأمين: تساعد المعلومات المحاسبية شركات التأمين على الإدارة الجيدة لأصولها والتزاماتها، واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة وتسيير مخاطر المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه.

رابعا– سلطات الإشراف والرقابة: تهتم سلطات الإشراف والرقابة بملاءة شركات التأمين من خلال قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة وثائق التأمين، كذلك بتسيير المخاطر التي قد تتعرض لها، وبالتالي فإن المعلومات المحاسبية تساعد سلطات الإشراف بالرقابة على شركات التأمين.

خامسا– المحللون الماليون: يهتم المحللون الماليون بتحليل أداء شركات التأمين، وبالتالي فإن القوائم المالية لشركات التأمين تساعد المحلل المالي على التحليل، التفسير والمقارنة لأداء شركات التأمين خلال الفترات الزمنية الماضية وبين شركات التأمين الأخرى المحلية والأجنبية.

سادسا– الأسواق المالية المحلية والدولية: إن من شروط ولوج شركات التأمين إلى الأسواق المالية هو التزامها بإنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية، والتي تعمل على تعظيم منفعة فئات عديدة من صناع القرار، كما أن هذه المعلومات المحاسبية تزيد من كفاءة الأسواق المالية ونموها.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراسة هذا الفصل والخاص بالإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والأداء المحاسبي في شركات التأمين توصلنا إلى النتائج التالية:

– النظام المحاسبي المالي هو نظام محاسبي تبنته الجزائر منذ سنة 2010، بهدف الرفع من كفاءة الأداء المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث تمثل شركات التأمين أحد أهم هذه المؤسسات؛

– المحاسبة في شركات التأمين هي فرع من فروع المحاسبة الخاصة والتي تهتم بتسجيل وقياس وتحليل العمليات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط التأميني على ضوء المبادئ والقواعد التي يحددها القانون؛

– تتميز المحاسبة في شركات التأمين ببعض الخصائص مقارنة بالمحاسبة في المؤسسات الاقتصادية الأخرى أهمها انعكاس دورة الإنتاج، حيث تتحصل شركة التأمين على إيراداتها (الأقساط) مسبقا، بينما تتحمل التكاليف (المطالبات) لاحقا، كذلك تتضمن ميزانية شركة التأمين نوع خاص من الخصوم يسمى الالتزامات المقننة، حيث يفرض المشرع بضرورة تمثيل هذه الالتزامات في أصول معادلة؛

– تتمثل أهداف محاسبة شركات التأمين في قياس نتيجة أعمال النشاط التأميني من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة، كذلك بيان المركز المالي لشركة التأمين في نهاية كل فترة محاسبية، إضافة إلى عرض وتحليل وتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والرقابة والإشراف وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة؛

– الأداء المحاسبي هو قدرة شركة التأمين على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية تفي باحتياجات كل من المؤمن لهم، المستثمرين، المحللين الماليين، الإدارة وهيئة الإشراف؛

– يرتكز الأداء المحاسبي لشركات التأمين على مجموعة من المقومات الأساسية المتمثلة في الإفصاح المحاسبي، التدقيق المحاسبي، استخدام تكنولوجيا المعلومات، بناء وتطوير نظم المعلومات المحاسبية، إضافة إلى تكوين الإطارات المحاسبية والمالية لشركات التأمين.

– إن المعلومات المحاسبية التي تنتجها شركات التأمين في ظل الالتزام بمقومات الأداء المحاسبي لها تأثير على كل من المؤمن لهم، المستثمرين، الإدارة، هيئات الإشراف والرقابة، المحللين الماليين والأسواق المالية المحلية والدولية.

الفصل الثاني:
محاسبة شركات التأمين في ظل نظام الملاءة المالية والمعايير المحاسبية الدولية

تمهيـــد:

لقد حضيت شركات التأمين باهتمام كبير ضمن مجال الاقتصاديات المعاصرة، نظرا لدورها الكبير في حماية الأفراد والمؤسسات ضد مختلف الأخطار التي يتعرضون لها، إضافة إلى دورها الهام في تمويل الاقتصاد وترقية الاستثمار، حيث تواجه شركات التأمين العديد من المخاطر الناجمة عن طبيعة نشاطها المبني على الأحداث المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على بقائها واستقرار أدائها، ومن هنا برزت أهمية وضع قواعد فعالة تجعل شركات التأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه أصحاب المصالح، ولذلك فقد أصدر الاتحاد الأوروبي هذه القواعد تحت اسم نظام الملاءة المالية I الذي تم تعويضة بنظام الملاءة المالية II، ومن جهة أخرى فقد فرضت العولمة الاقتصادية على شركات التأمين بضرورة الامتثال لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، خاصة في ظل الدور الحديث الذي تقوم به من خلال الاستثمار في الأسواق المالية الدولية، ولذلك فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مجموعة من المعايير المحاسبية ذات العلاقة بنشاط شركات التأمين، أهمها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4): عقود التأمين، بالإضافة إلى معايير محاسبية أخرى، حيث أن اعتماد شركات التأمين لكل من نظام الملاءة المالية والمعايير المحاسبية الدولية سيكون له آثار إيجابية على المحاسبة في شركات التأمين، وذلك من خلال تقديم معلومات محاسبية ذات جودة عالية تسمح لمختلف الأطراف المهتمة بالصناعة التأمينية من ترشيد قراراتهم الاقتصادية.

وعلى ضوء ما سبق نتناول في هذا الفصل محاسبة شركات التأمين في ظل نظام الملاءة المالية والمعايير المحاسبية الدولية، من خلال ثلاثة محاور على النحو الآتي:

I- الإطار النظري لنظام الملاءة المالية والمعايير المحاسبية الدولية

II- أثر تطبيق نظام الملاءة المالية والمعايير المحاسبية الدولية على المحاسبة في شركات التأمين

III- تقييم أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين على ضوء تجارب كل من فرنسا، تركيا، ألمانيا، وسوريا.

I- الإطار النظري لنظام الملاءة المالية والمعايير المحاسبية الدولية:

لقد أصبحت شركات التأمين تواجه العديد من المخاطر الناجمة عن طبيعة نشاطها المبني على الأحداث المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على بقائها واستقرار أدائها، ومن هنا برزت الحاجة إلى وضع قواعد فعالة تجعل شركات التأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه أصحاب المصالح، حيث ظهرت هذه القواعد تحت اسم نظام الملاءة المالية،ومن جهة أخرى فقد فرضت العولمة الاقتصادية على شركات التأمين بضرورة الامتثال لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، خاصة في ظل الدور الحديث الذي تقوم به من خلال الاستثمار في الأسواق المالية الدولية.

I-1- نظام الملاءة المالية:

I-1-1- تعريف الملاءة المالية:

الملاءة المالية هي قدرة شركة التأمين أو شركة إعادة التأمين على أن تضمن بشكل دائم مواردها الخاصة لدفع الالتزامات الناشئة عن أعمال التأمين أو إعادة التأمين.[1]

وقد بينت الجمعية الدولية لمشرفي التأمين "IAIS " أن أي شركة تأمين تكون مليئة عندما تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة إلى العقود كّلها وفي أي وقت كان(أو على الأقل في معظم الظروف).[2]

I-1-2- أهمية الملاءة المالية:

تكمن أهمية الملاءة المالية في النقاط التالية :[3]

- حماية مصالح حملة وثائق التأمين وذلك بالوفاء بمستحقاتهم في أوقاتها المحددة؛
- ضمان نجاح وبقاء واستمرارية نشاط شركات التأمين لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية.

[1]- عبد الكريم أحمد قندوز، خالد عبد العزيز السهلاوي، هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 38، المجلد العاشر، جامعة البصرة، آذار 2015، ص36.

[2]- عيسى هاشم حسن، قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الرابع، 2011، ص368.

[3]- هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين(دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات)، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/2004، ص46.

I-1-3- العوامل المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين: تتأثر الملاءة المالية لشركات التأمين بعدة عوامل، والتي تتمثل في[1]:

أولا- العوامل الداخلية: تتمثل العوامل الداخلية في:

- عناصر قائمة المركز المالي (الميزانية) من رأس المال، واحتياطيات الشركة الاختيارية والإلزامية.

- العوامل الإدارية: ويقصد بها قدرة الإدارة في سياساتها الخاصة بالاكتتاب والاستثمار، حيث أشارت إحدى الدراسات لسوق التأمين العالمي منذ سنة 1969 إلى سنة 2006 إلى أن كل إفلاس مالي تتعرض له شركات التأمين كان بسبب سوء الإدارة.

ثانيا- العوامل الخارجية: وهي العوامل التي تؤثر على الملاءة المالية لشركات التأمين ويصعب التحكم فيها كونها خارجة عن سيطرة إدارة الشركة، إلا أن شركات التأمين تأخذ كافة الاحتياطات لتخفيف آثار هذه العوامل على سير أعمالها، وتتمثل في:

- العوامل الاقتصادية: مثل متغيرات النظم الضريبية وتقلبات أسعار الصرف.

- العوامل السياسية: والتي تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي للبلد، ومنها التأمين كما في حالات الحروب الأهلية والدولية، حيث يزداد سعر التأمين الأمر الذي يتطلب زيادة الاحتياطيات.

I-2- نظام الملاءة المالية I: لقد مثلت التوجيهات الأوروبية المتعلقة بالتأمين على الممتلكات لسنة 1973 وللحياة لسنة 1979 أولى البدايات لإطار الملاءة I الذي تم إصداره في 05 مارس 2002 ، وقد حدد هذا الإطار الحد الأدنى لمستوى الملاءة المالية لشركات التأمين مع ترك الإمكانية للدول المختلفة لتضع حدودا أكثر صرامة[2]، ولقد فرض نظام الملاءة المالية I عدة قواعد على شركات التأمين.

I-2-1- قواعد نظام الملاءة المالية I:

تتشكل هذه القواعد من 03 عناصر :[3]

- هامش الملاءة (la marge de solvabilité)، والذي يمثل ثروة شركة التأمين؛

- مطلب هامش الملاءة (exigence de marge de solvabilité)، وهو المبلغ الأدنى لهامش الملاءة، أي هو المبلغ الذي لا يمكن لهامش الملاءة الانخفاض عنه؛

[1]- علاء عبد الكريم البلداوي، هدى ابراهيم نادر، قياس الملاءة المالية لشركات التأمين والعوامل المؤثرة فيها باستخدام النسب المالية- دراسة حالة في شركة التأمين الوطنية، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد 22، 2013، ص ص: 58-59 (بتصرف).

[2]- حبار عبد الرزاق، مداخلة بعنوان عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين- مع إشارة خاصة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير- تجارب دول، جامعة الشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص8.

[3] - vincent meister, solvabilité II: contexte, valorisation et impacts sur l'exigence en capital, rapport de stage, diplôme universitaire d'actuaire de strasbourg, université louis pasteur strasbourg, 2006-2007, p11.

– صندوق الضمانات (fonds de garanties)، ويساوي الحد الأقصى بين صندوق الضمانات الأدنى و33.3% من مطلب هامش الملاءة، حيث أن صندوق الضمانات الأدنى يتم تحديده حسب فروع الأنشطة.

I–2–2– نقاط الضعف لنظام الملاءة المالية I: إن تغيرات الإطار الاقتصادي والتقني دفع إلى ضرورة إجراء إصلاح في نظام الملاءة I، فتطور المنافسة وعولمة شركات التأمين طرح إشكالية عدم وجود تنسيق بين هذه الشركات، كما أدى الابتكار المالي إلى تغيير عميق في نشاط التأمين، حيث اتسع نطاق المنتجات التي يمكن لشركات التأمين الاستثمار فيها، إضافة إلى تسارع ظهور مخاطر جديدة، وهذا ما أدى إلى إحداث اختلال في التوازن المالي لشركات التأمين، كما أدى تطور التقنيات الرياضية والحسابية إلى فتح إمكانيات جديدة يمكن استخدامها في علم الاكتوارية المتعلق بنشاط التأمين على غرار استخدام النماذج العشوائية على نطاق واسع، حيث فرضت هذه التطورات الاقتصادية الجديدة المالية ،التقنية والفكرية إلى ضرورة إيجاد نظام لقياس الملاءة المالية لشركة التأمين. [1]

[1]– حبار عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص9.

I-3- نظام الملاءة المالية II: لقد عرف نظام الملاءة المالية I عدة نقائص خاصة في ظل اختلاف مستويات الحيطة للمؤونات بين الدول، كذلك اختلاف ممارسات عملية الإشراف، عدم الأخذ بعين الاعتبار كل الأخطار والاعتماد على المتطلبات الكمية فقط، حيث تم التفكير في تغيير نموذج تقدير الوضعية المالية لشركات التأمين منذ بداية سنة 2000، والذي أخذ شكل مشروع أوروبي سمي نظام الملاءة المالية **II**.[1]

I-3-1- المراحل الزمنية لمشروع نظام الملاءة المالية II :لقد تضمن مشروع نظام الملاءة المالية **II** المراحل الزمنية التالية[2]:

- أفريل- ماي 2009: اعتماد إطار التوجيه لنظام الملاءة المالية **II** .

- جانفي 2010: (EIOPA[*]) تقترح معايير إلى اللجنة الأوروبية.

- أوت – نوفمبر 2010: إنجاز Qis5[**].

- جانفي – أكتوبر 2011: بعد Qis 5 تقترح اللجنة الأوروبية إجراءات تطبيق الإطار التوجيهي.

- مارس 2012: اعتماد توجيه Omnibus2 [***].

- جوان 2012: اعتماد إجراءات المستوى 02 من طرف المحكمة الأوروبية.

- جانفي 2013: التاريخ المحدد لاعتماد والانتقال إلى كل النصوص التي تحدد الإطار القانوني لنظام الملاءة المالية **II** .

---

[1]- Olivier de lagarde, l'invention du contrôle des risques dans les organismes d'assurance, thèse de doctorat, université paris dauphine, 2010, p30.

[2]- fédération française des sociétés d'assurance, solvabilité II, 5 question pour comprendre la réforme et ses enjeux, , novembre 2011, p4.

[*]- European Insurance and Occupational Pensions Authority.

الهيئة الأوروبية للتأمين والمعاشات المهنية، هي هيئة استشارية مستقلة بالبرلمان الأوروبي، تم تأسيسها سنة 2010 تضم هذه الهيئة في مجال التأمين جميع الهيئات الرقابية للدول المشاركة في إطار إصلاح نظام الملاءة المالية 02، دورها ضمان استقرار وفعالية النظام المالي في الاتحاد الأوروبي على المدى المتوسط والطويل خصوصا في قطاع التأمين وإعادة التأمين.

[**]- Quantitative impact studies

هي دراسات يتم نشرها من طرف (Eiopa)، حيث شارك في هذه الدراسة 2530 شركة تأمين وإعادة تأمين أوروبية، حيث كان هدف الدراسة الخامسة Qis 5 هو تحديد أثر نظام الملاءة المالية 02 على ميزانية شركات التأمين والتحقق من اتساق المقترحات لتحقيق الأهداف المسطرة.

[***]- هو اقتراح توجيه صدر أول مشروع منها في جانفي 2011، وذلك لضمان امتثال نظام الملاءة المالية 02 مع الصلاحيات الجديدة لـ (Eiopa).

– 2013- 2014: بداية تنفيذ نظام الملاءة المالية II مع بقاء نظام الملاءة المالية I ساري المفعول.

– جانفي 2014: التطبيق الكامل لنظام الملاءة المالية II.

I –2–3– أهداف نظام الملاءة المالية II: إن نظام الملاءة المالية II يهدف إلى **تحديث** و**توافق** قواعد الملاءة القابلة للتطبيق على جميع هيئات التأمين بهدف:[1]

– زيادة حماية المؤمن لهم؛

– تحديث وتنسيق متطلبات رأس المال على المستوى الأوروبي؛

– تشجيع شركات التأمين على تحسين معرفتها وتسيير أخطارها، من خلال التكامل في تقييم الملاءة المالية، العناصر النوعية كالحوكمة، الرقابة الداخلية وتسيير الأخطار؛

– السماح للسلطات المكلفة بالإشراف بوضع أدوات لتقييم الملاءة الكلية لشركات التأمين، والتي تستند على مقاربات (مناهج) طويلة المدى موجهة نحو الأخطار؛

– ضمان تطبيق متوافق بين دول الفضاء الاقتصادي الأوروبي، وتعزيز التقارب بين أنظمة رقابة الملاءة للدول الأخرى في القطاعات المالية الأخرى.

[1] – بالاعتماد على:

- Anthony Derien, solvabilité 2: une réelle avancée ?, thèse de doctorat, université claude bernard- lyon1, 2010, p17.
- KPMG, solvabilité II: vers une approche globale et cohérente de la solvabilité, document de travail, 2006, p03.

حيث يمكن إبراز أهداف نظام الملاءة المالية II من خلال **تحديث** و**توافق** قواعد الملاءة المالية مقارنة بنظام الملاءة المالية I من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2– 1): أهداف نظام الملاءة المالية II في مجال تحديث وتوافق قواعد الملاءة المالية بالنسبة لشركات التأمين.

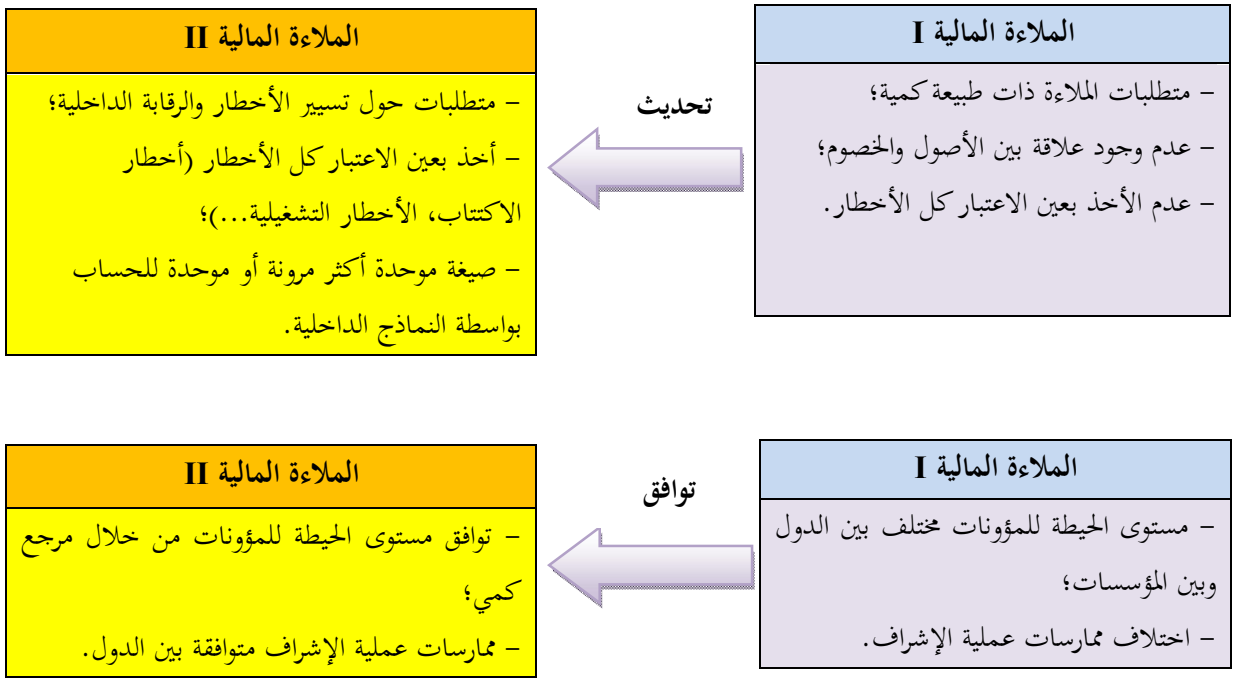

source: KPMG, solvabilité II: vers une approche globale et cohérente de la solvabilité, document de travail, 2006, p03.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن نظام الملاءة المالية II **استحدث** عدة آليات مقارنة بنظام الملاءة المالية I، وذلك من خلال استحداث متطلبات حول تسيير الأخطار والرقابة الداخلية، أخذ بعين الاعتبار كل الأخطار وإيجاد صيغة موحدة للحساب بواسطة النماذج الداخلية، إضافة إلى وجود **توافق** في مستوى الحيطة للمؤونات وممارسات عملية الإشراف بين الدول.

I-3-3- ركائز نظام الملاءة المالية II: تتمثل ركائز نظام الملاءة المالية II في 03 ركائز وهي المتطلبات الكمية، أنشطة الرقابة (الداخلية والخارجية) وإعلام الجمهور وسلطة الرقابة، حيث يمكن إبراز هذه الركائز من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2- 2): ركائز نظام الملاءة المالية II

source: KPMG, solvabilité II: vers une approche globale et cohérente de la solvabilité, document de travail, 2006, p06.

تسمح هذه الركائز بفهم أفضل لطبيعة الأخطار لكل شركة تأمين وتوافق تنفيذ هذه المتطلبات على المستوى الأوروبي:[1]

– من خلال الركيزة الأولى، يتم التنسيق في مستوى الحيطة للمؤونات التقنية، وكذلك يمكن حساب مطلب الهامش من خلال نموذج داخلي؛

– من خلال الركيزة الثانية، يتم دمج نظام الرقابة الداخلية وتسيير الأخطار لنظام الملاءة؛

– من خلال الركيزة الثالثة، يتم تنسيق المتطلبات في شكل معلومات موجهة للجمهور وسلطة الرقابة.

[1]- KPMG, op-cit, p06.

I-4- المعايير المحاسبية الدولية:

لقد فرضت التغيرات الاقتصادية الدولية على المتعاملين الاقتصاديين الدوليين على إيجاد قواعد محاسبية موحدة تخدم أهداف هؤلاء المتعاملين، لذلك سارعت الهيئات المحاسبية الدولية إلى إيجاد قواعد محاسبية موحدة، والمتمثلة في المعايير المحاسبية الدولية، حيث تغطي هذه المعايير المحاسبية مختلف الجوانب المتعلقة بالقياس، العرض والإفصاح للأنشطة الاقتصادية للمؤسسات والحكومات، وهذا ما يسهل ويطور مسار العولمة الاقتصادية.

I-4-1- تعريف المعايير المحاسبية الدولية:

- تعرف المعايير على أنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات.[1]

- المعايير المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية، الوضعية والمحددة يستند عليها المحاسب في إنجاز عمله من قياس وإثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمؤسسة.[2]

- تعتبر المعايير المحاسبية بمثابة التوجيهات الرسمية التي تحدد كيفية تسجيل بعض أنواع العمليات أو الأحداث والمعلومات التي ينبغي إعطاؤها في الملاحق المرافقة للقوائم المالية.[3]

- كما تعبر المعايير المحاسبية الدولية على مجموعة القواعد المحددة بشأن طريقة تسجيل، تبويب وتقديم المعلومة المالية، حيث تساعد هذه القواعد معدي القوائم المالية بالاستجابة لمتطلبات مختلف مستخدمي المعلومة المالية، خاصة الأطراف الخارجية، وذلك من خلال ضمان أن المعلومة المالية التي يتم إيصالها ملائمة وموثوقة.[4]

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن المعايير المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والقواعد التي تصدر عن هيئة رسمية بهدف تنظيم وضبط العمل المحاسبي للأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة.

---

[1]- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 103.

[2]- محمد المبروك أبوزيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2005 ، ص58.

[3]- مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي – تجربة الجزائر -،مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2002، ص53.

[4] - karim mhedhbi, analyse de l'effet de l'adoption des normes comptables internationales sur le développement et la performance des marchés financiers émergents, thèse de doctorat en sciences comptables, université de la manouba, 2010, p12.

I-4-2- أهداف، دوافع وإجراءات إصدار المعايير المحاسبية الدولية:

أولا- أهداف تطبيق المعايير المحاسبية الدولية: تهدف عمليات التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي إلى مواءمة النظم المحاسبية مع المستجدات التي تحدث في الاقتصاد العالمي، أي مسايرة التغيرات الاقتصادية وترجمة هذه التغيرات محاسبيا، وبالتالي فإن عملية التوحيد المحاسبي الدولي تهدف إلى :[1]

- توحيد السياق المحاسبي الذي يمثل سلسلة الإنتاج التي تبدأ من مستندات ووثائق الإثبات وتنتهي بالقوائم الختامية، ويهدف التوحيد في هذه المرحلة إلى الرفع من إنتاجية المصالح المحاسبية من خلال إتباع معايير تتحرى الدقة؛

- توحيد المنتج المحاسبي الذي يتمثل أساسا في القوائم المالية الختامية، حيث أن عدم تجانس مستخدمي هذه القوائم المالية وإمكانية تضارب مصالحها هو الداعي لتوحيد هذه القوائم، حتى تتم الإجابة على أكبر قدر من احتياجاتهم.

ثانيا- الضغوط باتجاه تطبيق المعايير المحاسبية الدولية: هناك ضغوط عديدة باتجاه التوحيد المحاسبي الدولي منها :[2]

1- الزيادة الدولية في التجارة والمبادلات الاقتصادية: إن زيادة التبادلات التجارية على المستوى الدولي يتطلب معايير وأسس للقياس والإبلاغ المحاسبي، ومن متطلبات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية؛

2- الحاجة المتزايدة إلى رأس المال: لتنفيذ النشاطات الاقتصادية المختلفة وحاجة الممولين والمستثمرين إلى المعلومات المالية عن الشركات التي يتم الاستثمار فيها وإقراضها، ولكي تعرض هذه الشركات أسهمها وسنداتها في البورصات العالمية عليها تطبيق معايير محاسبية موحدة قابلة للفهم من قبل أولئك المستثمرون والمقرضون؛

3- زيادة الاندماج الدولي للأسواق، العمل، رأس المال والتكنولوجيا إذ تتطلب تلك لغة مشتركة مفهومة على مستوى العالم؛

---

[1]- عبد القادر دبون، محمد الهاشمي حجاج، أهمية المعلومات المالية والمحاسبية وأثرها على كفاءة بورصة الجزائر في ظل الإصلاح المحاسبي، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، 29-30 نوفمبر، 2011، ص8.

[2]- عبد الناصر نور، طلال الجحاوي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية-متطلبات التوافق والتطبيق-، مجلة أبحاث، جامعة حلب، سوريا، 2003، ص7.

4- اعتماد الاتحاد الدولي للبورصات (IOSCO) معايير المحاسبة الدولية وكان قد حدد آذار 1998 كموعد نهائي ليوصي الاتحاد قبولها على المستوى الدولي واستخدامها كأساس لإدراج الأسهم والسندات في الأسواق المالية عبر الحدود، وقد تبنى هذا الاتجاه إعلان دبي باعتماد معايير المحاسبة الدولية.

ثالثا- إجراءات إصدار المعايير المحاسبية الدولية: إن إصدار أي معيار محاسبي من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)يتطلب المرور بعشر مراحل، والتي يمكن إدراجها فيما يلي[1]:

- تقوم فرقة تقنية مكونة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية بتحديد كل الجوانب المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، مع مراعاة الإطار المفاهيمي.

- دراسة مقارنة للتطبيقات والمعايير الوطنية، وتبادل وجهات النظر مع الأطراف المعنية بوضع المعايير.

- استشارة المجلس الاستشاري للمعايير حول إمكانية إدراج الموضوع في جدول أعمال مجلس معايير المحاسبة الدولية.

- تشكيل لجنة استشارية من أجل توجيه مجلس معايير المحاسبة في أعماله.

- نشر وثيقة للمناقشة من أجل التعليق عليها.

- نشر مشروع معيار أو مراجعة معيار بغية التعليق عليه من طرف مختلف الأطراف المعنية بوضع المعايير.

- تحليل وأخذ بعين الاعتبار التعاليق المستلمة.

- النظر حول إمكانية عقد جلسات استماع عامة أو إجراء اختبارات على الميدان.

- الموافقة على المعيار من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية بالأغلبية المؤهلة بما لا يقل عن 14 صوتا.

- النشر النهائي للمعيار مع نشر كل ما يتعلق به (دليل التطبيق، ملاحق توضيحية...الخ).

[1]- réda sefsaf, contribution à l'analyse de l'effet de l'adoption des IFRS sur la qualité des chiffres comptables, thèse de doctorat en sciences de gestion, université d'angers, 2012, pp: 43-44.

كما يمكن إبراز مراحل إصدار معايير المحاسبة الدولية حسب " stéphan brun" من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (2– 3) : مراحل إصدار المعايير المحاسبية الدولية.

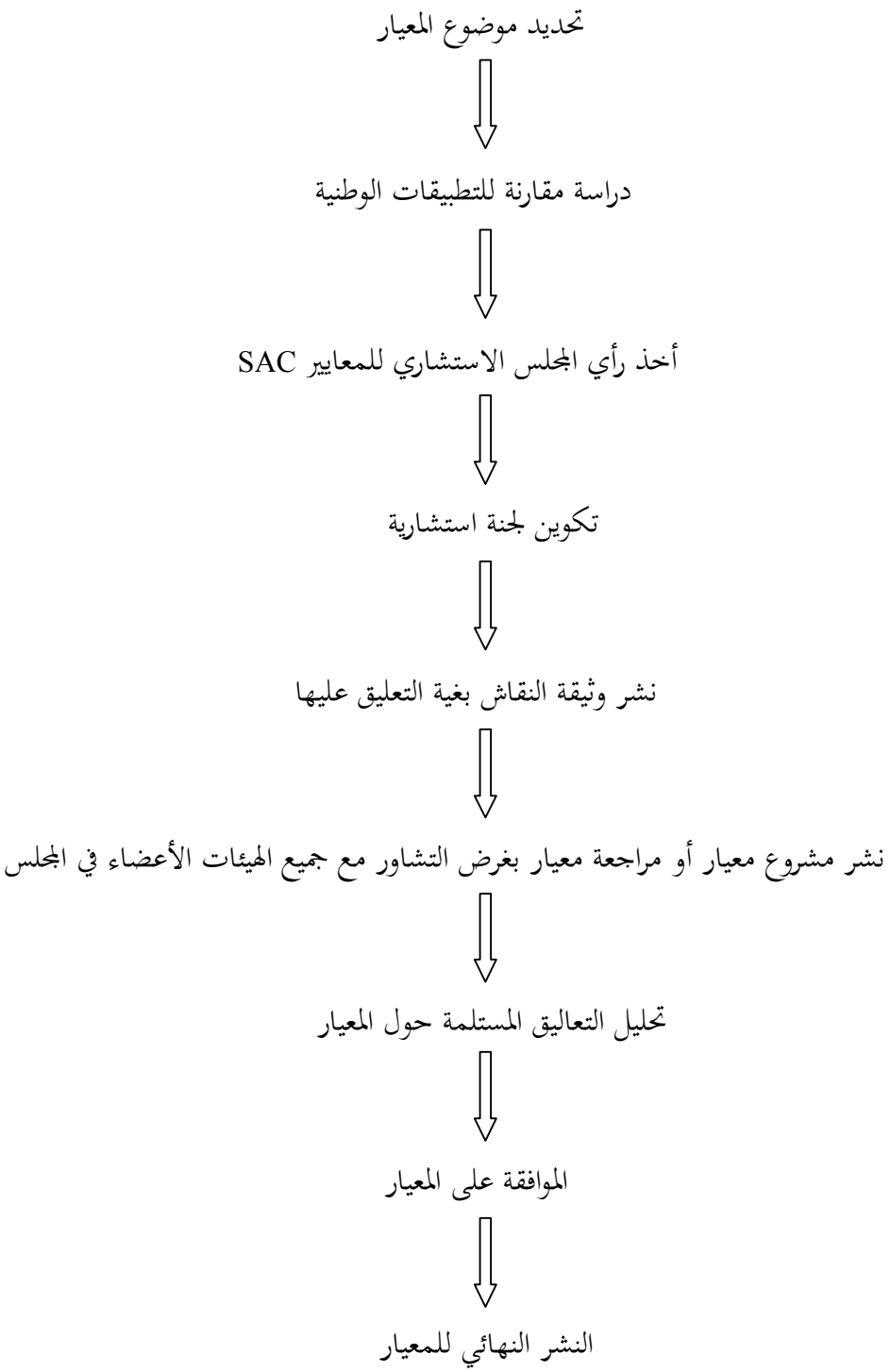

source: Stéphan brun, l'essentiel des normes comptables internationales IAS/IFRS 3éme édition, gualino éditeur, paris (France), 2006, p27

I-4-3- مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية: إن لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية عدة مزايا، والتي تتمثل في :[1]

- قابلية مقارنة القوائم المعدة في بلدان مختلفة وتؤدي تلك إلى تعزيز قرارات الاستثمار والاقتراض؛

- تسهيل توحيد الفروع الأجنبية، إذ تسهل المعايير الموحدة للفروع المنتشرة في أنحاء العالم من توحيد نتائج أعمالها من خلال إنتاج قوائم مالية موحدة؛

- تحسين القرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسيات، فالبيانات الموحدة سهلة الفهم على صانعي ومتخذي القرارات ولا تتطلب تفسيرات مختلفة حسب مصادر إعدادها؛

- إزالة الغموض والتناقض والالتباس عن مستخدمي القوائم المالية، وذلك من خلال وجود معايير موحدة ذات مفاهيم واحدة؛

- كما يؤدي التوحيد إلى اختصار الزمن والجهد للدول النامية في الوصول إلى النتيجة التي وصلتها الدول المتقدمة التي أنجزت المعايير الدولية.

I-4-4- حدود تطبيق المعايير المحاسبية الدولية: إن عملية التوحيد المحاسبي باعتبارها الخطوة الهامة في إرساء توافق الأنظمة المحاسبية بغية إيجاد لغة موحدة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المتجهة نحو الانفتاح، وتحرير حركة رؤوس الأموال والاستثمار، تصطدم بعدة عوائق، حيث نذكر أن مقومات التوحيد الأساسية من تشابه النشاط وإمكانية تنميط المعاملات الاقتصادية لا يمكن توافرها في الوحدات الاقتصادية، كذلك فإن القواعد والمبادئ المحاسبية لابد أن يتم تطبيقها في ظل توافر ظروف معينة قد تختلف من مؤسسة لأخرى أو من محيط إلى آخر، كما أن غياب خاصية التجديد للمعايير المحاسبية من خلال غياب وظيفة الاتصال بين هيئات التوحيد والأطراف المستقبلة للمعايير للوقوف عند درجة القبول والتبني للمعايير من طرف هؤلاء، وكذلك الوقوف عند احتياجات هذه الأطراف من الحلول للمشاكل التي تواجهها زاد من حدة هذا المشكل لأننا أصبحنا في وضعية شبه قطيعة بين الهيئات المكلفة بالتوحيد والأطراف المعنية بها (المؤسسات)، كما أن المعايير المحاسبية الدولية سوف يكون لها نتائج اقتصادية على مختلف الأطراف، لأن الاختيارات المحاسبية المفروضة من قبل هيئات التوحيد من الممكن أن تؤثر على القرارات المالية للمؤسسة.[2]

[1]- عبد الناصر نور، طلال الجحاوي، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2]- مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص 55.

II- أثر تطبيق نظام الملاءة المالية والمعايير المحاسبية الدولية على المحاسبة في شركات التأمين:

لقد أصبحت شركات التأمين تواجه العديد من المخاطر الناجمة عن طبيعة نشاطها المبني على الأحداث المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على بقائها واستقرار أدائها، ومن هنا برزت الحاجة إلى وضع قواعد فعالة تجعل شركات التأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه أصحاب المصالح، حيث ظهرت هذه القواعد تحت اسم نظام الملاءة المالية،ومن جهة أخرى فقد فرضت العولمة الاقتصادية على شركات التأمين بضرورة الامتثال لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، خاصة في ظل الدور الحديث الذي تقوم به من خلال الاستثمار في الأسواق المالية الدولية.

II-1- أثر تطبيق نظام الملاءة المالية على المحاسبة في شركات التأمين:

تخضع شركات التأمين إلى مجموعة من القواعد الاحترازية الصارمة، وذلك لتمحور نشاطها على مفهوم الخطر، حيث تتمثل تلك القواعد الاحترازية في قواعد الملاءة المالية التي تعبر عن مدى قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن أنشطة التأمين وإعادة التأمين، وقد مرت قواعد الملاءة المالية عبر مرحلتين هما نظام الملاءة المالية I، ثم نظام الملاءة المالية II.

II-1-1- تقييم أصول وخصوم شركات التأمين في ظل نظام الملاءة المالية II: يرتكز تقييم أصول شركات التأمين في ظل نظام الملاءة المالية II على نظرة اقتصادية، وذلك من خلال الاعتماد على مبدأ القيمة العادلة في تقييم الأصول على العكس من نظام الملاءة المالية I الذي يعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم أصول شركات التأمين، حيث عرف المعيار IFRS13 **القيمة العادلة** على أنها:" السعر الذي سيتم استلامه لقاء بيع أصل، أو دفعه لقاء تحويل التزام في عملية منظمة بين متعاملي السوق في وقت القياس".[1]

أما خصوم شركات التأمين فيتم تقييمها على أساس أفضل تقدير للالتزامات وهامش الخطر، حيث أن المؤونات التقنية تساوي مجموع العناصر التالية:[2]

- أفضل تقدير للالتزامات: ويوافق القيمة الحالية الصافية المحتملة للتدفقات المستقبلية (تعويضات، مصاريف، عمولات...)، حيث أن حساب أفضل تقدير يجب أن يتضمن التدفقات المستقبلية المرتبطة فقط بالعقود الموجودة في تاريخ التقييم.

[1] - العرابي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص106.

[2]- sophie decupère, agrégation des risques et allocation de capital sous solvabilité II, mémoire d'actuariat, école nationale de la statistique et de l'administration économique, paris, 2011, p20.

– هامش الخطر: ويمثل مبلغ المؤونات الإضافية لأفضل تقدير يتم حسابه بطريقة تجعل المبلغ الإجمالي للمؤونات المسجل بالميزانية يتوافق مع المبلغ الذي تلتزم به شركة التأمين تجاه المؤمن لهم.

ويمكن توضيح ذلك وفق المعادلة التالية: **المؤونات التقنية= أفضل تقدير للالتزامات + هامش الخطر**

إن الانتقال من نظام الملاءة المالية I إلى نظام الملاءة المالية II، أثر على ميزانية شركة التأمين، وذلك من خلال الانتقال من **ميزانية محاسبية** تعتمد على تقييم الأصول بالتكلفة التاريخية وتقييم المؤونات التقنية وفق الحيطة إلى **ميزانية اقتصادية** تعتمد على تقييم الأصول بالقيمة العادلة وتقييم المؤونات التقنية وفق أفضل تقدير للالتزامات وهامش الخطر، حيث يمكن توضيح ذلك وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (2– 4): أثر الانتقال من نظام الملاءة المالية I إلى نظام الملاءة المالية II على ميزانية شركة التأمين

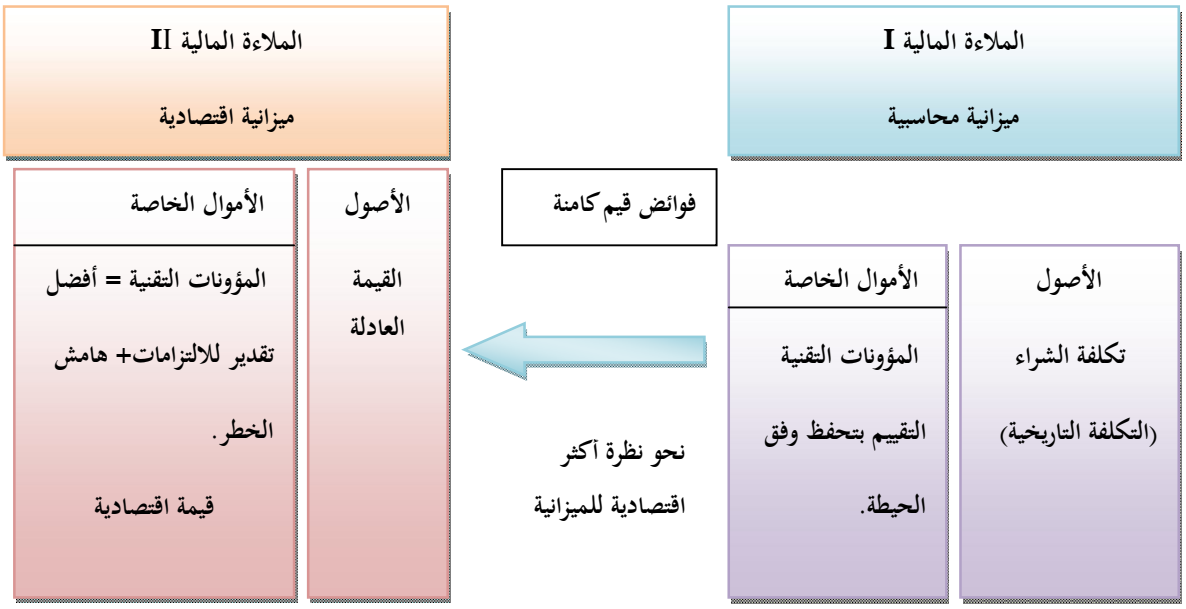

source: sophie decupère, agrégation des risques et allocation de capital sous solvabilité II, mémoire d'actuariat, école nationale de la statistique et de l'administration économique, paris, 2011, p17, (بتصرف).

II-1-2- نقاط القوة والضعف لنظام الملاءة المالية II : تتمثل نقاط القوة لنظام الملاءة المالية II في:[1]

- نظام الملاءة المالية II هو نظام أكثر اكتمالا، لأنه ينظر في نفس الوقت إلى المخاطر الموجودة في الأصول والخصوم؛
- نظام الملاءة المالية II هو تنظيم يتم تطبيقه بشكل موحد، على عكس نظام الملاءة I.

أما نقاط الضعف لنظام الملاءة II فهي:[2]

-التقلبات، وهذا من خلال القيمة العادلة الكاملة مع أفق زمني من سنة واحدة، في حين أنه قطاع يقدم نفسه على أساس مستثمر طويل الأجل؛

-تكلفة الانتقال إلى نظام الملاءة II.

II-2- أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS4) على المحاسبة في شركات التأمين:

لقد فرضت العولمة الاقتصادية على شركات التأمين الامتثال لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، خاصة في ظل زيادة الطلب على المعلومات المحاسبية من مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط شركات التأمين، إضافة إلى الدور الحديث الذي تقوم به وهو الاستثمار في الأسواق المالية الدولية، لذلك كرس مجلس معايير المحاسبة الدولية مجموعة من المعايير المحاسبية التي تؤطر الأنشطة الاقتصادية لشركات التأمين أهمها معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS4): عقود التأمين.

يعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع " عقود التأمين" كأول معيار أصدره مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، كمعيار خاص بقطاع التأمينات، حيث يعالج المتطلبات المحاسبية لعقود التأمين من حيث الاعتراف، القياس والإفصاح المحاسبي لهذه العقود، وقد مر هذا المعيار بمرحلتين.

[1]- حبار عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2]- نفس المرجع، ص12.

II-2-1- المراحل الزمنية لمشروع معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS4): لقد تضمن مشروع معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS4) فترة زمنية من 1997 إلى غاية 2018، كما يتضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2- 5): المراحل الزمنية لإعداد معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS4)

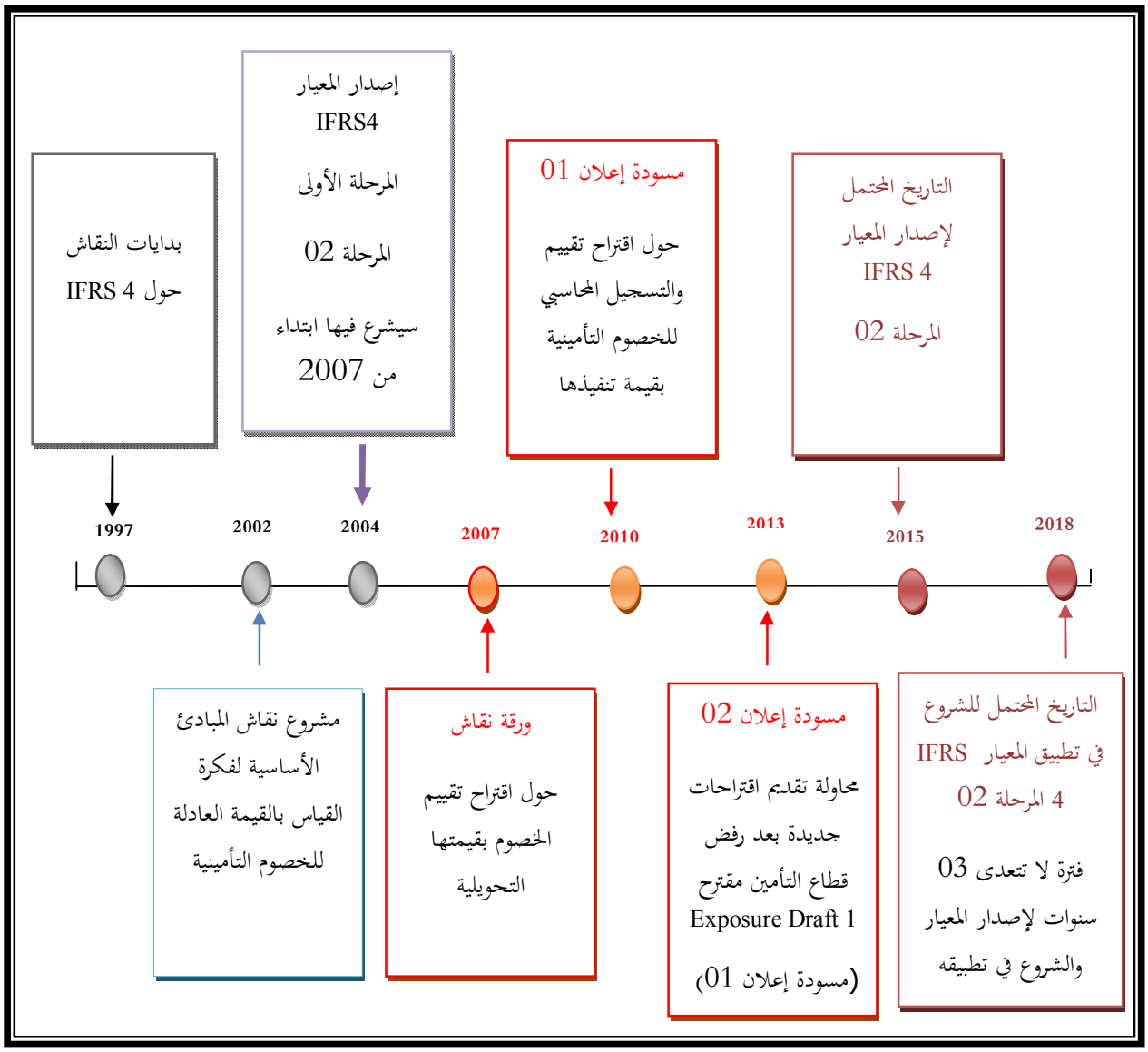

source: thierry bordi, gildas robert, IFRS4 phase 2 comprendre et analyse les principes et résultats du « re- exposure draft 2013», optimind winter, 18/03/2014, p1

II-2-2- محاسبة شركات التأمين في ظل المرحلة I من (IFRS 4):

لقد صدرت المرحلة I من مشروع (IFRS 4) سنة 2004، ومنذ 01 جانفي 2005، فإن المؤسسات الأوروبية المدرجة في البورصة خاضعة لإلزام نشر حساباتها المدمجة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن (L'IASB)، وذلك بتطبيق القانون رقم 2002/1606 للبرلمان الأوروبي.

أولا- أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية (L'IASB) من خلال تطبيق المرحلة I من (IFRS 4):
تتمثل أهداف (L'IASB) من خلال تطبيق المرحلة I من (IFRS 4) في :[1]

- إدخال تحسينات محدودة للتطبيقات المحاسبية لعقود التأمين؛

- تجنب التغييرات الكبيرة والتي يجب إلغاؤها في المرحلة II من مشروع (IFRS 4)؛

- الحصول من شركة التأمين على المعلومات الخاصة بعقود التأمين.

ثانيا- نطاق تطبيق المرحلة I من (IFRS 4): يطبق (IFRS 4) المرحلة I على عقود التأمين، عقود إعادة التأمين وعقود الاستثمار، وفي إطار هذه المرحلة فإن عقود الاستثمار ليس لها ميزة المشاركة في الأرباح التقديرية.[2]

لقد عرف معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS 4) عقد التأمين على أنه:" العقد الذي بواسطته يقبل طرف يسمى شركة التأمين خطر تأمين هام من طرف آخر هو المؤمن له، وذلك بالتعهد بتعويض المؤمن له أو أي مستفيد آخر من العقد، إذا وقع للمؤمن له حدث مستقبلي غير مؤكد (الحدث المؤمن عليه) يؤثر بشكل سلبي على المستفيد من العقد"[3].

يعرف **خطر التأمين** على أنه:" خطر، غير الخطر المالي، مُحول من حامل عقد التأمين إلى مُصدره" .[4]

[1]- louis pierart, IFRS:analyse des impacts stratégiques pour l'assureur et comparaison avec solvabilité2, mémoire présenté devant l'école nationale de la statistique et de l'administration économique pour l'obtention du diplôme de la filière actuariat et l'admission à l'institut des actuaires, paris, 2011, p09.
[2]- régine onomo, projet de norme IFRS4 phase de: vers une nouvelle comptabilisation des contrats d'assurances, mémoire présenté devant l'institut de statistique pou l'obtention du diplôme de statisticien mention actuariat, paris, 2011, p28.
[3]- valérie kervazo, normes IFRS: principes et valorisation en épargne, mémoire d'actuariat, université paris dauphine, 2008-2009, p28.
[4]- piérre thérond, comptabilisation IFRS des engagement d'assurance, formation ERM de l'institut des actuaires, paris, 2009, p14.

كما يعرف **الخطر المالي** على أنه:" خطر التغير المحتمل في المستقبل لأحد أو أكثر من العناصر التالية: معدل الفائدة، سعر أداة مالية، سعر سلعة، سعر الصرف، مؤشر الأسعار، مؤشر الائتمان"[1].

ثالثا– أسس المحاسبة عن عقود التأمين على ضوء المرحلة I من (IFRS 4): لقد بقيت المحاسبة عن عقود التأمين خلال المرحلة I من (IFRS 4) حسب المعايير المحاسبية المحلية، مع وجود بعض الاستثناءات كإلغاء مؤونة التعديل، اختبار كفاية الخصوم و مبدأ محاسبة الظل.[2]

1– إلغاء مؤونة التعديل (annulation de provision d'égalisation): مؤونة التعديل هي مؤونة يتم تكوينها من طرف شركة التأمين بهدف مواجهة تقلبات الأحداث المستقبلية الناشئة عن عمليات التأمين الخاصة بأخطار الكوارث الطبيعية، حيث يتطلب (IFRS 4) من شركات التأمين أن تلغي هذه المؤونات باعتبارها لا تمثل التزام تجاه المؤمن لهم.

2– اختبار كفاية الخصوم (test de suffisance des passifs): يهدف اختبار كفاية الخصوم إلى ضمان أن التزامات التأمين ليست مقومة بأقل من قيمتها، وذلك في إطار المحافظة على المقاربات المحاسبية الموجودة، ويستند تقييم التزامات التأمين على التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن عقود التأمين، حيث إذا دل هذا التقييم بأن القيمة المحاسبية للالتزامات غير كافية على ضوء التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، فإن هذا العجز يجب الاعتراف به في حساب النتائج.

3– محاسبة الظل (la comptabilité reflet): لقد نصت المرحلة I من (IFRS 4) على استخدام مبدأ محاسبة الظل، حيث يسمح مبدأ محاسبة الظل لشركة التأمين بتغيير طرقها المحاسبية حتى تصل إلى فائض أو ناقص قيمة كامنة محاسبية على أصول تؤثر على تقييم التزامات التأمين بنفس الطريقة كما لو كان هناك فائض أو ناقص قيمة محققة فعلا، وذلك بهدف تقليل الفوارق بين الأصول المقيمة بالقيمة السوقية حسب IAS39 والخصوم المسجلة محاسبيا حسب المعايير المحلية.

رابعا– حدود المرحلة I من (IFRS 4): إن المحاسبة عن الأصول المالية بالقيمة السوقية تولد عنه عدم المطابقة بين الأصول والخصوم، حيث تم تصحيح هذه المرحلة الأولى جزئيا من خلال تطبيق محاسبة الظل، كذلك فإن هذه المرحلة الأولى من (IFRS 4) تعتبر كمرحلة انتقالية ولا تسمح بضمان المقارنة بين شركات التأمين، لأن خصوم التأمين بقي الاعتراف بها حسب المعايير المحلية الخاصة بكل شركة تأمين، مع وجود اختلافات ملحوظة في

[1]- régine onomo, op-cit, p28.
[2]- régine onomo, op-cit, p30, valérie kervazo, op-cit, p31, louis pierart, op-cit, p12.

مستويات الحيطة (prudence) للمؤونات التقنية حسب المبادئ المحلية الأساسية، ومن جهة أخرى فإن محاسبة الظل (la comptabilité reflet) سببت تقلبات كبيرة في النتيجة، مما جعل قراءة، فهم ومقارنة القوائم المالية لشركات التأمين معقدة جدا.[1]

II-2-3- محاسبة شركات التأمين في ظل المرحلة II من (IFRS 4):

بعد إصدار المرحلة I من (IFRS 4) من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 2004، والتي دخلت حيز التطبيق في 01 جانفي 2005، خاصة من طرف الشركات الأوروبية المدرجة في البورصة، ونظرا للنقائص التي شهدتها هذه المرحلة، فقد أصدر المجلس المرحلة II من (IFRS 4)، والتي ينتظر منها آثار إيجابية خاصة في مجال تقييم التزامات التأمين.

أولا- أهداف (IASB) من وراء تطبيق (IFRS 4) المرحلة II: إن هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من وراء تطبيق (IFRS 4) المرحلة II هو إنتاج معيار شامل يسمح ب :[2]

- الإجابة على أوجه القصور للمرحلة الأولى من (IFRS 4)؛

- اعتماد مبادئ واضحة للتقييم، المحاسبة والعرض قابلة للتطبيق على كل عقود التأمين؛

- تحسين عملية المقارنة بين شركات التأمين على المستوى الدولي؛

- زيادة شفافية القوائم المالية وتعزيز جودة الاتصال تجاه مستخدمي هذه القوائم المالية، كذلك تعظيم منفعة شركات التأمين مقارنة بتكاليف تطبيق هذا المعيار.

ثانيا- نطاق تطبيق المرحلة II من (IFRS 4): يجب على شركة التأمين تطبيق (IFRS 4) المرحلة II على:[3]

- عقود التأمين (بما في ذلك عقود إعادة التأمين) التي تصدرها وعقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها؛

- الأدوات المالية التي تصدرها والتي تتضمن ميزة المشاركة التقديرية.

[1]- régine onomo, op-cit, p30.
[2] - thierry bordi, gildas robert, op-cit, p11.
[3]- louis pierart, op-cit, p12.

ثالثا– أسس المحاسبة عن عقود التأمين على ضوء المرحلة II من (IFRS 4): ترتكز عملية المحاسبة عن عقود التأمين خلال المرحلة II من (IFRS 4) على أربعة (04) عناصر أساسية والتي تسمى« Building Blocks »، وتتمثل في:[1]

1– أفضل التقديرات (meilleurs estimations): وتوافق متوسط التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن عقود التأمين مرجحة باحتمالات حدوثها، وبالتالي يوجد عدة سيناريوهات ممكنة، والتي يجب على شركة التأمين أن تستعمل مقاربة للقيمة الحالية المنتظرة، وذلك بتحديد أفضل التقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية في كل واحدة من هذه السيناريوهات مرجحة باحتمالات حدوثها.

2– معدل التحيين (taux d'actualisation): يجب على شركة التأمين أن تقوم بتعديل التدفقات النقدية الخاصة بعقود التأمين، وذلك بأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود (valeur temps de l'argent)، بواسطة معدل التحيين الذي يتسق مع الأسعار الجارية للأسواق المتعلقة بالأدوات المالية، حيث أن تلك التدفقات النقدية لها خصائص تعكس الخصوم بموجب عقد التأمين، وذلك وفق التوقيت، العملة والسيولة.

3– هامش الخطر(la marge pour risque): يعكس هامش الخطر حالة عدم التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية المستخدمة في نموذج تقييم التزامات التأمين، حيث يوافق هامش الخطر الهامش الذي يطلبه من يعيد أخذ هذه الالتزامات، وذلك لتحمل خطر عدم التأكد.

[1]– بالاعتماد على كل من:

- faria caroline, solvabilité II & IFRS4 vers la possibilité d'une convergence, mémoire en MBA audit et management des risques et des assurances de l'entreprise, école supérieure de l'assurance ESA, 2012-2013, p,p:22,25.

- marc juillard, norme IFRS4 phase2 les évolutions à la lumière de l'exposure draft, winter & associés, p25.

- régine onomo, op-cit, p36, valérie kervazo, op-cit, p34.

4- الهامش المتبقي (la marge résiduelle): هو الفرق بين القسط الأولي المستلم والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المكملة لهامش الخطر، حيث يهدف الهامش المتبقي إلى إلغاء كل كسب عند الاكتتاب وتأجيل مردودية العقد على طول فترة التغطية.

رابعا- القياس بالقيمة العادلة: لقد جاءت المرحلة II من IFRS4 بأسلوب جديد لتقييم أصول وخصوم شركات التأمين، خاصة الخصوم، وذلك بدلا من أسلوب التكلفة التاريخية الذي تضمن قصورا كبيرا خاصة عدم مراعاته للقيمة الزمنية للنقود، حيث تدير الكثير من شركات التأمين أصولها والتزاماتها المالية باستخدام القيمة العادلة لتحديد أي المنتجات تشطبها، وأي إستراتيجية استثمار تأخذ بها، كما تعكس محاسبة القيمة العادلة الواقع الاقتصادي بشكل أفضل؛ كما يحسن أسلوب القيمة العادلة كثيرا من شفافية المعلومات، حيث تمكن مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بشكل أكثر موثوقية بالمبلغ والتوقيت وعدم التأكد المحيط بالتدفقات النقدية المستقبلية.[1]

خامسا- العرض و الإفصاح المحاسبي: ينبغي على شركة التأمين الإفصاح عن المعلومات التالية لتوضيح المبالغ الناشئة عن عقود التأمين في القوائم المالية:[2]

- سياساتها المحاسبية لعقود التأمين والأصول والالتزامات والدخل والمصروفات المرتبطة بها؛

- أسس الاعتراف وتسجيل الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات؛

كذلك ينبغي على شركة التأمين الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على تفهم:

- مقدار وتوقيت وعدم التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية في المستقبل من عقود التأمين؛

- سياسات وأهداف إدارة المخاطر؛

- الأحكام والشروط الجوهرية المؤثرة على مقدار وتوقيت وعدم التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية لشركة التأمين مستقبلا.

وإذا كانت شركة التأمين تحمل بوليصة بمقتضى عقد إعادة التأمين، فإنها يجب أن تفصح عن المكاسب والخسائر المعترف بها في قائمة الدخل عند شراء عقد إعادة التأمين.

[1]- هيني فان جريونينج، ترجمة طارق عبد العال حماد، معايير التقارير المالية الدولية، بدون طبعة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، 2006، ص155.

[2]- نفس المرجع، ص154.

سادسا– حدود المرحلة II من (IFRS 4): تتمثل الانتقادات الموجهة للمرحلة II من (IFRS 4) في:[1]

– تكاليف التطبيق (تنفيذ المعيار) مرتفعة جدا مقارنة بالأرباح الناتجة عن تطبيق المعيار؛

– أصبح الاتصال المالي أكثر تعقيدا.

II–3– دراسة مقارنة بين نظام الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II:

إن الهدف الرئيسي من نظام الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II هو إعداد مرجعية مشتركة على المستوى الأوروبي، حيث يتعلق الأمر بإنشاء هيكل موحد للمعايير المحاسبية والاحترازية ذو نوعية عالية، مقبولة ومفهومة على المستوى الدولي، حيث سيسمح تطبيق هذه المرجعية المشتركة بتحسين مقارنة القوائم المالية بين شركات التأمين، وبناء على هذا نحاول دراسة أوجه المقاربة (التشابه)، وأوجه التباين (الاختلاف) بين هاتين المرجعيتين.

II–3–1– أوجه التقارب (التشابه) بين نظام الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II:[2]

أولا– الفئة المستهدفة: إن الفئة المستهدفة من وراء تطبيق كل من نظام الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II، هم سلطات الرقابة، المستثمرون والأسواق المالية.

ثانيا– مبدأ تقييم الخصوم: إن مبدأ تقييم الخصوم فهو متقارب بين نظام الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II، خاصة بفضل الاستخدام المشترك لمبدأ أفضل التقديرات «la meilleurs estimations » وهامش الخطر «la marge pour risque ».

ثالثا– القيمة العادلة: إن المرجعيتين نظام الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II، ترتكزان على نظرة اقتصادية بناء على تأسيس الميزانية من خلال مبدأ القيمة العادلة.

II–3–2– أوجه التباين (الاختلاف) بين نظام الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II:[3]

أولا– هدف المرجعيتين (نظام الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II): إن لمعيار IFRS4 المرحلة II دور إعلامي، هدفه هو إنتاج معلومات مفصلة حول قيمة شركات التأمين وإعادة التأمين في ظل إطار موحد للمعايير المحاسبية الدولية، أما نظام الملاءة المالية II، فلها هدف احترازي من أجل ضمان ملاءة مالية جيدة لشركات التأمين وإعادة التأمين، من خلال فرض المتطلبات المالية، الكمية والنوعية.

[1]- thierry bordi, gildas robert, op-cit, p11.
[2]- faria caroline, op-cit, p35, thierry bordi, gildas robert, p11.
[3]- faria caroline, pp: 32-34.

ثانيا– تقييم الأصول المالية: في إطار نظام الملاءة المالية II، فإن الأصول المالية يتم المحاسبة عنها بالقيمة العادلة أي بالقيمة السوقية، ويتعلق الأمر بتقدير قيمة الأصول من خلال إجراء عملية تبادل بين طرفين راغبين (بالتراضي)، أما في إطار IFRS4 المرحلة II، فإن الأصول المالية يتم تقييمها حسب القيمة العادلة أو بالتكلفة المهتلكة.

ثالثا– هامش الخطر: إن مفهوم هامش الخطر لا يستجيب لنفس التعريف بين الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II، حيث يتكون هامش الخطر في إطار الملاءة المالية II من قاعدة الحيطة في تقدير المؤونات التقنية، فهو يشكل جزء من المؤونات التقنية التي تسمح بضمان أن مبلغ المؤونات التقنية يساوي المبلغ الذي يجب على شركة التأمين امتلاكه للوفاء بالتزاماتها، أما IFRS4 المرحلة II، فقد عرفت هامش الخطر بأنه الحد الأقصى للمبالغ التي ستكون شركة التأمين مستعدة لدفعها للتخلص من هذا الخطر.

رابعا– الهامش المتبقي: يعرف الهامش المتبقي بأنه:" الفرق بين القسط الأولي المستلم والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مكملة لهامش الخطر"، حيث يهدف الهامش المتبقي إلى إلغاء كل كسب عند الاكتتاب وتأجيل الربحية على طول فترة تغطية العقد، وفي المقابل فإن مفهوم الهامش المتبقي غير موجود في إطار الملاءة المالية II.

خامسا– تركيبة المؤونات التقنية: إن تركيبة المؤونات التقنية مختلفة في كل من المرجعيتين

– في إطار الملاءة المالية II، فإن:

المؤونات التقنية = أفضل تقدير للالتزامات+ هامش الخطر

– في إطار IFRS4 المرحلة II، فإن:

المؤونات التقنية = أفضل تقدير للالتزامات+ هامش الخطر+الهامش المتبقي

II-4- المعايير المحاسبية الدولية الأخرى ذات العلاقة بنشاط شركات التأمين:

تخضع شركات التأمين إضافة إلى معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4)، إلى مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية الأخرى أهمها معيار المحاسبة الدولي رقم (1) والمتعلق بعرض القوائم المالية، معيار المحاسبة الدولي رقم (19) والمتعلق بمنافع الموظفين، معيار المحاسبة الدولي رقم (32) والمتعلق بعرض الأدوات المالية، معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) والمتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية، معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) والمتعلق بالاعتراف والقياس للأدوات المالية، حيث حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، كما تعتبر هذه المعايير المحاسبية مشتركة بين جميع المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

II-4-1- المعيار المحاسبي الدولي رقم (1): عرض القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المنشأة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنشأة، ورغم وجود تشابه في طبيعة المعلومات المالية المتعلقة بالمنشأة التي تحتاجها الأطراف المختلفة، إلا أن هناك بالمقابل بعض الاختلافات في احتياجات تلك الأطراف من المعلومات، فقد يحتاج المستثمرين بعض المعلومات التي قد تختلف عن المعلومات التي يحتاجها المقرضين أو السلطات الضريبية، ونظرا لصعوبة إعداد أكثر من مجموعة من القوائم المالية المختلفة تلبي كل منها جهة معينة من مستخدمي القوائم المالية، يتم إعداد قوائم مالية واحدة تدعى القوائم المالية ذات الغرض العام، بحيث تلبي تلك القوائم معظم ما تحتاجه الأطراف الخارجية المهتمة بأمر المنشأة.[1]

يهدف هذا المعيار إلى وضع أسس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام لضمان إمكانية المقارنة مع كل من القوائم المالية للمنشأة خلال الفترات السابقة، ومع القوائم المالية للمنشآت الأخرى، كما يحدد المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية والمبادئ التوجيهية لهيكلها والحد الأدنى لمضمونها.[2]

يغطي معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المحتويات والشكل الذي يتوجب أن تعرض به القوائم المالية ذات الغرض العام، والتي يقصد بها تلك القوائم المالية التي تخدم مستخدمو القوائم المالية الذين لا يملكون السلطة أو

[1] – محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، بدون طبعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص19.

[2]- IFRS Foundation, http://www.ifrs.org/Documents/IAS1.pdf, consulté le 30/03/2016, p03.

التأثير في الحصول على بيانات أو قوائم تلبي حاجاتهم الخاصة من المعلومات، حيث تتمثل تلك القوائم المالية في[1]:

– **الميزانية العمومية:** وتسمى أيضا قائمة المركز المالي وتتضمن أصول المنشأة والتزاماتها وحقوق الملكية في تاريخ معين.

– **قائمة الدخل:** وتتضمن هذه القائمة نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة لفترة معينة.

– **قائمة التغير في حقوق الملكية:** والتي تبين جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة، أو التغيرات في حقوق الملكية ما عدا تلك الناتجة عن عمليات مع المالكين، مثل زيادة أو تخفيض رأس المال أو توزيعات الأرباح.

– **قائمة التدفقات النقدية:** وهي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمنشأة خلال فترة معينة، كما تبين مصادر هذه التدفقات والتي تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

– **السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى:** وتبين ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببنود القوائم المالية، وإفصاحات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية الأخرى.

II–4–2– المعيار المحاسبي الدولي رقم (19): منافع الموظفين:

يلقي هذا المعيار الضوء على متطلبات الاعتراف والقياس المحاسبي لمنافع الموظفين من قبل أصحاب العمل أثناء خدمة الموظفين، وكذلك منافع الموظفين بعد التقاعد، إضافة إلى متطلبات الإفصاح الواجب عرضها في القوائم المالية.[2]

تمثل منافع الموظفين كل أشكال التكاليف التي تتحملها المنشأة مقابل الخدمات المقدمة من طرف موظفيها.[3]

[1] – محمد أبو نصار، جمعة حميدات، 2008، مرجع سبق ذكره، ص ص: 20–23.

[2] – محمد أبو نصار، جمعة حميدات، المرجع السابق، 2008، ص 335.

[3]- Jean-Jacques Julian, les normes comptables internationales ias-ifrs, 2éme édition, éditions Foucher, France, 2007, p118.

تشتمل منافع الموظفين على[1]:

– منافع الموظفين قصيرة الأجل مثل الأجور واشتراكات الضمان الاجتماعي، الإجازات المدفوعة والإجازات المرضية، كذلك المنافع غير النقدية مثل العناية الطبية، السكن، السيارات والممتلكات والخدمات المجانية الأخرى التي يستفيد منها الأعضاء الموظفين في حالة نشاط.

– منافع بعد نهاية الخدمة الوظيفية للعاملين مثل المعاشات والمنافع الأخرى للتقاعد، التأمين على الحياة والعناية الطبية خلال فترة التقاعد.

– المنافع الأخرى طويلة الأجل، خصوصا الإجازات المرتبطة بالأقدمية أو إجازات التفرغ العلمي، تعويضات فترة العجز طويلة الأجل.

– تعويضات نهاية عقد العمل.

II–4–3– المعيار المحاسبي الدولي رقم (32): عرض الأدوات المالية:

نظرا لتطور وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي، وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم ساهم ذلك في تعزيز نشوء أدوات مالية جديدة وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلال الأدوات المالية سواء كان ذلك للاستثمار، أو للتحوط المالي أو لأغراض إدارة السيولة.[2]

يهدف هذا المعيار إلى إرساء المبادئ المتعلقة بعرض الأدوات المالية كالتزامات أو حقوق ملكية، حيث يتم تطبيق متطلبات هذا المعيار لتصنيف الأدوات المالية من وجهة نظر المصدر للأداة المالية إلى أصول مالية، التزامات مالية وأدوات حقوق الملكية، كذلك تصنيف الخسائر والمكاسب المرتبطة بها، إضافة إلى الظروف التي ينبغي فيها إجراء المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية.

إن مبادئ هذا المعيار تكمل مبادئ الاعتراف والقياس للأصول المالية والالتزامات المالية بموجب IFRS9 المتعلق بالأدوات المالية، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها بموجب IFRS7 المتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية.[3]

[1]- Ibid, pp: 118-119.

[2]– محمد أبو نصار، جمعة حميدات، 2008، مرجع سبق ذكره، ص526.

[3]- IFRS Foundation, http://www.ifrs.org/Documents/IAS32.pdf, consulté le 30/03/2016, p01.

لقد اشتمل هذا المعيار على المصطلحات التالية: [1]

– **الأداة المالية:** هي أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمنشأة ما، التزام مالي أو أداة حق ملكية لمنشأة أخرى.

– **أداة حق الملكية:** هو عقد يبين الحصة المتبقية في أصول منشأة معينة بعد اقتطاع كافة التزاماتها، أي أن حقوق الملكية= إجمالي الأصول– إجمالي المطلوبات.

– **الأصل المالي:** هو أي أصل يكون عبارة عن نقد، أداة حق ملكية لمنشأة أخرى، حق تعاقدي لقبض نقد أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى، أو حق تعاقدي لمبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل أن تكون إيجابية.

– **الالتزام المالي:** هو التزام تعاقدي لتسليم النقد أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى، أو لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل أن تكون غير إيجابية.

II–4–4– معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7): الإفصاح عن الأدوات المالية:

يهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بحيث تمكن مستخدمو تلك القوائم من تقييم: [2]

– الأهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمنشأة؛

– طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المنشأة خلال الفترة المالية وكذلك بتاريخ إعداد التقارير المالية وكيفية إدارة المنشأة لهذه المخاطر.

إن مبادئ هذا المعيار مكملة لمبادئ الاعتراف، القياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية بموجب كل من IAS32 و IFRS9، كما يطبق هذا المعيار على جميع المنشآت التي تتعامل بالأدوات المالية.[3]

[1]– محمد أبو نصار، جمعة حميدات، 2008، مرجع سبق ذكره، ص:528، 530.

[2]– نفس المرجع، ص783.

[3]- IFRS Foundation, http://www.ifrs.org/IFRSs/Documents/IFRS7en.pdf, consulté le 31/03/2016, p01.

يتطلب هذا المعيار من المنشأة الإفصاح على ما يلي[1]:

– الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل؛

– الإفصاح عن القيمة الدفترية لكل فئة من فئات الأصول والمطلوبات المالية؛

– الإفصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والمطلوبات المالية بشكل يمكن مقارنة تلك القيمة مع القيم المسجلة بالدفاتر لتلك الأصول والمطلوبات؛

– الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة المتعلقة بأسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والملائمة لتعزيز فهمها؛

– الإفصاح عن الفترات التي سيحدث فيها التدفق النقدي ومتى ستؤثر هذه التدفقات على الربح والخسارة؛

– الإفصاح عن كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومخاطر السوق.

II–4–5– معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9): الأدوات المالية.

يتناول معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) "الأدوات المالية" المعالجة المحاسبية للأدوات المالية، وقد جاء ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39، حيث صدرت المرحلة الأولى من هذا المعيار، ويعتبر ساري المفعول اعتبارا من 2015-01-01 مع السماح بالتطبيق المبكر.[2]

[1]– محمد أبو نصار، جمعة حميدات، 2008، مرجع سبق ذكره، ص:784، 787، 788، 790، 791.

[2]– محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية –، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص751.

III– تقييم أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين على ضوء تجارب كل من فرنسا، تركيا، ألمانيا، وسوريا.

III– 1– تقييم أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الفرنسية:

تعتبر فرنسا من الدول التي التزمت بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الصناعة التأمينية، حيث تلخص الدراسة التي قام بها كل من **"Jean-Michel Sahut, Mohamed Naceur Souissi** "، التجربة الفرنسية المتعلقة **بأثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الأداء والخطر في شركات التأمين**،حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر إدخال معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) خصوصا معيار المحاسبة الدولي رقم 39 على الأداء المالي والخطر على شركات التأمين، وذلك من خلال إجراء تحليل مقارن لشركات التأمين الفرنسية قبل وبعد إدخال هذه المعايير المحاسبية الدولية، حيث جرت هذه الدراسة خلال الفترة 2004-2006، وذلك باستخدام عدة مؤشرات متعلقة بالأداء أهمها: النسبة المركبة، نسبة التشغيل المركبة، معدل الهامش الصافي، القيمة الكامنة، العائد على القيمة الكامنة، حيث تسمح هذه المؤشرات بمعرفة إذا كانت المعايير المحاسبية الدولية تنعكس بشكل إيجابي على نمو أداء شركات التأمين وتفسير سلوكها من خلال تبني هذه المعايير.

III–1–1– الإطار النظري لدراسة "Jean-Michel Sahut, Mohamed Naceur Souissi ": يتمثل الإطار النظري لهذه الدراسة في مجموعة من المؤشرات لقياس أداء شركات التأمين ومنها النسبة المركبة، نسبة التشغيل المركبة، معدل الهامش الصافي، القيمة الكامنة، العائد على القيمة الكامنة، حيث يمكن إبراز هذه المؤشرات كما يلي:

الجدول رقم (2– 1): أثر معايير (IFRS) على النسبة المركبة

المؤشرات	طريقة الحساب والتفسير	المرجعية المحاسبية الفرنسية (PCG)	مرجعية (IFRS)
النسبة المركبة Combined Ratio (CR)	$CR = \frac{Charge\ technique + Frais\ de\ gestion}{Cotisations\ acquises}$	**– الأعباء التقنية:** وتتشكل من مجموع المطالبات والمصاريف المدفوعة + التغير الإيجابي أو السلبي للحوادث الواجبة الدفع. **– مصاريف التسيير:** وتشمل كل من مصاريف الإدارة، مصاريف تسوية الحوادث.	**– الأعباء التقنية :** انخفاض الأعباء التقنية بسبب إلغاء مؤونة التعديل. **– مصاريف التسيير:** زيادة مصاريف التسيير بسبب إدماج منافع

		– **الاشتراكات المكتسبة:** وتساوي الاشتراكات الصادرة + التغير الإيجابي أو السلبي في مؤونات الاشتراكات.	الموظفين والتي تعتبر كأعباء استغلال.
يسمح هذا المؤشر بقياس المردودية، كما يمثل حجر الزاوية للاتصال المالي لشركات التأمين.		هذه النسبة مستقلة عن النتائج المالية وتقلباتها، إن تطبيق معايير (**IFRS**) سوف يكون له تأثير ضئيل على حساب هذا المؤشر.	

source: Jean- Michel Sahut, Mohamed Naceur Souissi, l'impact des normes ifrs sur la performance et le risque des compagnies d'assurances, comptabilité et environnement, mai 2007, France, p5

الجدول رقم (2– 2): أثر معايير (IFRS) على معدل الهامش الصافي

المؤشرات	طريقة الحساب والتفسير	المرجعية المحاسبية الفرنسية (PCG)	مرجعية (IFRS)
معدل الهامش الصافي Taux de Marge Nette (TMN)	$TMN = \frac{Solde\ de\ souscription\ +\ Frais\ de\ gestion}{Cotisations\ émises}$	– **رصيد الاكتتاب :** ويتشكل من الاشتراكات المستلمة– مجموع المطالبات والمصاريف المدفوعة +التغير الإيجابي أو السلبي للمؤونات التقنية.	– زيادة مصاريف التسيير بسبب إدماج منافع الموظفين.
يتعلق معدل الهامش الصافي فقط بالعناصر التقنية الصافية، والتي تدخل في تكوين هامش شركات التأمين.			إن تطبيق المرحلة الأولى من معايير (**IFRS**) أثر بشكل ضئيل على هذا المؤشر، وفي المقابل عند تطبيق المرحلة الثانية التي تتطلب تقييم الخصوم المتعلقة بعقود التأمين على الحياة بالقيمة العادلة، والذي ينتج عنه زيادة في المؤونات التقنية.

source: Jean- Michel Sahut, Mohamed Naceur Souissi, op-cit, p6

الجدول رقم (2– 3): أثر معايير (IFRS) على نسبة التشغيل المركبة

المؤشرات	طريقة الحساب والتفسير	المرجعية المحاسبية الفرنسية (PCG)	مرجعية (IFRS)
نسبة التشغيل المركبة Combined Operating Ratio **(COR)**	$COR = \frac{(Solde\ de\ souscription +/- \Delta prov.\ technique) + Frais\ de\ gestion}{Cotisation\ acquise}$	نسبة التشغيل المركبة خاصة بالمنتجات المتعلقة بالوفاة والتقاعد .	– زيادة مصاريف التسيير، وبالتالي فإن نسبة التشغيل المركبة سيكون لها تأثير من خلال الانتقال إلى معايير (**IFRS**).
يتم حساب هذا المؤشر بالنسبة لمنتجات الوفاة والتقاعد.			إن تطبيق معايير (**IFRS**) أثر بشكل ضئيل على هذا المؤشر، ولكن التأثير سيكون كبير عند تطبيق المرحلة الثانية من المعايير.

source: Jean- Michel Sahut, Mohamed Naceur Souissi, op-cit, p7

الجدول رقم (2– 4): أثر معايير (IFRS) على القيمة الكامنة

المؤشرات	طريقة الحساب والتفسير	المرجعية المحاسبية الفرنسية (PCG)	مرجعية (IFRS)
القيمة الكامنة Embedded Value **(EV)**	$EV = \text{Actif net Réévalué} + \text{Valeur du portefeuille}$	**– الأصل الصافي المعاد تقييمه:** ويساوي قيمة الأصول عند الأخذ بعين الاعتبار قيمتها الاقتصادية. **– قيمة المحفظة** : وتساوي القيمة الحالية للنتائج المستقبلية للعقود الجارية في فترة التقييم.	– إن الأصل الصافي المعاد تقييمه بقيمته الحقيقية سيؤثر على القيمة الكامنة للمؤسسة.
إن القيمة الكامنة هي مفهوم خاص بقطاع التأمين.			إن الانتقال إلى معايير (**IFRS**) سيؤثر على القيمة الكامنة، وذلك من خلال إدماج في الحساب فوائض القيم الكامنة للتوظيفات الحالية وكذلك توقعات الهوامش المالية الناشئة عن التوظيفات المستقبلية.

source: Jean- Michel Sahut, Mohamed Naceur Souissi, op-cit, p9.

الجدول رقم (2– 5): أثر معايير (IFRS) على العائد على القيمة الكامنة

المؤشرات	طريقة الحساب والتفسير	المرجعية المحاسبية الفرنسية (PCG)	مرجعية (IFRS)
العائد على القيمة الكامنة Return On Embedded Value **(ROEV)**	$ROEV = \frac{(EV_n - Xs_n) - (EV_{n-1} - Xs_{n-1})}{EV_n - Xs_n}$	**EV:** القيمة الكامنة للسنة n **Xs**: فائض رأس المال، و يساوي رؤوس الأموال الخاصة – متطلبات هامش الملاءة.	– إن المحاسبة عن الأصول بقيمتها الحقيقية يؤثر على القيمة الكامنة ، وبالتالي العائد على القيمة الكامنة.
يتعلق هذا المؤشر بالعائد على رؤوس الأموال المستثمرة الصافية من فائض رأس المال.		تعتبر هذه النسبة كمؤشر هام لتأسيس أفضل مقارنة للأداء بين شركات تأمين مختلفة، حيث أن تطبيق معايير (**IFRS**) أثر على هذا المؤشر من خلال التقلبات في النتائج.	

source: Jean- Michel Sahut, Mohamed Naceur Souissi, op-cit, p10.

III–1–2 الإطار العملي لدراسة "Jean-Michel Sahut, Mohamed Naceur Souissi" :

يتمثل الإطار العملي لهذه الدراسة في إجراء تحليل مقارن لمجموعة من شركات التأمين الفرنسية المتمثلة في كل من **AXA**، **AGF**، **APRIL**، **CNP**، **SCOR**، **Euler Hermes**، وذلك قبل وبعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS)، حيث جرت هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2004–2006، وذلك باستخدام عدة مؤشرات متعلقة بالأداء أهمها: النسبة المركبة، نسبة التشغيل المركبة، معدل الهامش الصافي، القيمة الكامنة، العائد على القيمة الكامنة، حيث تسمح هذه المؤشرات بمعرفة إذا كانت المعايير المحاسبية الدولية تنعكس بشكل إيجابي على نمو أداء شركات التأمين وتفسير سلوكها من خلال تبني هذه المعايير.

الجدول رقم (2– 6): تطبيق مؤشر النسبة المركبة في شركات التأمين الفرنسية خلال الفترة (2004–2006)

النسبة المركبة (CR) %						شركات التأمين الفرنسية
2006		2005		2004		
IFRS	PCG	IFRS	PCG	IFRS	PCG	
96.9	96.6	95.2	96.3	98.5	98.7	AXA
94.2	95.9	92.9	93.1	94.7	96.9	AGF
69.9	71.6	97.1	99.8	100.7	104.8	APRIL
94.4	96.2	92.9	90.5	99.6	101.3	CNP
83.6	87.8	89.1	89.7	89.6	91.2	SCOR
93.8	91.2	85.3	89.6	93.2	97.5	Euler Hermes

source: Jean- Michel Sahut, Mohamed Naceur Souissi, op-cit, p11.

إن الانتقال إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية أثر على النسبة المركبة (**CR**)، وذلك لأن الأعباء التقنية انخفضت بسبب إلغاء مؤونة التعديل، وفي المقابل زيادة مصاريف التسيير بسبب إدماج منافع الموظفين التي تعتبر كأعباء استغلال.

الجدول رقم (2– 7): تطبيق مؤشر معدل الهامش الصافي في شركات التأمين الفرنسية خلال الفترة (2004–2006)

معدل الهامش الصافي (TMN) %						شركات التأمين الفرنسية
2006		2005		2004		
IFRS	PCG	IFRS	PCG	IFRS	PCG	
21.1	18.4	21.5	24.1	19.8	22.1	AXA
24.9	21.1	31.7	28.1	31.6	26.4	AGF
30.1	28.7	40	36.1	35.3	31.2	APRIL
23.4	20.8	29.4	26.7	23.4	21.6	CNP
22.4	21.3	27.5	23.7	24.1	22.7	SCOR
32.8	29.2	35.8	33.1	34.6	31.9	Euler Hermes

source: **Jean- Michel Sahut, Mohamed Naceur Souissi, op-cit, p13.**

إن تطبيق المرحلة الأولى من معايير (**IFRS**) أثر بشكل ضئيل على معدل الهامش الصافي (**TMN**).

الجدول رقم (2– 8):تطبيق مؤشر نسبة التشغيل المركبة في شركات التأمين الفرنسية خلال الفترة (2004–2006)

شركات التأمين الفرنسية	نسبة التشغيل المركبة (COR) %					
	2004		2005		2006	
	PCG	IFRS	PCG	IFRS	PCG	IFRS
AXA	96.7	96.3	95.6	94.3	94.9	95.4
AGF	96.1	94.8	94.1	94.1	94.7	93.1
APRIL	90.2	82.1	81.6	79.1	69.6	62.8
CNP	99	97.2	95.9	86.1	96.3	91.7
SCOR	90.3	89	90.5	89.1	91.8	91.8
Euler Hermes	96.7	95.9	92.6	84.1	90.7	86.2

source: Jean- Michel Sahut, Mohamed Naceur Souissi, op-cit, p12.

لقد تغير هذا المؤشر خلال تطبيق المرحلة الأولى من معايير (**IFRS**)، وفي انتظار تطبيق المرحلة الثانية التي تتطلب تقييم الخصوم بالقيمة العادلة والتي سيكون لها أثر على المؤونات التقنية (إن تقييم الخصوم بالقيمة العادلة سينتج عنه زيادة في المؤونات التقنية)، وبالتالي زيادة ملحوظة في مؤشر نسبة التشغيل المركبة (**COR**).

الجدول رقم (2– 9):تطبيق مؤشر القيمة الكامنة في شركات التأمين الفرنسية خلال الفترة (2004–2006)

شركات التأمين الفرنسية	القيمة الكامنة (EV)					
	2004		2005		2006	
	PCG	IFRS	PCG	IFRS	PCG	IFRS
AXA	602.5	618.9	827.7	857.6	999.5	1012.6
AGF	901.5	910	1096.9	1133.2	1087.2	1165.8
APRIL	513	508	598.4	627	659.8	642.9
CNP	659.1	702.8	600.1	695	702.9	755.4
SCOR	689.7	702.3	750.3	827.6	802.5	766.2
Euler Hermes	1052.4	965.2	1021.5	1064.1	964.2	1002.5

source: Jean- Michel Sahut, Mohamed Naceur Souissi, op-cit, p14

إن الانتقال إلى تطبيق معايير(**IFRS**) أثر على مؤشر القيمة الكامنة (EV)، وذلك بسبب إعادة تقييم الأصول بقيمتها الحقيقية.

الجدول رقم (2– 10): تطبيق مؤشر العائد على القيمة الكامنة في شركات التأمين الفرنسية خلال الفترة (2004– 2006).

شركات التأمين الفرنسية	العائد على القيمة الكامنة (ROEV) %					
	2004		2005		2006	
	PCG	IFRS	PCG	IFRS	PCG	IFRS
AXA	17.01	14.32	19.29	22.51	17.18	15.34
AGF	16.22	13.59	17.81	19.69	15.23	16.18
APRIL	11.32	10.33	14.48	19.42	10.66	2.47
CNP	4.52	9.04	-9.83	-1.05	1.46	7.99
SCOR	10.99	14.2	8.07	15.14	6.5	11.01
Euler Hermes	10.43	8.06	4.22	9.58	12.11	6.72

source: Jean- Michel Sahut, Mohamed Naceur Souissi, op-cit, p15

.

إن مؤشر العائد على القيمة الكامنة (ROEV) يسمح بمقارنة الأداء بين شركات تأمين مختلفة، حيث أن تطبيق معايير (**IFRS**) أثر بشكل كبير على هذا المؤشر، وذلك من خلال التقلبات في النتائج.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية [1]:

– معدو المعايير المحاسبية الدولية ومهنيي شركات التأمين الأوروبية لم يتوصلوا إلى إجماع حول تطبيق هذه المعايير في قطاع التأمين، خاصة مبدأ القيمة العادلة على عناصر الأصول غير الخصوم؛

– إدخال هذا المفهوم الجديد في حسابات المؤسسات أعاد وضع قضية مبدأ الحيطة المتعلق بالمسيرين الفرنسيين والأوروبيين؛

– كما أن النتائج في إطار معايير التقارير المالية الدولية خاضعة بشكل قوي للتقلبات على أساس المتغيرات الخارجية المرتبطة ببيئة المؤسسة وليس بنشاطها؛

– إن تحقيق أداء جيد في هذه الظروف يجعل المسيرين أمام تحد حقيقي بسبب نقص الكفاءة لدى هؤلاء المسيرين؛

[1] - Jean- Michel Sahut, Mohamed Naceur Souissi, l'impact des normes ifrs sur la performance et le risque des compagnies d'assurances, comptabilité et environnement, mai 2007, France, pp: 15-16.

– المشاكل الناجمة عن تطبيق هذه المعايير الجديدة في قطاع التأمين يكمن في عدم الملاءمة بين الأصول والخصوم، في حين أنه مبدأ أساسي في هذا القطاع، والذي فرض على شركات التأمين بوضع سياسات لإدارة المخاطر المتزايدة.

III– 2– تقييم أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين التركية:

تعتبر تركيا كنموذج للدول التي التزمت بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الصناعة التأمينية، حيث تلخص الدراسة التي قام بها " **Yigit Bora Senyigit** " ، تجربة تركيا فيما يخص **تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في صناعة التأمين التركية**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى الفحص والكشف عن آثار التطورات الدولية في إعداد التقارير المالية، خاصة استخدام معايير التقارير المالية الدولية في التقرير عن نشاط شركات التأمين في تركيا.

لقد تأثرت تركيا بموجة معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) منذ عام 2005، حيث تم تكييف الدليل الموحد للحسابات والمستخدم من طرف شركات التأمين التركية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، حيث بدأت شركات التأمين التركية تطبق معايير التقارير المالية الدولية تدريجيا في نفس السنة (2005)، كمعيار المحاسبة الدولي رقم (32) الأدوات المالية: العرض، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس للتقرير عن الأصول المالية لشركات التأمين.

وتعتبر سنة 2008 نقطة تحول هامة من حيث تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بشكل كامل في إعداد التقارير المالية في صناعة التأمين التركية، حيث بدأت شركات التأمين العاملة في تركيا في تطبيق الترجمة التركية لمعايير التقارير المالية الدولية التي تسمى معايير المحاسبة التركية (TMS*) منذ 01 جانفي 2008.

حيث تتمثل منافع معايير التقارير المالية الدولية في زيادة قابلية المقارنة للمعلومات المالية بالنسبة للمستثمرين، وذلك من خلال زيادة تدفق الاستثمارات عبر الدول، تخفيض تكلفة رأس المال، الكفاءة العالية في تخصيص الموارد وزيادة النمو الاقتصادي.[1]

إن تطبيق معايير معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) يمثل بداية مرحلة جديدة لشركات التأمين التركية، حيث تتطلب هذه المعايير محاسبة القيمة العادلة، والتي تشمل نماذج قياس جديدة لإعداد التقارير المالية، كذلك القوائم المالية من المرجح أن تكون أكثر دقة في ظل (IFRS).

* -Türk Muhasebe Standartlari

[1]- Yigit Bora Senyigit, The Implementation of IFRS in the Turkish Insurance Industry, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Turkey, 2012, P 296.

حيث أن البيانات المالية لشركات التأمين سنة 2007 توضح كيفية التحول من المعايير الوطنية إلى معايير (IFRS)، أثر على الوضعية المالية، الأداء المالي والتدفقات النقدية، حيث أن هناك اختلاف في التقارير المالية بين المعايير الوطنية والتقارير المالية في ظل (IFRS)، ومن أهم تلك المعايير، معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المتعلق بعرض القوائم المالية التالية[1]:

- قائمة المركز المالي (الميزانية).

- قائمة الدخل.

- قائمة التغير في حقوق الملكية.

- قائمة التدفقات النقدية.

- الملحق.

حيث كانت شركات التأمين التركية تستخدم الميزانية وقائمة الدخل فقط لغرض إعداد التقارير المالية قبل تطبيق معايير (IFRS).

- الإطار العملي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في شركات التأمين التركية:

لقد شملت هذه الدراسة كل شركات التأمين العاملة في تركيا، حيث تم الاستناد على البيانات المالية لشركات التأمين عام 2007، وذلك من خلال بيان كيفية الانتقال من المعايير الوطنية إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، وأثر ذلك التحول على القوائم المالية، حيث شملت عينة الدراسة 52 شركة تأمين تركية، منها 30 شركة تأمين على الأضرار، 11 شركة تأمين على الحياة، 11 شركة تأمين على الحياة والتقاعد.

[1] - Yigit Bora Senyigi , op-cit, p 296- 297.

حيث يمكن إبراز معايير التقارير المالية الدولية المطبقة من طرف شركات التأمين التركية في الجدول التالي:

الجدول رقم (2– 11): معايير التقارير المالية الدولية المطبقة في شركات التأمين التركية

معايير التقارير المالية	عدد الشركات المطبقة للمعايير المحاسبية	النسبة المئوية %
IAS 19 منافع الموظفين	40	93
IAS 12 ضرائب الدخل	35	81
IAS 39 الأدوات المالية	31	72
IAS 16/38 الأصول الملموسة وغير الملموسة	21	49
IAS 28 الاستثمارات في الشركات الزميلة	5	12
IAS 40 الممتلكات الاستثمارية	3	7
IAS 36 انخفاض قيمة الأصول	3	7
IAS 37 المخصصات، الأصول والالتزامات المحتملة	2	5
IFRS 3 اندماج الأعمال	1	2

source: Yigit Bora Senyigit, The Implementation of IFRS in the Turkish Insurance Industry, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Turkey, 2012, P 297.

ومن نتائج ذلك أنه أصبحت شركات التأمين التركية تقوم بالتقرير عن حساباتها باستخدام أغلب هذه المعايير المحاسبية الدولية، حيث يظهر تحليل مضمون التقارير المالية التغيرات التي حدثت والمتمثلة في[1]:

– منافع الموظفين: لقد بدأت شركات التأمين بحساب منافع الموظفين اعتمادا على التقديرات الاكتوارية.

– ضرائب الدخل: لقد أدخلت شركات التأمين مفهوم " الضرائب المؤجلة"، وبدأت بالتقرير عنها في قوائمها المالية.

– الأدوات المالية: لقد بدأت شركات التأمين بتطبيق منهج التكلفة المهتلكة.

– الأصول الملموسة وغير الملموسة: وذلك من خلال إعادة تقدير العمر الإنتاجي لأصولها الملموسة وغير الملموسة.

– الممتلكات الاستثمارية: لقد بدأت بعض الشركات بإعادة تصنيف ممتلكاتها إلى استثمارات، كما تم استخدام نموذج القيمة العادلة بدل نموذج التكلفة التاريخية.

[1] - Yigit Bora Senyigit, op –cit, p 298.

– انخفاض قيمة الأصول: وذلك من خلال قيام شركات التأمين بتطبيق اختبار انخفاض قيمة الأصول عند وجود مؤشر يدل على ذلك.

– المخصصات، الأصول والالتزامات المحتملة: لقد بدأت شركات التأمين بحساب المخصصات، الأصول والالتزامات المحتملة استنادا على القواعد الخاصة بهم.

– اندماج الأعمال: لم تطبق بعد شركات التأمين الاهتلاك على فارق الاقتناء (Good Will)، لكن تقوم باختبار انخفاض قيمتها.

III– 3– تقييم أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الألمانية:

تعتبر ألمانيا من بين الدول التي التزمت بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الصناعة التأمينة، حيث هدفت الدراسة التي قام بها **"David f.Bacher"** سنة 2006، والمتعلقة **بأداء القوائم المالية السنوية والقوائم المالية في ظل معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) لشركات التأمين الابتدائية الألمانية: تحليل نقدي من وجهة نظر أصحاب الملكية وحملة وثائق التأمين**، إلى فحص ودراسة القوائم المالية السنوية لشركات التأمين الابتدائية الألمانية على أساس معايير محاسبية مختلفة، وذلك باعتبار أن القوائم المالية لشركات التأمين الألمانية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (**IFRS**) لها أداء جيد مقارنة بالقوائم المالية السنوية من وجهة نظر كل من أصحاب الملكية وحملة وثائق التأمين، حيث تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة إلى معالجة المحاور التالية:

– إلى أي مدى تعتبر القوائم المالية السنوية، القوائم المالية للتقارير المالية الدولية (**IFRS**) المرحلة 1 والقوائم المالية للتقارير المالية الدولية (**IFRS**) المرحلة 2، تعتبر كأساس للقيمة السوقية لشركات التأمين، تجنب الخطر من طرف أصحاب الملكية الذين يهتمون بزيادة القيمة السوقية لشركات التأمين، كذلك مراقبة الأنشطة وأداء التسيير.

– إلى أي مدى يعتبر الانتقال من القوائم المالية السنوية إلى القوائم المالية للتقارير المالية الدولية (**IFRS**) المرحلة 1 أو القوائم المالية للتقارير المالية الدولية (**IFRS**) المرحلة 2، كحافز للتسيير من وجهة نظر أصحاب الملكية.

– إلى أي مدى تعتبر القوائم المالية السنوية، القوائم المالية للتقارير المالية الدولية (**IFRS**) المرحلة 1 والقوائم المالية للتقارير المالية الدولية (**IFRS**) المرحلة 2 كأساس لتبيان رأس المال المخاطر وتعرض شركة التأمين للخطر، وأثر

ذلك على الأداء المستقبلي لمشروع التأمين، وبالتالي مدى قدرة حملة وثائق التأمين بالتنبؤ بالأداء المستقبلي لشركة التأمين، حيث توصل "David f.Bacher" من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية[1]:

– لقد أظهرت كل القوائم المالية السنوية المدققة عجزا كبيرا فيما يخص المكونات (العناصر) الأساسية للقيمة السوقية لشركة التأمين، عرض المساهمات في الربح لمختلف العمليات للأنشطة الفرعية، تعرض شركة التأمين للخطر، وبالتالي فإن هذه القوائم المالية من وجهة نظر أصحاب الملكية تعتبر أداة ضعيفة لمراقبة أنشطة شركة التأمين.

– إن القوائم المالية (IFRS) المرحلة 2 تقدم صورة واضحة لكل من القيمة السوقية لشركة التأمين، المساهمات في الأرباح لأنشطة مختلف العمليات الفرعية وإمكانية تعرض شركة التأمين للخطر، وبالتالي فإن إمكانية تحسين نظام الرقابة من طرف أصحاب الملكية يتم من خلال استبدال القوائم المالية السنوية الألمانية بالقوائم المالية للتقارير المالية (IFRS).

– لقد ساهم الانتقال إلى القوائم المالية (IFRS) المرحلة 1 أو القوائم المالية (IFRS) المرحلة 2 في فهم أكثر من طرف الإدارة، وذلك من خلال القدرة على رصد ومراقبة بعض المخاطر.

– إن القوائم المالية (IFRS) المرحلة 2 هي أداة هامة للمعلومات من وجهة نظر حملة وثائق التأمين فيما يخص رأس المال المخاطر وتعرض شركة التأمين للخطر، وبالتالي اتضح جليا أن إمكانية إعلام حملة وثائق التأمين يمكن تحسينها عن طريق استبدال القوائم المالية السنوية الألمانية بالقوائم المالية للتقارير المالية (IFRS).

وبالتالي فإن القوائم المالية لشركات التأمين الألمانية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) تعتبر كوسيلة للرقابة وأداة للمعلومات من وجهة نظر كل من أصحاب الملكية وحملة وثائق التأمين.

[1]- David f.Bacher, Die Leistungsfähigkeit des handelsrechtlichen Jahresabschlusses und des IFRS-Jahresabschlusses deutscher Erstversicherungsunternehmen: eine kritische Analyse aus der Sicht von Eigentümern und Versicherungsnehmern, Dissertation, Universität Hohenheim, München, 2006, p: 268, 281, 291.

III- 4- تقييم أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين السورية:

تعتبر سوريا من بين الدول التي التزمت بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الصناعة التأمينية، حيث هدفت الدراسة التي قام بها "**عيسى هاشم حسن**"، والمتعلقة **بأثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القوائم المالية لشركات التأمين- دراسة تطبيقية في سورية-**، إلى عرض وتقييم الواقع الحالي للممارسات المحاسبية في شركات التأمين السورية، من خلال عرض أساليب المحاسبة لدى شركات التأمين في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وخاصة المعيار رقم 4 عقود التأمين، وتحديد المشاكل التي تواجهها لدى تطبيق هذه المعايير، بالإضافة إلى تحديد أثر تطبيق هذه المعايير على القوائم المالية لشركات التأمين السورية، وذلك في إطار هادف لتحسين الممارسات المحاسبية الحالية وتحسين مستوى الإفصاح عن عقود التأمين في التقارير المالية لهذه الشركات وتقديم المعلومات المفيدة للأطراف المهتمة لاتخاذ القرارات الملائمة.

لقد لعبت صناعة التأمين في سوريا دورا بارزا في الاقتصاد السوري، حيث شهدت الأعوام القليلة الماضية تحولا كبيرا في بنية هذه الصناعة، شمل السماح للقطاع الخاص بممارسة الأنشطة التأمينية بمختلف أنواعها بعدما كانت ولفترة طويلة محتكرة من قبل شركة عامة واحدة، وقد رافق هذا التحول تحولا آخر في القوانين والأنظمة التي تحكم الممارسات المحاسبية في هذه الصناعة، بحيث اتجهت هذه الأنظمة والقوانين باتجاه الانفتاح على الممارسات المحاسبية الدولية عندما ألزمت الشركات العاملة في هذا القطاع إعداد حساباتها وفق معايير المحاسبة الدولية[1].

- التطور التاريخي لمحاسبة عقود التأمين في سوريا:

لقد انقسم تطور صناعة التأمين في سوريا إلى مرحلتين، وقد رافق مع كل مرحلة إصدار مجموعة من الأنظمة والقوانين التي تحكم الممارسات المحاسبية في هذه الصناعة[2].

المرحلة الأولى: نظم أعمال التأمين في هذه المرحلة المرسوم التشريعي رقم /112/تاريخ 8/حزيران 1949، والذي ألغي بصدور بدلا عنه قانون هيئات التأمين رقم /195/لعام 1959، وبعد التأميم أوكلت أعمال التأمين إلى المؤسسة العامة للتأمين، كما صدر نظام مالي للمؤسسة العامة للتأمين بقرار مجلس إدارتها رقم 212 بتاريخ 1967/07/25 نظم الأمور المالية والعديد من الأمور المحاسبية في هذه المؤسسة، وقد تضمنت أنظمة التأمين في هذه المرحلة مجموعة من المبادئ والمفاهيم المحاسبية الأساسية كطرق حجز الاحتياطيات، إعداد التقرير وفق القطاعات، التقارير المالية لشركات التأمين، اختبار كفاية الالتزامات، تحقق الإيراد، أنواع النفقات والإيرادات.

[1]- عيسى هاشم حسن، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 195.

[2]- نفس المرجع، ص ص: 202- 212 .

حيث تم توجيه العديد من الانتقادات إلى هذه المرحلة أهمها:

– لم تتضمن القوانين المنظمة لأعمال التأمين تعريف واضح ومحدد لعقد التأمين وعقد إعادة التأمين؛

– عدم وجود معايير وأنظمة محاسبية واضحة تحكم الممارسات المحاسبية في شركات التأمين؛

– عدم وجود اختبار لانخفاض قيمة أصول التأمين؛

– عدم إشارة التقارير المالية إلى إجراء أي اختبار لكفاية الالتزامات؛

المرحلة الثانية: صدر في هذه المرحلة المرسوم التشريعي رقم 43 لعام 2005 لتنظيم أعمال التأمين، كما صدرت الكثير من القرارات والتعليمات التي نظمت المهن المرتبطة بالتأمين، وتميز الإطار المحاسبي في هذه المرحلة بتعريف عقد التأمين، طرق حجز وتقدير الاحتياطيات الفنية، إعداد التقرير وفق القطاعات، التقارير المالية لشركات التأمين، اختبار كفاية الالتزامات، المحاسبة عن الملاءة المالية.

ومن بين الانتقادات التي وجهت إلى هذه المرحلة ما يلي:

– عدم توافق التعريف المعتمد لعقد التأمين الذي تبنته قوانين التأمين في سوريا مع التعريف المعتمد على المستوى الدولي، والذي تضمنه المعيار رقم (4)؛

– لم تحدد قوانين وأنظمة التأمين في سوريا السياسات المحاسبية الواجبة التطبيق لتقييم الأصول والالتزامات التأمينية؛

– لم تحدد قوانين وأنظمة التأمين في سوريا متطلبات الإفصاح الواجبة التطبيق في القوائم المالية لشركات التأمين السورية؛

– انعكاس تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القوائم المالية لشركات التأمين في سوريا:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قام بها "عيسى هاشم حسن"، والمتعلقة بأثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القوائم المالية لشركات التأمين في سوريا توصل إلى النتائج التالية[1]:

– إن اعتماد التعريف الجديد لعقد التأمين لم يؤثر بشكل مباشر على النتائج المالية لشركات التأمين، وكذلك على السياسات المحاسبية لعقود التأمين وعقود الاستثمار كونها لم تلتزم بفصل أو تجزئة العقود إلى مكوناتها واقتصر

[1]– عيسى هاشم حسن، المرجع السابق، ص ص: 260– 263.

التأثير على الإفصاح الوصفي في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن التعريف الجديد لعقد التأمين والاختبارات التي أجريت لتصنيف عقود التأمين؛

– لا تمتلك شركات التأمين السورية أية عقود استثمار أو عقود تأمين أو أدوات مالية ذات مزايا مشاركة اختيارية، وبالتالي لم تترك متطلبات المعيار رقم (4) المتعلقة بتجزئة وفصل ميزات المشاركة الاختيارية من عقود التأمين أو الاستثمار أي أثر على القوائم المالية لتلك الشركات؛

– لا تقوم شركات التأمين بحجز احتياطيات للكوارث واحتياطيات لتقلب المطالبات، وبالتالي لم يترك مطلب المعيار رقم (4) المتعلق بحظر الاعتراف باحتياطيات الكوارث واحتياطيات تقلب المطالبات كالتزامات تحت عقود التأمين أية آثار على القوائم المالية لشركات التأمين السورية؛

– التزمت شركات التأمين السورية بشكل عام بالإفصاح عن إجرائها اختبار لكفاية التزاماتها الذي يلبي متطلبات الحد الأدنى الواردة في المعيار رقم (4)؛

– التزم عدد من شركات التأمين السورية بالإفصاح في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن إجراء اختبار لانخفاض قيمة أصول إعادة التأمين، لكنها لم تحدد الآثار التي تركها هذا الاختبار على القوائم المالية؛

– إن تطبيق المعيار رقم (4) أدى إلى تغيرات في السياسات المحاسبية المعتمدة لقياس قيمة أصول والتزامات التأمين، لكن شركات التأمين السورية لا تستخدم طريقة قياس واحدة لقياس قيمة أصولها والتزاماتها التأمينية، وهذا يخلق مشكلة عدم توافق في القياس المحاسبي للأصول والالتزامات؛

– قامت أغلب شركات التأمين السورية بإعداد وعرض بياناتها المالية طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛

– اشتملت سياسات الإفصاح عن إدارة مخاطر التأمين على تحديد الهدف الرئيس من إطار عمل إدارة هذه المخاطر والأساليب المتبعة للتخفيف منها.

– الدراسة الميدانية المتعلقة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية خاصة المعيار رقم (4) في شركات التأمين السورية: لقد قام الباحث "عيسى هاشم حسن"، بإجراء الدراسة الميدانية على قطاع التأمين السوري الخاص، نظرا لأن شركات التأمين الخاصة التزمت بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وقد أجريت هذه الدراسة للتعرف على آراء أفراد المجتمع الإحصائي حول تأثير تطبيق المعايير الدولية ولا سيما المعيار رقم (4) على القوائم المالية لشركات التأمين، ومدى مساهمته في تحسين تقييم خطر التأمين وإعادة التأمين، وبالتالي التقليل منه ومدى إيفاء المعلومات الناتجة من هذا التطبيق بحاجات مستخدميها لاتخاذ القرارات الملائمة، حيث شملت عينة

الدراسة مدراء شركات التأمين والمحاسبين فيها، إضافة إلى مدققي الحسابات الخارجيين، حيث تم توزيع 43 استمارة على عينة الدراسة، حيث اشتملت الاستمارة على 21 سؤال و وزعت هذه الأسئلة على أربع فرضيات تمحورت حول النقاط التالية[1]:

– واقع الممارسات المحاسبية في شركات التأمين السورية ومدى إيفائها بالمتطلبات الدولية للإفصاح والقياس المحاسبي عن أصول والتزامات التأمين؛

– تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وخاصة المعيار رقم (4) على قياس الأصول والالتزامات في شركات التأمين السورية والإفصاح عنها؛

– دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وخاصة المعيار رقم (4) في تقييم خطر التأمين وإعادة التأمين؛

– مدى كفاية المعلومات الناتجة عن اعتماد تلك المعايير في شركات التأمين السورية للوفاء باحتياجات مستخدميها لاتخاذ القرارات الملائمة.

وبناء على هذه الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى النتائج التالية[2]:

– تفي الممارسات المحاسبية التي تتبعها شركات التأمين السورية حاليا بالمتطلبات الدولية للإفصاح والقياس المحاسبي عن أصول والتزامات التأمين، ولا سيما الإفصاح عن سياساتها المحاسبية المعتمدة لقياس أصولها والتزاماتها التأمينية والاستثمارية؛

– لم يؤد اعتماد المعيار رقم (4) في شركات التأمين السورية إلى تغيير كبير في السياسات المحاسبية المعتمدة لقياس أصول والتزامات عقود التأمين والاستثمار، وإنما أدى فقط إلى زيادة شفافية القوائم المالية؛

– ساهم تطبيق المعيار رقم (4) بزيادة الإفصاح عن مخاطر التأمين في القوائم المالية لشركات التأمين السورية، إلا أن هذا لم يساهم في تحسين تقييم خطر التأمين وإعادة التأمين، وبالتالي التقليل من خطر التأمين في هذه الشركات؛

– تفي البيانات المالية لشركات التأمين السورية المعدة استنادا إلى المعيار رقم (4) إلى حد كبير باحتياجات كل من إدارة ومدققي حسابات هذه الشركات والمستثمرين وهيئة الإشراف على التأمين في سوريا.

[1]– عيسى هاشم حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص: 266– 269.

[2]– نفس المرجع، ص ص: 285– 286.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراسة هذا الفصل والخاص بمحاسبة شركات التأمين في ظل نظام الملاءة المالية والمعايير المحاسبية الدولية توصلنا إلى النتائج التالية:

– تخضع شركات التأمين إلى مجموعة من القواعد الاحترازية الصارمة، وذلك لتمحور نشاطها على مفهوم الخطر، حيث تتمثل تلك القواعد الاحترازية في قواعد الملاءة المالية، والتي مرت عبر مرحلتين هما نظام الملاءة المالية I، ثم نظام الملاءة المالية II، ومن جهة أخرى فقد فرضت العولمة الاقتصادية على شركات التأمين بضرورة الامتثال لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، خاصة في ظل الدور الحديث الذي تقوم به من خلال الاستثمار في الأسواق المالية الدولية.

– إن الانتقال من نظام الملاءة المالية I إلى نظام الملاءة المالية II، أثر على ميزانية شركة التأمين، وذلك من خلال الانتقال من ميزانية محاسبية تعتمد على تقييم الأصول بالتكلفة التاريخية وتقييم المؤونات التقنية وفق الحيطة إلى ميزانية اقتصادية تعتمد على تقييم الأصول بالقيمة العادلة وتقييم المؤونات التقنية وفق أفضل تقدير للالتزامات وهامش الخطر.

– لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مجموعة من المعايير المحاسبية ذات العلاقة بنشاط شركات التأمين أهمها معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS 4): عقود التأمين، إضافة إلى كل من IAS1، IAS19، IAS32، IFRS7، IFRS9.

– لقد بقيت المحاسبة عن عقود التأمين خلال المرحلة I من (IFRS 4) حسب المعايير المحاسبية المحلية، مع وجود بعض الاستثناءات كإلغاء مؤونة التعديل، اختبار كفاية الخصوم و مبدأ محاسبة الظل.

– ترتكز عملية المحاسبة عن عقود التأمين خلال المرحلة II من (IFRS 4) على أربعة (04) عناصر أساسية والتي تسمى« Building Blocks »، وتتمثل في:أفضل التقديرات، معدل التحيين، هامش الخطر، الهامش المتبقي، كما تضمنت هذه المرحلة أسلوب جديد لتقييم أصول وخصوم شركات التأمين، خاصة الخصوم وهو أسلوب القيمة العادلة.

– تعتبر كل من فرنسا، تركيا، ألمانيا، وسوريا من بين أبرز النماذج التي التزمت بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في شركات التأمين.

الفصل الثالث:

تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية كآلية لتحسين أدائها المحاسبي

تمهيـــد:

لقد عرف قطاع التأمين الجزائري تحولات هامة تبعا لعدة مراحل، المرحلة الاستعمارية (قبل 1962)، المرحلة من 1962- 1989، ومرحلة انفتاح وتحرير السوق، حيث شهدت كل مرحلة من هذه المراحل ترسانة من القوانين والمراسيم التي تنظم وتسير النشاط التأميني، كما رافق ذلك تكييف النظام المحاسبي القطاعي لشركات التأمين تبعا للتوجه الاقتصادي الذي اتبعته الجزائر بداية بالمخطط المحاسبي الوطني الذي كان يستجيب للأطر القانونية والجبائية، والذي أصبح لا يساير التوجه الحديث للبيئة الاقتصادية من أهمها متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، الاستثمار في الأسواق المالية، كل هذه الدوافع عجلت بإصلاح النظام المحاسبي الجزائري الذي تجسد في النظام المحاسبي المالي، والذي من خلاله تم تكييف المخطط المحاسبي لقطاع التأمينات، حيث أصدر المشرع الجزائري الإشعار رقم (89) المؤرخ في 10 مارس 2011، والمتعلق بمخطط وقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين، والذي من شأنه أن يساعد شركات التأمين الجزائرية في الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة منه، من خلال إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية تفي باحتياجات مختلف الأطراف التي لها علاقة بنشاط شركات التأمين.

وعلى ضوء ما سبق نتناول في هذا الفصل تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية كآلية لتحسين أدائها المحاسبي، من خلال ثلاثة محاور على النحو الآتي:

I – تطور الصناعة التأمينية في الجزائر

II– محاسبة شركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي

III– أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين في الجزائر

I- تطور الصناعة التأمينية في الجزائر:

لقد تطورت الصناعة التأمينية في الجزائر من خلال ثلاثة مراحل هامة وهي المرحلة الاستعمارية (قبل 1962) حيث تميزت هذه المرحلة باقتصار التأمين على المعمرين بحيث لم يستفد منه الجزائريين إلا بدرجة أقل، المرحلة من 1962-1989 والتي تميزت بتأميم وتخصص نشاط التأمين، مرحلة انفتاح وتحرير السوق حيث شهدت هذه المرحلة عدة إجراءات أهمها إلغاء التخصص في ممارسة النشاط التأميني، إنشاء بنك التأمين، فصل أنشطة شركات التأمين إلى التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص، تأسيس لجنة الإشراف على التأمينات...

I-1- التطور التاريخي لقطاع التأمينات في الجزائر:

لقد عرف تطور قطاع التأمينات في الجزائر ثلاثة مراحل أساسية وهي التأمين خلال الفترة الاستعمارية (قبل 1962)، تطور التأمين خلال المرحلة من 1962-1989 و تطور التأمين خلال مرحلة انفتاح وتحرير السوق.

I-1-1- الفترة الاستعمارية (قبل 1962): ظهر التأمين في أوروبا على شكل تعاوني إثر إنشاء الشركة التعاونية للتأمين من الحريق سنة 1916، وتبعها إنشاء التعاونية المركزية الفلاحية من طرف الفلاحين الفرنسيين، لكن في الحقيقة ظهور هذه الشركات كان تجسيدا للتشريعات الفرنسية التي أملاها قانون 13 جويلية 1930، والذي تواصل تطبيقه إلى سنة 1947 حيث أدت الضرورة إلى سن قانون جديد يتلاءم والظروف الجديدة لمتطلبات العصر آنذاك وهو مرسوم 06 مارس 1947 الذي يتضمن تكوين لائحة إدارية عامة لمراقبة مؤسسات التأمين بالجزائر.

لم تتطور الصناعة التأمينية خلال هذه الفترة نظرا لتدني القدرة الشرائية لغير الأوروبيين، وبذلك لم تستطع الجزائر تكوين قطب لجذب وتطوير الصناعة التأمينية، حيث مع بداية سنة 1950 ولتلبية حاجيات الأوروبيين بدأ نوعا ما انتعاش الصناعة التأمينية مع إجبارية التأمين المرتبط بحوادث العمل، ثم إجبارية التأمين على السيارات سنة 1958.

أقدم مؤسسة تأمين في الجزائر المستعمرة هي تعاونية فلاحية، والتي أنشأت للحفاظ على فوائد المعمرين آنذاك، أما مؤسسات التأمين الأخرى والتي كان مقر معظمها في فرنسا مارست نشاطها في الجزائر عن طريق الوكالات المباشرة أو الممثليات الخاصة، كانت هذه الوكالات والممثليات تحت المراقبة المباشرة للحكومة العامة في الجزائر ومديرية التأمينات بوزارة المالية في فرنسا.

غداة الاستقلال غادرت معظم هذه الممثليات والوكالات الجزائر، وقد تميز السوق بحصة كبيرة لفرع التأمين على السيارات وعلى حوادث العمل بحوالي 65% من مجموع الأقساط المصدرة، حيث كانت نقاط البيع مركزة في شمال البلاد وفي المناطق ذات الكثافة السكانية العالية (الجزائر، وهران، قسنطينة).

أهم ما ميز هذه الفترة اقتصار التأمين على المعمرين، حيث لم يستفد الجزائريون إلا بالقليل منه خاصة إذا علمنا أن التأمينات الاجتماعية ظهرت متأخرة بالجزائر مقارنة بفرنسا والدول الأخرى، فاقتصر الدور الاجتماعي للتأمين في هذه الفترة على تلبية حاجيات المعمرين، أما الدور الاقتصادي فكان شبه منعدم نظرا لقلة المؤسسات الصناعية المؤمنة في الجزائر.[1]

I-1-2- المرحلة من 1962-1989: لقد تميزت هذه المرحلة بتأميم وتخصص نشاط التأمين، كما تم إخطار شركات التأمين الأجنبية بضرورة الالتزام بالتنازل عن 10% من محافظها لصالح الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (caar) التي تم تأسيسها عام 1963، حيث رفضت شركات التأمين الأجنبية الالتزام بهذا التنازل وتنازلت عن كل نشاط التأمين في الجزائر، وبالتالي تكفلت الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين بكل التزامات وتعويضات المؤمن لهم الذين تم التخلي عنهم من طرف شركات التأمين الأجنبية.

وفي سنة 1964، فإن الشركة الجزائرية للتأمين (saa) وهي شركة جزائرية – مصرية، هي الشركة الوحيدة التي استمرت بممارسة نشاطها مع الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين (star) إلى جانب (caar) وتعاضديتين للتأمين واحدة للأخطار الفلاحية وأخرى لعمال التربية.

كما أسس الأمر رقم 66-127 المؤرخ في 27 ماي 1966 احتكار الدولة لكل أنشطة التأمين، حيث كانت شركات التأمين العمومية التي تم تأميمها متمثلة في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (caar) والمتخصصة في أخطار النقل والأخطار الصناعية، والشركة الجزائرية للتأمين (saa) المتخصصة في أخطار السيارات، التأمين على الأشخاص والأخطار البسيطة، كما تم في سنة 1975 تأسيس الشركة المركزية لإعادة التأمين (ccr)، حيث تم إلزام كل شركات التأمين بتنفيذ جميع تنازلاتها لصالح (ccr) .

كما شهدت سنة 1982 بداية التخصص في النشاط التأميني، مع إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين عن أخطار النقل (caat) ، والتي احتكرت الأخطار المتعلقة بالنقل، كذلك احتكرت (caar) الأخطار الصناعية.[2]

[1]- حساني حسين، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[2]- KPMG, Guide des assurances en Algérie 2015, pp: 11-12.

I-1-3- مرحلة انفتاح وتحرير السوق: لقد ظهرت في سنة 1989 النصوص المتعلقة باستقلالية شركات التأمين العمومية والتي كرست عدم التخصص، كما تم تعديل النظام الأساسي لشركات التأمين العمومية الثلاثة التي تمكنت من الاكتتاب في كل فروع التأمين، الأمر الذي أدى إلى بروز منافسة حقيقية بين هذه الشركات.

وبغية تأسيس إطار قانوني لقطاع التأمينات فقد أصدر المشرع الجزائري سنة 1995 الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995، حيث يعتبر هذا الأمر النص المرجعي للقانون الجزائري في مجال التأمينات، كما وضع حدا لاحتكار الدولة لقطاع التأمينات وسمح بإنشاء شركات تأمين خاصة جزائرية، كذلك سمح هذا الأمر باستحداث نشاط وسطاء التأمين (الوكلاء العامون والسماسرة).[1]

كما تُمِمَ ُ دل الأمر رقم 95-07، من خلال صدور القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006، حيث تتمثل أهم الإجراءات التي تضمنها هذا القانون فيما يلي:[2]

- تدعيم نشاط التأمينات على الأشخاص؛
- إنشاء بنك التأمين؛
- فصل أنشطة شركات التأمين إلى التأمين على الأضرار والتأمين على الحياة؛
- تدعيم الأمن المالي لشركات التأمين؛
- إنشاء صندوق ضمان المؤمن لهم؛
- فتح سوق التأمينات لفروع شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية؛
- إنشاء لجنة الإشراف على التأمينات.

I-2- تأطير قطاع التأمينات في الجزائر:

يسهر على تأطير وسير قطاع التأمينات في الجزائر مجموعة من الهيئات المتمثلة في كل من المجلس الوطني للتأمينات، مديرية التأمينات، لجنة الإشراف على التأمينات، مركزية الأخطار، صندوق ضمان السيارات، صندوق ضمان المؤمن لهم والمكتب المتخصص بالتعريفة في مجال التأمينات، بالإضافة إلى أهم الفاعلين كشركات التأمين، سماسرة التأمين وإعادة التأمين، وكذا الأطراف الأخرى الفاعلية في قطاع التأمينات.

[1]- KPMG, guide des assurances en Algérie 2015, p 12.
[2]- Ibid, p12.

I-2-1- المجلس الوطني للتأمينات: لقد تأسس المجلس الوطني للتأمينات بموجب المادة 274 من الأمر رقم 95- 07، وهو جهاز استشاري يرأسه الوزير المكلف بالمالية، حيث يستشار المجلس في كل المسائل المتعلقة بوضعية نشاط التأمين وإعادة التأمين وتنظيمه وتطويره، كما ينعقد هذا المجلس بطلب من رئيسه أو أغلبية أعضائه.

تتمثل مهام وأهداف المجلس الوطني للتأمينات في[1]:

- يتداول المجلس الوطني للتأمين في جميع المسائل المتعلقة بجميع أوجه نشاط التأمين وإعادة التأمين، وفي المسائل الخاصة بالمتعاملين الذين يتدخلون في هذا المجال؛

- يمكن للمجلس الوطني للتأمين أن يقدم للوزير المكلف بالمالية جميع الاقتراحات الرامية إلى وضع الإجراءات الكفيلة بترشيد نشاط التأمين وترقيته؛

كما يمكنه أن يقترح طبقا للتشريع المعمول به كل الإجراءات المتعلقة بما يلي:

- القواعد التقنية والمالية الرامية إلى تحسين الظروف العامة لعمل شركات التأمين وإعادة التأمين وظروف الوسطاء؛

- الشروط العامة لعقود التأمين والتعريفات؛

- ضمان تعزيز وتطوير سوق التأمين بهدف تسهيل اندماجه في العملية الاقتصادية والاجتماعية للبلد؛

- قيادة شركات التأمين إلى مزيد من الاحترافية في تسيير الأمان، من خلال تطوير سياسات الوقاية وتقليل الحوادث؛

- المشاركة في تحسين ميزان المدفوعات للبلد، من خلال التنسيق والإشراف على التوظيفات في مجال إعادة التأمين على مستوى السوق الدولي، والحصول على أفضل الشروط للتوظيفات وتشجيع تبادل القُبولات لشركات إعادة التأمين.

[1]- بالاعتماد على :

- مرسوم تنفيذي رقم 95-339 مؤرخ في 30 أكتوبر 1995، يتضمن صلاحيات المجلس الوطني للتأمين وتكوينه وتنظيمه وعمله، المواد 2-3، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 31 أكتوبر 1995، ص ص:9-10.

- http://www.cna.dz/acteurs/cna/objectifs-du-cna, consulté le 02-12-2016.

I-2-2- مديرية التأمينات: تمثل مديرية التأمينات جهاز هام من المديرية العامة للخزينة، والتي تتشكل من أربع مديريات أخرى إلى جانب مديرية التأمين، وهي مديرية الدين العمومي، مديرية خزينة الدولة، مديرية المساهمات، ومديرية البنوك العمومية والسوق المالي.

تتكون مديرية التأمينات من ثلاثة مديريات فرعية وهي المديرية الفرعية للتقنين، المديرية الفرعية للمتابعة والتحليل، والمديرية الفرعية للمراقبة.

من بين مهام مديرية التأمينات ما يلي:

- دراسة وإيجاد المقاييس المناسبة التي توفر أفضل الشروط لتطوير قطاع التأمين؛

- الإشراف على تسيير المؤسسات التي تمارس مهام متعلقة بنشاط التأمين والخاضعة لسلطة وزارة المالية؛

- متابعة وتقييم مشاركات الدولة في شركات التأمين العمومية، واقتراح كل المقاييس التي تهدف إلى تحسين حوكمتها؛

- السهر على ضمان الملاءة المالية لشركات وتعاونيات التأمين وإعادة التأمين.

I-2-3- لجنة الإشراف على التأمينات: لقد تم إنشاء لجنة الإشراف على التأمينات بموجب المادة 209 من القانون رقم 06-04 المعدل والمتمم للأمر 95-07، حيث تتصرف هذه اللجنة كإدارة رقابة بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية.

تتكون لجنة الإشراف على التأمينات من خمسة (05) أعضاء يختارون لكفاءتهم، لاسيما في مجال التأمين والقانون والمالية، ومن بينهم الرئيسالذي يُعين بموجب مرسوم رئاسي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية.[1]

[1]- قانون رقم 06-04 مؤرخ في 20 فيفري 2006، يعدل ويتمم الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالتأمينات، المواد 209 مكرر، 209 مكرر1، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006، ص7.

تتمثل مهام لجنة الإشراف على التأمينات في[1]:

– السهر على احترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين، الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين؛

– التأكد من أن هذه الشركات تفي بالالتزامات التي تعاقدت عليها تجاه المؤمن لهم ولا زالت قادرة على الوفاء؛

– التحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأسمال شركة التأمين و إعادة التأمين؛

– يمكن للجنة الإشراف على التأمينات أن تطلب من شركات التأمين وإعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية في إطار جهاز المراقبة الداخلية برنامجا خاصا للوقاية ومكافحة تبييض الأموال؛

– يمكن للجنة الإشراف على التأمينات وفي إطار المهام المخولة لها أن تعرض على الوزير المكلف بالمالية كل اقتراح تعديل للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

– توافق لجنة الإشراف على التأمينات بقرار من رئيسها على كل مساهمة لشركة التأمين وإعادة التأمين التي تفوق نسبة 20% من أموالها الخاصة.

I–2–4– مركزية الأخطار: لقد تم إنشاء هيئة مركزية الأخطار بموجب المادة 33 مكرر من القانون 06–04، حيث يجب على شركات التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية أن تقدم إلى مركزية الأخطار المعلومات الضرورية لأداء مهامها، حيث[2]:

– تتولى هيئة مركزية الأخطار مهمة جمع ومركزة المعلومات المتصلة بعقود تأمين الأضرار المكتتبة لدى شركات التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة؛

–تُعلم هيئة مركزية الأخطار شركة التأمين المعنية لكل حالة لتعددية التأمين من نفس الطبيعة وعلى نفس الخطر.

[1]– بالاعتماد على :

– المادة 210 من القانون 06–04، ص7.

– مرسوم تنفيذي رقم 08–113 مؤرخ في 9 أفريل 2008، يوضح مهام لجنة الإشراف على التأمينات، المواد 10–13–14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 13 أفريل 2008، ص5.

[2]– مرسوم تنفيذي رقم 07–138 مؤرخ في 19 ماي 2007، يحدد مهام مركزية الأخطار وتنظيمها وسيرها، المواد 2–5، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 20 ماي 2007، ص8.

I-2-5- صندوق ضمان السيارات: لقد تم إنشاء صندوق ضمان السيارات بموجب المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 04-103، حيث يوضع هذا الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالمالية ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1].

يتولى الصندوق مهمة تحمل كل أو جزء من التعويضات الممنوحة إلى ضحايا الحوادث الجسمانية أو ذوي حقوقهم التي تتسبب في وقوعها عربات برية ذات محرك، وفي حالة ما إذا ظل المسؤول عن الأضرار مجهولا أو كانت تغطيته غير كافية أو غير مؤمن وتبين أنه غير قادر على الوفاء جزئيا أو كليا[2].

تتشكل موارد الصندوق من مساهمة المؤمن لهم ب 3% من أقساط التأمين الصافية من الإلغاءات والرسوم[3].

I-2-6- صندوق ضمان المؤمن لهم: لقد تم إنشاء صندوق ضمان المؤمن لهم بموجب المادة 213 مكرر من القانون 06-04، حيث يتكفل الصندوق في حدود الأموال المتوفرة بكل أو جزء من الديون الناتجة عن عقود التأمين في حالة ما إذا أصبحت أصول شركة التأمين غير كافية، كما يتدخل الصندوق بناء على تبليغ من لجنة الإشراف على التأمينات وبعد تقرير معلل يحرره الوكيل المتصرف القضائي يثبت عدم كفاية أصول شركة التأمين[4].

تتكون موارد الصندوق من اشتراك سنوي لشركات التأمين وإعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة في حدود 1% من الأقساط الصادرة صافية من الإلغاءات، إضافة إلى عوائد توظيف الأموال[5].

I-2-7- المكتب المتخصص بالتعريفة في مجال التأمينات: لقد تم إنشاء المكتب المتخصص بالتعريفة في مجال التأمينات بموجب المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 09-257، حيث[6]:

- يهدف هذا المكتب لاسيما إلى إعداد مشاريع التعريفات ودراسة وتحيين تعريفات التأمين المعمول بها؛

---

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 04-103 مؤرخ في 05 أفريل 2004، يتضمن إنشاء صندوق ضمان السيارات ويحدد قانونه الأساسي، المواد 1-2، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 07 أفريل 2004، ص ص :6-7.

[2]- نفس المرجع، المادة 04.

[3]- نفس المرجع، المادة 18.

[4]- مرسوم تنفيذي رقم 09-111 مؤرخ في 07 أفريل 2009، يحدد كيفيات تنظيم صندوق ضمان المؤمن لهم وسيره وكذا شروطه المالية، المواد 2-3، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 08 أفريل 2009، ص :7، 9.

[5]- نفس المرجع، المادة 20.

[6]- مرسوم تنفيذي رقم 09-257 مؤرخ في 11 غشت 2009، يحدد تشكيل الجهاز المتخصص في مجال تعريفة التأمينات وتنظيمه وسيره، المواد 4-7، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 16 غشت 2009، ص9.

-يمكن أن يُستشار المكتب في إطار مهامه من إدارة مراقبة التأمينات في كل المسائل المرتبطة بتعريفة عمليات التأمين، وكذا في أي نزاع ناجم عن تطبيق أو تأويل التعريفات أو مقاييس التعريفة؛

- يمكن أن يقترح المكتب فيما يخص التأمين الإلزامي تعريفات أو مقاييس للتعريفة، وفيما يخص التأمين الاختياري يمكن أن يقترح المكتب تعريفات مرجعية؛

- يقوم المكتب لممارسة مهامه بإخطار شركات التأمين وإعادة التأمين بجميع المعلومات اللازمة بالتعريفة.

I-2-8- شركات التأمين: لقد شهد سوق التأمين الجزائري تحولا هاما، خاصة بعدما فُرض على شركات التأمين بضرورة الفصل بين التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص، وبالتالي فإن شركات التأمين النشطة في سوق التأمين الجزائري إلى غاية سنة 2016 تتمثل في:

أولا- 04 شركات عمومية للتأمين على الأضرار: SAA-CAAR-CAAT et CASH.

ثانيا- 06 شركات خاصة للتأمين على الأضرار:

Trust Algeria, Ciar, 2A, Salama Assurances, Gam et Alliance Assurances.

ثالثا - شركة واحدة (01) مختلطة للتأمين على الأضرار: AXA Algérie Assurance Dommage

رابعا - 03 تعاضديات (تعاونيات) للتأمين، والمتمثلة في:

- la Maatec لموظفي قطاع التربية والثقافة؛
- la Cnma للقطاع الفلاحي؛
- le Mutualiste للتأمين على الأشخاص.

خامسا - شركتين (02) عموميتين للتأمين على الأشخاص: Taamine life Algérie (Tala) et Caarama Assurances

سادسا - شركتين (02) خاصتين للتأمين على الأشخاص: Cardif El Djazaïr et Macir Vie

سابعا- شركتين (02) مختلطتين للتأمين على الأشخاص:

Société D'assurance, de Prévoyance et de Santé (SAPS) et AXA Algérie Assurance

ثامنا- شركة (01) عمومية لإعادة التأمين: Compagnie Centrale de Réassurance (CCR)

تاسعا– شركتين (02) متخصصتين:

– la Cagex في مجال التأمين على قروض التصدير.

– la SGCI في مجال التأمين على القروض العقارية.

I–2–9– سماسرة التأمين وإعادة التأمين: حسب المادة 258 من الأمر رقم 95–07 فإن سمسار التأمين هو كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس لحسابه الخاص مهنة التوسط بين طالبي التأمين وشركات التأمين بغرض اكتتاب عقد التأمين، حيث يعد سمسار التأمين وكيلا للمؤمن له ومسؤولا تجاهه.

I–2–10– الأطراف الأخرى الفاعلة في مجال التأمينات: وتتمثل في كل من الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين (UAR)، مدرسة الدراسات العليا للتأمين (EHEA)، المعهد الجزائري للدراسات العليا في مجال المالية (IAHEF) والشركة الجزائرية للخبرة والمراقبة التقنية للسيارات (SAE-EXACT).

I–3– دراسة واقع سوق التأمين الجزائري في سنتي 2014 و2015: يتكون سوق التأمين الجزائري حاليا من 24 شركة تأمين، منها 13 شركة للتأمين على الأضرار، 08 شركات للتأمين على الأشخاص، 03 شركات تأمين متخصصة في كل من مجال إعادة التأمين، التأمين على قروض الصادرات والتأمين على القروض العقارية، حيث حققت هذه الشركات حجم أقساط قدر بـ 131 مليار دج موزعة كما يلي:

– التأمينات المباشرة: 127.9 مليار دج، منها 10 مليار دج بموجب التأمينات على الأشخاص.

– التأمينات المتخصصة: 1.1 مليار دج.

– القبولات الدولية: 2.1 مليار دج.

I–3–1– الإنتاج (رقم الأعمال): لقد حقق قطاع التأمين رقم أعمال (مستوى الأقساط) قدر بـــ 127 مليار دج مقارنة بـــ 125 مليار دج سنة 2014، وذلك بتطور قدر بنسبة 2%.

كما حقق قطاع التأمين خلال سنة 2015 ما قيمته 2.4 مليار دج من حجم الأقساط الإضافية، وذلك بفضل فرع السيارات بزيادة قدرت بـــ 1.4 مليار دج والتأمينات على الأشخاص من خلال مبلغ القسط الإضافي الذي قدر بـــ 1 مليار دج مقارنة بسنة 2014، حيث تم توزيع حصة شركات التأمين من رقم الأعمال كما يلي:

62% للشركات العمومية؛

24% للشركات الخاصة؛

10% لصندوق التعاون الفلاحي؛

4% للشركات المختلطة.

الجدول رقم (3– 1): هيكل الإنتاج حسب نوع شركات التأمين لسنتي 2014 و2015(الوحدة: مليون دج)

	الشركات العمومية		الشركات الخاصة		الشركات المختلطة		التعاونيات		المجموع
	الأضرار	الأشخاص	الأضرار	الأشخاص	الأضرار	الأشخاص	الأضرار	الأشخاص	
الإنتاج	75158	3915	27167	2923	2496	2769	13005	467	127900
الحصة في 2015	%59	%3	%21	%2	%2	%2	%10.2	%0.4	%100
الحصة في 2014	%60	%2	%22	%2	%2	%2	%9.4	%0.4	%100

source: Ministère des Finances, direction des assurances, activité des assurances en Algérie, rapport annuel 2015, p9.

أولا– الإنتاج حسب فروع التأمين: إن هيكلة سوق التأمينات لم تتغير وبسيطرة التأمينات على الأضرار بنسبة 92% و8% للتأمينات على الأشخاص.

1– التأمينات على الأضرار:

أ– فرع التأمينات على السيارات: والذي يمثل 52% من محفظة السوق، فقد سجل نسبة تطور قدرت ب 2.26%، حيث بلغت قيمة الأقساط 66841 مليون دج سنة 2015، مقابل 65360 مليون دج سنة 2014.

ب– فرع الأخطار الفلاحية: فقد سجل تطور معتبر ب 26.26% مقارنة بسنة 2014، إن مستوى الأقساط الصادرة لهذا الفرع فقد تجاوزت 2 مليار دج في سنة 2014 مقارنة ب 2.5 مليار دج في سنة 2015، حيث يفسر هذا التطور إلى السياسة الخاصة بتشجيع الإنتاج الفلاحي.

ج– فرع تأمين أضرار الممتلكات: لا يزال يحتل المرتبة الثانية بحصة سوقية قدرت ب 33%، كما سجل هذا الفرع من التأمينات انخفاض بقيمة 127 مليون دج مقارنة بسنة 2014.

د- فرع التأمين على النقل: فقد شهد تراجع في مبلغ الأقساط المسجلة الذي تجاوز 6.4 مليار دج في سنة 2014 مقارنة ب 5.6 مليار دج في سنة 2015، وذلك بانخفاض قدره 11.77%، رغم كثافة النشاط التجاري الجوي والبحري.

2- التأمينات على الأشخاص: لقد سجل فرع التأمينات على الأشخاص معدل نمو قدر بحوالي 14.2%، واحتل سنة 2015 حصة سوقية قدرت ب 8% من الإنتاج الإجمالي لسوق التأمينات.

الجدول رقم (3- 2): إنتاج سوق التأمين الجزائري حسب فروع التأمين لسنتي 2014 و2015(الوحدة: مليون دج)

فروع التأمين	سنة 2014		سنة 2015		التغير 2015/2014	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	القيمة	%
السيارات	65360	%52	66841	%52	1481	%2.26
تأمين أضرار الممتلكات	42850	%34	42723	%33	127-	%0.002-
النقل	6406	%5	5652	%4	754-	%11.77-
الأخطار الفلاحية	2052	%2	2591	%2	539	%26.26
التأمينات على الأشخاص(*)	8834	%7	10089	%8	1255	%14.2
التأمين على القروض	3	%0	3	%0	0	%0
المجموع	125505	%100	127900	%100	2395	%1.9

(*): في سنة 2015 هذا المبلغ يضم بعض الأقساط المحتفظ بها في تأمينات الأضرار

source: Ministère des Finances, direction des assurances, activité des assurances en Algérie, rapport annuel 2015, p12.

I-3-2- التعويضات: لقد سجلت سنة 2015 زيادة في التعويضات بمعدل 14.96%، وذلك بزيادة قدرها 9.2 مليار دج، حيث أن 66% من قيمة التعويضات في سنة 2015 تتعلق بفرع السيارات الذي يعتبر أكثر فروع التأمين تسجيلا للحوادث، وذلك بسبب زيادة عدد حوادث المرور، وبالتالي تصريحات الحوادث، إن مبلغ تسوية الحوادث لهذا الفرع فقد تجاوز من 44.7 مليار دج في سنة 2014 إلى 47.2 مليار دج سنة 2015.

أما فرع التأمين على أضرار الممتلكات فقد احتل المرتبة الثانية بمبلغ 16.6 مليار دج، وذلك بحصة قدرت ب 23% من مبلغ الحوادث التي تم تسويتها من طرف سوق التأمينات.

أما فرع التأمينات على الأشخاص، فإن نسبة التعويضات بلغت 5% من إجمالي تعويضات السوق لسنة 2015، حيث ارتفعت من 2.7 مليار دج في سنة 2014 إلى 3.2 مليار دج سنة 2015، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (3– 3): التعويضات حسب فروع التأمين لسنتي 2014 و2015(الوحدة مليون دج)

فروع التأمين	سنة 2014		سنة 2015		التغير 2015/2014	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	القيمة	%
السيارات	44769	% 72	47263	% 66	2494	%5.57
تأمين أضرار الممتلكات	10483	% 17	16638	% 23	6155	%58.71
النقل	2473	% 4	2363	% 3	110-	% 4.44-
الأخطار الفلاحية	1092	% 2	1527	% 2	435	% 39.83
التأمينات على الأشخاص	2714	% 4	3277	% 5	563	% 20.74
التأمين على القروض	301	% 0.5	47	% 0	254-	% 84.38-
المجموع	61832	% 100	71088	% 100	9256	%14.96

source: Ministère des Finances, direction des assurances, activité des assurances en Algérie, rapport annuel 2015, p22.

I–3–3– التوظيفات المالية: لقد بقيت التوظيفات المالية مسيطر عليها من طرف قيم الدولة والودائع لأجل، وذلك بنسب معتبرة 45% و28%، حيث ارتفع مبالغ هذه التوظيفات إلى 113.4 و69.9 مليار دج.

بينما الأصول العقارية فإن مبلغها ارتفع إلى 35.4 مليار دج، حيث احتل الرتبة الثالثة بحصة تقدر ب 14%.

الجدول رقم (3– 4): التوظيفات حسب أصناف الأصول لسنتي 2014 و2015(الوحدة مليون دج)

	سنة 2014		سنة 2015		التغير 2015/2014	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	القيمة	%
قيم الدولة	94800	% 42	113431	% 45	18631	% 19.65
القيم المنقولة	19760	% 9	20915	% 8	1155	% 5.84
الودائع لأجل	69885	% 31	69960	% 28	75	% 0.1
ودائع لدى المتنازلين	10189	% 5	12514	% 5	2325	% 22.81
مجموع التوظيفات المالية	194633	% 87	216821	% 86	22188	%11.39
الأصول العقارية	29255	%13	35447	% 14	6192	%21.16
المجموع	223888	% 100	252267	% 100	28379	% 12.67

source: Ministère des Finances, direction des assurances, activité des assurances en Algérie, rapport annuel 2015, p32.

I–3–4– النواتج المالية: كما هو الشأن مثل السنة الماضية، فإن مردودية التوظيفات في كل شركات التأمين حافظت على الاتجاه التصاعدي، وبالتالي فإن العائد الناشئ من هذه التوظيفات وصل إلى 5.4 مليار دج سنة 2015، مقابل 4.6 مليار دج سنة 2014، وذلك بزيادة قدرها 17.39%.

I–4– وضعية سوق التأمين الجزائري ضمن البيئة الإقليمية والعالمية للتأمين في سنتي 2014 و2015:

I–4–1– هيكلة السوق العالمي للتأمين حسب المناطق الجهوية:

لقد ساهم قطاع التأمين في تحقيق 6.23 % من الناتج المحلي الخام العالمي سنة 2015 برقم أعمال قدره 4553786 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعكس وزن القطاع في الاقتصاد العالمي، حيث استحوذت قارة أوروبا على نسبة 32.26 % من السوق العالمي سنة 2015 برقم أعمال قدره 1468878 مليون دولار أمريكي، تليها أمريكا الشمالية بنسبة قدرها 31.43 % برقم أعمال قدره 1431239، ثم آسيا بحصة 29.67 %، في حين لم تتعد حصة إفريقيا 1.41 %، والجدول الموالي يوضح هيكلة السوق العالمي للتأمين حسب المناطق الجهوية لسنتي 2014 و2015.

الجدول رقم (3–5): هيكلة السوق العالمي للتأمين حسب المناطق الجهوية لسنتي 2014 و2015(الوحدة مليون دولار أمريكي)

المنطقة	سنة 2014		سنة 2015	
	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة%
أمريكا الشمالية	1405816	% 29.42	1431239	% 31.43
أمريكا اللاتنية	188225	% 3.94	158146	% 3.47
أوروبا	1697529	% 35.53	1468878	% 32.26
آسيا	1317566	% 27.57	1350974	% 29.67
إفريقيا	68974	% 1.44	64123	% 1.41
أوقيانوسيا	100140	%2.1	80426	% 1.76
المجموع	4778250	% 100	4553786	% 100

source: Swiss Re, rapport sigma, n° 3/2016, world insurance in 2015.

I-4-2- هيكلة السوق العالمي للتأمين حسب البلدان لسنتي 2014 و2015:

لقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية الصدارة سنة 2015 من حيث حجم الأقساط المكتتبة والمقدرة بـ 1316271 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 28.9 % من السوق العالمية وذلك بمعدل نمو قدره 2.79 % مقارنة بسنة 2014، تليها اليابان في المرتبة الثانية حيث حققت 449707 مليون دولار أمريكي من حجم الأقساط المكتتبة أي بنسبة 9.88 % من السوق العالمية، ثم تأتي في المراتب الموالية كل من الصين بنسبة 8.49 % من السوق العالمية، المملكة المتحدة بنسبة 7.03 % من السوق العالمية، فرنسا بنسبة 5.06 % من السوق العالمية، أما على المستوى الإفريقي فقد احتلت جنوب إفريقيا المرتبة 18 أي بنسبة 1.01 % من السوق العالمية، في حين احتلت المغرب المرتبة 51، مصر المرتبة 60، تونس المرتبة 80 والجزائر المرتبة 69 بنسبة 0.03 % من السوق العالمية، والجدول رقم (3-6) يوضح هيكلة السوق العالمي للتأمين حسب البلدان لسنتي 2014 و2015.

الجدول رقم (3-6): هيكلة السوق العالمي للتأمين حسب البلدان لسنتي 2014و2015

البلد	قسط التأمين (مليون دولار أمريكي)		الرتبة العالمية		الحصة من السوق العالمية %	
	2014	2015	2014	2015	2014	2015
الو.م.أ	1280443	1316271	1	1	26.8	28.9
اليابان	479752	449707	2	2	10.04	9.88
المملكة المتحدة	351266	320176	3	4	7.35	7.03
الصين	328439	386500	4	3	6.87	8.49
فرنسا	270520	230545	5	5	5.66	5.06
ألمانيا	254644	213263	6	6	5.33	4.68
إيطاليا	194735	165037	7	7	4.08	3.62
كندا	125373	114968	9	9	2.62	2.52
سويسرا	65211	61289	16	16	1.36	1.35
جنوب إفريقيا	49159	45958	18	18	1.03	1.01
السعودية	8128	9891	40	43	0.17	0.22
قطر	2183	2833	54	58	0.05	0.06
المغرب	3400	3122	51	52	0.07	0.07
مصر	1968	2108	60	60	0.04	0.05

تونس	888	823	80	80	0.02	0.02
الجزائر	1597	1262	64	69	0.03	0.03

source: Swiss Re, rapport sigma, n° 3/2016, world insurance in 2015.

I-4-3- ترتيب قطاع التأمين الجزائري إقليميا وعالميا لسنتي 2014 و2015:

لقد احتل قطاع التأمين الجزائري سنة 2015 المرتبة (69) على المستوى العالمي من حيث أقساط التأمين المحصلة، حيث تأخر ترتيبه مقارنة بسنة 2014 أين كان يحتل المرتبة (64)، أما على المستوى العربي والإفريقي فقد احتل المراتب (7) و(6) على الترتيب، أما من حيث مؤشر الاختراق فقد احتل قطاع التأمين الجزائري المرتبة (81) على المستوى العالمي، حيث تحسنت وضعيته مقارنة بسنة 2014 أين كان يحتل المرتبة (82)، أما على المستوى العربي والإفريقي فقد احتل المراتب (11) و(7) على الترتيب، أما من حيث مؤشر الكثافة فقد احتلت الجزائر المراتب (82) عالميا، (11) عربيا و(8) إفريقيا، والجدول الموالي يوضح ترتيب قطاع التأمين الجزائري عربيا، إفريقيا وعالميا.

الجدول رقم (3-7): ترتيب قطاع التأمين الجزائري إقليميا وعالميا لسنتي 2014 و2015.

البيان	الترتيب سنة 2014			الترتيب سنة 2015		
	عالميا	عربيا	إفريقيا	عالميا	عربيا	إفريقيا
الأقساط المحصلة	64	6	6	69	7	6
مؤشر الاختراق	82	9	8	81	11	7
مؤشر الكثافة	80	10	7	82	11	8

source: Swiss Re, rapport sigma, n° 3/2016, world insurance in 2015.

- **مؤشر الاختراق (التغلغل)**: يعرف بأنه حصة قطاع التأمين من حجم الناتج الداخلي الخام (PIB)، وعليه فإن هذا المؤشر يستخدم من طرف الباحثين لتحليل مدى مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي.[1]

معدل التغلغل (taux de pénétration)= حجم رقم الأعمال لقطاع التأمين ككل/ الناتج الداخلي الخام

- **مؤشر الكثافة**: وهو مؤشر يعطي فكرة حول قسط التأمين للفرد الواحد.[2]

معدل الكثافة (taux de densité)= حجم رقم الأعمال لقطاع التأمين ككل/عدد السكان

[1]- عمر موساوي، عبد الغني دادن، محددات إيراد قطاع التأمين الجزائري للفترة 1990-2012، مجلة الباحث، العدد 14، 2014، ص 32.

[2]- نفس المرجع، ص 33.

II – محاسبة شركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي: لقد تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي بهدف ترقية الاقتصاد الجزائري إلى مصف الاقتصاديات العالمية، حيث يعتبر قطاع التأمينات من القطاعات الحيوية والإستراتيجية للاقتصاد الجزائري، وفي هذا الإطار وجب ضرورة تكييفه مع تطورات البيئة الاقتصادية التي ينشط فيها، خاصة في ظل زيادة مخاطر الصناعة التأمينية، دخول شركات التأمين كمستثمر في الأسواق المالية الدولية، زيادة الطلب على المعلومات المحاسبية، وتبعا لذلك فقد تم إصلاح المخطط المحاسبي لقطاع التأمينات، من خلال إصدار المشرع الجزائري الإشعار رقم (89) المؤرخ في 10 مارس 2011، والمتعلق بمخطط وقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين.

II –1– خلفية عامة عن محاسبة شركات التأمين في ظل المخطط المحاسبي الوطني (PCN): لقد أصدر المشرع الجزائري القرار المؤرخ في 13 سبتمبر 1987، والذي يهدف إلى تحديد كيفيات تطبيق المخطط المحاسبي الوطني على قطاع التأمين وإعادة التأمين[1].

وطبقا للمادة (03) من هذا القرار، فإن شركات التأمين وإعادة التأمين خاضعة لأحكام المخطط المحاسبي القطاعي من أجل مسك حساباتها وتقديم وثائقها ابتداء من أول يناير 1989.

II–1–1– الإطار المحاسبي لشركات التأمين وإعادة التأمين وفق المخطط المحاسبي الوطني: لقد شمل الإطار المحاسبي لشركات التأمين وإعادة التأمين على مدونة حسابات مكونة من (08) أصناف[2]:

أولا– الصنف الأول: الأموال الخاصة

10– رأس المال الاجتماعي.

12– علاوات المساهمات.

13– احتياطات.

14– الإعانات

15– فارق إعادة التقييم

16– المؤونات التقنية.

17– الربط بين الوحدات

18– نتائج قيد التخصيص.

19– مؤونات الخسائر والتكاليف.

[1]– القرار المؤرخ في 13 سبتمبر 1987، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 24–02–1988، المادة الأولى، ص 360.

[2]– بالاعتماد على:

- KPMG, Guide des Assurances en Algérie, 2009, p:45,52.
- Société Nationale D'assurance - saa -, Alger.

ثانيا– الصنف الثاني: الاستثمارات

20- مصاريف إعدادية.

21- القيم المعنوية

22- الأراضي.

24- تجهيزات الإنتاج.

25- تجهيزات الشركة.

28- استثمارات قيد التنفيذ.

29- اهتلاك الاستثمارات

ثالثا– الصنف الثالث: المخزونات

31- مواد ولوازم.

37- مخزونات بالخارج.

38- المشتريات.

39- مؤونات خسائر القيمة للمخزونات.

رابعا– الصنف الرابع: الحقوق

40- حسابات الخصوم المدينة.

41- الحقوق التقنية.

42- حقوق الاستثمار.

43- حقوق المخزونات.

44- حقوق على الشركاء والشركات الحليفة.

45- تسبيقات (سلفات على الحساب).

46- تسبيقات الاستغلال.

47- ذمم على المؤمن لهم، المتنازلين والمتنازلين الخلفيين.

48- أموال جاهزة.

49- مؤونات خسائر القيمة على الحقوق.

خامسا– الصنف الخامس: الديون

50- حسابات الأصول الدائنة.

51- الديون التقنية

52- ديون الاستثمار.

53- ديون المخزونات.

55- ديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة.

56- ديون الاستغلال.

57- ديون تجاه المؤمن لهم، المتنازل لهم والمتنازل لهم خلفيا.

58- ديون مالية.

54- مبالغ محتفظ بها في الحساب.

سادسا– الصنف السادس: التكاليف

60- الحوادث (المطالبات).

61- مواد ولوازم مستهلكة.

62- خدمات.

63- مصاريف المستخدمين .

64- ضرائب ورسوم.

65- مصاريف مالية.

66- مصاريف مختلفة.

67- العمولات المدفوعة للمتنازلين والمتنازلين الخلفيين.

68- مخصصات الاهتلاك والمؤونات.

69- تكاليف خارج الاستغلال.

سابعا– الصنف السابع: المنتجات

70- الأقساط الصادرة.

71- الأقساط المرحلة.

72- العمولات المستلمة من المتنازل لهم.

74- أداءات متممة.

75- تحويل تكاليف التأمين أو إعادة التأمين.

77- منتجات مختلفة.

78- تحويل تكاليف الاستغلال.

79- منتوجات خارج الاستغلال.

ثامنا– الصنف الثامن: النتائج

80- هامش التأمين و إعادة التأمين.

83- نتيجة الاستغلال.

84- نتيجة خارج الاستغلال.

88- نتيجة السنة المالية.

مما سبق نستنتج أن الإطار المحاسبي لشركات التأمين وإعادة التأمين في ظل المخطط المحاسبي الوطني (PCN) لا يعكس طبيعة نشاط شركات التأمين وإعادة التأمين، وهو متشابه بدرجة كبيرة مع الإطار المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية الأخرى مع وجود بعض الحسابات الخاصة.

II-1-2- القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين وفق المخطط المحاسبي الوطني: يجب أن تعد كل شركة تأمين وإعادة تأمين عند إقفال السنة المالية القوائم المالية التالية (17 قائمة مالية):

الجدول رقم (3- 8): القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين وفق المخطط المحاسبي الوطني

1- الميزانية السنوية.	10- جدول الديون.
2- جدول حسابات النتائج.	11- جداول الأحداث (المطالبات) والعمولات المدفوعة، جدول المواد واللوازم.
3- جدول حركات الأموال.	12- جدول مفصل لمصاريف التسيير.
4- جدول الاستثمارات	13- جدول الأقساط والعمولات المستلمة، جدول أداء الخدمات.
5- جدول الاهتلاكات.	14- جدول المنتجات الأخرى.
6- جدول المؤونات.	15- جدول نتائج التنازلات عن الاستثمارات.
7- جدول الحسابات الدائنة (الحقوق).	16- جدول تقديم الالتزامات التقنية، جدول تقديم الالتزامات الأخرى.
8- جدول الأموال الخاصة.	17- جدول المعلومات المتنوعة.
9- جدول المخزونات.	

source: KPMG, Guide des Assurances en Algérie, 2009, p44

أنظر الملحق رقم (01): ميزانية شركة التأمين وفق المخطط المحاسبي الوطني (**PCN**).

أنظر الملحق رقم (02): جدول حسابات النتائج لشركة التأمين وفق المخطط المحاسبي الوطني (**PCN**).

II-1-3- نقائص النظام المحاسبي لشركات التأمين وإعادة التأمين في ظل المخطط المحاسبي الوطني (PCN):

لقد تضمن النظام المحاسبي لشركات التأمين وإعادة التأمين في ظل المخطط المحاسبي الوطني (PCN) عدة نقائص، والتي تتمثل في:

- إن الإطار المحاسبي لشركات التأمين وإعادة التأمين لا يعكس خصائص النشاط التأميني، حيث يتوافق بدرجة كبيرة مع الإطار المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية بشكل عام، مع وجود بعض الحسابات الخاصة كالمؤونات التقنية، الحقوق التقنية والديون التقنية؛

- غياب قائمة مالية خاصة بتحليل الأنشطة التشغيلية والمالية والاستثمارية لشركات التأمين وإعادة التأمين؛

– صعوبة مقارنة القوائم المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترات الزمنية السابقة، وكذا المقارنة مع شركات التأمين الأجنبية؛

– اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية كأساس لتقييم عناصر الميزانية، حيث لا يراعي هذا المبدأ القيمة الزمنية للنقود؛

– إن أهداف النظام المحاسبي لشركات التأمين وإعادة التأمين محدودة جدا، حيث تستجيب بدرجة كبيرة للأطر القانونية على حساب النظرة الاقتصادية؛

– إن النظام المحاسبي لشركات التأمين وإعادة التأمين لا يساير التوجه الحديث للبيئة الاقتصادية، من أهمها متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، الاستثمار في الأسواق المالية، زيادة مخاطر الصناعة التأمينية،شدة المنافسة...الخ، كل هذه العوامل عجلت بضرورة إصلاح هذا المخطط المحاسبي القطاعي لشركات التأمين وإعادة التأمين.

II–2– النظام المحاسبي لشركات التأمين وإعادة التأمين على ضوء الإشعار رقم (89) المؤرخ في 10 مارس 2011:

لقد رافق تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي (SCF) إصلاح المخطط المحاسبي لقطاع التأمينات، وذلك من خلال إصدار المشرع الجزائري الإشعار رقم (89) المؤرخ في 10 مارس 2011، والمتعلق بمخطط وقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين.

II–2–1– الإطار المحاسبي لشركات التأمين وإعادة التأمين على ضوء الإشعار رقم (89): لقد تضمن الإطار المحاسبي لشركات التأمين وإعادة التأمين في ظل الإشعار رقم (89) على مدونة حسابات تتكون من سبعة (07) أصناف[1]:

أولا– الصنف الأول: حسابات رؤوس الأموال

تتمثل أهم الحسابات التي تميز شركات التأمين وإعادة التأمين ضمن هذا الصنف الحساب رقم (14) والحساب رقم (19)، أما الحسابات الأخرى فهي متشابهة مع حسابات المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

[1] – بالاعتماد على كل من:

– طايلب فاتح، مرجع سبق ذكره، ص107.

- AVIS N° 89, portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et de réassurances, ministère des finances, conseil national de la comptabilité, 10 mars 2011, Alger, pp: 3-23.

- Guy Simonet, la comptabilité des entreprises d'assurance, 5éme édition, l'argus editions, France, 1998, p139.

1- الحساب رقم 14: المؤونات المقننة

يمثل الحساب رقم (14) الأموال المكونة بتطبيق النصوص التشريعية والقانونية على نشاط التأمين وإعادة التأمين، وذلك لمواجهة النقص المحتمل للالتزامات التقنية لشركات التأمين وإعادة التأمين، حيث ينقسم هذا الحساب إلى الحسابات الفرعية التالية:

ح/140- مؤونة الضمان؛

ح/141- المؤونة التكميلية الإلزامية لمؤونة الحوادث الواجبة الدفع؛

ح/142- مؤونة أخطار الكوارث الطبيعية.

2- الحساب رقم 19: ديون على الودائع النقدية المستلمة من المتنازل لهم والمتنازل لهم خلفيا، والتي تمثل الالتزامات التقنية، حيث يستخدم هذا الحساب بشكل خاص في نشاط إعادة التأمين، كما ينقسم إلى الحسابات الفرعية التالية:

ح/191- ديون على الودائع النقدية المستلمة من الوحدات المرتبطة؛

ح/192- ديون على الودائع النقدية المستلمة من الوحدات في شكل مشاركات؛

ح/198- ديون على الودائع النقدية المستلمة من الوحدات الأخرى.

ثانيا- الصنف الثاني: حسابات التثبيتات

إن حسابات شركات التأمين وإعادة التأمين ضمن هذا الصنف هي نفس الحسابات الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية الأخرى، عدا الحساب:

ح/277- الحقوق على الأموال المودعة عند المتنازلين والمتنازلين الخلفيين والتي تمثل التزامات تقنية.

ثالثا- الصنف الثالث: حسابات المؤونات التقنية للتأمين

يمثل صنف حسابات المؤونات التقنية للتأمين من أهم الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على قطاع التأمينات، حيث أصبح حساب رئيسي مستقل بعدما كان حساب فرعي من صنف الأموال الخاصة ضمن المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، حيث كان يحمل رقم (16)، كما يمثل حساب المؤونات التقنية أحد البنود الهامة لخصوم شركات التأمين وإعادة التأمين.

المؤونات التقنية هي المؤونات المخصصة والتي تسمح بالتسوية الكاملة لالتزامات شركة التأمين تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين، وهي مرتبطة بالعمليات التقنية للتأمين ومفروضة بواسطة القانون.

تتمثل أهم الحسابات التي تندرج تحت هذا الصنف فيما يلي:

ح/30- المؤونات التقنية على العمليات المباشرة « التأمينات على الأضرار »؛

ح/31- المؤونات التقنية على القبولات « التأمينات على الأضرار »؛

ح/32- المؤونات التقنية على العمليات المباشرة « التأمينات على الأشخاص »؛

ح/33- المؤونات التقنية على القبولات « التأمينات على الأشخاص »؛

ح/38- حصة التأمين المشترك المتنازل عنها في المؤونات التقنية؛

ح/39- حصة إعادة التأمين المتنازل عنها في المؤونات التقنية.

كما تتميز حسابات المؤونات التقنية في أنها تظهر في كل من جانبي الأصول والخصوم كما يلي:

- حسابات الخصوم تتعلق بالالتزامات تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين، والمتنازلين والمتنازلين الخلفيين؛

- حسابات الأصول تتعلق بالحقوق على شركات التأمين المشترك وإعادة التأمين (حصة التأمين المشترك وإعادة التأمين في هذه الالتزامات).

رابعا- الصنف الرابع: حسابات الغير

تتمثل أهم الحسابات التي تخص شركات التأمين وإعادة التأمين ضمن هذا الصنف ما يلي:

ح/40- الديون والحقوق الناشئة من عمليات إعادة التأمين والتأمين المشترك، حيث يسجل ضمن هذا الحساب مختلف العمليات التي تحدث بين شركات التأمين وشركات التأمين المشترك وإعادة التأمين؛

ح/41- الحقوق والديون الناشئة من عمليات التأمينات المباشرة، حيث يسجل ضمن هذا الحساب مختلف العمليات التي تحدث بين شركات التأمين وكل من المؤمن لهم و وسطاء التأمين.

ح/490- خسائر القيمة على حسابات المتنازل لهم والمتنازلين؛

ح/491- خسائر القيمة على حسابات المؤمن لهم ووسطاء التأمين.

خامسا- الصنف الخامس: الحسابات المالية

إن حسابات شركات التأمين وإعادة التأمين ضمن هذا الصنف هي نفس الحسابات الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية الأخرى.

سادسا- الصنف السادس: حسابات الأعباء

تتمثل أهم الحسابات التي تخص شركات التأمين وإعادة التأمين ضمن هذا الصنف ما يلي:

ح/60- المطالبات(الحوادث)

المطالبات هي مجموع الأموال المدفوعة إلى المؤمن له أو المستفيد من عقد التأمين بموجب الالتزام الناشئ عن تحقق الخطر المؤمن عليه، حيث تمثل المطالبات أهم الأعباء التي تتحملها شركات التأمين وإعادة التأمين.

تتمثل أهم الحسابات الفرعية التي تندرج ضمن حساب المطالبات فيما يلي:

ح/600- المطالبات والمصاريف على العمليات المباشرة « التأمينات على الأضرار »؛

ح/601- المطالبات على القبولات « التأمينات على الأضرار »؛

ح/602- المطالبات والمصاريف على العمليات المباشرة « التأمينات على الأشخاص »؛

ح/603- المطالبات على القبولات في إعادة التأمين « التأمينات على الأشخاص »؛

ح/608- حصة التأمين المشترك المتنازل عنها في المطالبات؛

ح/609- حصة إعادة التأمين المتنازل عنها في المطالبات.

سابعا- الصنف السابع: حسابات المنتجات

تتمثل أهم الحسابات التي تخص شركات التأمين وإعادة التأمين ضمن هذا الصنف ما يلي:

ح/70- الأقساط

الأقساط هي مجموع المبالغ المستحقة من طرف المؤمن له مقابل الأخطار المغطاة ضمن عقد التأمين، حيث تمثل الأقساط أهم إيرادات شركات التأمين وإعادة التأمين.

تتمثل أهم الحسابات الفرعية التي تندرج ضمن حساب الأقساط فيما يلي:

ح/700- الأقساط الصادرة على العمليات المباشرة « التأمينات على الأضرار »؛

ح/701- الأقساط المقبولة « التأمينات على الأضرار »؛

ح/702- الأقساط الصادرة على العمليات المباشرة « التأمينات على الأشخاص »؛

ح/703- الأقساط المقبولة « التأمينات على الأشخاص »؛

ح/708- حصة التأمين المشترك المتنازل عنها في الأقساط؛

ح/709- حصة إعادة التأمين المتنازل عنها في الأقساط.

ح/71- الأقساط المرحلة.

هي جزء من الأقساط المرحلة للدورات اللاحقة والمكتسبة خلال الدورة الجارية.

تتمثل أهم الحسابات الفرعية التي تندرج ضمن حساب الأقساط المرحلة فيما يلي:

ح/710- الأقساط المرحلة للدورات اللاحقة؛

ح/715- الأقساط للترحيل.

ح/72- العمولات في إعادة التأمين.

هي نسبة من الأقساط المتنازل عنها يتم دفعها من طرف المتنازل له إلى المتنازل بهدف المشاركة في مصاريف الإصدار والتسيير الخاصة بعقد التأمين.

تتمثل أهم الحسابات الفرعية التي تندرج ضمن حساب العمولات في إعادة التأمين فيما يلي:

ح/721- العمولات المستلمة في إعادة التأمين؛

ح/729- العمولات المدفوعة في إعادة التأمين.

II-2-2- الدفاتر والسجلات التي تمسكها شركات التأمين: يجب أن تلتزم شركات التأمين بمسك الدفاتر التالية[1]:

- دفتر اليومية والذي تنقل فيه كل الملخصات الدورية لمختلف العمليات؛

- دفتر الأستاذ العام الذي تمسك فيه جميع الحسابات؛

- دفتر الميزانيات للتحقيق في كل فصل ثلاثي (لكل ثلاثة أشهر) والذي يحتوي في آخر يوم من فصل ثلاثي على ملخص لأرصدة كل الحسابات المفتوحة في دفتر الأستاذ العام؛

- دفاتر كل من الصندوق، البنك والحساب الجاري البريدي؛

- دفتر الجرد الدائم للقيم المنقولة، العقارات والقروض؛

- دفتر الجرد السنوي.

أما **السجلات** التي تلتزم بمسكها شركات التأمين فتتمثل في[2]:

- سجل العقود: تبين فيه تحت ترقيم متواصل يمكنه أن يحتوي على عدة سلاسل المعلومات المتعلقة بالعقود الممنوحة، حيث يحتوي هذا السجل على العناصر التالية: إما رقم العقد أو الملحق أو رقم المؤمن له مع كل العقود والملحقات الخاصة به، تاريخ الاكتتاب ومدة العقد، لقب المكتتب والمؤمن له، تاريخ بداية سريان العقد، طبيعة الفرع أو الفرع الجزئي ومبلغ حد ضمانات الرأسمال أو ضمانات الدخل المؤمن عليه.

- سجل الحوادث: يبين فيه تحت ترقيم متواصل يمكنه أن يحتوي على عدة سلاسل الحوادث التي يمكن أن تحقق أو تكون قادرة على أن تحقق إحدى الضمانات المنصوص عليها في العقد على الأقل، حيث يحتوي هذا السجل على العناصر التالية: تاريخ الحادث ورقم تسجيله، رقم العقد، لقب المؤمن له، الفرع والفرع الجزئي، طبيعة الحادث و تقدير مبلغ الحادث.

- سجل عمليات إعادة التأمين: يجب أن تكون معاملات إعادة التأمين الخاصة بالقُبولات أو التنازلات أو المردودات مسجلة بتسلسل زمني، حيث يتضمن هذا السجل العناصر التالية: رقم ترتيب المعاملة، تاريخ الإمضاء،

[1]- قرار مؤرخ في 23 يوليو 1996 يحدد قائمة الدفاتر والسجلات التي تمسكها شركات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين وأشكالها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 24 غشت 1997، العدد 56، المادة 2، ص6.

[2]- نفس المرجع، المادة 3، ص ص: 6-7.

تاريخ السريان، اسم المتنازل أو المتنازلين أو أصحاب المردودات، طبيعة الضمانات موضوع المعاملة، تاريخ الاستحقاق، حجم المعاملة وحصة الشركة.

II-2-3- قائمة الوثائق الواجب إرسالها من طرف شركات التأمين إلى هيئات الرقابة (لجنة الإشراف على التأمينات): تُرسل شركات التأمين سنويا إلى لجنة الإشراف على التأمينات ملف يحتوي على الوثائق المحددة بواسطة القرار الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 22 جويلية 1996، وذلك قبل 30 جوان من كل سنة.

حيث يحتوي الملف الذي يرسله المدير العام للشركة على الوثائق التالية[1]:

- القوائم المالية للشركة؛

- تقرير مفصل عن النشاط؛

- مخطط إعادة التأمين؛

- تقرير محافظ الحسابات وتقرير مجلس الإدارة في الجمعية العامة.

كما تُرسل شركات التأمين إلى لجنة الإشراف على التأمينات القوائم التقنية المتعلقة بكل من النتائج التقنية لكل فرع، نتائج فرع الحياة، الحوادث والمؤونات للحوادث الواجب دفعها لكل فرع، حوادث المسؤولية المدنية للسيارات، نتائج التنازلات، نتائج القبولات، عمليات إعادة التأمين الوطنية والدولية، التأمين المشترك، إضافة إلى كل المعلومات الخاصة بشركة التأمين كعنوانها، تاريخ تأسيسها...

وعلاوة على ذلك يجب أن ترسل شركة التأمين كل ثلاثة أشهر إلى لجنة الإشراف على التأمينات القوائم التالية:

- بيان هامش الملاءة المالية (la marge de solvabilité)؛

- بيان التوظيفات (les placements).

II-2-4- التزامات شركات التأمين اتجاه هيئة مركزية الأخطار: يجب على شركات التأمين أن ترسل كل ثلاثة أشهر إلى هيئة مركزية الأخطار كل المعلومات المتعلقة بعقود التأمين التي أصدرتها.[2]

[1]- KPMG, guide des assurances en Algérie, 2015, pp: 58-60.
[2]- Ibid, p 60.

II-2-5- التزامات شركات التأمين اتجاه الإدارة الجبائية ومصالح الضمان الاجتماعي: تخضع شركات التأمين لنفس الالتزامات التي تخضع لها أي مؤسسة تجارية أو صناعية اتجاه الإدارة الجبائية ومصالح الضمان الاجتماعي.

تتعلق التصريحات الجبائية الشهرية اتجاه الإدارة الجبائية بالضرائب التالية: الرسم على النشاط المهني (TAP)*، حقوق الطابع وتتمثل في طابع الأبعاد (T.D)** والطابع التدرجي (T.G)***، صندوق ضمان السيارات (FGA)****، الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)***** والرسم على القيمة المضافة (TVA)******.

الضريبة على أرباح الشركات (IBS)******* وهي ضريبة سنوية يتم حسابها على أساس النتيجة المحاسبية للسنة المالية المصححة بواسطة المؤشرات الجبائية.

أما التصريحات الاجتماعية (التصريحات اتجاه مصالح الضمان الاجتماعي) وهي تصريحات شهرية تتمثل في الوعاء الإجمالي للاشتراكات، بالإضافة إلى تصريح سنوي للأجور اتجاه مصالح الضمان الاجتماعي مفصل لوعاء الاشتراك لكل موظف وكذا تقديم المعلومات الأخرى الخاصة به.[1]

* - la taxe sur l'activité professionnelle.
** - timbre de dimension.
*** - timbre gradué.

**** - fonds de garantie automobile.

***** - impôt sur le revenu global.

****** - la taxe sur la valeur ajoutée.

******* - l'impôt sur le bénéfice des sociétés.
[1]- KPMG, guide des assurances en Algérie, 2015, p 60.

II-2-6- التسجيل المحاسبي لبعض العمليات التي تقوم بها شركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي:

- إصدار عقد التأمين:

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
41110000		المؤمن لهم (القسط الخام)	*****	
	7000000	الأقساط الصادرة (القسط الصافي)		*****
	7003000	تكلفة وثيقة التأمين (C.P)		*****
	4450100	T.V.A على الأقساط الصادرة		*****
	443110	F.G.A صندوق ضمان السيارات		*****
	4427100	طابع الأبعاد T.D		*****
	4427200	الطابع التدرجي T.G		*****
		تسجيل عملية إصدار عقد التأمين		

C.P: cout de police.

T.V.A: taxe sur la valeur ajoutée.

F.G.A: fonds de garantie d'automobile.

T.D: timbre de dimension.

T.G: timbre gradué.

بعد تسجيل قيد الإصدار يتم مباشرة تسجيل القيد التالي (آليا).

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
41114000		المؤمن لهم – الدفع لأجل-	*****	
	41110000	المؤمن لهم		*****
		تسجيل عملية الدفع لأجل الخاصة بعقد التأمين.		

– عملية المقبوضات (التخليص نقدا):

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
5300000		الصندوق	*****	
	41114000	المؤمن لهم- الدفع لأجل		*****
		استلام قيمة عقد التأمين نقدا		

– تحويل الأموال إلى البنك (قيد المعاينة):

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
5810000		تحويلات الأموال	*****	
	5300000	الصندوق		*****
		قيد المعاينة لتحويل الأموال إلى البنك.		

– إدخال الأموال إلى البنك:

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
5120000		البنك	*****	
	5810000	تحويلات الأموال		*****
		إدخال الأموال إلى البنك.		

– تحصيل قيمة عقد التأمين بواسطة شيك بنكي:

– استلام الشيك للتحصيل:

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
51121000	41114000	شيك بنكي للتحصيل المؤمن لهم– الدفع لأجل استلام الشيك من أجل التحصيل.	*****	*****

– تحصيل قيمة الشيك البنكي:

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
5120000	51121000	البنك شيك بنكي للتحصيل تحصيل قيمة الشيك البنكي.	*****	*****

– حالة عدم تحصيل قيمة الشيك:

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
4160000	51121000	مؤمن لهم مشكوك فيهم شيك بنكي للتحصيل	*****	*****

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
4160000	41114000	مؤمن لهم مشكوك فيهم مؤمن لهم – الدفع لأجل	*****	*****

– إلغاء عقد التأمين (إلغاء كلي للقسط):

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
	41114000	مؤمن لهم – الدفع لأجل		*****
7000000		الأقساط الصادرة	*****	
7003000		تكلفة وثيقة التأمين (C.P)	*****	
4450100		T.V.A على الأقساط الصادرة	*****	
4431100		F.G.A صندوق ضمان السيارات	*****	
4427100		طابع الأبعاد (T.D)	*****	
4427200		الطابع التدرجي (T.G)	*****	
		تسجيل عملية الإلغاء الكلي لعقد التأمين.		

– الإلغاء الجزئي للقسط مع المردودات (قيد المعاينة):

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
	41952000	مردودات للتحصيل		*****
70090000		الأقساط الملغاة	*****	
	7003000	تكلفة وثيقة التأمين (C.P)		*****
4451100		T.V.A على الأقساط الصادرة	*****	
4431000		F.G.A صندوق ضمان السيارات	*****	
	4427100	طابع الأبعاد (T.D)		*****
		تسجيل قيد المعاينة الخاص بالإلغاء الجزئي لقسط التأمين.		

– قيد التسوية:

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
41952000		مردودات للتحصيل	*****	
	5120000	البنك		*****
		قيد تسوية الإلغاء الجزئي لقسط التأمين		

– المشاركة في الأرباح (إعطاء المؤمن لهم جزء من الأرباح):

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
6005000	3065000	مشاركة المؤمن لهم في الأرباح التقنية مشاركة المؤمن لهم في الأرباح التقنية قيد المعاينة الخاص بإعطاء المؤمن لهم جزء من الأرباح التقنية.	*****	*****

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
3065000	5120000	مشاركة المؤمن لهم في الأرباح التقنية البنك قيد تسوية المشاركة في الأرباح التقنية.	*****	*****

– تسوية الحوادث (المطالبات):

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
6000000	5120000	الحوادث (المطالبات) البنك تسجيل عملية دفع التعويضات للمؤمن لهم.	*****	*****

– تسوية أجور المستخدمين:

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
4210000	5120000	أجور المستخدمين البنك قيد تسوية أجور المستخدمين.	*****	*****

II-2-7- القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين على ضوء الإشعار رقم (89): تقوم شركات التأمين وإعادة التأمين على ضوء الإشعار رقم (89) بإعداد القوائم المالية التالية[1]:

- الميزانية؛
- حساب النتائج؛
- جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- الملحق.

أنظر الملحق رقم (03): ميزانية شركة التأمين وفق النظام المحاسبي المالي (**SCF**).

أنظر الملحق رقم (04): حساب النتائج لشركة التأمين وفق النظام المحاسبي المالي (**SCF**).

II-3- النظام المحاسبي لشركات التأمين بين المخطط المحاسبي الوطني (PCN) والنظام المحاسبي المالي (SCF)، دراسة مقارنة:

يمكن إبراز أوجه المقارنة للنظام المحاسبي لشركات التأمين بين المخطط المحاسبي الوطني (PCN) والنظام المحاسبي المالي (SCF)، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3- 9): أوجه المقارنة للنظام المحاسبي لشركات التأمين بين المخطط المحاسبي الوطني (PCN) والنظام المحاسبي المالي (SCF).

النظام المحاسبي لشركات التأمين في ظل المخطط المحاسبي الوطني (PCN)	النظام المحاسبي لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)
النظام المحاسبي لشركات التأمين يتماشى مع النظام الاقتصادي الاشتراكي.	النظام المحاسبي لشركات التأمين يتماشى مع نظام اقتصاد السوق.
النظام المحاسبي لشركات التأمين ذو مرجعية محلية.	النظام المحاسبي لشركات التأمين ذو مرجعية دولية.
النظام المحاسبي لشركات التأمين، الهدف من الإفصاح فيه هو خدمة هيأت الإشراف والرقابة والمصالح الضريبية.	النظام المحاسبي لشركات التأمين، الهدف من الإفصاح فيه هو خدمة مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية وصناع القرار.
النظام المحاسبي لشركات التأمين يعتبر المحاسبة كتقنية لقياس ،تسجيل وتبويب مختلف العمليات الاقتصادية.	النظام المحاسبي لشركات التأمين يعتبر المحاسبة كنظام للمعلومات.
النظام المحاسبي لشركات التأمين يتضمن مدونة الحسابات تحتوي على ثمانية أصناف، وهي:	النظام المحاسبي لشركات التأمين يتضمن مدونة الحسابات تحتوي على سبعة أصناف، وهي:

[1]-KPMG, guide des assurances en Algérie, 2015, p:72, 73.

– الصنف الأول: حسابات الأموال الخاصة – الصنف الثاني: حسابات الاستثمارات – الصنف الثالث: حسابات المخزونات – الصنف الرابع: حسابات الحقوق – الصنف الخامس: حسابات الديون – الصنف السادس: حسابات التكاليف – الصنف السابع: حسابات المنتجات – الصنف الثامن: حسابات النتائج	– الصنف الأول: حسابات رؤوس الأموال – الصنف الثاني: حسابات التثبيتات – الصنف الثالث: حسابات المؤونات التقنية – الصنف الرابع: حسابات الغير – الصنف الخامس: الحسابات المالية – الصنف السادس: حسابات الأعباء – الصنف السابع: حسابات المنتجات
النظام المحاسبي لشركات التأمين يحتوي على إطار مفاهيمي ضمني وناقص بدرجة كبيرة.	النظام المحاسبي لشركات التأمين يحتوي على إطار مفاهيمي مصرح به ويتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية.
النظام المحاسبي لشركات التأمين يحتوي على 17 قائمة مالية تتمثل في الميزانية وجدول حسابات النتائج إضافة إلى 15 قائمة مالية كملاحق.	النظام المحاسبي لشركات التأمين يحتوي على 05 قوائم مالية (04 رئيسية وملحق).
النظام المحاسبي لشركات التأمين لا يتيح إمكانية مقارنة القوائم المالية لشركات التأمين خلال الفترات الزمنية الماضية، كما لا يسمح بالمقارنة مع مثيلاتها الأجنبية.	النظام المحاسبي لشركات التأمين يسمح بإمكانية مقارنة القوائم المالية لشركات التأمين خلال الفترات الزمنية الماضية، كما يسمح بالمقارنة مع شركات التأمين الأجنبية.
إن النظام المحاسبي لشركات التأمين في ظل المخطط المحاسبي الوطني لم يتضمن أي قائمة مالية تحلل التدفقات النقدية لشركات التأمين وإعادة التأمين.	لقد استحدث النظام المحاسبي لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي قائمة مالية جديدة تسمى جدول سيولة الخزينة حيث يسمح هذا الجدول بتحليل التدفقات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية لشركات التأمين وإعادة التأمين، كما أنه يمكن من المقارنة مع الدورة السابقة، وهو ما يعتبر شيء هام بالنسبة للتحليل المالي.
النظام المحاسبي لشركات التأمين يصنف حسابات المخزونات ضمن الصنف الثالث.	إن حسابات المخزونات ليس لها أهمية ضمن النظام المحاسبي لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي، حيث تم حذفها من مدونة الحسابات.
النظام المحاسبي لشركات التأمين لم يتضمن أي حساب للمؤونات المقننة.	لقد استحدث النظام المحاسبي لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي حساب جديد هو الحساب رقم 14 تحت اسم المؤونات المقننة.
النظام المحاسبي لشركات التأمين يدمج الحساب رقم 16 المؤونات التقنية كحساب فرعي ضمن الصنف الأول الأموال الخاصة.	النظام المحاسبي لشركات التأمين يخصص الصنف الثالث كحساب رئيسي لحسابات المؤونات التقنية.

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي

من خلال الجدول السابق نستنتج أن النظام المحاسبي لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي مختلف بشكل جذري عما كان عليه في ظل المخطط المحاسبي الوطني سواء من حيث مدونة الحسابات، القوائم المالية، الإطار المفاهيمي، الإفصاح المحاسبي، وبالتالي فإن المعلومات المحاسبية التي تنتجها شركات التأمين الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي متوافقة ومتطلبات البيئة الاقتصادية التي تنشط فيها، وهذا ما يسمح لها بتعزيز مكانتها على المستوى المحلي والدولي.

II –4– محاسبة شركات التأمين بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS) والنظام المحاسبي المالي (SCF)،دراسة مقارنة: يمكن إبراز أوجه المقارنة للمحاسبة في شركات التأمين بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS) والنظام المحاسبي المالي (SCF)، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3– 10): أوجه المقارنة للمحاسبة في شركات التأمين بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS) والنظام المحاسبي المالي (SCF).

محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية.	محاسبة شركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي.
– معيار المحاسبة الدولي رقم (1) " عرض القوائم المالية": يهدف هذا المعيار إلى وصف أسس عرض القوائم المالية المعدة للاستخدام العام، وذلك بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال، وحتى تكون هذه القوائم ذات جودة عالية يجب أن تحتوي على معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية وموثوقية، حيث تتمثل هذه القوائم المالية في: – الميزانية العمومية؛ – قائمة الدخل؛ – قائمة التغير في حقوق الملكية؛ – قائمة التدفقات النقدية؛ – ملحق يبين ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببنود القوائم المالية.	**– القوائم المالية:** تتمثل القوائم المالية لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي في 05 قوائم مالية وهي: – الميزانية؛ – حساب النتائج؛ – جدول سيولة الخزينة؛ – جدول تغير الأموال الخاصة؛ – ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستخدمة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج. كما نص النظام المحاسبي المالي على أن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية يجب أن تتصف بالقابلية للفهم، الملاءمة، المصداقية، القابلية للمقارنة.

– معيار المحاسبة الدولي رقم (19) "منافع الموظفين": يهدف هذا المعيار إلى إبراز متطلبات الاعتراف والقياس المحاسبي لمنافع الموظفين من قبل أصحاب العمل أثناء خدمة الموظفين، وكذلك منافع الموظفين بعد التقاعد، إضافة إلى متطلبات الإفصاح الواجب عرضها في القوائم المالية، كما حدد هذا المعيار أربع فئات رئيسية لمنافع الموظفين وتتمثل في: – منافع الموظفين قصيرة الأجل؛ – المنافع بعد انتهاء الخدمة الوظيفية للموظفين؛ – مكافأة نهاية الخدمة المقدمة للموظفين؛ – منافع الموظفين طويلة الأجل.	**– امتيازات المستخدمين:** لقد نص النظام المحاسبي المالي على الامتيازات الممنوحة للمستخدمين، من حيث إدراجها في الحسابات وتشكيل أرصدة لها في نهاية السنة المالية. كما تتمثل الامتيازات الممنوحة للمستخدمين حسب النظام المحاسبي المالي في: – امتيازات المستخدمين قصيرة الأجل كالرواتب، السكن، السلع أو الخدمات المجانية، اشتراكات الضمان الاجتماعي، الإجازات المدفوعة. – امتيازات المستخدمين طويلة الأجل كمعاشات التقاعد، تكميلات التقاعد، إضافة إلى الامتيازات الأخرى طويلة الأجل. كما يجب على المؤسسة الإفصاح عن كل المعلومات المتعلقة بمنافع المستخدمين.
– معيار المحاسبة الدولي رقم (32) " عرض الأدوات المالية": يهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ الأساسية لعرض الأدوات المالية إما كالتزامات أو حقوق ملكية والحالات التي يتم فيها إجراء عمليات المقاصة بين الأصول والمطلوبات المالية، حيث يتم تطبيق متطلبات هذا المعيار لتصنيف الأدوات المالية من وجهة نظر مصدر الأداة المالية إلى أصول مالية، مطلوبات مالية وأدوات حقوق الملكية، إضافة إلى تصنيف الأرباح والخسائر المتعلقة بها.	**– عرض الأدوات المالية:** يعالج النظام المحاسبي المالي بشكل أساسي الأدوات المالية الأولية (التوظيفات، القروض والسندات)، ولا يعالج الأدوات المالية المشتقة، كما نص النظام المحاسبي المالي على نفس التعريف الذي قدمته المعايير المحاسبية الدولية لكل من الأدوات المالية، الأصول المالية والخصوم المالية، كما قدم عرض للأصول المالية في شكل 06 أصناف وهو مختلف عن التصنيف الذي قدمته المعايير المحاسبية، كما عرض الخصوم المالية في شكل صنفين وهو نفس التصنيف الذي قدمته المعايير المحاسبية الدولية.
– معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) " عقود التأمين": يعتبر هذا المعيار من المعايير الخاصة بقطاع التأمينات، حيث يهدف إلى إبراز متطلبات القياس، العرض والإفصاح المحاسبي لعقود التأمين، كما تم تجزئة هذا المعيار إلى مرحلتين: – المرحلة الأولى: إن المحاسبة عن عقود التأمين في ظل هذه المرحلة بقيت حسب المعايير المحاسبية المحلية، مع وجود بعض الاستثناءات كإلغاء مؤونة التعديل، اختبار كفاية الخصوم ومبدأ محاسبة الظل. – المرحلة الثانية: إن المحاسبة عن عقود التأمين في ظل هذه	**– عقود التأمين:** لقد نص النظام المحاسبي المالي من خلال الإشعار رقم (89)، والمتعلق بالمحاسبة في شركات التأمين على تعريف لعقد التأمين، إضافة إلى ضرورة تقدير المؤونات التقنية بتطبيق طرق التقييم المحددة في قانون التأمينات، أما من جانب الإفصاح المحاسبي فقد تم تخصيص جدول للالتزامات التقنية، وبذلك فإن النظام المحاسبي المالي متوافق مع معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع في مجال اختبار كفاية الخصوم، أما الأسس الأخرى للمحاسبة عن عقود التأمين فلم يتطرق لها، كذلك نقص كبير في مجال الإفصاح المحاسبي عن عقود التأمين.

المرحلة ترتكز على أربعة (04) عناصر أساسية والمتمثلة في: – أفضل التقديرات؛ – معدل التحيين؛ – هامش الخطر والهامش المتبقي.	
– معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) " الإفصاح عن الأدوات المالية ": يهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية، بحيث تمكن مستخدمو تلك القوائم من تقييم: – أهمية الأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمنشأة؛ – طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المنشأة خلال الفترة المالية وكذلك بتاريخ إعداد التقارير المالية وكيفية إدارة المنشأة لهذه المخاطر.	**– الإفصاح عن الأدوات المالية:** لقد نص النظام المحاسبي المالي على ضرورة أن تذكر في الملحق الطرق المحاسبية المستخدمة لتقييم الأصول والخصوم المالية، بما في ذلك المعلومات التي تخص طريقة تحديد القيمة المحاسبية للسندات، وكذلك طريقة معالجة تغيرات قيمة السوق بالنسبة إلى التوظيفات المالية المدرجة في الحسابات بقيمة السوق.
– معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)"الأدوات المالية ": يهدف هذا المعيار إلى وضع الأسس والمبادئ المتعلقة بالإبلاغ المالي عن الأصول المالية، والتي من شأنها أن تعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية لتقييم مبلغ، توقيت والشكوك حول التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، حيث يتم تطبيق هذا المعيار على جميع الأصول ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.	**– الاعتراف والقياس للأدوات المالية:** يعتمد النظام المحاسبي المالي على نفس مبادئ الاعتراف والقياس للأصول المالية المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية.

المصدر: تم إعداد الجدول، بالاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي.

من خلال الجدول السابق نستنتج أن النظام المحاسبي لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي:

– متوافق بدرجة كبيرة مع كل من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) والمتعلق بعرض القوائم المالية، معيار المحاسبة الدولي رقم (19) والمتعلق بمنافع الموظفين، معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) والمتعلق بالأدوات المالية.

– متوافق بشكل جزئي مع كل من معيار المحاسبة الدولي رقم (32) والمتعلق بعرض الأدوات المالية، معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) والمتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية.

– مختلف بدرجة كبيرة مع معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) والمتعلق بعقود التأمين.

III – أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين في الجزائر: لقد جاء النظام المحاسبي المالي بمجموعة من الآليات، وذلك على المستويين الاحترازي والمحاسبي، من خلال ضمان ملاءة مالية جيدة لشركات التأمين تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها تجاه حملة وثائق التأمين، القيمة العادلة في مجال القياس المحاسبي، استحداث 05 قوائم مالية متوافقة مع القوائم الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (01)، الاهتمام بالإفصاح المحاسبي، القانون 10-01 المتعلق بتدقيق المعلومة المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات.

III-1- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الملاءة المالية والقيمة العادلة لشركات التأمين:

III-1-1- أهمية الملاءة المالية لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي:

لقد أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة للملاءة المالية لشركات التأمين، وذلك نظرا لطبيعة النشاط التأميني المحفوف بالمخاطر، وبالتالي ضرورة ضمان قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة وثائق التأمين، وقد تجسد هذا من خلال استحداث حساب جديد هو الحساب رقم 14 تحت اسم المؤونات المقننة، كما تم تكريس الصنف الثالث كله لحسابات المؤونات التقنية.

أولا- الحساب رقم 14: المؤونات المقننة

يمثل الحساب رقم (14) الأموال المكونة بتطبيق النصوص التشريعية والقانونية على نشاط التأمين وإعادة التأمين، وذلك لمواجهة النقص المحتمل للالتزامات التقنية لشركات التأمين وإعادة التأمين، حيث تهدف المؤونات المقننة إلى تعزيز قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم، كما ينقسم هذا الحساب إلى الحسابات الفرعية التالية[1]:

1- ح/140 مؤونة الضمان: تُكون مؤونة الضمان لتعزيز قدرة شركة التأمين على تغطية التزاماتها تجاه المؤمن لهم أو المستفيدين من عقود التأمين.

تمون مؤونة الضمان باقتطاع 1% من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات الصادرة أو المقبولة خلال السنة المالية صافية من الإلغاءات والرسوم.

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013، يتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين وإعادة التأمين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في 31 مارس 2013، العدد 18، المواد 5، 6، 7، ص ص: 5-6.

2- ح/141 المؤونة التكميلية الإلزامية لمؤونة الحوادث الواجبة الدفع: تُكون المؤونة التكميلية الإلزامية لمؤونة الحوادث الواجبة الدفع لتعويض العجز المحتمل في مؤونة الحوادث المطلوب دفعها، والناتج خصوصا عن نقص في تقييمها وعن تصريحات الحوادث بعد إقفال السنة المالية وكذا النفقات المرتبطة بها.

تمون هذه المؤونة باقتطاع 5% من مبلغ مؤونات الحوادث الواجبة الدفع، حيث يعاد ضبط هذه المؤونة كل سنة تناسبا مع مبلغ مؤونات الحوادث الواجبة الدفع.

3- ح/142 مؤونة أخطار الكوارث الطبيعية: يُخصص رصيد أخطار الكوارث الطبيعية لمواجهة تكاليف الأضرار الاستثنائية الناجمة عن عمليات التأمين على آثار الكوارث الطبيعية.

يتم تمويل رصيد أخطار الكوارث الطبيعية عن طريق تخصيص سنوي يساوي 95% من الربح التقني الناتج عن العمليات التي تضمن آثار الكوارث الطبيعية المنصوص عليها في الأمر رقم 03-12 المؤرخ في 26 أوت 2003.

الربح التقني= الأقساط والاشتراكات الصافية من الإلغاءات والتنازلات- تكاليف الأضرار الصافية من التنازلات+ مصاريف التسيير التابعة لها.

4- تمثيل المؤونات المقننة: لقد فرض المشرع الجزائري على شركات التأمين أن تمثل المؤونات المقننة في الأصول التالية[1]:

أ- قيم الدولة
- سندات الخزينة؛
- ودائع لدى الخزينة؛
- السندات التي تصدرها الدولة أو تتمتع بضمانها.

ب- القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة الصادرة عن الهيئات المستوفية شروط القدرة على الوفاء، والتي تتمثل في:

- السندات والالتزامات الصادرة عن شركات التأمين أو إعادة التأمين والمؤسسات المالية الأخرى المعتمدة في الجزائر؛

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013، يتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين وإعادة التأمين، مرجع سبق ذكره، المادة 24، ص 9.

– السندات والالتزامات الصادرة في إطار الاتفاقات الحكومية عن شركات التأمين أو إعادة التأمين غير المقيمة بالجزائر؛

– السندات والالتزامات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ج– الأصول العقارية

- العقارات المبنية والأراضي المملوكة في الجزائر، غير المقيدة بحقوق عينية؛
- الحقوق العقارية العينية الأخرى بالجزائر.

د– توظيفات أخرى

- السوق النقدية؛
- ودائع لدى المتنازلين؛
- ودائع إلى أجل لدى البنوك؛
- أي نوع آخر من التوظيفات يحدده التشريع والتنظيم المعمول بهما.

ثانيا– حسابات المؤونات التقنية للتأمين:

كما سبق وأن ذكرنا فإن حسابات المؤونات التقنية للتأمين تعتبر من أهم الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على قطاع التأمينات، حيث أصبح حساب رئيسي مستقل بعدما كان حساب فرعي ضمن صنف الأموال الخاصة في المخطط المحاسبي الوطني (PCN).

وبالتالي فإن حسابات المؤونات سواء المقننة أو التقنية تشكل أحد أهم البنود ضمن خصوم شركات التأمين وإعادة التأمين، حيث فرض المشرع الجزائري على شركات التأمين أن تمثل هذه المؤونات ضمن أصول معادلة ومضمونة، الأمر الذي يعزز من ملاءة شركات التأمين تجاه حملة وثائق التأمين وذلك بالوفاء بمستحقاتهم في أوقاتها المحددة؛ إضافة إلى ضمان نجاح واستمرارية نشاط شركات التأمين على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

III-1-2- القياس بالقيمة العادلة في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على شركات التأمين:

أولا- تعريف القيمة العادلة: تعرف القيمة العادلة حسب النظام المحاسبي المالي بأنها:" المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية".[1]

حسب $IFRS_{13}$ يوجد ثلاث طرق مستعملة في تحديد القيمة العادلة[2]:

1- طريقة السوق: تستعمل هذه الطريقة كل من الأسعار والمعلومات الملائمة الأخرى الناتجة عن سوق المعاملات الذي يشمل أصول والتزامات مشابهة أو مماثلة للأصول والالتزامات محل القياس.

2- طريقة التكلفة: تعكس هذه الطريقة المبلغ المطلوب حاليا لاستبدال نفس القدرة الخدمية للأصل أو الالتزام محل القياس، أو ما تسمى بتكلفة الاستبدال الحالية.

3- طريقة الدخل: وتقوم هذه الطريقة على تحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ حالي واحد، يعكس التوقعات السوقية الحالية للمبالغ المستقبلية وهذا باستخدام طريقة الاستحداث.

ثانيا- شروط تحديد القيمة العادلة: عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة لابد من توفر الشروط التالية [3]:

- وجود سوق نشط (بورصة الأوراق المالية)، حيث إذا لم يكن سوق الأداة المالية نشطا تتحدد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم ملائم يعتمد على معاملات السوق الفعلية.
- توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة.
- توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة.
- أن تتم العملية التبادلية بحرية تامة ومن دون ضغوط ولا يكون هناك ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية.

ثالثا- مزايا القياس بالقيمة العادلة: لقد جاء استخدام محاسبة القيمة العادلة كبديل أفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية، وهذا بهدف تحقيق مزايا لمخرجات البيانات وهي[4]:

- تعكس القيمة العادلة الواقع الاقتصادي للمؤسسة وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي للمؤسسة.

---

[1]- قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص87.

[2]- حمزة العرابي، مرجع سبق ذكره، ص106.

[3]- قورين حاج قويدر، أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS)، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 24-25 نوفمبر 2014، ص341.

[4]- بركة محمد، شلغام هشام، بن يدير فارس، محاسبة القيمة العادلة ومسببات الأزمة المالية العالمية، ملتقى ورقلة 24-25 نوفمبر 2014، ص361.

– يعد استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساسا أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.

– تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المؤسسات المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة.

– تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المؤسسة، إضافة إلى أن بيانات القيمة العادلة تسمح لنا بتوفير جميع المعلومات المتكاملة في أي وقت معين.

III–2– أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية والإفصاح المحاسبي لشركات التأمين:

III–2–1– أهمية القوائم المالية لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي:

لقد جاء النظام المحاسبي المالي بنفس القوائم المالية التي فرضها مجلس معايير المحاسبة الدولية، والمتشكلة من الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، إضافة إلى الملحق[1]، ولإعداد هذه القوائم المالية يتم الاعتماد على مدونة حسابات تشمل حسابات الوضعية المالية من 1إلى 5، وحسابات التسيير 6و7، حيث تساعد هذه الحسابات المؤسسة على تسجيل مختلف المعاملات الاقتصادية التي تقوم بها، وصولا إلى إعداد القوائم المالية التي تعبر على الوضعية المالية ونجاعة الأداء للمؤسسة.

أولا– تعريف القوائم المالية : القوائم المالية (الكشوف المالية) هي مجموعة من الوثائق المحاسبية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية، حيث يجب على كل مؤسسة خاضعة لمجال تطبيق النظام المحاسبي المالي أن تعد سنويا تلك القوائم المالية، حيث تعتبر هذه القوائم المالية من بين أهم الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، خصوصا وأنها مطابقة للقوائم المالية التي تتضمنها المعايير المحاسبية الدولية، وهذا ما يسمح بإعطاء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بعد دولي، وذلك من خلال الولوج إلى الأسواق المالية الدولية بمعلومات مالية تستجيب لتطلعات مختلف الأعوان الاقتصاديين، وهذا من خلال مساعدتهم على ترشيد مختلف قراراتهم الاقتصادية.

[1]– القانون رقم 07–11، مرجع سبق ذكره، المادة 25، ص 05.

ثانيا– الترتيبات الخاصة بالقوائم المالية : لقد نص النظام المحاسبي المالي على عدة ترتيبات تتعلق بالقوائم المالية، حيث يمكن إبراز أهمها فيما يلي[1]:

– يجب أن تعرض القوائم المالية بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته، وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، بحيث يجب أن تعكس هذه القوائم المالية مجمل العمليات والأحداث الناتجة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه.

– تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية المسيرين، وتعد في أجل أقصاه (04) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية، كما يجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي قد ينشرها الكيان.

– تعرض القوائم المالية لزوما بالعملة الوطنية.

– يجب أن يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة، إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة، كما يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي، وعندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد القوائم المالية مع المركز العددي من القوائم المالية السابقة بسبب تغير طرق التقييم أو العرض، يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة.

ثالثا– محتوى القوائم المالية: لقد جاء النظام المحاسبي المالي بخمسة (05) قوائم مالية، وهي نفس القوائم المالية التي فرضها مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتمثل تلك القوائم المالية في الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة وهي قائمة جديدة استحدثها النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى جدول تغيرات الأموال الخاصة والملحق[2].

1– الميزانية: تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، حيث يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر وغير الجارية.

2– حساب النتائج: حساب النتائج هو جدول تلخيصي للأعباء والنواتج التي حققها الكيان خلال السنة المالية، حيث يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربحا أو خسارة، وذلك بالفرق بين قيمتي النواتج والأعباء.

[1]– القانون رقم 07-11 المرجع السابق، المواد 26، 27، 28، 29، ص 05.

[2]– المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سبق ذكره، المواد 33، 34، 35، 36، 37، ص ص: 14-15.

3- جدول سيولة الخزينة: يعتبر "جدول سيولة الخزينة"* من أهم القوائم المالية المستحدثة وفق النظام المحاسبي المالي، حيث أن الهدف من هذه القائمة المالية هو إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال وما يماثلها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، حيث يصنف جدول سيولة الخزينة التدفقات المالية الداخلة والخارجة خلال السنة المالية حسب مصدرها إلى[1]:

- تدفقات ناتجة عن أنشطة الاستغلال (الأنشطة العملياتية).
- تدفقات ناتجة عن الأنشطة الاستثمارية.
- تدفقات ناتجة عن الأنشطة التمويلية.

- فوائد قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة): لقائمة التدفقات النقدية أهمية كبيرة للأطراف ذوي العلاقة بنشاط المؤسسة وتتجلى في[2]:

- تقدم لمستخدمي القوائم المالية معلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المؤسسة وتوفر معلومات عن سيولة المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها، وكذلك درجة المرونة المالية لدى المؤسسة، كما تساهم هذه القائمة في تحسين قابلية المقارنة بين تقارير الأداء بين المؤسسات.
- تعطي مؤشر لمبالغ وتوقيت ودرجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

كما أن لقائمة التدفقات النقدية أهمية كبيرة للتحليل المالي من خلال [3]:

- قياس قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من العمليات، تكفي للوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين و حملة الأسهم.
- تفسير التباين بين صافي الربح والتدفق النقدي المتولد من الأنشطة المختلفة.
- قياس آثار التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية على ربحية المؤسسة ومركزها المالي.

4- جدول تغيرات الأموال الخاصة: يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في العناصر المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
-أثر تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء والتي تم تسجيل آثارها في رؤوس الأموال الخاصة.

---

* - استخدم النظام المحاسبي المالي مصطلح جدول سيولة الخزينة وهو نفس معنى قائمة التدفقات النقدية المستخدم في البيئة المحاسبية المشرقية.

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سبق ذكره، المادة 35، ص14.

[2] - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص:94-95.

[3] - منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء- مدخل حوكمة الشركات-، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2009، ص ص: 125-126.

– النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

– عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد ...الخ).

– توزيعات النتيجة الصافية والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

5– الملحق: يتضمن ملحق القوائم المالية معلومات ذات أهمية أو تفيد في فهم العمليات الواردة في القوائم المالية الأخرى وتكون مكملة لها، حيث سنتطرق بالتفصيل إلى هذه القائمة المالية في الفقرة الموالية.

III–2–2– أهمية الإفصاح المحاسبي لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي:

لقد أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي عن طريق استحداث قائمة مالية جديدة تسمى الملحق، والتي تتضمن معلومات هامة تفيد في فهم العمليات الواردة في القوائم المالية الأخرى، والتي من شأنها أن تؤثر على مختلف القرارات الاقتصادية التي يتخذها الأطراف ذات الصلة بشركات التأمين، حيث يشتمل الملحق على المعلومات التالية[1]:

– القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية (المطابقة للمعايير وكل مخالفة لها يجب تفسيرها وتبريرها).

– مكملات الإعلام الضرورية من أجل فهم أحسن للميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة.

– المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم، وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها، وذلك من حيث طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.

– المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

– إذا وقعت أحداث بعد تاريخ إقفال السنة المالية، ولم تؤثر على أصول وخصوم الكيان للفترة السابقة للإقفال، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح (تقويم)، غير أن هذه الأحداث تكون موضوع إعلام بها في الملحق إذا كانت ذات أهمية، بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية.

[1]– قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، الفقرات، 1.260، 3.260، ص27.

III-3- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على التدقيق المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات لشركات التأمين:

III- 3-1- أهمية التدقيق المحاسبي لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي:

لقد رافق الإصلاح المحاسبي الذي تبنته الجزائر والمتمثل في النظام المحاسبي المالي، إصدار القانون 10-01 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حيث يعد تقرير محافظ الحسابات من أهم الأدوات التي يعتمد عليها الأطراف المهتمة بنشاط المؤسسة، حيث ينتظر من هذا القانون أن يكون له نقُلة نوعية في مجال ضبط وتدقيق المعلومة المحاسبية والذي يعتبر من بين الأهداف المرجوة من وراء تطبيق النظام المحاسبي المالي.

وطبقا للمادة 22 من القانون 10-01 فإن محافظ الحسابات هو كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.[1]

وحسب المادة 23 من القانون 10-01 فإن محافظ الحسابات يضطلع على مجموعة من المهام المتمثلة في[2]:

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات.
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من طرف مجلس الإدارة.
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها.
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.

وتبعا لهذا فإن المعلومات المحاسبية تكون ذات خصائص نوعية كالملاءمة، الدقة، الوضوح، الشمول...الخ، وهذا ما يعظم المنفعة من وراء استخدامها.

---

[1]- القانون رقم 10-01 مؤرخ في 29 جوان 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 11 يوليو 2010، العدد42، المادة22، ص7.

[2]- نفس المرجع، المادة23، ص7.

III- 3-2- أهمية تكنولوجيا المعلومات لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي:

لقد زادت أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير في مجال الاقتصاديات المعاصرة، خاصة في المجال المحاسبي، حيث أصبحت تكنولوجيا الحاسب الآلي أحد عناصر تنافسية المؤسسات الاقتصادية خاصة في ظل ضخامة واتساع أنشطتها، إضافة إلى زيادة الطلب على المعلومات المحاسبية بالكمية والنوعية في الوقت المناسب من مختلف صناع القرار، وفي هذا الصدد فقد رافق تطبيق النظام المحاسبي المالي إصدار مرسوم تنفيذي يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، ومن أهم ما جاء في هذا المرسوم ما يلي[1]:

- يعتبر نظام الإعلام الآلي في مفهوم هذا المرسوم ربط بين الموارد المادية وبرامج الإعلام الآلي، والذي يمكن من خلاله:
  - الحصول على معلومات في شكل تعاقدي أو تنظيمي.
  - معالجة هذه المعلومات.
  - بلورة المعطيات أو النتائج في أشكال مغايرة.
- يجب أن يستجيب مسك المحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي لمجمل الالتزامات والمبادئ المحاسبية المعمول بها وأحكام هذا المرسوم.
- يجب أن يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر ومحتوى وتحميل كل معلومة وكذا مراجع الوثيقة الثبوتية التي يستند عليها، كما يجب أن تعرف إصدارات نظام الإعلام الآلي وترقم وتؤرخ عند إنشائها بواسطة وسائل توفر كل الضمان في مجال الإثبات.
- يطبق طابع عدم شطب أو تصحيح التسجيلات المفروض في المحاسبات اليدوية في المحاسبات الممسوكة عن طريق نظام الإعلام الآلي في شكل إجراء التصديق لكل الفترة المحاسبية الذي يمنع كل تعديل أو حذف لتسجيل مصادق عليه.
- يجب على الكيان إعداد ملف يبين الإجراءات والتنظيم المحاسبي بشكل يسمح بفهم نظام المعالجة ومراقبته، ويحفظ هذا الملف مع كل التحيينات التي تطرأ لمدة توافق تلك التي يتطلبها عرض الوثائق المحاسبية التي يستند عليها.
- يجب أن يحتوي البرنامج المعلوماتي للمحاسبة المستعمل على ملف يصف الشكل والخاصيات التي يمكن طبعها أو توفيرها على شكل إلكتروني.

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 07 أفريل 2009، يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، الصادرة بتاريخ 08 أفريل 2009، المواد: 3، 4، 5، 6، 7، 8، 10، 11، ص ص: 4-5.

– يجب أن يسمح البرنامج المعلوماتي بإعداد كل الكشوف التي يجب على المؤسسة إعدادها تطبيقا للأحكام القانونية أو التنظيمية وذلك بشكل آلي والتي ترتكز على المعطيات التي تم إدخالها في البرنامج المعلوماتي للمحاسبة.

– يجب أن يتطابق كل كشف يتم إعداده من طرف البرنامج المعلوماتي بدقة مع الأحكام القانونية أو التنظيمية التي تسيره.

إن استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي في نظام المعلومات المحاسبي لشركات التأمين يحقق عدة مزايا أهمها[1]:

– سرعة تشغيل البيانات والعمليات الأخرى؛

– زيادة الدقة في العمليات الحسابية وإنتاج المعلومات؛

– تخفيض تكلفة تشغيل العمليات؛

– إعداد التقارير واستخراج المعلومات بصفة دورية وفي الوقت المناسب؛

– سهولة تخزين البيانات واستخراجها عند الحاجة إليها؛

– سهولة إيصال المعلومات إلى مستخدميها، إضافة إلى سهولة ربط شركات التأمين بالأسواق المالية؛

– زيادة إنتاجية المدراء والعاملين وزيادة كفاءاتهم في اتخاذ القرارات.

– تساهم تكنولوجيا الإعلام الآلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لشركات التأمين.

III-4- أثر المعلومة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي على الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر: إن المعلومات المحاسبية التي تنتجها شركات التأمين في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي لها تأثير على مختلف الأطراف التي لها علاقة بشركات التأمين، ومن بين تلك الأطراف نذكر:

III-4-1- المؤمن لهم: يهتم المؤمن لهم بقدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاههم، وبالتالي فإن النظام المحاسبي المالي يضمن ملاءة جيدة لشركات التأمين خاصة في ظل وجود حسابات المؤونات المقننة والتقنية، حيث فرض المشرع الجزائري على شركات التأمين أن تمثل هذه المؤونات في أصول معادلة ومضمونة، مما يزيد من ثقة المؤمن لهم في شركات التأمين من خلال الاكتتاب في عقودها، وبالتالي نمو رقم أعمال شركات التأمين.

[1]– كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص ص : 410-411 (بتصرف).

III-4-2-المستثمرون: يهتم المستثمرون بالمعلومات المحاسبية التي تخدم قراراتهم الاقتصادية وتعظم مصالحهم، وبالتالي فإن القوائم المالية التي تنتجها شركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي تفي باحتياجات هؤلاء المستثمرين، خاصة أنها مطابقة لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المتعلق بعرض القوائم المالية، حيث أن هذه القوائم المالية ذات غرض عام وموجهة لعدة فئات من مستخدمي القوائم المالية.

III-4-3- إدارة شركات التأمين: يساعد النظام المحاسبي المالي شركات التأمين على الإدارة الجيدة لأصولها والتزاماتها، واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة وتسيير مخاطر المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه.

III-4-4- سلطات الإشراف والرقابة: تهتم سلطات الإشراف والرقابة بملاءة شركات التأمين من خلال قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة وثائق التأمين، كذلك بتسيير المخاطر التي قد تتعرض لها، وبالتالي فإن النظام المحاسبي المالي يساعد سلطات الإشراف بالرقابة على شركات التأمين.

III-4-5- المحللون الماليون: يهتم المحللون الماليون بتحليل أداء شركات التأمين، وبالتالي فإن القوائم المالية لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي تساعد المحلل المالي على التحليل، التفسير والمقارنة لأداء شركات التأمين خلال الفترات الزمنية الماضية وبين شركات التأمين الأخرى المحلية والأجنبية.

III-4-6- الأسواق المالية المحلية والدولية: إن المعايير المحاسبية الدولية موجهة بالدرجة الأولى إلى الشركات النشطة في الأسواق المالية، وبالتالي فإن النظام المحاسبي المالي يسمح لشركات التأمين الجزائرية بالولوج إلى الأسواق المحلية والدولية، من خلال جودة المعلومات المحاسبية التي تخدم فئات عديدة من صناع القرار، كما أن هذه المعلومات المحاسبية تزيد من كفاءة الأسواق المالية ونموها.

وتبعا لما سبق ذكره يمكن إبراز أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين في الجزائر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3– 1): أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين في الجزائر

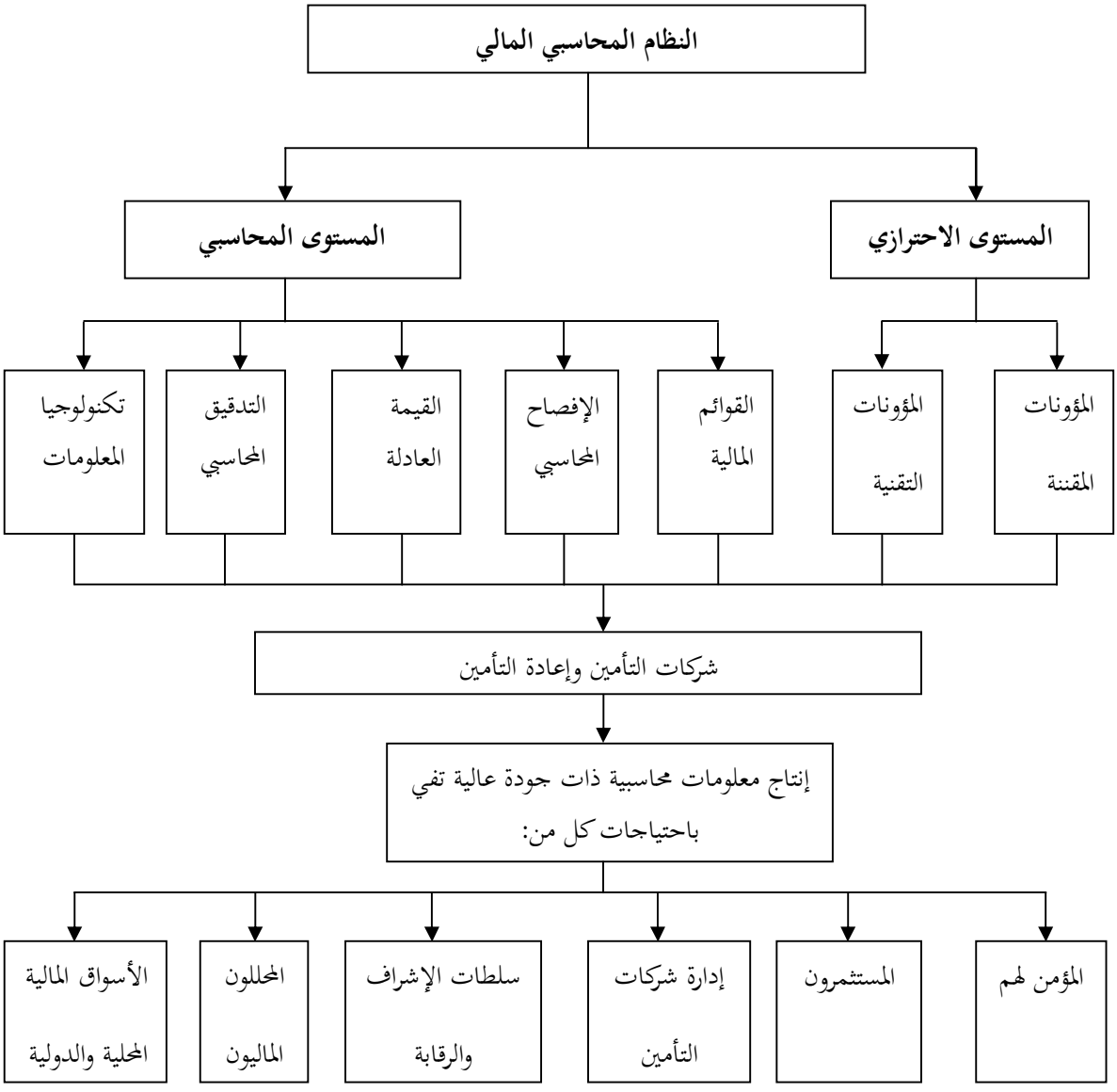

المصدر: من إعداد الطالب

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراسة هذا الفصل والخاص بتطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية كآلية لتحسين أدائها المحاسبي توصلنا إلى النتائج التالية:

– لقد تطورت الصناعة التأمينية في الجزائر من خلال ثلاثة مراحل هامة وهي المرحلة الاستعمارية (قبل 1962) حيث تميزت هذه المرحلة باقتصار التأمين على المعمرين بحيث لم يستفد منه الجزائريين إلا بدرجة أقل، المرحلة من 1962-1989 والتي تميزت بتأميم وتخصص نشاط التأمين، مرحلة انفتاح وتحرير السوق حيث شهدت هذه المرحلة عدة إجراءات أهمها إلغاء التخصص في ممارسة النشاط التأميني، إنشاء بنك التأمين، فصل أنشطة شركات التأمين إلى التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص، تأسيس لجنة الإشراف على التأمينات.

– يسهر على تأطير وسير قطاع التأمينات في الجزائر مجموعة من الهيئات المتمثلة في كل من المجلس الوطني للتأمينات، مديرية التأمينات، لجنة الإشراف على التأمينات، مركزية الأخطار، صندوق ضمان السيارات، صندوق ضمان المؤمن لهم والمكتب المتخصص بالتعريفة في مجال التأمينات، بالإضافة إلى أهم الفاعلين كشركات التأمين، سماسرة التأمين وإعادة التأمين، وكذا الأطراف الأخرى الفاعلة في قطاع التأمينات.

– باعتبار الجزائر ليست بمنأى عن تغيرات البيئة الاقتصادية الدولية، فقد قامت من خلال تبني النظام المحاسبي المالي بإصلاح المخطط المحاسبي لقطاع التأمينات، وذلك من خلال إصدار الإشعار رقم (89) الصادر في 10 مارس 2011، والمتعلق بمخطط وقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين.

– إن النظام المحاسبي لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي مختلف بشكل جذري عما كان عليه في ظل المخطط المحاسبي الوطني سواء من حيث مدونة الحسابات، القوائم المالية، الإطار المفاهيمي والإفصاح المحاسبي.

– لقد جاء النظام المحاسبي المالي بمجموعة من الآليات، وذلك على المستويين الاحترازي والمحاسبي، من خلال ضمان ملاءة مالية جيدة لشركات التأمين تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها تجاه حملة وثائق التأمين، القيمة العادلة في مجال القياس المحاسبي، استحداث 05 قوائم مالية متوافقة مع القوائم الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (01)، الاهتمام بالإفصاح المحاسبي، القانون 10-01 المتعلق بتدقيق المعلومة المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات.

– إن المعلومات المحاسبية التي تنتجها شركات التأمين في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي لها تأثير على مختلف الأطراف التي لها علاقة بشركات التأمين، كالمؤمن لهم، المستثمرون، إدارة شركات التأمين، سلطات الإشراف والرقابة، المحللون الماليون، الأسواق المالية المحلية والدولية.

الفصل الرابع:
دراسة واقع الأداء المحاسبي لعينة من شركات التأمين الجزائرية في ظل تطبيقها للنظام المحاسبي المالي

تمهيـــد:

إن تقييم أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية له أهمية كبيرة بالنسبة لمختلف الأطراف كالمؤمن لهم، المستثمرين، إدارة شركات التأمين، المحللين الماليين وهيئة الإشراف على شركات التأمين، وبناء على ذلك نحاول من خلال هذا الفصل دراسة حالتي كل من الشركة الوطنية للتأمين (saa) باعتبارها أهم شركة تأمين على مستوى سوق التأمين الجزائري وشركة أليانس للتأمينات باعتبارها شركة التأمين الوحيدة المدرجة في بورصة الجزائر منذ سنة 2011، وذلك من خلال تقييم مدى التزامهما بمتطلبات النظام المحاسبي المالي وانعكاس ذلك على جودة المعلومة المحاسبية التي تفي باحتياجات الأطراف المهتمة بالنشاط التأميني.

ليختم هذا الفصل بدراسة استقصائية (استبيان) على عينة من شركات التأمين الجزائرية، وذلك من خلال بناء نموذج يهدف إلى دراسة العلاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين، ولتجسيد هذا النموذج يتم التطرق إلى التصميم النظري للدراسة الميدانية من خلال وصف نموذج الدراسة المقترح، وتبيان متغيراته المستقلة والتابعة، ثم صياغة فروض الدراسة، أما التصميم العملي فيتمثل في وصف لمجتمع وعينة الدراسة، محتوى الاستبيان، حدود ومشاكل الدراسة الميدانية، أساليب جمع البيانات والمعلومات، أساليب المعالجة الإحصائية، اختبار صدق وثبات الاستبيان، إضافة إلى تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة.

وعلى ضوء ما سبق سنتناول في هذا الفصل دراسة واقع الأداء المحاسبي لعينة من شركات التأمين الجزائرية في ظل تطبيقها للنظام المحاسبي المالي وفق ثلاثة محاور على النحو الآتي:

I- تقييم الأداء المحاسبي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) في ظل تطبيقها للنظام المحاسبي المالي.

II- تقييم الأداء المحاسبي لشركة أليانس (alliance) للتأمينات في ظل تطبيقها للنظام المحاسبي المالي.

III- تحليل الأداء المحاسبي لعينة من شركات التأمين في الجزائر من خلال دراسة استقصائية (الاستبيان).

I- تقييم الأداء المحاسبي لشركة (SAA) في ظل تطبيقها للنظام المحاسبي المالي:

تعتبر الشركة الوطنية للتأمين (SAA) من الشركات العمومية الرائدة على مستوى سوق التأمين الجزائري من خلال النتائج التي تحققها، نظرا لنظرتها الإستراتيجية في ممارسة النشاط التأميني، وبالتالي فإن تقييم الأداء المحاسبي للشركة الوطنية للتأمين في ظل تطبيقها للنظام المحاسبي المالي له أهمية كبيرة، خاصة في ظل توفر الشركة على الإمكانيات المادية والمالية، إضافة إلى كفاءة إطاراتها المحاسبية والمالية، وبالتالي على الشركة الوطنية للتأمين الاستغلال الأمثل لهذه الإمكانيات من أجل تحسين أدائها المحاسبي، تعزيز مكانتها والاستجابة لتطلعات مختلف الأطراف الطالبة للمعلومة المحاسبية خاصة المستثمرين.

I-1- تقديم الشركة الوطنية للتأمين (SAA): لقد تأسست الشركة الوطنية للتأمين (saa) في 12 ديسمبر 1963 على شكل شركة مختلطة جزائرية- مصرية بنسبة (61%- 39%)، وهي شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها حاليا بـ 20 مليار دج، حيث تمارس كل من: تأمين المسؤولية المدنية وأضرار السيارات، تأمين التجار والمهنيين، تأمين الأخطار الصناعية، تأمين الهندسة والبناء وتأمين النقل، كما احتلت المرتبة الأولى (01) سنة 2015 على مستوى سوق التأمين الجزائري من حيث رقم الأعمال (الإنتاج).

I-1-1- شبكة التوزيع للشركة الوطنية للتأمين (SAA): تتكون الشركة الوطنية للتأمين من 15 مديرية جهوية، 293 وكالة مباشرة، 210 وكيل عام، 26 سمسار و 150 وكالة لبنك التأمين مع كل من: la BADR, la BNA et la BDL.

I-1-2- فروع الشركة الوطنية للتأمين (SAA): تتكون الشركة الوطنية للتأمين من فرع للخبرة يتكون من 25 مركز، فرع متخصص في تأمينات الأشخاص (التأمين على الحياة)، فرع للمساعدة، فرع للطباعة و 03 مراكز للتكوين الداخلي، كما تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديث نظام التسيير والمعلومات؛

- تعزيز مكانتها في سوق التأمينات الجزائري، حيث تحتل الصدارة من بين شركات التأمين النشطة في الجزائر؛

- تكثيف قنوات توزيع منتوجاتها؛

- تحسين مستوى تكوين إطاراتها؛

- المحافظة على نمو رقم أعمالها؛

– تحسين جودة الخدمة المقدمة إلى الزبائن، وذلك من خلال السرعة في تسوية التعويضات وكذلك حسن الاستقبال لهؤلاء الزبائن.

I-2- تحليل نتائج المؤشرات التقنية والمحاسبية للشركة الوطنية للتأمين (SAA):

I-2-1- الإنتاج: لقد حققت الشركة الوطنية للتأمين (SAA) في فرع التأمين على الأضرار سنة 2015 رقم أعمال قدره 27.4 مليار دج، مقابل 26.5 مليار دج سنة 2014، وذلك بنمو قدره 0.9 مليار دج أي بنسبة 3.39%، مع حصة اكتتاب قدرت بـ 102105 عقود تأمين مكتتبة إضافية، والشكل رقم (4-1) يوضح تطور الإنتاج خلال الفترة 2010- 2015.

الشكل رقم (4-1): تطور الإنتاج للشركة الوطنية للتأمين من 2010 – 2015 (الوحدة: مليار دج)

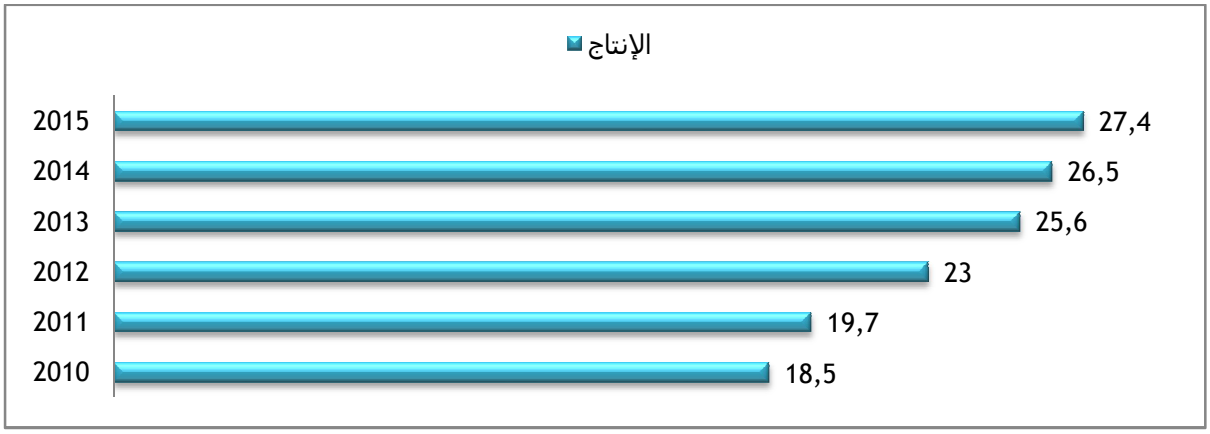

source: Activité d'assurance de la SAA, rapport annuel 2015

يتبين من خلال الشكل أعلاه أن رقم الأعمال في نمو مستمر منذ سنة 2010، وهذا يعكس الإستراتيجية الناجحة للشركة الوطنية للتأمين في مجال سياسة الإنتاج، الأمر الذي سمح لها بتعزيز مكانتها على مستوى سوق التأمين الجزائري، حيث احتلت المرتبة الأولى سنة 2015 بحصة سوقية قدرت بـ 23 %، حيث يمكن تفسير ذلك إلى أن الشركة استطاعت الحفاظ على زبائنها، وذلك من خلال نوعية الخدمات التي تقدمها لهم، أو توسيع شبكات توزيع منتجاتها، أو ابتكار منتجات جديدة تتوافق ورغبات زبائنها.

I-2-2- الحوادث والتعويضات: لقد ارتفع المبلغ الإجمالي للتعويضات في سنة 2015 إلى 16.6 مليار دج والمتعلق بتسوية 370507 ملف، مقابل 15.8 مليار دج والمتعلق بتسوية 377366 ملف في سنة 2014، والشكل رقم (4-2) يوضح تطور التعويضات من 2010- 2015.

الشكل رقم (4-2): تطور التعويضات للشركة الوطنية للتأمين من 2010 – 2015 (الوحدة: مليار دج)

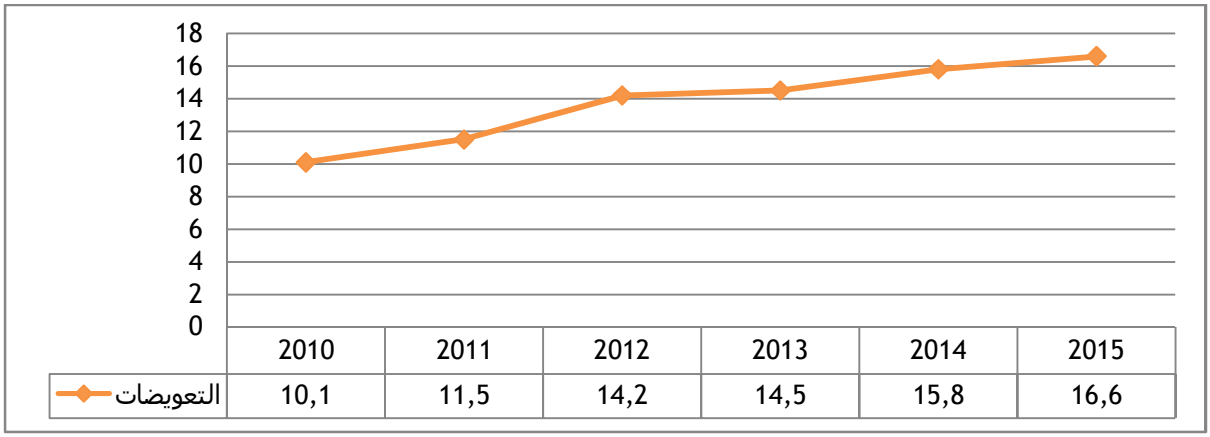

source: Activité d'assurance de la SAA, rapport annuel 2015

يتبين من خلال الشكل أعلاه أن قيمة التعويضات في زيادة مستمرة منذ سنة 2010، وهذا يتوافق مع زيادة رقم أعمالها، حيث يمكن تفسير ذلك إلى زيادة عدد الحوادث المؤمن عليها وتسويتها.

I-2-3- التوظيفات المالية: لقد بلغت قيمة التوظيفات المالية 48586 مليون دج سنة 2015، مقابل 47586 مليون دج سنة 2014، وذلك بمعدل نمو قدره 2.10% ، الذي يعكس حصة إضافية قدرها 1000 مليون دج، والشكل رقم (4- 3) يوضح تطور قيمة التوظيفات المالية من 2010- 2015.

الشكل رقم (4-3): تطور التوظيفات المالية للشركة الوطنية للتأمين من 2010 – 2015 (الوحدة: مليار دج)

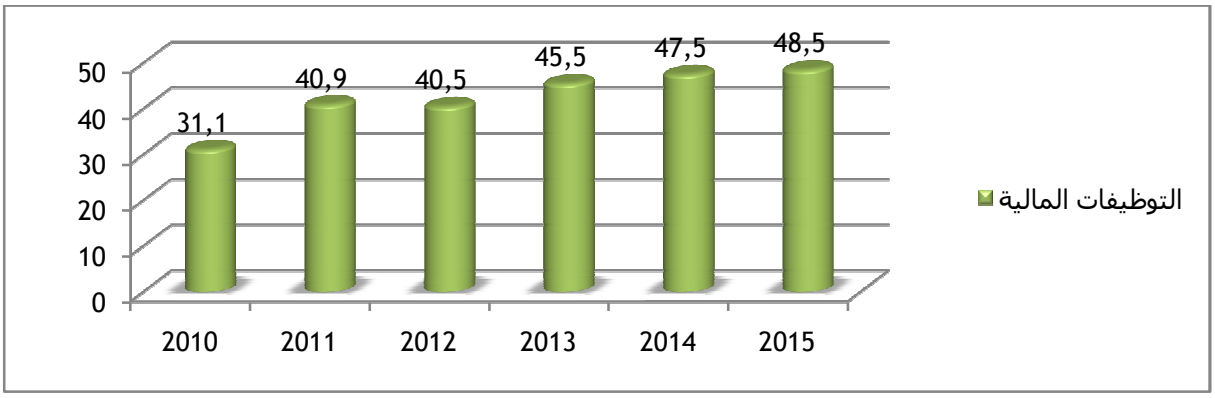

source: Ministère des Finances, direction des assurances, activité des assurance en Algérie, 2010- 2015.

I-2-4- النواتج المالية: لقد بلغت قيمة النواتج المالية الناشئة من التوظيفات المالية مبلغ قدره 1534.56 مليون دج سنة 2015، مقابل 1541.76 مليون دج سنة 2014، وذلك بانخفاض ضئيل قدره 0.46 %، والشكل رقم (4- 4) يوضح تطور النواتج المالية من 2010- 2015.

الشكل رقم (4- 4): تطور النواتج المالية للشركة الوطنية للتأمين من 2010 – 2015 (الوحدة: مليار دج)

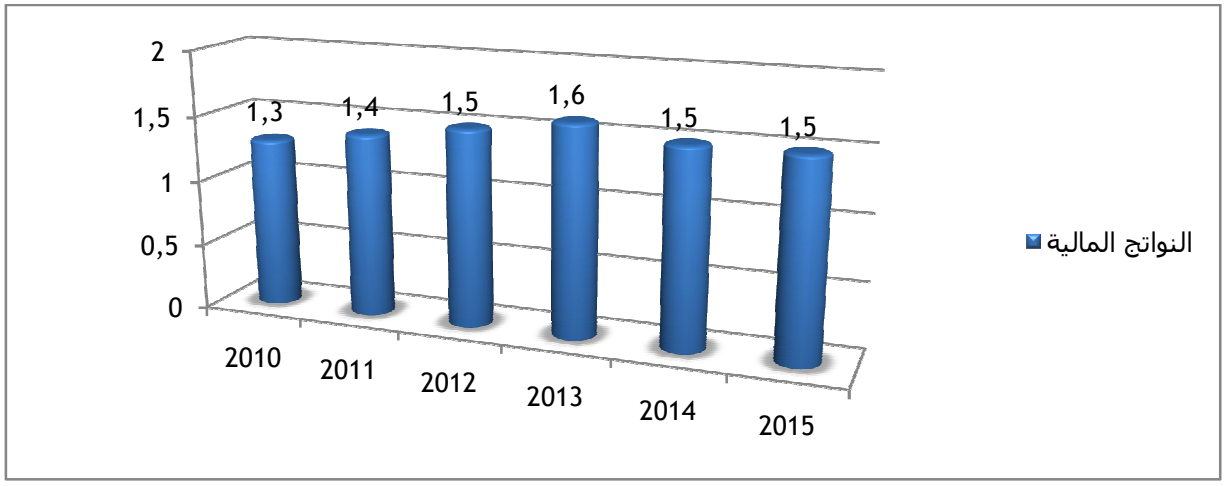

source: Activité d'assurance de la SAA, rapport annuel 2015.

I-2-5- هامش التأمين: لقد بلغت قيمة هامش التأمين 10.5 مليار دج سنة 2015، مقابل 10.7 مليار دج سنة 2014، وذلك بانخفاض قدره 1.86 %، والشكل رقم (4- 5) يبين تطور هامش التأمين من 2010- 2015.

الشكل رقم (4-5): تطور هامش التأمين للشركة الوطنية للتأمين من 2010 – 2015 (الوحدة: مليار دج)

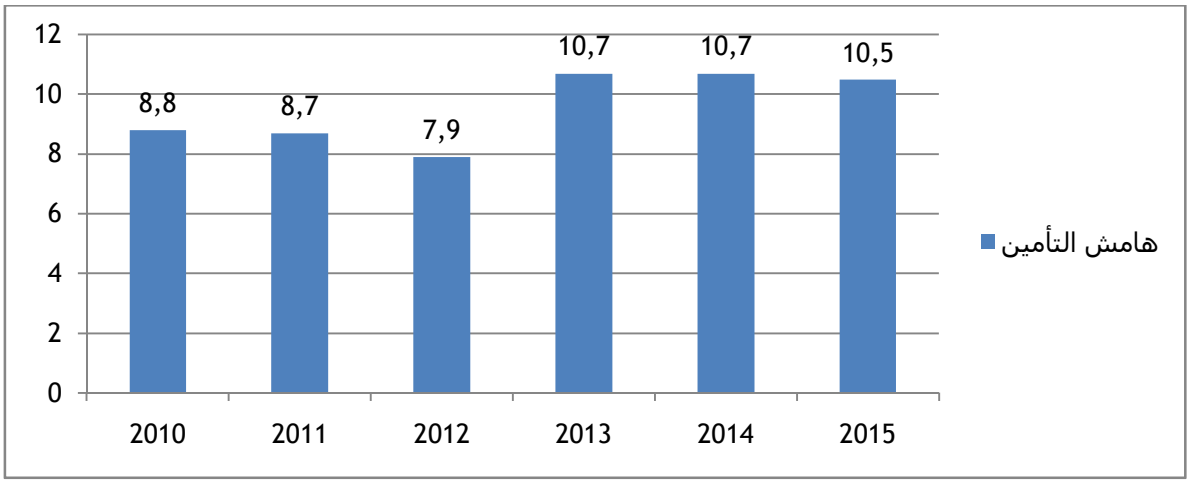

source : Activité d'assurance de la SAA, rapport annuel 2015.

يتبين من خلال الشكل أعلاه عدم استقرار قيمة هامش التأمين حيث شهد انخفاضا خلال الفترة 2010-2012، لترتفع قيمته إلى 10.7 مليار دج سنة 2013 ويستقر في سنة 2014 عند نفس القيمة، ثم ينخفض من جديد إلى 10.5 مليار دج سنة 2015.

I-2-6- هامش الملاءة المالية: لقد بلغت قيمة هامش الملاءة المالية 31.2 مليار دج سنة 2015، مقابل 29.3 مليار دج سنة 2014، وذلك بمعدل نمو قدره 6.48 %، والشكل رقم (4- 6) يوضح تطور هامش الملاءة المالية خلال الفترة 2010-2015.

الشكل رقم (4-6): تطور هامش الملاءة المالية للشركة الوطنية للتأمين من 2010 – 2015 (الوحدة: مليار دج)

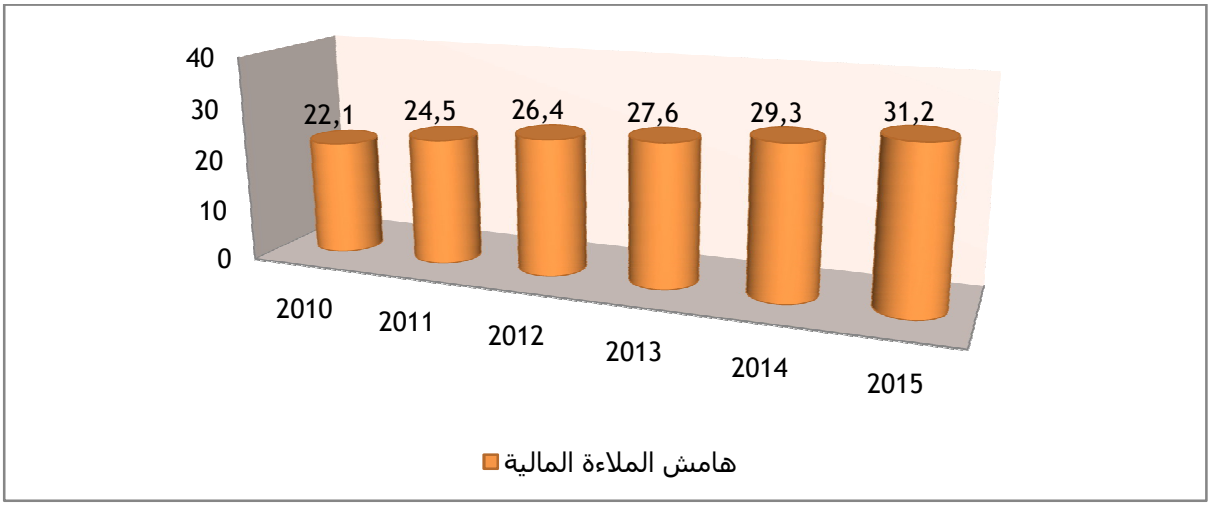

source: Activité d'assurance de la SAA, rapport annuel 2015

يتضح من خلال الشكل أعلاه نمو هامش الملاءة المالية للشركة الوطنية للتأمين من سنة 2010 إلى سنة 2015 وهذا يعزز قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم.

I-2-7- المصاريف العامة: لقد بلغت قيمة المصاريف العامة 8.2 مليار دج سنة 2015، مقابل 7.7 مليار دج سنة 2014، وذلك بمعدل نمو قدره 6.49 %، والشكل رقم (4- 7) يوضح تطور المصاريف العامة للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2010- 2015.

الشكل رقم (4–7): تطور المصاريف العامة للشركة الوطنية للتأمين من 2010 – 2015 (الوحدة: مليار دج)

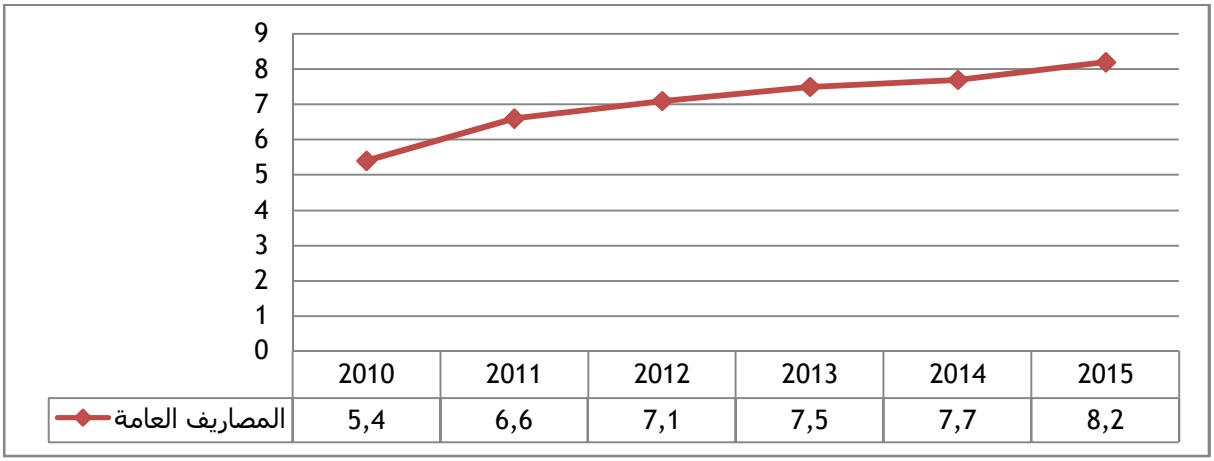

source: Ministère des Finances, direction des assurances, activité des assurances en Algérie, 2010- 2015.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه نمو في قيمة المصاريف العامة خلال الفترة 2010- 2015، وذلك بمعدل قدره 51.85 %، حيث تمثل مصاريف المستخدمين محور أساسي في تكوين المصاريف العامة، لذا يجب على الشركة التحكم فيها حتى لا تؤثر على أدائها.

I–8–2– النتيجة المحاسبية: لقد حققت الشركة الوطنية للتأمين نتيجة محاسبية قدرها 3.386 مليار دج سنة 2015، مقابل 3.228 مليار دج سنة 2014، وذلك بمعدل نمو قدره 4.89 %؛ والشكل رقم (4- 8) يوضح تطور النتيجة المحاسبية للشركة خلال الفترة 2010- 2015.

الشكل رقم (4– 8): تطور النتيجة المحاسبية للشركة الوطنية للتأمين من 2010 – 2015 (الوحدة: مليار دج)

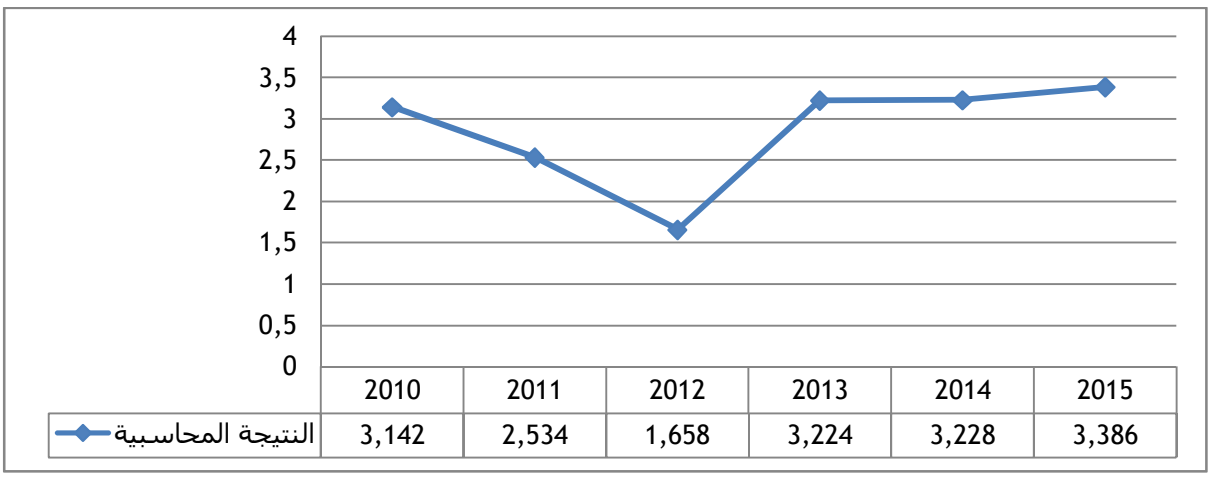

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على القوائم المالية للشركة الوطنية للتأمين من 2010 – 2015

يتبين من خلال الشكل أعلاه نمو في النتيجة المحاسبية للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2012- 2015، وهي تعكس زيادة إيرادات الشركة مقارنة بتكاليفها.

I-3- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام المحاسبي للشركة الوطنية للتأمين (saa):

تعتبر الشركة الوطنية للتأمين من المؤسسات الخاضعة لتطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من 01 جانفي 2010، ولذلك كان لزاما عليها القيام بمجموعة من الإجراءات الضرورية لتطبيق هذا النظام (scf).

I-3-1- الإجراءات المتبعة من طرف الشركة الوطنية للتأمين لتطبيق النظام المحاسبي المالي: لقد قامت الشركة الوطنية للتأمين بمجموعة من الإجراءات المتعلقة بالانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، حيث تتمثل تلك الإجراءات في كل من معالجة الحسابات، تكوين الإطارات المحاسبية والمالية، تحديث أنظمة المعلومات.

أولا- العمليات الخاصة بمعالجة الحسابات وتتمثل في:

- إعادة فتح كل حسابات الميزانية والتسيير ضمن مدونة وفق المخطط المحاسبي القطاعي (PCS)* في يومية جديدة تحت اسم (000 اليومية الافتتاحية الخاصة بمعالجة الحسابات)؛

- إعداد جدول مطابقة بين حسابات المخطط المحاسبي القطاعي (PCS) والنظام المحاسبي المالي (SCF)؛

- إعداد جدول مطابقة بين حسابات المخطط المحاسبي القطاعي والنظام المحاسبي المالي، والخاصة بكل من مؤونات الحوادث الواجبة الدفع (PSAP)**، مؤونات الأخطار الجارية (PREC)*** والمؤونات الرياضية (PM)****.

- معالجة بعض بنود الأصول، الخصوم، المنتجات والأعباء.

ثانيا- تكوين الإطارات المحاسبية والمالية: لقد قامت الشركة الوطنية للتأمين بإجراء دورات تكوينية لإطاراتها المحاسبية والمالية بكل ما يتعلق بشرح الإطار المفاهيمي، الإجراءات والمبادئ المحاسبية...للنظام المحاسبي المالي، وذلك بمعهد برج الكيفان (ISGP)***** من خلال خبراء جزائريين ومن الخارج لمدة 03 أشهر، كل دورة 10 أيام.

*- plan comptable sectoriel.
**- les provisions pour sinistres à payer.
***- les provisions pour risques en cours.
****- les provisions mathématiques.
*****- institut supérieur de gestion et planification.

ثالثا– تحديث أنظمة المعلومات: لقد قامت الشركة الوطنية للتأمين ضمن إطار تطبيقها للنظام المحاسبي المالي باستخدام برنامج معلوماتي جديد تحت اسم (ORASS) ابتداء من سنة 2010، والذي عوض البرنامج المعلوماتي القديم المسمى (EL BASSIT) والذي كان يتوافق مع إجراءات العمل المحاسبي للمخطط المحاسبي الوطني (PCN) حيث توقف العمل به سنة 2009، كما يعتبر البرنامج المعلوماتي (ORASS) برنامج يساير المتطلبات الجديدة للعمل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، حيث يسمح بالتنسيق بين كل من مصالح الإنتاج، الحوادث والمحاسبة، الأمر الذي ساعد المحاسب من الحصول على البيانات من مصلحتي الإنتاج والحوادث بشكل آلي ثم معالجتها وإخراجها في الوقت المناسب على شكل تقارير وقوائم مالية قابلة لاستخدامها في صناعة مختلف القرارات، والشكل رقم(4–9) يوضح آلية التسجيل المحاسبي في يومية الإنتاج وفق البرنامج المعلوماتي (ORASS).

الشكل رقم (4–9): التسجيل الآلي لعملية الإنتاج (إصدار الأقساط) وفق برنامج (ORASS).

المصدر: قسم المحاسبة والمالية – المديرية العامة للشركة الوطنية للتأمين (saa)

I-3-2- تقييم أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في الشركة الوطنية للتأمين: إن تطبيق النظام المحاسبي المالي أثر بشكل كبير على نظام المعلومات المحاسبي للشركة الوطنية للتأمين، من خلال استحداث مدونة حسابات جديدة متوافقة مع طبيعة النشاط التأميني، اعتماد قوائم مالية جديدة متوافقة مع القوائم المالية الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي (IAS1) والمتعلق بعرض القوائم المالية، الاهتمام بالإفصاح المحاسبي وذلك استجابة لاحتياجات مختلف الأطراف الطالبة للمعلومة المحاسبية.

أولا- الأثر على مدونة الحسابات: إن مدونة الحسابات متوافقة مع طبيعة النشاط التأميني المحفوف بالمخاطر للشركة الوطنية للتأمين، وبالتالي ضرورة ضمان قدرة الشركة الوطنية للتأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة وثائق التأمين، وقد تجسد هذا من خلال استحداث حساب جديد هو الحساب رقم 14 تحت اسم المؤونات المقننة، كما تم تكريس الصنف رقم (03) كله لحسابات المؤونات التقنية، حيث تسمح كل من المؤونات المقننة والمؤونات التقنية بتعزيز الملاءة المالية للشركة الوطنية للتأمين.

ثانيا- الأثر على القوائم المالية: إن القوائم المالية التي تنتجها الشركة الوطنية للتأمين والمتمثلة في كل من الميزانية، حساب النتائج، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، جدول سيولة الخزينة والملحق خلال الفترة من 2010 إلى 2015 متوافقة مع القوائم المالية الواردة في الإشعار رقم 89، (أنظر الملحق رقم (05): الميزانية وحساب النتائج للشركة الوطنية للتأمين سنة 2015)، حيث:

- تعكس كل من الميزانية وحساب النتائج الصورة الصادقة والأداء للشركة الوطنية للتأمين خلال السنة المالية؛

- يقيس جدول سيولة الخزينة قدرة الشركة الوطنية للتأمين على توليد تدفقات نقدية، وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة؛

- يسمح جدول تغير الأموال الخاصة بتحليل التغيرات التي تطرأ على رؤوس الأموال الخاصة للشركة الوطنية للتأمين؛

- تتصف المعلومات الواردة في القوائم المالية للشركة الوطنية للتأمين بالخصائص التالية: الملاءمة، الدقة، الوضوح والقابلية للمقارنة؛

- يتم إعداد القوائم المالية من طرف الشركة الوطنية للتأمين على أساس استمرارية الاستغلال.

وفيما يلي تحليل لأهم التغيرات التي طرأت على الميزانية وحساب النتائج للشركة الوطنية للتأمين وفق النظام المحاسبي المالي:

– الميزانية: تتكون الميزانية من 05 مجموعات:

– جانب الأصول ويتكون من الأصول غير الجارية والأصول الجارية؛

– جانب الخصوم ويتكون من رؤوس الأموال الخاصة إضافة إلى الخصوم غير الجارية والخصوم الجارية؛

– تحتوي الميزانية على المعلومات المتعلقة بالسنة المالية السابقة، حيث يساعد ذلك على المقارنة ومعرفة التغيرات التي طرأت على الميزانية من سنة لأخرى؛

– عدم احتواء الميزانية على بعض العناصر مثل المصاريف الإعدادية؛

– تحتوي الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي على العناصر السائلة وشبه السائلة،

– ظهور بعض العناصر الجديدة ضمن الخصوم مثل حصة الشركة المدمجة وحصة ذوي الأقلية.

– تتضمن الميزانية نوع خاص من الخصوم والذي يتمثل في حـ/14 المؤونات المقننة، وحـ/ 3 المؤونات التقنية للتأمين الذي يعتبر من أهم الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، حيث يعكس طبيعة النشاط التأميني الذي يتميز بالطابع الاحترازي كونه مبني على الأحداث المستقبلية المحفوفة بالمخاطر.

– إن عرض الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي يسهل إجراء عملية التحليل المالي لنشاط شركات التأمين.

– حساب النتائج:

– تغيير التسمية من جدول حسابات النتائج إلى حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي؛

– يتم إظهار معطيات السنة المالية السابقة لغرض إجراء عملية المقارنة؛

– تظهر نتيجة السنة المالية في حـ/12؛

– تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها (حساب النتائج حسب الطبيعة)؛

– ظهور النتيجة المالية حسب النظام المحاسبي المالي بشكل مستقل؛

– يحتوي حساب النتائج على بعض العناصر الجديدة مثل حصة ذوي الأقلية؛

– يظهر حساب النتائج أكبر قدر من النتائج، وهذا من شأنه إعطاء صورة أكثر وضوحا عن أداء شركة التأمين وقدرتها على تحقيق الأرباح أو تحديد العوامل التي أدت إلى حدوث الخسائر، حيث تتمثل تلك النتائج في:

الأقساط المكتسبة للسنة المالية = (الأقساط الصادرة على العمليات المباشرة + الأقساط المقبولة – الأقساط الصادرة المرحلة – الأقساط المقبولة المرحلة).

مطالبات السنة المالية = (المطالبات على العمليات المباشرة + المطالبات على القبولات).

عمولات إعادة التأمين = (العمولات المستلمة على إعادة التأمين – العمولات المدفوعة على إعادة التأمين).

هامش التأمين = (الأقساط المكتسبة للسنة المالية – مطالبات السنة المالية + عمولات إعادة التأمين).

النتيجة التقنية العملياتية = (هامش التأمين) – (المشتريات والخدمات الخارجية + أعباء المستخدمين + الضرائب، الرسوم والمدفوعات المماثلة – المنتجات العملياتية الأخرى + الأعباء العملياتية الأخرى + مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة – الاسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات).

النتيجة المالية = (المنتوجات المالية – الأعباء المالية).

النتيجة العادية قبل الضرائب = (النتيجة التقنية العملياتية + النتيجة المالية).

النتيجة الصافية للنتائج العادية = (مجموع منتجات الأنشطة العادية – مجموع تكاليف الأنشطة العادية).

نستنتج مما سبق أن الشركة الوطنية للتأمين (saa) قد التزمت بمبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي من خلال الإشعار رقم (89)، حيث أصبحت هذه القوائم المالية معبرة أكثر عن واقعها الاقتصادي وذلك لنوعية وأهمية المعلومات التي تتضمنها، والتي بفضلها يمكن اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

ثالثا– الأثر على الإفصاح المحاسبي: لقد أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الإفصاح عن المعلومة المحاسبية للشركة الوطنية للتأمين، وذلك كما يلي:

– تقوم الشركة الوطنية للتأمين بالإفصاح عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛

– تقوم الشركة الوطنية للتأمين بالإفصاح عن المعلومات التي تجعل فهم أحسن لكل من الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة؛

– تقوم الشركة الوطنية للتأمين بالإفصاح عن المعلومات التي تخص طبيعة علاقتها مع الأطراف الأخرى؛

– تقوم الشركة الوطنية للتأمين بالإفصاح عن الأحداث التي تقع بعد تاريخ إقفال الحسابات.

رابعا– أثر التدقيق المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية للشركة الوطنية للتأمين: يعد تقرير محافظي الحسابات من أهم الأدوات التي يعتمد عليها مختلف الأطراف المهتمة بنشاط الشركة الوطنية للتأمين، وبناء على ذلك فإن محافظي الحسابات يشهدان بأن الحسابات السنوية للشركة تم إعدادها بشكل قانوني وتظهر صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الشركة خلال السنوات المالية من 2010 إلى 2015، (أنظر الملحق رقم (06): تقرير محافظي الحسابات للشركة الوطنية للتأمين سنة 2015).

خامسا– أثر المعلومة المحاسبية على الأطراف ذات العلاقة بالشركة الوطنية للتأمين: إن المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي تفي باحتياجات كل من:

– المستثمرين في الشركة الوطنية للتأمين؛

– إدارة الشركة الوطنية للتأمين؛

– المحللين الماليين للشركة الوطنية للتأمين؛

– هيئة الإشراف على الشركة الوطنية للتأمين.

I–3–3– صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الشركة الوطنية للتأمين: تتمثل أهم الصعوبات التي واجهت الشركة الوطنية للتأمين من خلال تطبيقها للنظام المحاسبي المالي في نقص تكوين الإطارات المحاسبية المكلفة بإعداد القوائم المالية.

II– تقييم الأداء المحاسبي لشركة أليانس (alliance) للتأمينات في ظل تطبيقها للنظام المحاسبي المالي:

تعتبر شركة أليانس للتأمينات من أهم الشركات الخاصة على مستوى سوق التأمين الجزائري وهي شركة التأمين الوحيدة المدرجة في بورصة الجزائر منذ سنة 2011، وبالتالي فإن تقييم الأداء المحاسبي لشركة أليانس للتأمينات في ظل تطبيقها للنظام المحاسبي المالي له أهمية كبيرة، خاصة في ظل إدراجها في البورصة لما له من أثر على الاتصال المالي لمختلف الأطراف الطالبة للمعلومة المحاسبية خاصة المستثمرين، وبالتالي على شركة أليانس

للتأمينات العمل على تحسين أدائها المحاسبي من أجل تعزيز مكانتها ضمن سوق التأمين الجزائري، خاصة في ظل المنافسة الشديدة من طرف شركات التأمين الأخرى.

II-1- تقديم شركة أليانس (alliance) للتأمينات: لقد تأسست شركة أليانس للتأمينات سنة 2004، حيث تم اعتمادها في جويلية 2005 لتبدأ نشاطها الفعلي سنة 2006، وهي أول شركة تأمين مدرجة في بورصة الجزائر منذ سنة 2011، وهي شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها حاليا بـ 2.205 مليار دج، احتلت المرتبة الثامنة (08) سنة 2015 من حيث رقم الأعمال (الإنتاج) في فرع التأمينات على الأضرار، حيث تتمثل أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في:

- زيادة رقم الأعمال؛

- العمل على توازن محفظتها الاستثمارية؛

- تطوير شبكات توزيع المنتجات؛

- العمل على ديناميكية النشاط التجاري؛

- العمل على التحكم في تسيير الحوادث؛

- التكوين وسياسة المكافآت، إضافة إلى التحكم في المصاريف العامة.

II-1-1- تجربة شركة أليانس للتأمينات الخاصة بالولوج إلى بورصة الجزائر: طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 09- 375 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 95- 344 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، والمتعلق بتحديد الرأسمال الأدنى لشركات التأمين، وبناء على ذلك قررت شركة أليانس للتأمينات الولوج إلى بورصة الجزائر بهدف الرفع من رأسمالها، حيث منحت لها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB) التأشيرة رقم 02/ 2010 في 08 أوت 2010 لتطبيق هذه العملية التي تمثلت خصائصها فيما يلي[1]:

- مبلغ الإصدار: 1433787970 دج؛

- عدد الأسهم موضوع الإصدار: 1804511 سهم؛

[1]- لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB)، التقرير السنوي 2010، ص 28.

- صنف الأسهم: أسهم عادية؛

- القيمة الإسمية: 200 دج؛

- سعر الإصدار: 830 دج؛

- تم افتتاح عمليات الاكتتاب في 02 نوفمبر 2010 وإقفالها في 01 ديسمبر 2010؛

- الأرباح وفوائض القيم المترتبة على بيع أسهم شركة أليانس للتأمينات معفاة كليا من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS) إلى غاية 2013/12/31.

حيث كان القرض الشعبي الجزائري هو الوسيط في عمليات البورصة الذي رافق هذه الشركة أثناء عملية دخولها إلى البورصة.

والجدول رقم (4-1) يوضح التقسيم النهائي لأسهم شركة أليانس للتأمينات المعروضة للاكتتاب سنة 2010.

الجدول رقم (4- 1): التقسيم النهائي لأسهم شركة أليانس للتأمينات المعروضة للاكتتاب سنة 2010.

رمز القسم		عدد الأسهم الممنوحة	%
أ	الأشخاص الطبيعيون ذوي الجنسية الجزائرية	1338346	% 74.17
ب	المستثمرون في المؤسسات	181625	% 10.07
ج	الأشخاص المعنويون ذوي الجنسية الجزائرية	186022	% 10.31
ج مكرر	شركة المغرب للعربات	90226	% 5.00
د	الوكلاء العامون لشركة أليانس للتأمينات	3635	% 0.20
هـ	العمال الأجراء في شركة أليانس للتأمينات	4657	% 0.26
	المجموع	1804511	% 100

المصدر: لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB)، التقرير السنوي 2010.

كما تجدر الإشارة إلى أن الهدف الرئيسي لولوج شركة أليانس للتأمينات إلى بورصة الجزائر هو الرفع من رأسمالها الاجتماعي، وليس استجابة لمتطلبات النظام المحاسبي المالي المتعلقة بالإفصاح والشفافية، ومن نتائج ذلك زيادة رأسمالها الاجتماعي من 800000000 دج إلى 2205714180 دج.

والجدول رقم (4-2) يوضح أهم المؤشرات المالية لشركة أليانس للتأمينات من 2010- 2014.

الجدول رقم (4- 2): المؤشرات المالية لشركة أليانس للتأمينات من 2010- 2014 (الوحدة: دج)

الشركة	السنة	مجموع الأصول	رقم الأعمال	القيمة المضافة	النتيجة الصافية	نصيب السهم الواحد من الأرباح
شركة أليانس للتأمينات	2010	5854667626	2676145625	1198664530	198009909	20
	2011	6630436869	3903520914	1018713878	-364615008	00
	2012	6554707900	3714980127	1881836662	232934937	00
	2013	7107244380	4149957579	1963765966	367325800	30
	2014	7358539403	4427170545	1860262437	232934937	35

source: Cosob, les rapports annuels du 2011- 2015.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن شركة أليانس للتأمينات قد حققت خلال السنة الأولى لدخولها إلى البورصة سنة 2011 نتيجة محاسبية سلبية قيمتها (364615008 دج)، لتحقق بعد ذلك نتائج محاسبية إيجابية خلال السنوات 2012، 2013 و2014، كما رافق ذلك تحسن في نصيب السهم الواحد من الأرباح ابتداء من سنة 2013 كما يتضح في الشكل رقم (4- 10).

الشكل رقم (4-10): نصيب السهم الواحد من الأرباح لشركة أليانس للتأمينات من 2010- 2014 (الوحدة: دج)

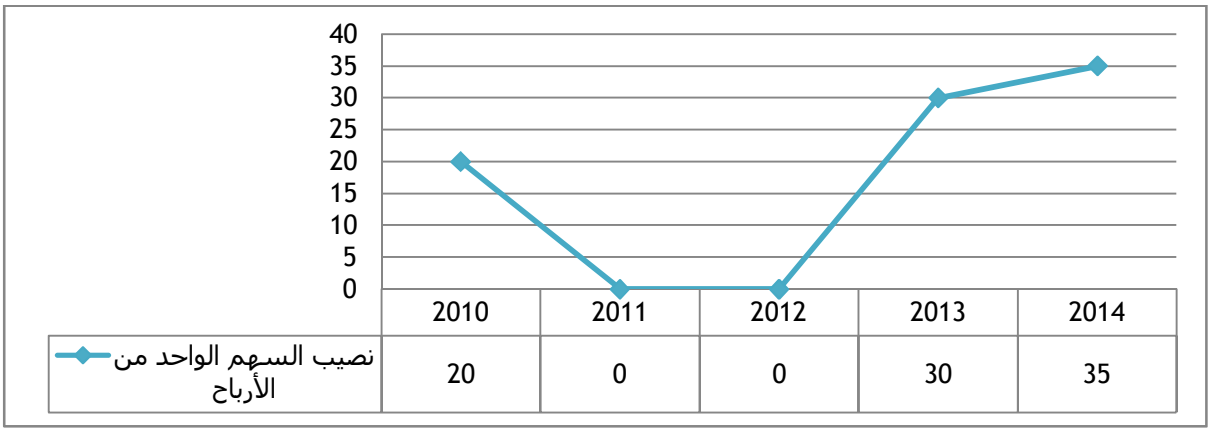

source: Cosob, les rapports annuels du 2011- 2015.

II-2- تحليل نتائج المؤشرات التقنية والمحاسبية لشركة أليانس (alliance) للتأمينات:

II-2-1- الإنتاج: لقد حققت شركة أليانس للتأمينات سنة 2015 رقم أعمال قدره 4.43 مليار دج، مقارنة بسنة 2014 حيث بلغ 4.42 مليار دج، وذلك بمعدل نمو قدره 0.22 **%**، والشكل رقم (4- 11) يوضح تطور الإنتاج خلال الفترة 2010- 2015.

الشكل رقم (4-11): تطور الإنتاج لشركة أليانس للتأمينات من 2010 – 2015 (الوحدة: مليار دج).

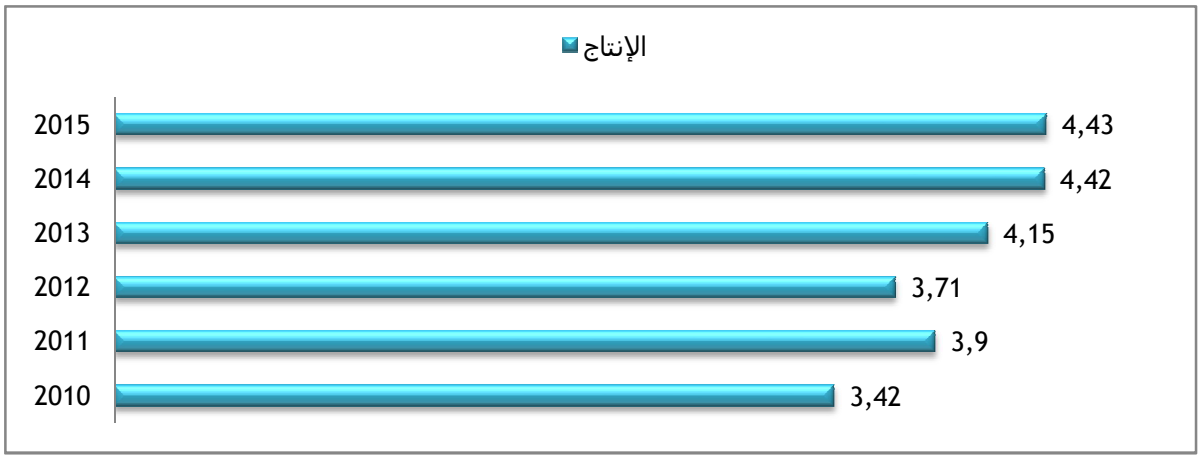

source: Ministère des Finances, direction des assurances, activité des assurance en Algérie, 2010- 2015.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه نمو في رقم أعمال شركة أليانس للتأمينات بداية من سنة 2012 إلى سنة 2015، وهذا يعكس شدة المنافسة من طرف شركات التأمين الأخرى.

II-2-2- التعويضات: لقد قدرت القيمة الإجمالية للتعويضات سنة 2015 بـ 1909 مليون دج، مقارنة بسنة 2014 حيث بلغت قيمتها 2026 مليون دج، وذلك بنسبة انخفاض قدرها – 6 %، والشكل رقم (4- 12) يوضح تطور التعويضات خلال الفترة 2010- 2015.

الشكل رقم (4-12): تطور التعويضات لشركة أليانس للتأمينات من 2010- 2015 (الوحدة: مليار دج).

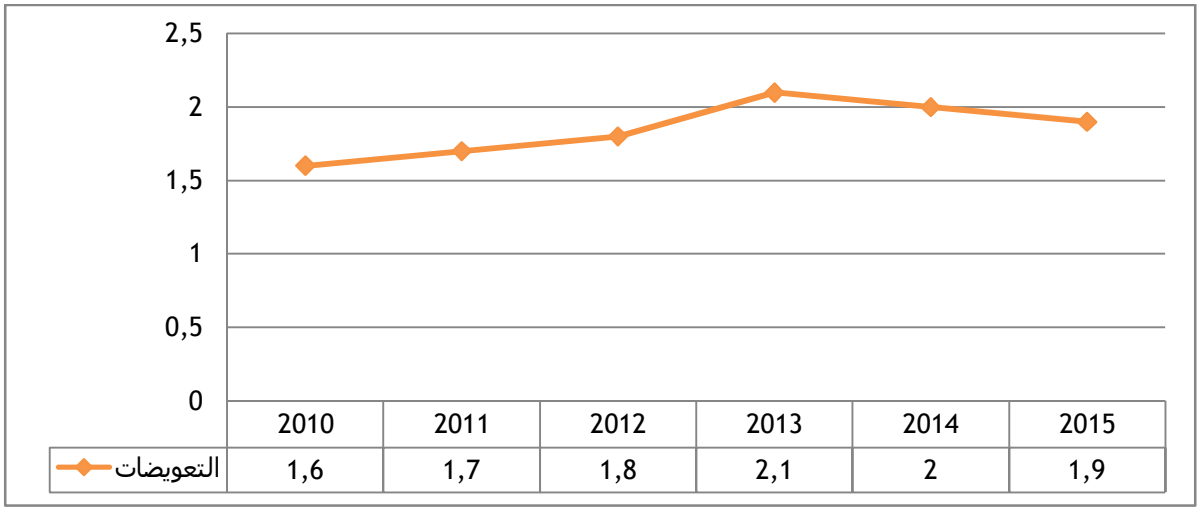

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التعويضات	1,6	1,7	1,8	2,1	2	1,9

source: Ministère des Finances, direction des assurances, activité des assurance en Algérie, 2010- 2015.

يتضح من خلال الشكل أعلاه نمو في قيمة التعويضات لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2010- 2013، لتنخفض من سنة 2013 حتى سنة 2015، وهذا يتناسب مع الحوادث المؤمن عليها.

II-2-3- التوظيفات المالية: لقد بلغت قيمة التوظيفات المالية 2322 مليون دج سنة 2015، مقابل 2702 مليون دج سنة 2014، وذلك بنسبة انخفاض قدرها – 14 %، والشكل رقم (4- 13) يوضح تطور التوظيفات المالية خلال الفترة 2010- 2015.

الشكل رقم (4– 13): تطور التوظيفات المالية لشركة أليانس للتأمينات من 2010 – 2015 (الوحدة: مليار دج)

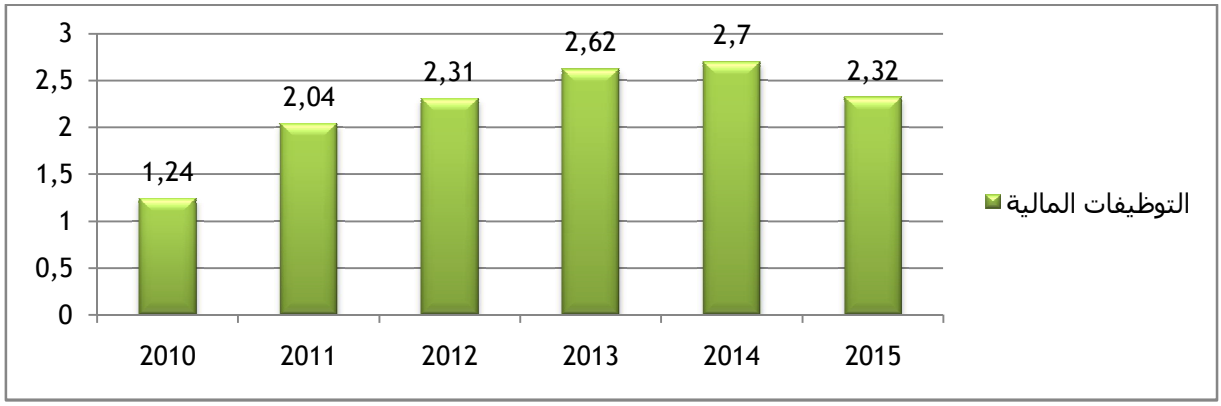

source: Ministère des Finances, direction des assurances, activité des assurance en Algérie, 2010- 2015.

II–2–4– النواتج المالية: لقد بلغت قيمة النواتج المالية الناشئة من هذه التوظيفات 40 مليون دج سنة 2015، مقابل 56 مليون دج سنة 2014، وذلك بنسبة انخفاض قدرها – 28 %، والشكل رقم (4– 14) يوضح تطور النواتج المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2010– 2015.

الشكل رقم (4– 14): تطور النواتج المالية لشركة أليانس للتأمينات من 2010 – 2015 (الوحدة: مليار دج)

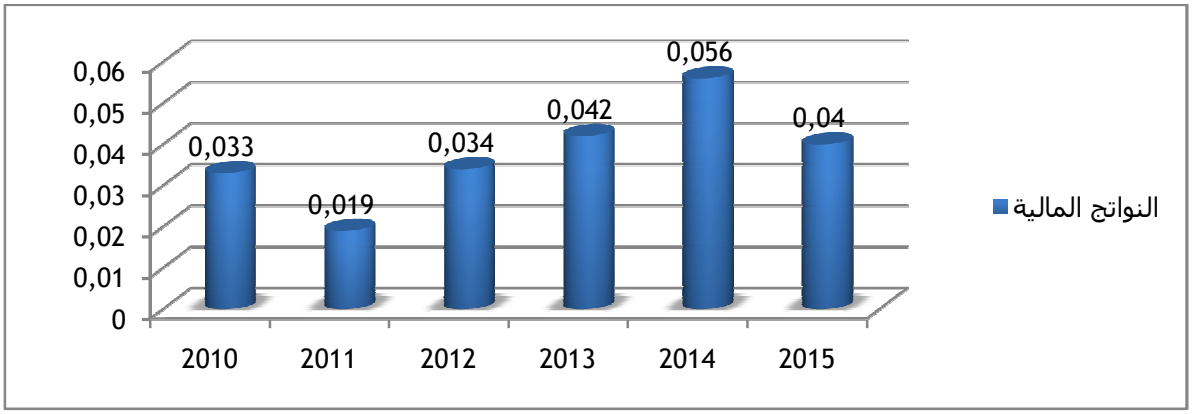

source: Ministère des Finances, direction des assurances, activité des assurance en Algérie, 2010- 2015.

II–2–5– هامش التأمين: لقد بلغت قيمة هامش التأمين 2.26 مليار دج سنة 2015، مقابل 1.86 مليار دج سنة 2014، وذلك بمعدل نمو قدره 21.5 %، والشكل رقم (4– 15) يوضح تطور هامش التأمين لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2010– 2015.

الشكل رقم (4– 15): تطور هامش التأمين لشركة أليانس للتأمينات من 2010 – 2015 (الوحدة: مليار دج)

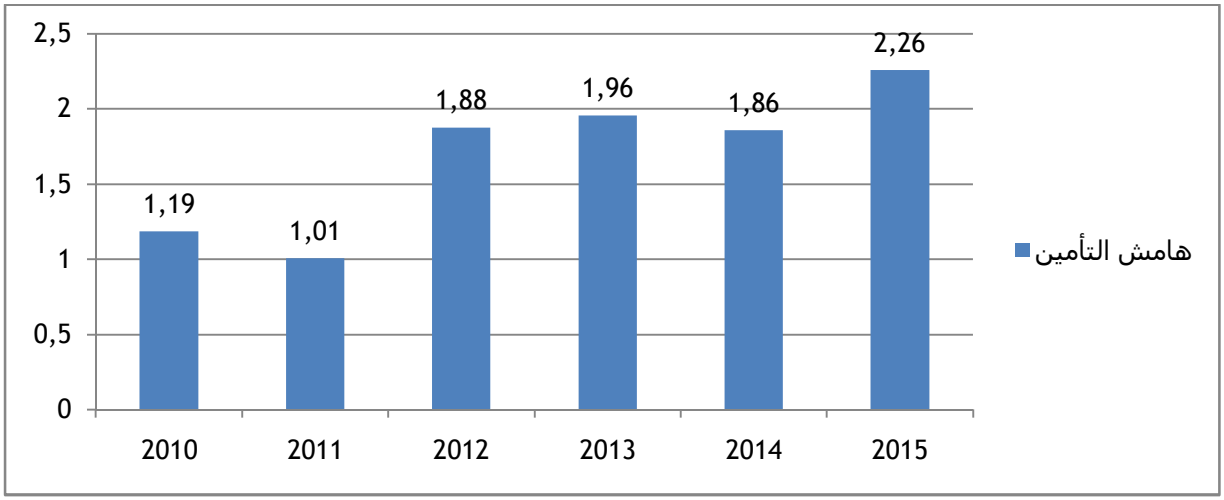

source: Ministère des Finances, direction des assurances, activité des assurance en Algérie, 2010- 2015.

II–2–6– هامش الملاءة المالية: يعتبر مؤشر هامش الملاءة المالية كمؤشر يعكس مدى قدرة شركة أليانس للتأمينات على الإيفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم، حيث حققت الشركة خلال سنة 2015 هامش ملاءة قيمته 2.75 مليار دج، مقابل هامش ملاءة قيمته 2.59 مليار دج سنة 2014، وهذا المؤشر في تطور مستمر ابتداء من سنة 2012، والشكل رقم (4– 16) يعكس تطور هامش الملاءة المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2010– 2015.

الشكل رقم (4– 16): تطور هامش الملاءة المالية لشركة أليانس للتأمينات من 2010 – 2015 (الوحدة: مليار دج)

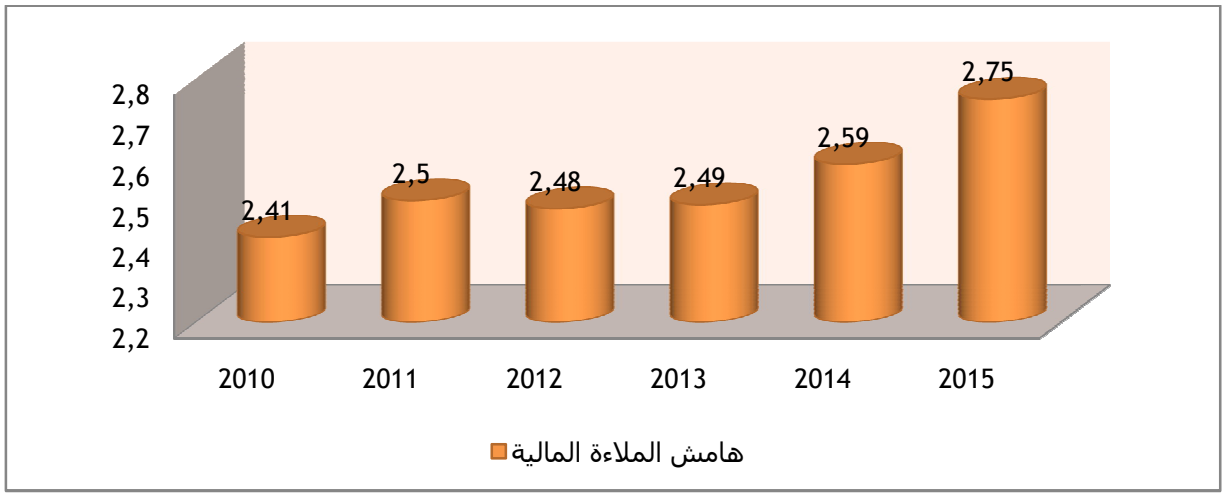

source: Ministère des Finances, direction des assurances, activité des assurance en Algérie, 2010- 2015.

II-2-7- المصاريف العامة: لقد بلغت قيمة المصاريف العامة 1.83 مليار دج سنة 2015، مقابل 1.63 مليار دج سنة 2014، وذلك بمعدل نمو قدره 12.26 %، وتعتبر مصاريف المستخدمين من المكونات الرئيسية للمصاريف العامة وهي تعكس مدى الزيادات في أجور المستخدمين أو توسيع شبكات توزيع المنتجات...، وهي في زيادة مستمرة ابتداء من سنة 2010 كما يتضح في الشكل رقم (4- 17).

الشكل رقم (4- 17): تطور المصاريف العامة لشركة أليانس للتأمينات من 2010 – 2015 (الوحدة: مليار دج)

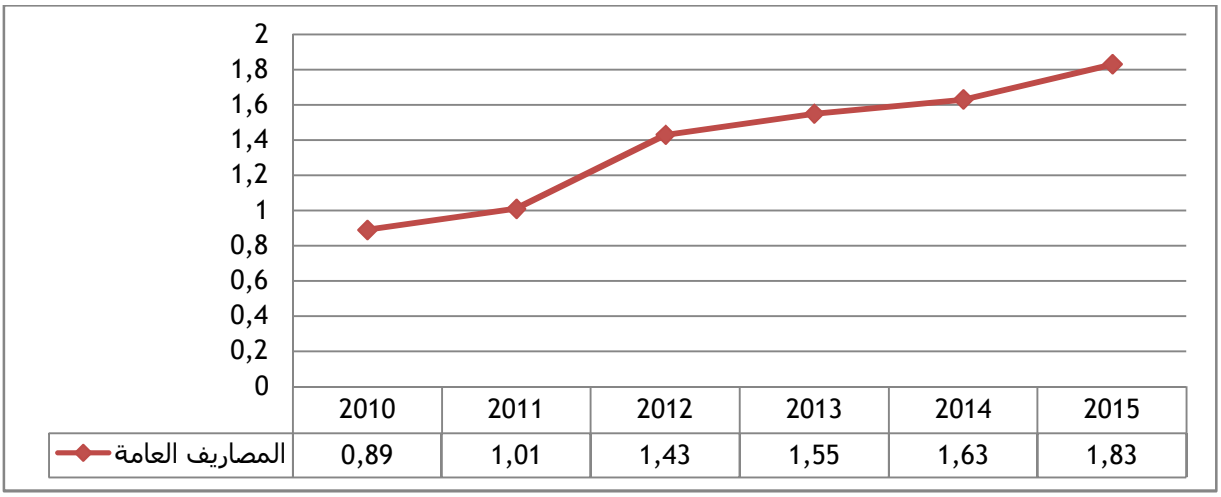

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المصاريف العامة	0,89	1,01	1,43	1,55	1,63	1,83

source: Ministère des Finances, direction des assurances, activité des assurance en Algérie, 2010- 2015.

II-2-8- النتيجة المحاسبية: لقد حققت شركة أليانس للتأمينات نتيجة محاسبية قدرها 0.363 مليار دج سنة 2015، مقابل 0.355 مليار دج سنة 2014، وذلك بمعدل نمو قدره 2.25 %، والشكل رقم (4- 18) يعكس تطور النتيجة المحاسبية للشركة خلال الفترة 2010- 2015.

الشكل رقم (4- 18): تطور النتيجة المحاسبية لشركة أليانس للتأمينات من 2010 – 2015 (الوحدة: مليار دج)

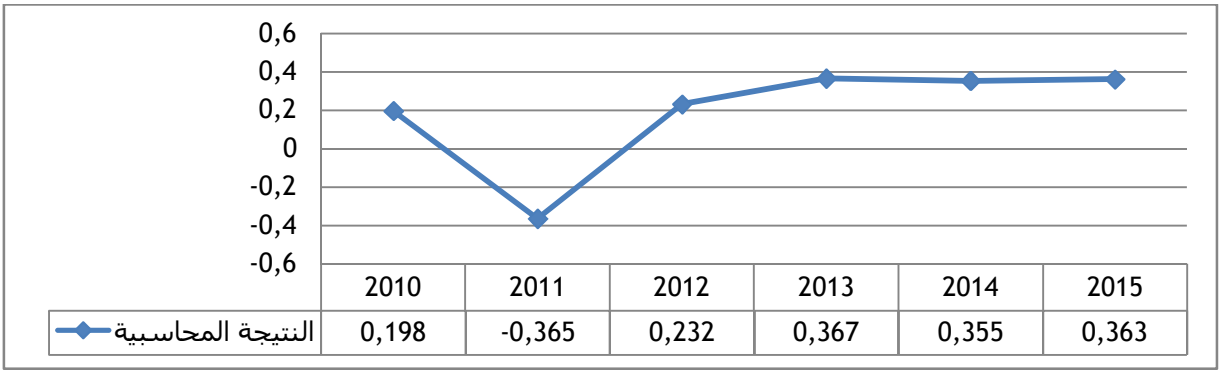

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النتيجة المحاسبية	0,198	-0,365	0,232	0,367	0,355	0,363

source: Ministère des Finances, direction des assurances, activité des assurances en Algérie, 2010- 2015.

II-3- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام المحاسبي لشركة أليانس (alliance) للتأمينات:

تعتبر شركة أليانس للتأمينات من المؤسسات الخاضعة لتطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من 01 جانفي 2010، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على الشركة خاصة وأنها مدرجة في البورصة من خلال دعم الإفصاح والشفافية على المعلومات التي تقدمها إلى مختلف الأطراف.

II-3-1- تقييم أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركة أليانس للتأمينات: إن لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر على نظام المعلومات المحاسبي لشركة أليانس للتأمينات، من خلال استحداث مدونة حسابات جديدة متوافقة مع طبيعة النشاط التأميني، اعتماد قوائم مالية جديدة متوافقة مع القوائم المالية الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي (IAS1) والمتعلق بعرض القوائم المالية، الاهتمام بالإفصاح المحاسبي وذلك استجابة لاحتياجات مختلف الأطراف الطالبة للمعلومة المحاسبية.

أولا- الأثر على مدونة الحسابات: إن مدونة الحسابات متوافقة مع طبيعة النشاط التأميني المحفوف بالمخاطر لشركة أليانس للتأمينات، وبالتالي ضرورة ضمان قدرة شركة أليانس للتأمينات على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة وثائق التأمين، وقد تجسد هذا من خلال استحداث حساب جديد هو الحساب رقم 14 تحت اسم المؤونات المقننة، كما تم تكريس الصنف رقم (03) كله لحسابات المؤونات التقنية، حيث تسمح كل من المؤونات المقننة والمؤونات التقنية بتعزيز الملاءة المالية لشركة أليانس للتأمينات.

ثانيا- الأثر على القوائم المالية: إن تطبيق النظام المحاسبي المالي له أثر على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات، (أنظر الملحق رقم (07): الميزانية وحساب النتائج لشركة أليانس للتأمينات سنة 2015)، وذلك كما يلي:

- تعكس كل من الميزانية وحساب النتائج الصورة الصادقة والأداء لشركة أليانس للتأمينات خلال السنة المالية؛

- يقيس جدول سيولة الخزينة قدرة شركة أليانس للتأمينات على توليد تدفقات نقدية، وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة؛

- يسمح جدول تغير الأموال الخاصة بتحليل التغيرات التي تطرأ على رؤوس الأموال الخاصة لشركة أليانس للتأمينات؛

- تتصف المعلومات الواردة في القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات بالخصائص التالية: الملاءمة، الدقة، الوضوح والقابلية للمقارنة؛

– يتم إعداد القوائم المالية من طرف شركة أليانس للتأمينات على أساس استمرارية الاستغلال.

ثالثا– الأثر على الإفصاح المحاسبي: إن تطبيق النظام المحاسبي المالي له أثر على الإفصاح عن المعلومة المحاسبية لشركة أليانس للتأمينات، وذلك كما يلي:

– تقوم شركة أليانس للتأمينات بالإفصاح عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛

– تقوم شركة أليانس للتأمينات بالإفصاح عن المعلومات التي تجعل فهم أحسن لكل من الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة؛

– تقوم شركة أليانس للتأمينات بالإفصاح عن المعلومات التي تخص طبيعة علاقتها مع الأطراف الأخرى؛

– تقوم شركة أليانس للتأمينات بالإفصاح عن الأحداث التي تقع بعد تاريخ إقفال الحسابات؛

– تقوم شركة أليانس للتأمينات بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بمخاطر التأمين.

رابعا– أثر التدقيق المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية لشركة أليانس للتأمينات: يعد تقرير محافظي الحسابات من أهم الأدوات التي يعتمد عليها مختلف الأطراف المهتمة بنشاط شركة أليانس للتأمينات خاصة المساهمين، (أنظر الملحق رقم (08): تقرير محافظي الحسابات لشركة أليانس للتأمينات للسداسي الأول سنة 2016)، حيث يصدر محافظي الحسابات تقارير سداسية وسنوية على الشكل التالي:

– بناء على المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري الجزائري؛

– القانون رقم 10–01 المؤرخ في 29 جوان 2010، والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛

– المادة 15 من النظام رقم 2000–02 المؤرخ في 20 جانفي 2000، والمتعلق بالمعلومات الواجب نشرها من طرف الشركات التي لديها قيم مسعرة في البورصة.

في إطار مهمتنا كمحافظي حسابات لشركة أليانس للتأمينات، وبتطبيق أحكام النظام رقم 2000–02 المؤرخ في 20 جانفي 2000، والمتعلق بالمعلومات الواجب نشرها من طرف الشركات التي لديها قيم مسعرة في البورصة للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (cosob)، تم إجراء عملية التدقيق للقوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات بتاريخ....، كما أن مديرية الشركة مسؤولة عن إعداد وتقديم القوائم المالية بصورة صادقة طبقا للإشعار رقم 89

الصادر بتاريخ 10 مارس 2011 عن المجلس الوطني للمحاسبة، حيث تشمل هذه المسؤولية تصميم، وضع ومتابعة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد وتحضير القوائم المالية بصورة صادقة.

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول القوائم المالية المدققة طبقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها وتنفيذ جميع الإجراءات الأخرى للرقابة، واستناد على عملية التدقيق وفي ظل الملاحظات الواردة في التقرير الذي تم إعداده، لم نجد أي حقائق هامة تجعلنا نعتقد بأن القوائم المالية لا تظهر صورة صادقة للوضعية المالية لشركة أليانس للتأمينات ونتائج أعمالها بهذا التاريخ.

خامسا– أثر المعلومة المحاسبية على الأطراف ذات العلاقة بشركة أليانس للتأمينات: إن المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي تفي باحتياجات كل من:

– المؤمن لهم في شركة أليانس للتأمينات؛

– المستثمرون في شركة أليانس للتأمينات؛

– إدارة شركة أليانس للتأمينات؛

– المحللين الماليين لشركة أليانس للتأمينات؛

– هيئة الإشراف على شركة أليانس للتأمينات.

سادسا– أهمية الاتصال المالي لشركة أليانس للتأمينات في ظل النظام المحاسبي المالي: لقد ورد في الفصل السادس المتعلق بالاتصال والإعلام الماليين والمندرج ضمن التقرير السنوي الصادر عن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB)* لسنة 2010، وفي إطار **تبليغ المعلومات المالية** فإنه:" يتعين على الشركات التي لديها قيم مسعرة في البورصة أن تقوم عملا بأحكام النظام رقم 2000-02 المؤرخ في 20 يناير سنة 2000 بإيداع معلومات دورية ودائمة لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وشركة تسيير بورصة القيم، وتنشر هذه المعلومات عن طريق الصحافة، حيث تخص هذه المعلومات القوائم المالية السنوية والسداسية وكذلك رأي محافظ أو محافظي الحسابات في مدى صحة هذه القوائم المالية وانتظامها، وزيادة على ذلك فإن المعلومات المالية تتعلق بكل معلومة مهمة أو أي حدث يخص نشاط الشركة أو وضعيتها المالية.

*- commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse.

كما أشار ذات التقرير إلى أن شفافية سوق القيم المنقولة لا يمكن ضمانها إلا من خلال نشر معلومات ذات جودة عالية، حيث يمكن تقدير هذه المعلومات في المقام الأول من خلال مدى احترام الآجال التنظيمية لنشرها ومدى موثوقيتها وصحتها، ومدى جاهزيتها لمختلف المستخدمين (المستثمرون، المحللون الماليون، الشركاء...).

أما في الوقت الحاضر، فإن السوق لا تكتفي بالمعلومات التاريخية فقط إذ أن المستثمرون أصبحوا يهتمون أكثر فأكثر بالمعلومات ذات الطابع الاستشرافي، ويركزون على معرفة النتائج في مجال النمو ومردودية الاستراتيجيات التي يعتمدها التسيير.

ولذلك فإن تعزيز ثقة المستثمر لا تتحقق إلا بفضل الاتصال المالي ذو الجودة العالية، ولهذا السبب يتعين على الشركات المسعرة في البورصة أن تعمل على بذل جهود إضافية وتقوم بالمبادرات من خلال تنظيم اجتماعات إعلامية ونشر إعلانات مالية ورسائل للمساهمين، إضافة إلى التحيين المنتظم لمواقع الويب على شبكة الانترنت، وذلك عند نشر القوائم المالية وغيرها من الأحداث الخاصة بنشاط الشركة.[1]

وفي إطار دخول شركة أليانس للتأمينات بورصة الجزائر منذ سنة 2011، فإنه يمكن لكل الأطراف الذين لهم علاقة بالشركة، الإطلاع على المعلومات المالية، تقارير التسيير وتقارير محافظي الحسابات الخاصة بنشاطها، من خلال موقعها الالكتروني أو من موقع لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، الأمر الذي يدفع شركة أليانس لبذل جهود إضافية وبناء خطط واستراتيجيات تهدف إلى التحسين المستمر لأدائها.

II-3-2- صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركة أليانس للتأمينات: تتمثل أهم الصعوبات التي واجهت شركة أليانس للتأمينات في تطبيقها للنظام المحاسبي المالي في عدم القدرة على استغلال الوسائل والإمكانيات المتوفرة، والتي أثرت على تطبيق النظام المحاسبي المالي، لأن هذا النظام المحاسبي يسمح بتسهيل مراقبة حسابات شركة أليانس للتأمينات، و يضمن توفر معلومة مالية مفهومة وواضحة، كذلك تقديم قوائم مالية تعكس الواقع الاقتصادي، وبالتالي يجب بذل جهود معتبرة على كل المستويات لضمان التطبيق الأمثل للنظام المحاسبي المالي والاستفادة منه.

[1] - تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها السنوي 2010، الفصل السادس المتعلق بالاتصال والإعلام الماليين، ص83.

وبناء على ما سبق يمكن إبراز أوجه المقارنة بين الشركة الوطنية للتأمين وشركة أليانس للتأمينات من خلال الجدول رقم (4- 3).

الجدول رقم (4– 3): تقييم الأداء المحاسبي بين الشركة الوطنية للتأمين وشركة أليانس للتأمينات دراسة مقارنة.

البيان	الشركة الوطنية للتأمين (saa)	شركة أليانس للتأمينات
– مدونة الحسابات:	إن مدونة الحسابات للشركة الوطنية للتأمين متوافقة مع مدونة الحسابات الواردة ضمن الإشعار رقم 89.	إن مدونة الحسابات لشركة أليانس للتأمينات متوافقة مع مدونة الحسابات الواردة ضمن الإشعار رقم 89.
– القوائم المالية:	تتكون القوائم المالية من الميزانية، حساب النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول سيولة الخزينة والملحق، وهي متوافقة مع القوائم المالية الواردة ضمن الإشعار رقم 89.	تتكون القوائم المالية من الميزانية، حساب النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول سيولة الخزينة والملحق، وهي متوافقة مع القوائم المالية الواردة ضمن الإشعار رقم 89.
– تكنولوجيا المعلومات:	لقد تم استحداث البرنامج المعلوماتي (ORASS)، وذلك لمسايرة المتطلبات الجديدة للعمل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، حيث يسمح بالتنسيق بين كل من مصالح الإنتاج، الحوادث والمحاسبة.	تستخدم شركة أليانس للتأمينات البرنامج المعلوماتي (IRIS)، والذي تم تطويره من طرف الفرع (ORAFINA)، حيث يسمح لها بالتنسيق بين مختلف أنشطتها، بما في ذلك مصالح الإنتاج، الحوادث والمحاسبة في مجال التأمين وإعادة التأمين.
– الإفصاح المحاسبي:	تقوم الشركة الوطنية للتأمين بالإفصاح عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية، الإفصاح عن المعلومات التي تجعل فهم أحسن لكل من الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة، الإفصاح عن المعلومات التي تخص طبيعة علاقتها مع أطراف الأخرى والإفصاح عن الأحداث التي تقع بعد تاريخ إقفال الحسابات.	تقوم شركة أليانس للتأمينات بالإفصاح عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية، الإفصاح عن المعلومات التي تجعل فهم أحسن لكل من الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة، الإفصاح عن المعلومات التي تخص طبيعة علاقتها مع أطراف الأخرى، الإفصاح عن الأحداث التي تقع بعد تاريخ إقفال الحسابات والإفصاح عن المعلومات الخاصة بمخاطر التأمين.

– أثر المعلومة المحاسبية على الأطراف ذوي العلاقة بنشاط الشركة:	إن المعلومات المحاسبية التي تنتجها الشركة الوطنية للتأمين تفي باحتياجات كل من المستثمرين، الإدارة، المحللين الماليين وهيئة الإشراف.	إن المعلومات المحاسبية التي تنتجها شركة أليانس للتأمينات تفي باحتياجات كل من المؤمن لهم، المستثمرين، الإدارة، المحللين الماليين وهيئة الإشراف.
– التدقيق على المعلومة المحاسبية:	لقد أشارت تقارير محافظي الحسابات بأن الحسابات السنوية تظهر صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الشركة الوطنية للتأمين خلال السنوات المالية من 2010 إلى 2015.	تشير تقارير محافظي الحسابات بأن الحسابات السنوية لشركة أليانس تظهر صورة صادقة عن وضعيتها المالية خلال سنة 2014، والسداسيين 2015 و2016.
– الاتصال المالي:	إن الشركة الوطنية للتأمين غير مدرجة في بورصة الجزائر، وبالتالي فهي غير ملزمة بنشر معلوماتها المالية عبر موقعها الالكتروني، الأمر الذي يشكل عائقا أمام الأطراف الراغبة في الاستثمار لدى الشركة.	إن أحكام النظام رقم 2000-02 المؤرخ في 20 جانفي 2000 تفرض على شركة أليانس للتأمينات باعتبارها شركة مدرجة في البورصة أن تنشر معلومات مالية دورية وسنوية عن وضعيتها المالية ونتائجها، وذلك لدى لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (cosob) وكذلك على موقعها الالكتروني، وبالتالي تعزيز عملية الاتصال المالي لكل الأطراف الذين لهم علاقة بنشاط الشركة خاصة المستثمرين.
– صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي:	تتمثل صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الشركة الوطنية للتأمين في نقص تكوين معدي القوائم المالية.	تتمثل صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركة أليانس للتأمينات في عدم القدرة على استغلال الوسائل والإمكانيات المتوفرة، والتي أثرت على تطبيق النظام المحاسبي المالي بفعالية.

المصدر: من إعداد الطالب

III- تحليل الأداء المحاسبي لعينة من شركات التأمين في الجزائر من خلال دراسة استقصائية (الاستبيان):

تعبر الدراسة الاستقصائية (الاستبيان) عن مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات الأطراف ذوي العلاقة بشركات التأمين في الجزائر، ولتجسيد هذه الدراسة نستعرض التصميم النظري للدراسة الميدانية، التصميم العملي للدراسة الميدانية، ثم نقوم بتحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة.

III-1- التصميم النظري للدراسة الميدانية:

يتمثل التصميم النظري للدراسة الميدانية في وصف نموذج الدراسة المقترح، وتبيان متغيراته المستقلة والتابعة، ثم صياغة فروض الدراسة.

III-1-1- نموذج الدراسة المقترح:

لتحقيق هدف الدراسة والمتمثل في إبراز مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر، وبغية دراسة طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في **النظام المحاسبي المالي**، والمتغير التابع المتمثل في **جودة المعلومة المحاسبية وأثرها على الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر**، فقد تم تطوير نموذج الدراسة كما يتضح في الشكل رقم (4- 19).

الشكل رقم (4– 19): نموذج الدراسة المقترح

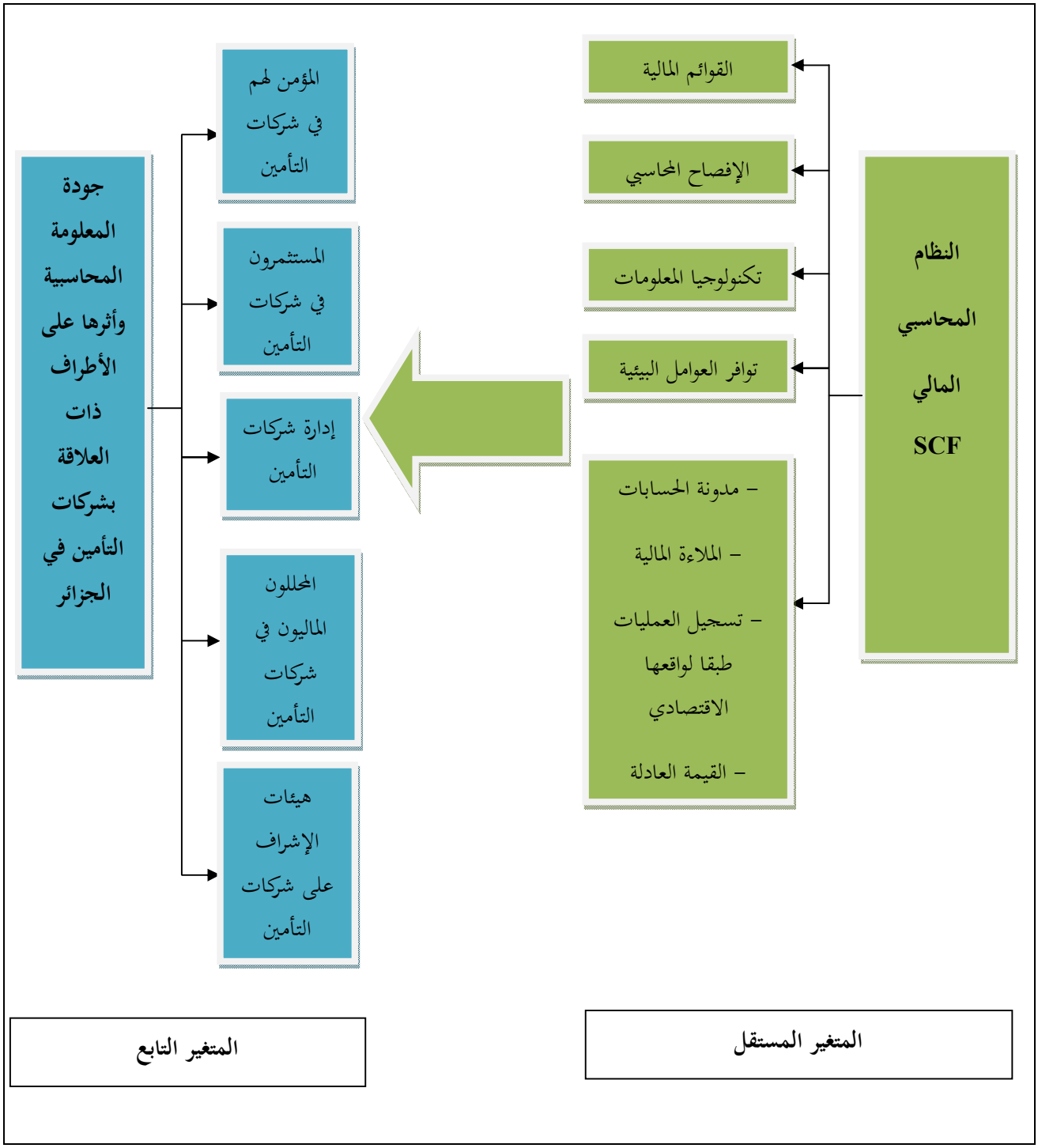

المصدر: من إعداد الطالب

III-1-2- متغيرات الدراسة: تهدف الدراسة الميدانية إلى دراسة العلاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وتحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر، وعليه فإن هذا النموذج يضم متغيرين أساسيين (مستقل وتابع)، حيث يتمثل المتغير المستقل في **النظام المحاسبي المالي** والذي بدوره ينقسم إلى المغيرات المستقلة الفرعية المتمثلة في كل من القوائم المالية، الإفصاح المحاسبي، تكنولوجيا المعلومات، توافر العوامل البيئية، مدونة الحسابات، الملاءة المالية، تسجيل العمليات طبقا لواقعها الاقتصادي والقيمة العادلةحيث يُفترض أن تُؤثر هذه المتغيرات المستقلة الفرعية على **جودة المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر**، هذه الأخيرة تُعتبر كمتغير تابع يؤثر على الأطراف ذوي العلاقة بشركات التأمين في الجزائر، حيث تتمثل تلك الأطراف في كل من المؤمن لهم، المستثمرين، إدارة شركات التأمين، المحللين الماليين وهيئات الإشراف على شركات التأمين.

III-1-3- فروض الدراسة:

من خلال عرض نموذج الدراسة المقترح وتبيان العلاقات بين متغيراته المستقلة والتابعة، يمكن اشتقاق فرضيات الدراسة التي تعتبر ترجمة لهذه العلاقات، وذلك على النحو الآتي:

أولا- الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات الأطراف ذوي العلاقة بشركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

حيث يمكن تجزئة هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

1- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المؤمن لهم في شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

2- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المستثمرين في شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

3- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات إدارة شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

4- الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المحللين الماليين لشركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

5- الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات هيئات الإشراف على شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

III-2- التصميم العملي للدراسة الميدانية:

يتمثل التصميم العملي للدراسة الميدانية في وصف لمجتمع وعينة الدراسة، محتوى الاستبيان، حدود ومشاكل الدراسة الميدانية، أساليب جمع البيانات والمعلومات، أساليب المعالجة الإحصائية، اختبار صدق وثبات الاستبيان.

III-2-1- مجتمع وعينة الدراسة:

أولا- المجتمع (population): مجتمع البحث أو الدراسة هو المجموعة الكلية من المفردات أو العناصر التي يهتم بها البحث وتعمم نتائجه عليها، والمفردات أو العناصر قد تكون أشخاصا أو أسرا أو مؤسسات.[1]

يعرف كذلك **المجتمع** بأنه مجموعة الوحدات أو المفردات التي تخص دراسة معينة، ويسمى عادة بالمجتمع الإحصائي (statistical population).[2]

ثانيا- العينة (sample): هي جزء من مجتمع الظاهرة قيد الدراسة، وتؤخذ بطريقة معينة بحيث تكون ممثلة تمثيلا صحيحا للمجتمع بقصد التعرف على خصائص هذا المجتع.[3]

يتكون مجتمع الدراسة من مجموع الإطارات المحاسبية والمالية لشركات التأمين النشطة في الجزائر، والذين لهم إطلاع بالدور الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية على مستوى مؤسساتهم.

أما **عينة الدراسة** فقد تم اختيارها من هذا المجتمع بالاعتماد على أسلوب العينة الميسرة، والتي يمكن بسهولة الوصول إليها ومقابلتها وجمع البيانات المطلوبة منها، وعليه فقد تم توزيع (**77**) استبانة على أفراد العينة على مستوى 12 شركة تأمين، والنشطة على مستوى المناطق التالية: الشلف، تيسمسيلت، غليزان، وهران، موزاية، الجزائر العاصمة، تيزي وزو، سيدي بلعباس، تلمسان، قسنطينة، عنابة، سطيف، باتنة، بشار، ورقلة.

---

[1]- حمزة محمد دودين، التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام spss، الطبعة الثانية،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ص24.

[2]- دلال القاضي، محمود البياتي، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي spss، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص184.

[3]- عزام صبري، أساسيات في النظام الإحصائي الشامل spss، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، بدون بلد النشر، 2006، ص21.

وذلك بالاعتماد على التسليم والاستلام المباشر بالالتقاء مع أفراد العينة، من خلال التوجه إلى شركات التأمين، كما تم الاستعانة بالبريد الالكتروني في بعض الأحيان.

وبعد عملية التوزيع تحصلنا على (**60**) استبانة صالحة للدراسة من بين (**67**) استبانة واردة، والتي من خلالها تم تمثيل مجتمع الدراسة، والجدول رقم (4-4) يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-4): توزيع الاستبيانات على شركات التأمين الجزائرية المبحوثة

البيان / شركات التأمين المبحوثة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات الصالحة للدراسة	النسبة المئوية %
الشركة الوطنية للتأمين (SAA)	41	27	%65.85
الشركة الجزائرية للتأمين (CAAT)	05	04	%80
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)	02	02	%100
العامة للتأمينات المتوسطية (GAM)	04	04	%100
الجزائرية للتأمينات (2A)	06	06	%100
الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)	10	10	%100
شركة أمانة للتأمينات (SAPS)	02	02	%100
شركة كرامة للتأمينات (CAARAMA)	01	01	%100
الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR)	02	01	%50
الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)	01	01	%100
شركة تأمين المحروقات (CASH)	02	01	%50
شركة أليانس للتأمينات (Alliance assurance)	01	01	%100
المجمـــــوع	77	60	%77.92

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على البيانات الواردة في الاستبيان

حيث كانت نسب توزيع الاستبيانات حسب شركات التأمين وفق الشكل رقم (4- 20)

الشكل رقم (4– 20): نسب الاستبيانات الموزعة على شركات التأمين

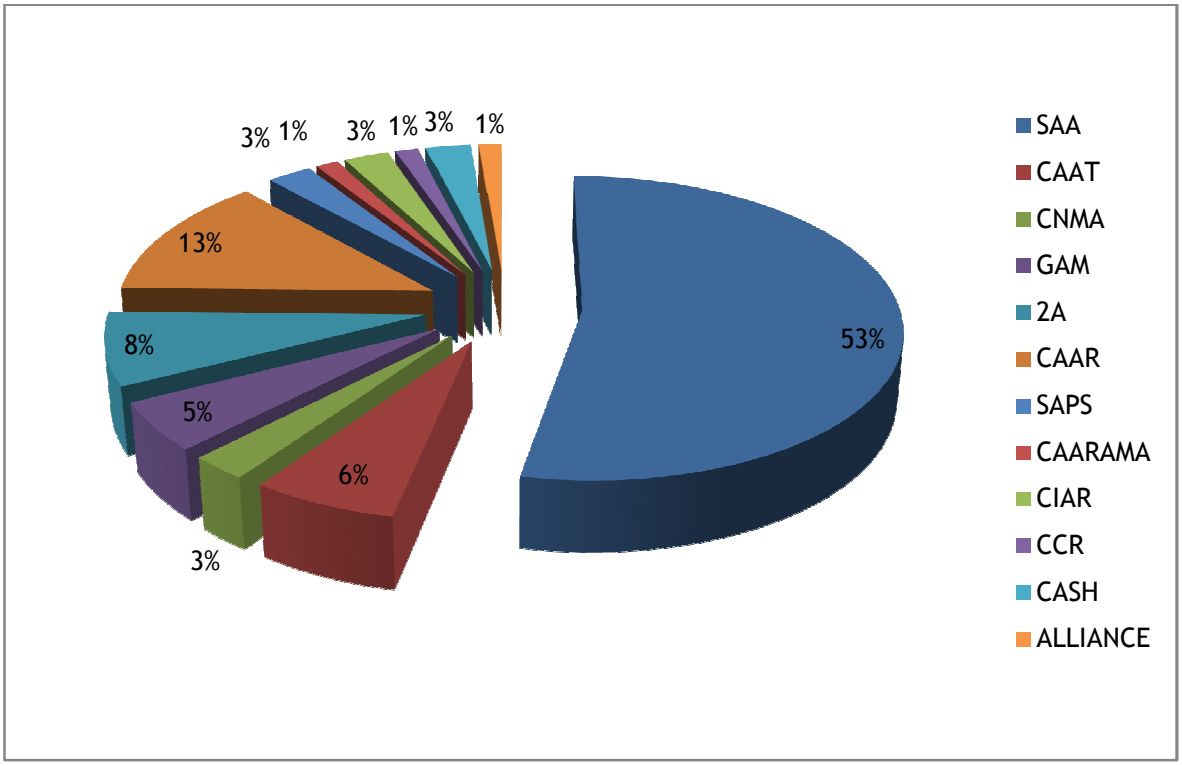

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على الجدول رقم (4– 4)

III–2–2– محتوى الاستبيان:

أولا– الاستبيان (questionnaire): هو أداة لجمع البيانات تتمثل في مجموعة من الأسئلة المكتوبة تتعلق بظاهرة ما يُطلب من المستجوب الإجابة عليها.[1]

كما يُعرف **الاستبيان** بأنه عبارة عن صحيفة أو كشف يتضمن عددا من الأسئلة تتصل باستطلاع الرأي أو بخصائص أية ظاهرة متعلقة بنشاط اقتصادي أو اجتماعي، ومن مجموع الإجابات عن الأسئلة نحصل على المعطيات الإحصائية التي نحن بصدد جمعها.[2]

يبدأ الاستبيان بتبيان الهدف الأساسي من الدراسة والمتمثل في مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر، كما تم التأكيد على ضرورة التزام أفراد العينة بتقديم المعلومات

[1]– فايز جمعه صالح النجار وآخرون، أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي، بدون طبعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص58.

[2]– عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي، الطبعة الثانية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص22.

الكافية والمطلوبة، الأمر الذي ينعكس على إثراء موضوع الدراسة والوصول إلى نتائج وتوصيات أكثر دقة، كما تم التأكيد كذلك على أن إجابات أفراد العينة ستعامل بسرية تامة ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، (أنظر الملحق رقم (09): الاستبيان).

حيث تضمن محتوى الاستبيان على قسمين أساسيين على النحو الآتي:

1- القسم الأول: يشمل البيانات الأولية لغرض التعرف على الخصائص الشخصية العامة لأفراد العينة، حيث تضمنت الاستبانة بيانات تمثل (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة والخبرة).

2- القسم الثاني: يشمل متغيرات الدراسة الأساسية التي يمكن من خلالها إبراز دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر.

وقد شملت البيانات الأساسية 27 عبارة، إضافة إلى سؤال مفتوح (غير محدد الاختيارات)، والموجهة لعينة الدراسة وموزعة على ستة (06) محاور موضحة على النحو الآتي:

- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية لشركات التأمين في الجزائر، فقرات هذا المحور موجهة لأفراد العينة لقياس أرائهم حول انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية لشركات التأمين في الجزائر.

- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الإفصاح عن المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر، فقرات هذا المحور موجهة لأفراد العينة لقياس أرائهم حول انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على الإفصاح عن المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر.

- أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل النظام المحاسبي المالي على المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر، فقرات هذا المحور موجهة لأفراد العينة لقياس أرائهم حول أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل النظام المحاسبي المالي وأثر ذلك على المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر.

- أثر توافر العوامل البيئية المناسبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر، فقرات هذا المحور موجهة لأفراد العينة لقياس أرائهم حول أهمية توافر العوامل البيئية المناسبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي وأثر ذلك على المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر.

– أهمية كل من مدونة الحسابات، الملاءة المالية، القيمة العادلة، تسجيل العمليات طبقا لواقعها الاقتصادي لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي، فقرات هذا المحور موجهة لأفراد العينة لقياس أرائهم حول أهمية كل من مدونة الحسابات، الملاءة المالية، القيمة العادلة، تسجيل العمليات طبقا لواقعها الاقتصادي لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي.

– أثر المعلومة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي على الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر، فقرات هذا المحور موجهة لأفراد العينة لقياس أرائهم حول أهمية المعلومة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي على الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر.

– ما هي صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين؟

يسمح هذا السؤال لأفراد عينة الدراسة برصد كل الصعوبات التي واجهت تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية.

III–2–3– حدود ومشاكل الدراسة الميدانية: يمكن ضبط هذه الدراسة من خلال تحديد إطارها الزماني والمكاني، إضافة إلى ذكر أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال الدراسة الميدانية، وذلك كما يلي:

أولا– الحدود الزمانية: تعتبر نتائج هذه الدراسة الميدانية مرتبطة بالفترة الزمنية التي تم من خلالها إجراء الدراسة (من شهر أكتوبر 2016 إلى غاية شهر فيفري 2017).

ثانيا– الحدود المكانية: شملت هذه الدراسة عينة من شركات التأمين النشطة على مستوى المناطق التالية: الشلف، تيسمسيلت، غليزان، وهران، موزاية، الجزائر العاصمة، تيزي وزو، سيدي بلعباس، تلمسان، قسنطينة، عنابة، سطيف، باتنة، بشار، ورقلة.

ثالثا– صعوبات الدراسة الميدانية: لقد واجهتنا خلال الدراسة الميدانية بعض الصعوبات يمكن ذكرها كما يلي:

– صعوبة الاتصال بكل أفراد العينة محل الدراسة؛

– عدم رد بعض الاستبانات التي تم إرسالها بواسطة البريد الالكتروني.

III-2-4- أساليب جمع البيانات والمعلومات:

لقد اعتمدنا في جمع البيانات والمعلومات على المعايشة الميدانية لبعض شركات التأمين المبحوثة، وذلك من خلال:

أولا- الملاحظة الشخصية من خلال متابعة إجراءات العمل المحاسبي لشركات التأمين المبحوثة في كل من مصلحة الإنتاج، مصلحة الحوادث ومصلحة المحاسبة (الإطلاع على سجلات الإنتاج، سجلات الحوادث والسجلات المحاسبية، إضافة إلى القوائم المالية).

ثانيا- المقابلة الشخصية مع الإطارات المحاسبية والمالية لشركات التأمين المبحوثة، والتي ارتكزت كثيرا على إجراءات تبني النظام المحاسبي المالي في هذه الشركات، التسجيل المحاسبي لبعض العمليات، كيفية إعداد مختلف التقارير الخاصة بالإنتاج والحوادث، وصولا إلى كيفية إعداد القوائم المالية وإبداء رأي محافظ الحسابات حول مصداقيتها.

كما تم كذلك استخدام البريد الإلكتروني لتوزيع الاستبيان.

III-2-5- أساليب المعالجة الإحصائية:

من أجل تحقيق الهدف الرئيسي للدراسة واختبار فرضياتها قصد المساهمة في الإجابة على السؤال الرئيسي لها، فقد تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أولا- حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة.

ثانيا- حساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson) لتحديد درجة الارتباط بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر.

ثالثا- حساب التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة.

رابعا- حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد الأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات محاور الدراسة.

خامسا- أسلوب الانحدار البسيط لمعرفة كيف يؤثر المتغير المستقل المتمثل في النظام المحاسبي المالي على المتغير التابع المتمثل في جودة المعلومة المحاسبية وأثرها على الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر.

كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في محاور الدراسة، حيث كان كما يلي: موافق تماما= 5، موافق= 4، محايد= 3، غير موافق= 2، غير موافق تماما= 1.

ولتحديد قيم المتوسط الحسابي، كونها في أي فئة فيتم ذلك من خلال:

إيجاد طول المدى= 5-1= 4، ثم قسمة المدى على عدد الفئات 5/4= 0.8، وبعد ذلك يتم إضافة (0.8) إلى الحد الأدنى للمقياس، وذلك كما يظهر في الجدول رقم (4- 5).

الجدول رقم (4– 5): درجات توزيع قيم المتوسط الحسابي

قيم المتوسط الحسابي	مقياس ليكرت الخماسي	درجة التقدير
[1.80 -1.00]	غير موافق تماما	منخفض جدا
[2.60 -1.81]	غير موافق	منخفض
[3.40 -2.61]	محايد	متوسط
[4.20 -3.41]	موافق	مرتفع
[5.00 -4.21]	موافق تماما	مرتفع جدا

المصدر: فلاق محمد، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال "دراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على شهادة الإيزو 9000"، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2013–2014، ص 254.

III–2–6– اختبار صدق وثبات الاستبيان:

أولا– اختبار صدق الاستبيان: للتحقق من صدق محتوى الاستبيان، والتأكد من أنه يخدم أهداف الدراسة فقد تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة ذوي الخبرة والاختصاص في مجالي التأمين والمحاسبة، وقد بلغ عددهم سبعة (07) محكمين (أنظر الملحق رقم (10))، ثم قمنا بإجراء التعديلات والتصحيحات المناسبة على الاستبانة بناء على الملاحظات المقدمة من طرف الأساتذة المحكمين، وبعد ذلك تم إخراج الاستبانة في شكلها النهائي وتوزيعها على أفراد عينة الدراسة.

ثانيا– اختبار ثبات الاستبيان بواسطة معامل Alpha cronbach's:

يستخدم معامل الثبات Alpha cronbach's لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الأداة، فأداة القياس تتمتع بالثبات إذا كانت تقيس سمة محددة قياسا يتصف بالصدق والاتساق، ويمكن القول أن

الحد الأدنى لقيمة معامل Alpha cronbach's يجب أن يكون 60 %، وكلما ارتفعت قيمة هذا المعامل دل ذلك على ثبات أكبر لأداة القياس.[1]

وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (4- 6) نجد أن قيمة ألفا كرونباخ لجميع عبارات محاور الاستبيان قدرت بـ (88.8 %)، لذا يمكن وصف أداة الدراسة بالثبات وأن البيانات التي تم الحصول عليها من خلالها مناسبة لقياس المتغيرات وتخضع لدرجة اعتمادية عالية.

الجدول رقم (4-6): معامل الثبات Alpha cronbach's لأداة الدراسة

عدد المحاور	عدد عبارات محـــــاور الاســتبـــيـان	معامل Alpha cronbach's
06 محاور	27	% 88.8

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج spss

III-3- تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة:

يتم عرض نتائج الدراسة وتفسيرها وذلك باستخدام برنامج (spss) في عملية التحليل الإحصائي، واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وإجراء المعالجة الإحصائية، وذلك من أجل التعرف على البيانات التعريفية الخاصة بعينة الدراسة، وكذا عرض وتحليل النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة (التعرف على إجابات أفراد العينة نحو دور تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر)، إضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة وتبيان درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

[1]- محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 298، 300.

III-3-1- عرض وتحليل نتائج البيانات التعريفية الخاصة بعينة الدراسة.

تمثلت بيانات أفراد عينة الدراسة حسب (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة والخبرة).

أولا- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس: يوضح الجدول رقم (4- 7) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

الجدول رقم (4- 7): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية (%)
ذكر	35	% 58.3
أنثى	25	% 41.7
المجموع	60	% 100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss)

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث، حيث تمثل نسبة الذكور (58.3 %)، أما نسبة الإناث فتمثل (41.7 %)، حيث تؤكد هذه النسب أن غالبية الإطارات المحاسبية والمالية لشركات التأمين المبحوثة هم من الذكور.

ثانيا- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر: يوضح الجدول رقم (4- 8) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر.

الجدول رقم (4- 8): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية (%)
من 18 سنة – 30 سنة	15	% 25
من 31 سنة – 45 سنة	36	% 60
أكثر من 45 سنة	9	% 15
المجموع	60	% 100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss)

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الفئة العمرية الأكبر هي تلك المحصورة بين من 31 سنة – 45 سنة، حيث بلغت نسبتها 60 %، ثم تليها الفئة العمرية من 18 سنة – 30 سنة بنسبة 25 %، أما النسبة الأقل فكانت من نصيب الفئة العمرية لأكثر من 45 سنة بنسبة 15 %.

ثالثا– توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي: يوضح الجدول رقم (4– 9) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي.

الجدول رقم (4– 9): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية (%)
ثانوي	10	% 16.7
جامعي	39	% 65
دراسات عليا	11	% 18.3
المجموع	60	% 100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss)

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة من حاملي الشهادات الجامعية بنسبة 65 %، ثم يأتي في المرتبة الثانية حاملي شهادات الدراسات العليا بنسبة 18.3 %، وبعدها الفئة ذوي المستوى الثانوي بنسبة 16.7 %، وبناء على ذلك فإن هذه النسب تعتبر عاملا إيجابيا للدراسة وتعطي انطباعا على أن الفئة المستهدفة بشكل أكبر لها مؤهل علمي يخول لها تمثيل مجتمع الدراسة.

رابعا– توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة: يوضح الجدول رقم (4– 10) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة.

الجدول رقم (4– 10): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية (%)
محاسب	24	% 40
إطار مالي	14	% 23.3
محاسب وإطار مالي	22	% 36.7
المجموع	60	% 100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss)

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة يرتبط مركزهم الوظيفي بمهنة المحاسبة بنسبة 40 %، أما نسبة 36.7 % من عينة الدراسة فهم من الإطارات المحاسبية والمالية، في حين أن ما نسبته 23.3 % من العينة فيشغلون منصب إطار مالي، وهذا كله أعطى نتائج جيدة للدراسة الميدانية.

خامسا– توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة: يوضح الجدول رقم (4- 11) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة.

الجدول رقم (4– 11): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير سنوات الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من 05 سنوات	11	% 18.3
من 05 سنوات – 10 سنوات	26	% 43.3
أكثر من 10 سنوات	23	% 38.3
المجموع	60	% 100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss)

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن غالبية عينة الدراسة تتمركز حول الفئتين الثانية والثالثة بنسب 43.3 % و38.3 % على التوالي، أما النسبة الأقل فتحوزها الفئة الأولى بنسبة 18.3 %، حيث تؤكد هذه النسب أن غالبية عينة الدراسة لديهم خبرة سمحت لهم بمعايشة فترة العمل بالنظامين المحاسبيين (المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي)، مما ينعكس إيجابا على نتائج الدراسة.

سادسا– توزيع أفراد عينة الدراسة حسب شركات التأمين: يوضح الجدول رقم (4– 12) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير شركات التأمين.

الجدول رقم (4– 12): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير شركات التأمين

شركات التأمين	التكرار	النسبة المئوية %
الشركة الوطنية للتأمين (SAA)	27	% 45
الشركة الجزائرية للتأمين (CAAT)	04	% 7
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)	02	% 3
العامة للتأمينات المتوسطية (GAM)	04	% 7
الجزائرية للتأمينات (2A)	06	% 10
الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)	10	% 17
شركة أمانة للتأمينات (SAPS)	02	% 3
شركة كرامة للتأمينات (CAARAMA)	01	% 1
الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR)	01	% 1
الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)	01	% 2
شركة التأمين على المحروقات (CASH)	01	% 2
شركة أليانس للتأمينات (Alliance assurance)	01	% 2
المجمـــــوع	60	% 100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss)

يتبين من الجدول أعلاه أن غالبية عينة الدراسة المستهدفة كانت من الشركة الوطنية للتأمين (SAA) بنسبة 45 %، ثم تليها العينة من الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) بنسبة 17 % باعتبارهما من أهم الشركات على مستوى سوق التأمين الجزائري من حيث الخبرة في ممارسة النشاط التأميني، وبالتالي قدرة هذه العينة على تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة مما ينعكس بشكل إيجابي على نتائج الدراسة، ثم يأتي توزيع عينة الدراسة على شركات التأمين الأخرى بنسب متفاوتة.

III-3-2- عرض وتحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة: تم عرض نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها وذلك بالتعرف على إجابات أفراد العينة حول أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

أولا- عرض وتحليل نتائج المحور الأول المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية لشركات التأمين في الجزائر: يوضح الجدول رقم (4- 13) إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول:

الجدول رقم (4- 13): إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول

المحور الأول: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية لشركات التأمين في الجزائر									
الرقم	فقرات المحور الأول		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
01	تعكس كل من الميزانية وحساب النتائج الصورة الصادقة والأداء لشركة التأمين خلال السنة المالية.	التكرار	34	25	0	1	0	4.5333 مرتفع جدا	0.59565	1
		%	56.7	41.7	0	1.7	0			
02	يقيس جدول سيولة الخزينة قدرة شركة التأمين على توليد تدفقات نقدية، وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة.	التكرار	24	31	2	3	0	4.2667 مرتفع جدا	0.75614	5
		%	40	51.7	3.3	5	0			
03	يسمح جدول تغير الأموال الخاصة بتحليل التغيرات التي تطرأ على رؤوس الأموال الخاصة لشركة التأمين.	التكرار	24	28	8	0	0	4.2667 مرتفع جدا	0.68561	4
		%	40	46.7	13.3	0	0			
04	تتصف المعلومات الواردة في القوائم المالية بالخصائص التالية: الملاءمة، الدقة، الوضوح والقابلية للمقارنة.	التكرار	24	32	4	0	0	4.3333 مرتفع جدا	0.60132	2
		%	40	53.3	6.7	0	0			
05	يتم إعداد القوائم المالية من طرف شركة التأمين على أساس استمرارية الاستغلال.	التكرار	27	27	2	4	0	4.2833 مرتفع جدا	0.82527	3
		%	45	45	3.3	6.7	0			

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول رقم (4- 13) يمكن ترتيب إجابات أفراد عينة الدراسة من حيث درجة الموافقة كما يلي:

- جاءت الفقرة الأولى المتعلقة بـ " **تعكس كل من الميزانية وحساب النتائج الصورة الصادقة والأداء لشركة التأمين خلال السنة المالية**" في الترتيب الأول، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4.5333 درجة بانحراف معياري قيمته 0.59565؛

- جاءت الفقرة الرابعة المتعلقة بـــ " **تتصف المعلومات الواردة في القوائم المالية بالخصائص التالية: الملاءمة، الدقة، الوضوح والقابلية للمقارنة**" في الترتيب الثاني من حيث أهميتها، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4.3333 درجة بانحراف معياري قيمته 0.60132؛

- جاءت الفقرة الخامسة المتعلقة بـــ " **يتم إعداد القوائم المالية من طرف شركة التأمين على أساس استمرارية الاستغلال**" في الترتيب الثالث، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4.2833 درجة بانحراف معياري قيمته 0.82527؛

- جاءت الفقرة الثالثة المتعلقة بـ " **يسمح جدول تغير الأموال الخاصة بتحليل التغيرات التي تطرأ على رؤوس الأموال الخاصة لشركة التأمين**" في الترتيب الرابع، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4.2667 درجة بانحراف معياري قيمته 0.68561؛

- جاءت الفقرة الثانية المتعلقة بـ " **يقيس جدول سيولة الخزينة قدرة شركة التأمين على توليد تدفقات نقدية، وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة**" في الترتيب الخامس، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4.2667 درجة بانحراف معياري قيمته 0.75614 .

بناء على هذه النتائج يتبين أن إجابات أفراد العينة كانت بالموافقة التامة على كل عبارات المحور الأول، مما يثبت أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية لشركات التأمين في الجزائر.

ثانيا– عرض وتحليل نتائج المحور الثاني المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الإفصاح عن المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر: يوضح الجدول رقم (4– 14) إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني:

الجدول رقم (4– 14): إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني

المحور الثاني: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الإفصاح عن المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر									
الرقم	فقرات المحور الثاني		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
06	تقوم شركة التأمين بالإفصاح عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية.	التكرار	23	30	3	4	0	4.2000 مرتفع	0.81926	1
		%	38.3	50	5	6.7	0			
07	تقوم شركة التأمين بالإفصاح عن المعلومات التي تجعل فهم أحسن لكل من الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.	التكرار	21	30	7	2	0	4.1667 مرتفع	0.76284	2
		%	35	50	11.7	3.3	0			
08	تقوم شركة التأمين بالإفصاح عن المعلومات التي تخص طبيعة علاقتها مع الأطراف الأخرى.	التكرار	11	27	16	5	1	3.7000 مرتفع	0.92608	4
		%	18.3	45	26.7	8.3	1.7			
09	تقوم شركة التأمين بالإفصاح عن الأحداث التي تقع بعد تاريخ إقفال الحسابات.	التكرار	10	25	19	4	2	3.6167 مرتفع	0.95831	5
		%	16.7	41.7	31.7	6.7	3.3			
10	تقوم شركة التأمين بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بمخاطر التأمين.	التكرار	14	35	9	2	0	4.0167 مرتفع	0.72467	3
		%	23.3	58.3	15	3.3	0			

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول رقم (4-14) يمكن ترتيب إجابات أفراد عينة الدراسة من حيث درجة الموافقة كما يلي:

- جاءت الفقرة السادسة المتعلقة بـ " **تقوم شركة التأمين بالإفصاح عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية**" في الترتيب الأول، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4.2000 درجة بانحراف معياري قيمته 0.81926؛

- جاءت الفقرة السابعة المتعلقة بـ " **تقوم شركة التأمين بالإفصاح عن المعلومات التي تجعل فهم أحسن لكل من الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة**" في الترتيب الثاني، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4.1667 درجة بانحراف معياري قيمته 0.76284؛

- جاءت الفقرة العاشرة المتعلقة بـ " **تقوم شركة التأمين بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بمخاطر التأمين**" في الترتيب الثالث، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4.0167 درجة بانحراف معياري قيمته 0.72467؛

- جاءت الفقرة الثامنة المتعلقة بـ " **تقوم شركة التأمين بالإفصاح عن المعلومات التي تخص طبيعة علاقتها مع الأطراف الأخرى**" في الترتيب الرابع، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 3.7000 درجة بانحراف معياري قيمته 0.92608؛

- جاءت الفقرة التاسعة المتعلقة بـ " **تقوم شركة التأمين بالإفصاح عن الأحداث التي تقع بعد تاريخ إقفال الحسابات**" في الترتيب الخامس، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 3.6167 درجة بانحراف معياري قيمته 0.95831 .

بناء على هذه النتائج يتبين أن إجابات أفراد العينة كانت بالموافقة على كل عبارات المحور الثاني، مما يثبت أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الإفصاح عن المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر.

ثالثا– عرض وتحليل نتائج المحور الثالث المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل النظام المحاسبي المالي على المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر: يوضح الجدول رقم (4– 15) إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث:

الجدول رقم (4– 15): إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث

المحور الثالث: أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل النظام المحاسبي المالي على المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر										
الرقم	فقرات المحور الثالث		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
11	يسمح استخدام الحاسب الآلي بزيادة سرعة تشغيل البيانات، إضافة إلى سهولة تخزينها واسترجاعها عند الحاجة إليها.	التكرار	42	17	1	0	0	4.6833 مرتفع جدا	0.50394	1
		%	70	28.3	1.7	0	0			
12	يسمح استخدام الحاسب الآلي بزيادة الدقة في العمليات الحسابية وإنتاج المعلومات.	التكرار	34	23	2	1	0	4.5000 مرتفع جدا	0.65094	2
		%	56.7	38.3	3.3	1.7	0			
13	يساعد استخدام الحاسب الآلي في إعداد التقارير واستخراج المعلومات بصفة دورية وفي الوقت المناسب.	التكرار	31	27	1	1	0	4.4667 مرتفع جدا	0.62346	3
		%	51.7	45	1.7	1.7	0			
14	يساهم استخدام الحاسب الآلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لشركات التأمين.	التكرار	29	23	5	3	0	4.3000 مرتفع جدا	0.82954	4
		%	48.3	38.3	8.3	5	0			

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول رقم (4- 15) يمكن ترتيب إجابات أفراد عينة الدراسة من حيث درجة الموافقة كما يلي:

- جاءت الفقرة الحادي عشرة المتعلقة بـ " **يسمح استخدام الحاسب الآلي بزيادة سرعة تشغيل البيانات، إضافة إلى سهولة تخزينها واسترجاعها عند الحاجة إليها**" في الترتيب الأول، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4.6833 درجة بانحراف معياري قيمته 0.50394؛

- جاءت الفقرة الثانية عشر المتعلقة بـ " **يسمح استخدام الحاسب الآلي بزيادة الدقة في العمليات الحسابية وإنتاج المعلومات**" في الترتيب الثاني، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4.5000 درجة بانحراف معياري قيمته 0.65094؛

- جاءت الفقرة الثالثة عشر المتعلقة بـ " **يساعد استخدام الحاسب الآلي في إعداد التقارير واستخراج المعلومات بصفة دورية وفي الوقت المناسب**" في الترتيب الثالث، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4.4667 درجة بانحراف معياري قيمته 0.62346؛

- جاءت الفقرة الرابعة عشر المتعلقة بـ " **يساهم استخدام الحاسب الآلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لشركات التأمين**" في الترتيب الرابع، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4.3000 درجة بانحراف معياري قيمته 0.82954 .

بناء على هذه النتائج يتبين أن إجابات أفراد العينة كانت بالموافقة التامة على كل عبارات المحور الثالث، مما يثبت أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل النظام المحاسبي المالي على المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر.

رابعا– عرض وتحليل نتائج المحور الرابع المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر توافر العوامل البيئية المناسبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر: يوضح الجدول رقم (4– 16) إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الرابع:

الجدول رقم (4–16): إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الرابع

المحور الرابع: أثر توافر العوامل البيئية المناسبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر									
الرقم	فقرات المحور الرابع		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
15	إن تكوين محاسبي شركات التأمين وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي له أثر كبير على المعلومات المحاسبية التي تقدمها شركات التأمين.	التكرار	29	27	3	1	0	4.4000 مرتفع جدا	0.66892	2
		%	48.3	45	5	1.7	0			
16	يشجع تفعيل بورصة الجزائر شركات التأمين على تقديم معلومات محاسبية ذات مصداقية وشفافية.	التكرار	13	18	23	3	3	3.5833 مرتفع	1.04625	4
		%	21.7	30	38.3	5	5			
17	إن تحديث أنظمة المعلومات لشركات التأمين له أثر كبير على المعلومات المحاسبية التي تقدمها هذه الشركات.	التكرار	28	28	4	0	0	4.4000 مرتفع جدا	0.61617	1
		%	46.7	46.7	6.7	0	0			
18	يساهم ربط جسر التعاون بين الجامعات وشركات التأمين إلى فهم أفضل للنظام المحاسبي المالي، وانعكاس ذلك على المعلومات المحاسبية لشركات التأمين.	التكرار	16	27	11	6	0	3.8833 مرتفع	0.92226	3
		%	26.7	45	18.3	10	0			

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول رقم (4- 16) يمكن ترتيب إجابات أفراد عينة الدراسة من حيث درجة الموافقة كما يلي:

- جاءت الفقرة السابعة عشر المتعلقة بـ " **إن تحديث أنظمة المعلومات لشركات التأمين له أثر كبير على المعلومات المحاسبية التي تقدمها هذه الشركات**" في الترتيب الأول، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4.4000 درجة بانحراف معياري قيمته 0.61617؛

- جاءت الفقرة الخامسة عشر المتعلقة بـ " **إن تكوين محاسبي شركات التأمين وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي له أثر كبير على المعلومات المحاسبية التي تقدمها شركات التأمين**" في الترتيب الثاني، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4.4000 درجة بانحراف معياري قيمته 0.66892؛

- جاءت الفقرة الثامنة عشر المتعلقة بـ " **يساهم ربط جسر التعاون بين الجامعات وشركات التأمين إلى فهم أفضل للنظام المحاسبي المالي، وانعكاس ذلك على المعلومات المحاسبية لشركات التأمين**" في الترتيب الثالث، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 3.8833 درجة بانحراف معياري قيمته 0.92226؛

- جاءت الفقرة السادسة عشر المتعلقة بـ " **يشجع تفعيل بورصة الجزائر شركات التأمين على تقديم معلومات محاسبية ذات مصداقية وشفافية**" في الترتيب الرابع، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 3.5833 درجة بانحراف معياري قيمته 1.04625.

بناء على هذه النتائج يتبين أن إجابات أفراد العينة كانت بالموافقة على كل عبارات المحور الرابع، مما يثبت أثر توافر العوامل البيئية المناسبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر.

خامسا– عرض وتحليل نتائج المحور الخامس المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية كل من مدونة الحسابات، الملاءة المالية، القيمة العادلة، تسجيل العمليات طبقا لواقعها الاقتصادي لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي: يوضح الجدول رقم (4– 17) إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الخامس:

الجدول رقم (4– 17): إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الخامس

المحور الخامس: أهمية كل من مدونة الحسابات، الملاءة المالية، القيمة العادلة، تسجيل العمليات طبقا لواقعها الاقتصادي لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي										
الرقم	فقرات المحور الخامس		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
19	إن مدونة الحسابات في ظل النظام المحاسبي المالي متوافقة مع طبيعة نشاط شركات التأمين.	التكرار	19	35	3	3	0	4.1667 مرتفع	0.74029	1
		%	31.7	58.3	5	5	0			
20	لقد أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة للملاءة المالية في شركات التأمين.	التكرار	20	27	9	4	0	4.0500 مرتفع	0.87188	3
		%	33.3	45	15	6.7	0			
21	تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن القوائم المالية لشركات التأمين طبقا لواقعها الاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.	التكرار	18	30	11	1	0	4.0833 مرتفع	0.74314	2
		%	30	50	18.3	1.7	0			
22	يتم تقييم الأدوات المالية لشركات التأمين بواسطة القيمة العادلة.	التكرار	13	17	23	7	0	3.6000 مرتفع	0.96023	4
		%	21.7	28.3	38.3	11.7	0			

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول رقم (4- 17) يمكن ترتيب إجابات أفراد عينة الدراسة من حيث درجة الموافقة كما يلي:

- جاءت الفقرة التاسعة عشر المتعلقة بـ " **إن مدونة الحسابات في ظل النظام المحاسبي المالي متوافقة مع طبيعة نشاط شركات التأمين**" في الترتيب الأول، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4.1667 درجة بانحراف معياري قيمته 0.74029؛

- جاءت الفقرة الحادي والعشرين المتعلقة بـ " **تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن القوائم المالية لشركات التأمين طبقا لواقعها الاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني**" في الترتيب الثاني، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4.0833 درجة بانحراف معياري قيمته 0.74314؛

- جاءت الفقرة العشرين المتعلقة بـ " **لقد أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة للملاءة المالية في شركات التأمين**" في الترتيب الثالث، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4.0500 درجة بانحراف معياري قيمته 0.87188؛

- جاءت الفقرة الثانية والعشرين المتعلقة بـ " **يتم تقييم الأدوات المالية لشركات التأمين بواسطة القيمة العادلة**" في الترتيب الرابع، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 3.6000 درجة بانحراف معياري قيمته 0.96023 .

بناء على هذه النتائج يتبين أن إجابات أفراد العينة كانت بالموافقة على كل عبارات المحور الخامس، مما يثبت أهمية كل من مدونة الحسابات، الملاءة المالية، القيمة العادلة، تسجيل العمليات طبقا لواقعها الاقتصادي لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي.

سادسا– عرض وتحليل نتائج المحور السادس المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر المعلومة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي على الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر:

يوضح الجدول رقم (4– 18) إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور السادس:

الجدول رقم (4– 18): إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور السادس

المحور السادس: أثر المعلومة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي على الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر									
الرقم	فقرات المحور السادس		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
23	تساعد المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي المؤمن لهم بمتابعة حقوقهم في شركات التأمين.	التكرار	13	26	11	7	3	3.6500 مرتفع	1.10200	5
		%	21.7	43.3	18.3	11.7	5			
24	إن المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي تفي باحتياجات المستثمرين في شركات التأمين.	التكرار	16	30	11	3	0	3.9833 مرتفع	0.81286	3
		%	26.7	50	18.3	5	0			
25	إن المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي تفي باحتياجات إدارة شركات التأمين.	التكرار	17	38	4	1	0	4.1833 مرتفع	0.62414	2
		%	28.3	63.3	6.7	1.7	0			
26	إن المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي تفي باحتياجات المحللين الماليين في شركات التأمين.	التكرار	20	36	3	1	0	4.2500 مرتفع جدا	0.62775	1
		%	33.3	60	5	1.7	0			
27	إن المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي تفي باحتياجات هيئة الإشراف على شركات التأمين.	التكرار	20	24	11	5	0	3.9833 مرتفع	0.92958	4
		%	33.3	40	18.3	8.3	0			

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول رقم (4- 18) يمكن ترتيب إجابات أفراد عينة الدراسة من حيث درجة الموافقة كما يلي:

- جاءت الفقرة السادسة والعشرين المتعلقة بـ " **إن المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي تفي باحتياجات المحللين الماليين في شركات التأمين**" في الترتيب الأول، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4.2500 درجة بانحراف معياري قيمته 0.62775؛

- جاءت الفقرة الخامسة والعشرين المتعلقة بـ " **إن المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي تفي باحتياجات إدارة شركات التأمين**" في الترتيب الثاني، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4.1833 درجة بانحراف معياري قيمته 0.62414؛

- جاءت الفقرة الرابعة والعشرين المتعلقة بـ " **إن المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي تفي باحتياجات المستثمرين في شركات التأمين**" في الترتيب الثالث، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 3.9833 درجة بانحراف معياري قيمته 0.81286؛

- جاءت الفقرة السابعة والعشرين المتعلقة بـ " **إن المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي تفي باحتياجات هيئة الإشراف على شركات التأمين**" في الترتيب الرابع، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 3.9833 درجة بانحراف معياري قيمته 0.92958؛

- جاءت الفقرة الثالثة والعشرين المتعلقة بـ " **تساعد المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي المؤمن لهم بمتابعة حقوقهم في شركات التأمين**" في الترتيب الخامس، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 3.6500 درجة بانحراف معياري قيمته 1.10200.

بناء على هذه النتائج يتبين أن إجابات أفراد العينة كانت بالموافقة على كل عبارات المحور السادس، مما يثبت أن المعلومة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي لها أثر على الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر.

III-3-3- اختبار فرضيات الدراسة:

لقد تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار مدى قبول أو رفض الفرضيات التي تتعلق بتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وذلك بالاعتماد على اختبار فيشر (f)، حيث إذا كانت قيمة (f) المحسوبة أكبر من قيمة (f) الجدولية فإننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع عند مستوى معنوية 0.05، كما تم كذلك اختبار صحة الفرضيات بالاعتماد على مستوى الدلالة، حيث إذا كان مستوى الدلالة أقل من مستوى الدلالة المعتمد والمقدر بـ 0.05 فإننا نؤكد صحة الفرضية البديلة.

أولا- الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات الأطراف ذوي العلاقة بشركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

لاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

1- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المؤمن لهم في شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

يبين الجدول رقم (4- 19) نتائج اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المؤمن لهم في شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

الجدول رقم (4- 19): نتائج اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المؤمن لهم في شركات التأمين.

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل المتغير المستقل b	الجزء الثابت a	اختبار f للنموذج	
					قيمة f	مستوى المعنوية
النظام المحاسبي المالي	0.303	0.092	0.842	0.147	5.872	0.019

المتغير التابع: جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المؤمن لهم في شركات التأمين.

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول رقم (4- 19) أن قيمة معامل الارتباط الثنائي بين المتغير المستقل المتمثل في النظام المحاسبي المالي والمتغير التابع المتمثل في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المؤمن لهم كانت 0.303، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.092، مما يعني أن 09.2% من التغير في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المؤمن لهم يعود إلى التغير في تطبيق النظام المحاسبي المالي، وحيث أن قيمة f المحسوبة تساوي 5.872 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي 4، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.019 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد وهو 0.05، **فإننا نؤكد صحة الفرضية التالية:**

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المؤمن لهم في شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

2- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المستثمرين في شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

يبين الجدول رقم (4- 20) نتائج اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المستثمرين في شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

الجدول رقم (4- 20): نتائج اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المستثمرين في شركات التأمين.

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل المتغير المستقل b	الجزء الثابت a	اختبار f للنموذج	
					قيمة f	مستوى المعنوية
المتغير التابع						
النظام المحاسبي المالي	0.542	0.294	1.110	0.637-	24.152	0.000
جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المستثمرين في شركات التأمين.						

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط الثنائي بين المتغير المستقل المتمثل في النظام المحاسبي المالي والمتغير التابع المتمثل في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المستثمرين كانت 0.542، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.294، مما يعني أن 29.4% من التغير في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المستثمرين يعود إلى التغير في تطبيق النظام المحاسبي المالي، وحيث أن قيمة f المحسوبة تساوي

24.152 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي 4، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، **فإننا نؤكد صحة الفرضية التالية:**

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المستثمرين في شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

3– الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات إدارة شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

يبين الجدول رقم (4– 21) نتائج اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات إدارة شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

الجدول رقم (4– 21): نتائج اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات إدارة شركات التأمين.

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل المتغير المستقل b	الجزء الثابت a	اختبار f للنموذج	
					قيمة f	مستوى المعنوية
المتغير التابع						
النظام المحاسبي المالي	0.338	0.115	0.532	1.969	7.505	0.008
جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات إدارة شركات التأمين.						

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط الثنائي بين المتغير المستقل المتمثل في النظام المحاسبي المالي والمتغير التابع المتمثل في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات إدارة شركات التأمين كانت 0.338، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.115، مما يعني أن 11.5% من التغير في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات إدارة شركات التأمين يعود إلى التغير في تطبيق النظام المحاسبي المالي، وحيث أن قيمة f المحسوبة تساوي 7.505 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي 4، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.008 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، **فإننا نؤكد صحة الفرضية التالية:**

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات إدارة شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

4– الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المحللين الماليين لشركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

يبين الجدول رقم (4- 22) نتائج اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المحللين الماليين في شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

الجدول رقم (4– 22): نتائج اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المحللين الماليين في شركات التأمين.

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل المتغير المستقل b	الجزء الثابت a	اختبار f للنموذج	
					قيمة f	مستوى المعنوية
المتغير التابع						
النظام المحاسبي المالي	0.532	0.283	0.842	0.748	22.910	0.000
جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المحللين الماليين في شركات التأمين.						

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط الثنائي بين المتغير المستقل المتمثل في النظام المحاسبي المالي والمتغير التابع المتمثل في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المحللين الماليين كانت 0.532، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.283، مما يعني أن 28.3% من التغير في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المحللين الماليين يعود إلى التغير في تطبيق النظام المحاسبي المالي، وحيث أن قيمة f المحسوبة تساوي 22.910 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي 4، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، **فإننا نؤكد صحة الفرضية التالية:**

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المحللين الماليين في شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

5- الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات هيئة الإشراف على شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية(α=0.05).

يبين الجدول رقم (4- 23) نتائج اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات هيئة الإشراف على شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

الجدول رقم (4- 23): نتائج اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات هيئة الإشراف على شركات التأمين.

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل المتغير المستقل b	الجزء الثابت a	اختبار f للنموذج		المتغير التابع
					قيمة f	مستوى المعنوية	
النظام المحاسبي المالي	0.632	0.399	1.479	2.173-	38.511	0.000	**جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات هيئة الإشراف على شركات التأمين.**

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط الثنائي بين المتغير المستقل المتمثل في النظام المحاسبي المالي والمتغير التابع المتمثل في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات هيئة الإشراف كانت 0.632، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.399، مما يعني أن 39.9% من التغير في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات هيئة الإشراف يعود إلى التغير في تطبيق النظام المحاسبي المالي، وحيث أن قيمة f المحسوبة تساوي 38.511 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي 4، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، **فإننا نؤكد صحة الفرضية التالية:**

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات هيئة الإشراف على شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

كما تم كذلك اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات كل الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05)، من خلال الجدول رقم (4- 24).

الجدول رقم (4-24): نتائج اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات كل الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين.

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل المتغير المستقل b	الجزء الثابت a	اختبار f للنموذج	
					قيمة f	مستوى المعنوية
النظام المحاسبي المالي	0.743	0.552	0.961	0.011	71.465	0.000

المتغير التابع
جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات كل الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين.

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط الثنائي بين المتغير المستقل المتمثل في النظام المحاسبي المالي والمتغير التابع المتمثل في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات كل الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين بلغت 0.743، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.552، مما يعني أن 55.2 % من التغير في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات كل الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين يعود إلى التغير في تطبيق النظام المحاسبي المالي، وحيث أن قيمة f المحسوبة تساوي 71.465 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي 4، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، **فإننا نؤكد صحة الفرضية الرئيسية التالية:**

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات الأطراف ذوي العلاقة بشركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

وتبعا لذلك يمكن صياغة معادلة الانحدار البسيط لجودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات الأطراف ذوي العلاقة بشركات التأمين في الجزائر بدلالة تطبيق النظام المحاسبي المالي كما يلي:

$$Y = 0.011 + 0.961\ X$$

Y: جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات الأطراف ذوي العلاقة بشركات التأمين في الجزائر

X: تطبيق النظام المحاسبي المالي

مما سبق نستنتج أنه توجد علاقة ارتباط قوية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي و جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات هيئة الإشراف على شركات التأمين في الجزائر، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 63.2 %.

في حين كانت علاقة الارتباط ضعيفة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المؤمن لهم في شركات التأمين في الجزائر، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 30.3 %.

ثانيا– صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية: تتمثل أهم الصعوبات التي تواجه شركات التأمين في تطبيق النظام المحاسبي المالي حسب آراء أفراد عينة الدراسة فيما يلي:

– نقص تكوين الإطارات المحاسبية والمالية لشركات التأمين فيما يتعلق بالإطار المفاهيمي، المبادئ والقواعد المحاسبية وإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي؛

– عدم وجود سوق مالي حقيقي يسمح بتقييم بعض عناصر الميزانية بالقيمة العادلة.

III-4- عناصر التوافق بين نتائج الدراسات السابقة ونتائج الدراسة الحالية:

لقد توافقت نتائج الدراسة الحالية مع جملة من النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، حيث يمكن إبراز ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4- 25): عناصر التوافق بين نتائج الدراسات السابقة ونتائج الدراسة الحالية.

الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
- دراسة "شركة KPMG العالمية"، سنة 2006 بعنوان " تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الصناعة التأمينية: الملاحظات والدروس للمستقبل، لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الاستمرار بأتمتة الأنظمة التأمينية يعتبر أمرا حاسما لضمان الدقة والتوقيت المناسب لإعداد التقارير المالية.	- لقد توصلت **الدراسة الحالية** إلى أنه يوجد أثر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل النظام المحاسبي المالي على المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر.
- دراسة "David f.Bacher" سنة 2006 بعنوان " أداء القوائم المالية السنوية والقوائم المالية في ظل معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) لشركات التأمين الابتدائية الألمانية: تحليل نقدي من وجهة نظر أصحاب الملكية وحملة وثائق التأمين، لقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن القوائم المالية لشركات التأمين الألمانية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) تعتبر كوسيلة للرقابة وأداة للمعلومات من وجهة نظر كل من أصحاب الملكية وحملة وثائق التأمين.	- لقد توصلت **الدراسة الحالية** إلى أن المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي تفي باحتياجات كل من المؤمن لهم والمستثمرين في شركات التأمين في الجزائر.
- دراسة " Deborah L.Lindberg and Deborah L.seifert" سنة 2010، بعنوان " نموذج جديد للتقرير على أفق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وانعكاساتها على الصناعة التأمينية، لقد توصلا الباحثين من خلال هذه الدراسة إلى أن لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) أثر على زيادة متطلبات الإفصاح، مما يؤثر على نظرة المستثمرين تجاه الاتصال بشركات التأمين.	- لقد توصلت **الدراسة الحالية** إلى أنه: - يوجد أثر لتطبيق النظام المحاسبي المالي على الإفصاح عن المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر؛ - تفي المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي باحتياجات المستثمرين في شركات التأمين في الجزائر.
- دراسة "عيسى هاشم حسن"، سنة 2011 بعنوان "أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القوائم المالية لشركات التأمين – دراسة تطبيقية في سورية-"	- لقد توصلت **الدراسة الحالية** إلى: - أن شركات التأمين في الجزائر تقوم بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بمخاطر التأمين، مما يؤكد أثر تطبيق النظام المحاسبي

لقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن: – تطبيق المعيار رقم (04) ساهم في زيادة الإفصاح عن مخاطر التأمين في القوائم المالية لشركات التأمين السورية؛ – تفي البيانات المالية لشركات التأمين السورية استنادا إلى المعيار رقم (04) إلى حد كبير باحتياجات كل من إدارة ومدققي حسابات هذه الشركات والمستثمرين وهيئة الإشراف على التأمين في سوريا.	المالي على الإفصاح عن المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر؛ – إن المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي تفي باحتياجات كل من الإدارة، المستثمرين وهيئة الإشراف على شركات التأمين في الجزائر، مما يثبت أثر المعلومة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي على الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر.
– دراسة "طبايبية سليمة"، سنة 2013-2014 بعنوان "دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية– دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين– ، لقد توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى وجود مجموعة من المعوقات تحول دون قدرة شركات التأمين على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية منها عدم وجود سوق مالي حقيقي بالجزائر.	– لقد توصلت **الدراسة الحالية** إلى أن صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية تتمثل في عدم وجود سوق مالي حقيقي يسمح بتقييم بعض عناصر الميزانية بالقيمة العادلة.

المصدر: من إعداد الطالب.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال دراسة هذا الفصل والخاص بدراسة واقع الأداء المحاسبي لعينة من شركات التأمين الجزائرية في ظل تطبيقها للنظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية:

– لقد تناولت الدراسة الميدانية المتعلقة بتقييم أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية، دراسة حالتي كل من الشركة الوطنية للتأمين (saa) وشركة أليانس للتأمينات؛

– لقد قامت الشركة الوطنية للتأمين ضمن إطار تطبيقها للنظام المحاسبي المالي بمجموعة من الإجراءات من أهمها تكييف حساباتها وفق النظام المحاسبي المالي، تكوين إطاراتها المحاسبية والمالية وتحديث أنظمة المعلومات؛

– لقد تمثلت نتائج تطبيق النظام المحاسبي المالي في الشركة الوطنية للتأمين في استحداث مدونة حسابات جديدة تراعي خصوصية النشاط التأميني، إنتاج قوائم مالية تعكس الواقع الاقتصادي لمعاملات الشركة، إعطاء أهمية للإفصاح المحاسبي، الأمر الذي انعكس على جودة المعلومة المحاسبية التي تفي باحتياجات كل من المستثمرين، إدارة الشركة، المحللين الماليين وهيئة الإشراف؛

– لقد أظهرت تقارير محافظي الحسابات أن الحسابات السنوية للشركة الوطنية للتأمين تظهر صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الشركة خلال السنوات المالية من 2010– 2015؛

– لقد تمثلت نتائج تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركة أليانس للتأمينات في استحداث مدونة حسابات جديدة تراعي خصوصية نشاطها التأميني، إنتاج قوائم مالية تعكس الواقع الاقتصادي لمعاملاتها، إعطاء أهمية للإفصاح المحاسبي، الأمر الذي انعكس على جودة المعلومة المحاسبية التي تفي باحتياجات كل من المؤمن لهم، المستثمرين، إدارة الشركة، المحللين الماليين وهيئة الإشراف؛

– تولي شركة أليانس للتأمينات أهمية كبيرة لعملية الاتصال المالي تجاه محيطها (خاصة المساهمين)، وذلك من خلال نشر على موقعها الالكتروني معلومات دورية تخص قوائمها المالية، تقارير التسيير وتقارير محافظي الحسابات؛

– لقد أشارت تقارير محافظي الحسابات أن الحسابات السنوية لشركة أليانس للتأمينات تظهر صورة صادقة عن وضعيتها المالية ونتائج أعمالها؛

– **لقد تناولت الدراسة الاستقصائية (الاستبيان)** البحث في تحليل العلاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المحاسبية ومدى تأثير هذه العلاقة على احتياجات كل من المؤمن لهم، المستثمرون، إدارة الشركة،

المحللين الماليين وهيئة الإشراف، حيث تمثلت عينة الدراسة في الإطارات المحاسبية والمالية لـ (12) شركة تأمين في الجزائر، ومن خلال تحليل أراء أفراد هذه العينة تم التوصل إلى النتائج التالية:

– تشير أراء أفراد العينة وبدرجة الموافقة التامة إلى أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية لشركات التأمين في الجزائر، حيث تراوح المتوسط الحسابي بين 4.26 و4.53، مما يثبت أهمية كل من الميزانية، حساب النتائج، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، جدول سيولة الخزينة والملحق؛

– كانت إجابات أفراد العينة بالموافقة على كل عبارات المحور الثاني، حيث تراوح المتوسط الحسابي بين 3.61 و4.20، وهذا يؤكد أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الإفصاح عن المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر؛

– كانت إجابات أفراد العينة بالموافقة التامة على كل عبارات المحور الثالث، حيث انحصر المتوسط الحسابي بين 4.30 و4.68، وهذا ما يثبت أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل النظام المحاسبي المالي على المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر؛

– تشير أراء أفراد العينة وبدرجة الموافقة على كل عبارات المحور الرابع، حيث انحصر المتوسط الحسابي بين 3.58 و4.40، وهذا ما يؤكد أثر توافر العوامل البيئية المناسبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر؛

– كانت إجابات أفراد العينة بالموافقة على كل عبارات المحور الخامس، حيث انحصر المتوسط الحسابي بين 3.60 و4.16، مما يثبت أهمية كل من مدونة الحسابات، الملاءة المالية، القيمة العادلة، تسجيل العمليات طبقا لواقعها الاقتصادي لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي؛

– أظهرت نتائج الدراسة أن إجابات أفراد العينة كانت بالموافقة على كل عبارات المحور السادس، حيث انحصر المتوسط الحسابي بين 3.65 و4.25، مما يثبت أن المعلومة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي لها أثر على الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر؛

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات كل من المؤمن لهم، المستثمرون، الإدارة، المحللين الماليين وهيئة الإشراف لشركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05)؛

– لقد توافقت نتائج **الدراسة الحالية** مع نتائج دراسة "**شركة KPMG العالمية**" لسنة 2006، التي توصلت إلى أن الاستمرار بأتمتة الأنظمة التأمينية يعتبر أمرا حاسما لضمان الدقة والتوقيت المناسب لإعداد التقارير المالية، كذلك لقد توصلت **نتائج الدراسة الحالية** إلى أنه يوجد أثر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل النظام المحاسبي المالي على المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر؛

– لقد توافقت نتائج **الدراسة الحالية** مع نتائج دراسة **"David f.Bacher"** لسنة 2006، الذي توصل إلى أن القوائم المالية لشركات التأمين الألمانية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) تعتبر كوسيلة للرقابة وأداة للمعلومات من وجهة نظر كل من أصحاب الملكية وحملة وثائق التأمين، كذلك لقد توصلت **نتائج الدراسة الحالية** إلى أن المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي تفي باحتياجات كل من المؤمن لهم والمستثمرين في شركات التأمين في الجزائر؛

– لقد توافقت نتائج **الدراسة الحالية** مع نتائج دراسة **" Deborah L.Lindberg and Deborah L.seifert"** لسنة 2010، حيث توصلا إلى أن لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) أثر على زيادة متطلبات الإفصاح، مما يؤثر على نظرة المستثمرين تجاه الاتصال بشركات التأمين، كذلك لقد توصلت **نتائج الدراسة الحالية** إلى أنه يوجد أثر لتطبيق النظام المحاسبي المالي على الإفصاح عن المعلومة المحاسبية التي تفي باحتياجات المستثمرين في شركات التأمين في الجزائر؛

– لقد توافقت نتائج **الدراسة الحالية** مع نتائج دراسة "**عيسى هاشم حسن**" لسنة 2011، الذي توصل إلى أن تطبيق المعيار رقم (04) ساهم في زيادة الإفصاح عن مخاطر التأمين في القوائم المالية لشركات التأمين السورية، كما أن البيانات المالية لشركات التأمين السورية تفي باحتياجات كل من إدارة ومدققي حسابات هذه الشركات والمستثمرين وهيئة الإشراف على التأمين في سوريا، كذلك لقد توصلت **نتائج الدراسة الحالية** إلى أن شركات التأمين في الجزائر تقوم بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بمخاطر التأمين، كما أن المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية تفي باحتياجات كل من الإدارة، المستثمرين وهيئة الإشراف؛

– لقد توافقت نتائج **الدراسة الحالية** مع نتائج دراسة"**طبايبية سليمة**" لسنة 2013-2014، التي توصلت إلى أنه من أهم معوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية هو عدم وجود سوق مالي حقيقي بالجزائر، كذلك لقد توصلت **نتائج الدراسة الحالية** إلى أنه من أهم صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية هو عدم وجود سوق مالي حقيقي يسمح بتقييم بعض عناصر الميزانية بالقيمة العادلة.

الخاتـــــمة

في ختام هذه الدراسة المعـــنونـــة بـ " **دور النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر**" ، والتي تم من خلالها تحليل الأبعاد النظرية للنظام المحاسبي المالي والأداء المحاسبي في شركات التأمين، ثم إبراز أثر تطبيق كل من نظام الملاءة المالية ومعايير المحاسبة الدولية على المحاسبة في شركات التأمين، ثم التطرق إلى مساهمة النظام المحاسبي المالي كآلية لتحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر، ليتم في الأخير دراسة واقع الأداء المحاسبي لعينة من شركات التأمين الجزائرية في ظل تطبيقها للنظام المحاسبي المالي، ومن خلال معالجة إشكالية الدراسة التي كانت على النحو الآتي: **كيف يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر؟** تم التوصل إلى جملة من النتائج النظرية والتطبيقية التي تم تدعيمها بمجموعة من الاقتراحات التي من شأنها أن تفعل تطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى شركات التأمين في الجزائر، كما تم تقديم أفاق الدراسة من خلال اقتراح مجموعة من المواضيع كدراسات مستقبلية.

I- نتائج الدراسة النظرية:

- النظام المحاسبي المالي هو نظام محاسبي تبنته الجزائر منذ سنة 2010، بهدف الرفع من كفاءة الأداء المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث تمثل شركات التأمين أحد أهم هذه المؤسسات؛

- المحاسبة في شركات التأمين هي فرع من فروع المحاسبة الخاصة والتي تهتم بتسجيل، قياس وتحليل العمليات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط التأميني على ضوء المبادئ والقواعد التي يحددها القانون؛

- تتميز المحاسبة في شركات التأمين ببعض الخصائص مقارنة بالمحاسبة في المؤسسات الاقتصادية الأخرى أهمها انعكاس دورة الإنتاج، حيث تتحصل شركة التأمين على إيراداتها (الأقساط) مسبقا، بينما تتحمل التكاليف (المطالبات) لاحقا، كذلك تتضمن ميزانية شركة التأمين نوع خاص من الخصوم يسمى الالتزامات المقننة، حيث يفرض المشرع بضرورة تمثيل هذه الالتزامات في أصول معادلة؛

- تتمثل أهداف محاسبة شركات التأمين في قياس نتيجة أعمال النشاط التأميني من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة، كذلك بيان المركز المالي لشركة التأمين في نهاية كل فترة محاسبية، إضافة إلى عرض، تحليل وتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والرقابة والإشراف وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة؛

- الأداء المحاسبي هو قدرة شركة التأمين على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية تفي باحتياجات كل من المؤمن لهم، المستثمرين، المحللين الماليين، الإدارة وهيئة الإشراف؛

– يرتكز الأداء المحاسبي لشركات التأمين على مجموعة من المقومات الأساسية المتمثلة في الإفصاح المحاسبي، التدقيق المحاسبي، استخدام تكنولوجيا المعلومات، بناء وتطوير نظم المعلومات المحاسبية، إضافة إلى تكوين الإطارات المحاسبية والمالية لشركات التأمين؛

– إن المعلومات المحاسبية التي تنتجها شركات التأمين في ظل الالتزام بمقومات الأداء المحاسبي لها تأثير على كل من المؤمن لهم، المستثمرين، الإدارة، هيئات الإشراف والرقابة، المحللين الماليين والأسواق المالية المحلية والدولية؛

– تخضع شركات التأمين إلى مجموعة من القواعد الاحترازية الصارمة، وذلك لتمحور نشاطها على مفهوم الخطر، حيث تتمثل تلك القواعد الاحترازية في قواعد الملاءة المالية، والتي مرت عبر مرحلتين هما نظام الملاءة المالية I، ثم نظام الملاءة المالية II، ومن جهة أخرى فقد فرضت العولمة الاقتصادية على شركات التأمين بضرورة الامتثال لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، خاصة في ظل الدور الحديث الذي تقوم به من خلال الاستثمار في الأسواق المالية الدولية؛

– إن الانتقال من نظام الملاءة المالية I إلى نظام الملاءة المالية II، أثر على ميزانية شركة التأمين، وذلك من خلال الانتقال من ميزانية محاسبية تعتمد على تقييم الأصول بالتكلفة التاريخية وتقييم المؤونات التقنية وفق الحيطة إلى ميزانية اقتصادية تعتمد على تقييم الأصول بالقيمة العادلة وتقييم المؤونات التقنية وفق أفضل تقدير للالتزامات وهامش الخطر؛

– لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مجموعة من المعايير المحاسبية ذات العلاقة بنشاط شركات التأمين أهمها معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS 4): عقود التأمين، إضافة إلى كل من IAS1، IAS19، IAS32، IFRS7، IFRS9؛

– لقد بقيت المحاسبة عن عقود التأمين خلال المرحلة I من (IFRS 4) حسب المعايير المحاسبية المحلية، مع وجود بعض الاستثناءات كإلغاء مؤونة التعديل، اختبار كفاية الخصوم و مبدأ محاسبة الظل؛

– ترتكز عملية المحاسبة عن عقود التأمين خلال المرحلة II من (IFRS 4) على أربعة (04) عناصر أساسية والتي تسمى« Building Blocks »، وتتمثل في:أفضل التقديرات، معدل التحيين، هامش الخطر، الهامش المتبقي، كما تضمنت هذه المرحلة أسلوب جديد لتقييم أصول وخصوم شركات التأمين، خاصة الخصوم وهو أسلوب القيمة العادلة؛

– تعتبر كل من فرنسا، تركيا، ألمانيا، وسوريا من بين أبرز النماذج التي التزمت بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في شركات التأمين؛

– لقد تطورت الصناعة التأمينية في الجزائر من خلال ثلاثة مراحل هامة وهي المرحلة الاستعمارية (قبل 1962) حيث تميزت هذه المرحلة باقتصار التأمين على المعمرين بحيث لم يستفد منه الجزائريين إلا بدرجة أقل، المرحلة من 1962-1989 والتي تميزت بتأميم وتخصص نشاط التأمين، مرحلة انفتاح وتحرير السوق حيث شهدت هذه المرحلة عدة إجراءات أهمها إلغاء التخصص في ممارسة النشاط التأميني، إنشاء بنك التأمين، فصل أنشطة شركات التأمين إلى التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص، تأسيس لجنة الإشراف على التأمينات؛

– يسهر على تأطير وسير قطاع التأمينات في الجزائر مجموعة من الهيئات المتمثلة في كل من المجلس الوطني للتأمينات، مديرية التأمينات، لجنة الإشراف على التأمينات، مركزية الأخطار، صندوق ضمان السيارات، صندوق ضمان المؤمن لهم والمكتب المتخصص بالتعريفة في مجال التأمينات، بالإضافة إلى أهم الفاعلين كشركات التأمين، سماسرة التأمين وإعادة التأمين، وكذا الأطراف الأخرى الفاعلة في قطاع التأمينات؛

– باعتبار الجزائر ليست بمنأى عن تغيرات البيئة الاقتصادية الدولية، فقد قامت من خلال تبني النظام المحاسبي المالي بإصلاح المخطط المحاسبي لقطاع التأمينات، وذلك من خلال إصدار الإشعار رقم (89) الصادر في 10 مارس 2011، والمتعلق بمخطط وقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين؛

– إن النظام المحاسبي لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي مختلف بشكل جذري عما كان عليه في ظل المخطط المحاسبي الوطني سواء من حيث مدونة الحسابات، القوائم المالية، الإطار المفاهيمي والإفصاح المحاسبي؛

– لقد جاء النظام المحاسبي المالي بمجموعة من الآليات، وذلك على المستويين الاحترازي والمحاسبي، من خلال ضمان ملاءة مالية جيدة لشركات التأمين تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها تجاه حملة وثائق التأمين، القيمة العادلة في مجال القياس المحاسبي، استحداث 05 قوائم مالية متوافقة مع القوائم الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (01)، الاهتمام بالإفصاح المحاسبي، القانون 10-01 المتعلق بتدقيق المعلومة المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات؛

– إن المعلومات المحاسبية التي تنتجها شركات التأمين في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي لها تأثير على مختلف الأطراف التي لها علاقة بشركات التأمين، كالمؤمن لهم، المستثمرون، إدارة شركات التأمين، سلطات الإشراف والرقابة، المحللون الماليون، الأسواق المالية المحلية والدولية؛

II- نتائج الدراسة التطبيقية:

- لقد قامت الشركة الوطنية للتأمين ضمن إطار تطبيقها للنظام المحاسبي المالي بمجموعة من الإجراءات من أهمها تكييف حساباتها وفق النظام المحاسبي المالي، تكوين إطاراتها المحاسبية والمالية وتحديث أنظمة المعلومات؛

- لقد تمثلت نتائج تطبيق النظام المحاسبي المالي في الشركة الوطنية للتأمين في استحداث مدونة حسابات جديدة تراعي خصوصية النشاط التأميني، إنتاج قوائم مالية تعكس الواقع الاقتصادي لمعاملات الشركة، إعطاء أهمية للإفصاح المحاسبي، الأمر الذي انعكس على جودة المعلومة المحاسبية التي تفي باحتياجات كل من المستثمرين، إدارة الشركة، المحللين الماليين وهيئة الإشراف؛

- لقد أظهرت تقارير محافظي الحسابات أن الحسابات السنوية للشركة الوطنية للتأمين تظهر صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الشركة خلال السنوات المالية من 2010- 2015؛

- لقد تمثلت نتائج تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركة أليانس للتأمينات في استحداث مدونة حسابات جديدة تراعي خصوصية نشاطها التأميني، إنتاج قوائم مالية تعكس الواقع الاقتصادي لمعاملاتها، إعطاء أهمية للإفصاح المحاسبي، الأمر الذي انعكس على جودة المعلومة المحاسبية التي تفي باحتياجات كل من المؤمن لهم، المستثمرين، إدارة الشركة، المحللين الماليين وهيئة الإشراف؛

- تولي شركة أليانس للتأمينات أهمية كبيرة لعملية الاتصال المالي تجاه محيطها (خاصة المساهمين)، وذلك من خلال نشر على موقعها الالكتروني معلومات دورية تخص قوائمها المالية، تقارير التسيير وتقارير محافظي الحسابات؛

- لقد أشارت تقارير محافظي الحسابات أن الحسابات السنوية لشركة أليانس للتأمينات تظهر صورة صادقة عن وضعيتها المالية ونتائج أعمالها؛

- تشير أراء أفراد العينة وبدرجة الموافقة التامة إلى أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية لشركات التأمين في الجزائر، حيث تراوح المتوسط الحسابي بين 4.26 و4.53، مما يثبت أهمية كل من الميزانية، حساب النتائج، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، جدول سيولة الخزينة والملحق؛

- كانت إجابات أفراد العينة بالموافقة على كل عبارات المحور الثاني، حيث تراوح المتوسط الحسابي بين 3.61 و4.20، وهذا ما يؤكد أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الإفصاح عن المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر؛

– كانت إجابات أفراد العينة بالموافقة التامة على كل عبارات المحور الثالث، حيث انحصر المتوسط الحسابي بين 4.30 و4.68، وهذا ما يثبت أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل النظام المحاسبي المالي على المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر؛

– تشير أراء أفراد العينة وبدرجة الموافقة على كل عبارات المحور الرابع، حيث انحصر المتوسط الحسابي بين 3.58 و4.40، وهذا ما يؤكد أثر توافر العوامل البيئية المناسبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر؛

– كانت إجابات أفراد العينة بالموافقة على كل عبارات المحور الخامس، حيث انحصر المتوسط الحسابي بين 3.60 و4.16، مما يثبت أهمية كل من مدونة الحسابات، الملاءة المالية، القيمة العادلة، تسجيل العمليات طبقا لواقعها الاقتصادي لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي؛

– أظهرت نتائج الدراسة أن إجابات أفراد العينة كانت بالموافقة على كل عبارات المحور السادس، حيث انحصر المتوسط الحسابي بين 3.65 و4.25، مما يثبت أن المعلومة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي لها أثر على الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر؛

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات كل من المؤمن لهم، المستثمرون، الإدارة، المحللين الماليين وهيئة الإشراف لشركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0.05).

III– اختبار فرضيات الدراسة:

III–1– فرضيات الدراسة النظرية:

لقد تم صياغة فرضيات الدراسة النظرية على النحو الآتي:

III–1–1– الفرضية الأولى: قد يختلف النظام المحاسبي المالي (SCF) عن المخطط المحاسبي الوطني (PCN).

من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة تبين أن النظام المحاسبي المالي هو نظام محاسبي تبنته الجزائر منذ الفاتح جانفي سنة 2010، حيث يساير هذا النظام التوجه الحديث للبيئة الاقتصادية كالاستثمار في الأسواق المالية، زيادة تدفق رؤوس الأموال عبر الدول، ظهور فئات عديدة طالبة للمعلومة المحاسبية ذات الجودة العالية، حيث يتميز النظام المحاسبي المالي (SCF) عن المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، باستحداث إطار مفاهيمي جديد يحدد تعاريف الأصول، الخصوم، رؤوس الأموال الخاصة، الأعباء والمنتوجات، كما نص على الفرضيات،

المبادئ والاتفاقيات المحاسبية الواجب التقيد بها عند التسجيل المحاسبي وتحضير القوائم المالية، كذلك إبراز الخصائص النوعية للمعلومات الواردة ضمن القوائم المالية للمؤسسة كالملاءمة، الدقة، الوضوح والقابلية للمقارنة، كذلك استحداث قوائم مالية جديدة تعكس الواقع الاقتصادي لأنشطة المؤسسة، إضافة إلى الاهتمام بالإفصاح المحاسبي، **وبالتالي نؤكد صحة الفرضية الأولى.**

III-1-2- الفرضية الثانية: يمكن اعتبار جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين كمعيار لقياس الأداء المحاسبي.

من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة تبين أن الأداء المحاسبي هو قدرة شركة التأمين على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية تفي باحتياجات كل من المؤمن لهم، المستثمرون، المحللين الماليين، إدارة شركات التأمين وهيئة الإشراف عليها، حيث تتمثل خصائص جودة المعلومة المحاسبية في الملاءمة، الصورة الصادقة، القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب والقابلية للفهم، **وبالتالي نؤكد صحة الفرضية الثانية.**

III-1-3- الفرضية الثالثة: قد يؤثر اعتماد نظام الملاءة المالية II و معيار (IFRS 4) المرحلة II على أسس المحاسبة في شركات التأمين.

من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة تبين أن الانتقال من نظام الملاءة المالية I إلى نظام الملاءة المالية II، أثر على ميزانية شركة التأمين، وذلك من خلال الانتقال من **ميزانية محاسبية** تعتمد على تقييم الأصول بالتكلفة التاريخية وتقييم المؤونات التقنية وفق الحيطة إلى **ميزانية اقتصادية** تعتمد على تقييم الأصول بالقيمة العادلة وتقييم المؤونات التقنية وفق أفضل تقدير للالتزامات وهامش الخطر، كما ترتكز عملية المحاسبة عن عقود التأمين خلال المرحلة II من (IFRS 4) على أربعة (04) عناصر أساسية والتي تسمى« Building Blocks »، وتتمثل في:أفضل التقديرات، معدل التحيين، هامش الخطر، الهامش المتبقي، كما تضمنت هذه المرحلة أسلوب جديد لتقييم أصول وخصوم شركات التأمين، خاصة الخصوم وهو أسلوب القيمة العادلة، **وبالتالي نؤكد صحة الفرضية الثالثة.**

III-1-4- الفرضية الرابعة: تعتبر كل من الملاءة المالية، القيمة العادلة، القوائم المالية، الإفصاح المحاسبي، التدقيق المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات كآليات لتحسين جودة المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر.

من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة تبين أن النظام المحاسبي المالي استحدث مجموعة من الآليات، وذلك على المستويين الاحترازي والمحاسبي، أهمها الملاءة المالية من خلال استحداث حساب جديد هو الحساب رقم 14 تحت اسم المؤونات المقننة، كما تم تكريس الصنف الثالث كله لحسابات المؤونات التقنية، والتي تسمح

بضمان ملاءة مالية جيدة لشركات التأمين وبالتالي الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة وثائق التأمين، استخدام مبدأ القيمة العادلة لتقييم الأدوات المالية، استحداث 05 قوائم مالية جديدة تعكس الواقع الاقتصادي لمعاملات شركات التأمين، إعطاء أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي عن طريق استحداث قائمة مالية جديدة تسمى الملحق، والتي تتضمن معلومات هامة تفيد في فهم العمليات الواردة في القوائم المالية الأخرى، التدقيق المحاسبي من خلال إصدار القانون رقم 10-01 المتعلق بتدقيق المعلومة المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات من خلال إصدار مرسوم تنفيذي يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، حيث تسمح هذه الآليات بترشيد القرارات الاقتصادية للأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين، **وبالتالي نؤكد صحة الفرضية الرابعة.**

III-2- فرضيات الدراسة التطبيقية:

لقد تم صياغة فرضيات الدراسة الميدانية على النحو الآتي:

III-2-1- يمكن تحسين الأداء المحاسبي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) وشركة أليانس للتأمينات في ظل التزامهما بمتطلبات النظام المحاسبي المالي.

من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة التطبيقية تبين أن كل من الشركة الوطنية للتأمين (SAA) وشركة أليانس للتأمينات قد التزمتا بالمتطلبات الجديدة للنظام المحاسبي المالي من خلال استخدام مدونة حسابات جديدة تعكس طبيعة النشاط التأميني، إنتاج قوائم مالية تفي باحتياجات فئات عديدة من مستخدميها، استخدام تكنولوجيا المعلومات في العمل المحاسبي، الاهتمام بالإفصاح المحاسبي، والدليل على ذلك تقارير محافظي الحسابات التي تؤكد أن الحسابات السنوية للشركتين صادقة وتعكس الوضعية المالية عن نتائج أعمالهما، وهذا انعكس على جودة المعلومة المحاسبية التي تفي باحتياجات كل من المؤمن لهم، المستثمرين، الإدارة، المحللين الماليين وهيئة الإشراف، **وبالتالي فإننا نؤكد صحة هذه الفرضية.**

III-2- 2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية يساوي 0.05، حيث تم تقسيمها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

أولا- اختبار الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المؤمن لهم في شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية 0.05.

- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الأولى أن قيمة معامل الارتباط الثنائي بين المتغير المستقل المتمثل في النظام المحاسبي المالي والمتغير التابع المتمثل في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المؤمن لهم كانت 0.303،

كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.092، مما يعني أن 09.2% من التغير في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المؤمن لهم يعود إلى التغير في تطبيق النظام المحاسبي المالي، وحيث أن قيمة f المحسوبة تساوي 5.872 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي 4، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.019 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد وهو 0.05، **فإننا نؤكد صحة الفرضية الأولى**.

ثانيا– اختبار الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المستثمرين في شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية 0.05.

– أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثانية أن قيمة معامل الارتباط الثنائي بين المتغير المستقل المتمثل في النظام المحاسبي المالي والمتغير التابع المتمثل في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المستثمرين كانت 0.542، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.294، مما يعني أن 29.4% من التغير في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المستثمرين يعود إلى التغير في تطبيق النظام المحاسبي المالي، وحيث أن قيمة f المحسوبة تساوي 24.152 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي 4، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد وهو 0.05، **فإننا نؤكد صحة الفرضية الثانية**.

ثالثا– اختبار الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات إدارة شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية 0.05.

– أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثالثة أن قيمة معامل الارتباط الثنائي بين المتغير المستقل المتمثل في النظام المحاسبي المالي والمتغير التابع المتمثل في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات إدارة شركات التأمين كانت 0.338، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.115، مما يعني أن 11.5% من التغير في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات إدارة شركات التأمين يعود إلى التغير في تطبيق النظام المحاسبي المالي، وحيث أن قيمة f المحسوبة تساوي 7.505 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي 4، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.008 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد وهو 0.05، **فإننا نؤكد صحة الفرضية الثالثة**.

رابعا– اختبار الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المحللين الماليين لشركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية 0.05.

– أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرابعة أن قيمة معامل الارتباط الثنائي بين المتغير المستقل المتمثل في النظام المحاسبي المالي والمتغير التابع المتمثل في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المحللين الماليين كانت 0.532، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.283، مما يعني أن 28.3% من التغير في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات المحللين الماليين يعود إلى التغير في تطبيق النظام المحاسبي المالي، وحيث أن قيمة f المحسوبة

تساوي 22.910 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي 4، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد وهو 0.05، **فإننا نؤكد صحة الفرضية الرابعة.**

خامسا– اختبار الفرضية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات هيئة الإشراف على شركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية 0.05.

– أظهرت نتائج اختبار الفرضية الخامسة أن قيمة معامل الارتباط الثنائي بين المتغير المستقل المتمثل في النظام المحاسبي المالي والمتغير التابع المتمثل في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات هيئة الإشراف كانت 0.632، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.399، مما يعني أن 39.9% من التغير في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات هيئة الإشراف يعود إلى التغير في تطبيق النظام المحاسبي المالي، وحيث أن قيمة f المحسوبة تساوي 38.511 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي 4، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد وهو 0.05، **فإننا نؤكد صحة الفرضية الخامسة.**

سادسا– اختبار الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين في الجزائر عند مستوى معنوية يساوي 0.05.

– أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية أن قيمة معامل الارتباط الثنائي بين المتغير المستقل المتمثل في النظام المحاسبي المالي والمتغير التابع المتمثل في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات كل الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين بلغت 0.743، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.552، مما يعني أن 55.2 % من التغير في جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات كل الأطراف ذات العلاقة بشركات التأمين يعود إلى التغير في تطبيق النظام المحاسبي المالي، وحيث أن قيمة f المحسوبة تساوي 71.465 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي 4، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد وهو 0.05، **فإننا نؤكد صحة الفرضية الرئيسية.**

IV– توافق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة:

– لقد توافقت نتائج **الدراسة الحالية** مع نتائج دراسة "**شركة KPMG العالمية**" لسنة 2006، التي توصلت إلى أن الاستمرار بأتمتة الأنظمة التأمينية يعتبر أمرا حاسما لضمان الدقة والتوقيت المناسب لإعداد التقارير المالية، كذلك لقد توصلت **نتائج الدراسة الحالية** إلى أنه يوجد أثر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل النظام المحاسبي المالي على المعلومة المحاسبية لشركات التأمين في الجزائر؛

– لقد توافقت نتائج **الدراسة الحالية** مع نتائج دراسة **"David f.Bacher"** لسنة 2006، الذي توصل إلى أن القوائم المالية لشركات التأمين الألمانية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) تعتبر كوسيلة للرقابة وأداة للمعلومات من وجهة نظر كل من أصحاب الملكية وحملة وثائق التأمين، كذلك لقد توصلت **نتائج الدراسة الحالية** إلى أن المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي تفي باحتياجات كل من المؤمن لهم والمستثمرين في شركات التأمين في الجزائر؛

– لقد توافقت نتائج **الدراسة الحالية** مع نتائج دراسة **" Deborah L.Lindberg and Deborah L.seifert"** لسنة 2010، حيث توصلا إلى أن لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) أثر على زيادة متطلبات الإفصاح، مما يؤثر على نظرة المستثمرين تجاه الاتصال بشركات التأمين، كذلك لقد توصلت **نتائج الدراسة الحالية** إلى أنه يوجد أثر لتطبيق النظام المحاسبي المالي على الإفصاح عن المعلومة المحاسبية التي تفي باحتياجات المستثمرين في شركات التأمين في الجزائر؛

– لقد توافقت نتائج **الدراسة الحالية** مع نتائج دراسة **"عيسى هاشم حسن"** لسنة 2011، الذي توصل إلى أن تطبيق المعيار رقم (04) ساهم في زيادة الإفصاح عن مخاطر التأمين في القوائم المالية لشركات التأمين السورية، كما أن البيانات المالية لشركات التأمين السورية تفي باحتياجات كل من إدارة ومدققي حسابات هذه الشركات والمستثمرين وهيئة الإشراف على التأمين في سوريا، كذلك لقد توصلت **نتائج الدراسة الحالية** إلى أن شركات التأمين في الجزائر تقوم بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بمخاطر التأمين، كما أن المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الجزائرية تفي باحتياجات كل من الإدارة، المستثمرين وهيئة الإشراف؛

– لقد توافقت نتائج **الدراسة الحالية** مع نتائج دراسة**"طبايبية سليمة"** لسنة 2013-2014، التي توصلت إلى أنه من أهم معوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية هو عدم وجود سوق مالي حقيقي بالجزائر، كذلك لقد توصلت **نتائج الدراسة الحالية** إلى أنه من أهم صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية هو عدم وجود سوق مالي حقيقي يسمح بتقييم بعض عناصر الميزانية بالقيمة العادلة.

V- الاقتراحات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها نقترح ما يلي:

- ضرورة تكوين الإطارات المحاسبية والمالية لشركات التأمين وفق مبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي، وذلك في معاهد متخصصة بواسطة خبراء، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس بشكل إيجابي على جودة التقارير والقوائم المالية التي تنتجها هذه الشركات؛

- يجب على المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) أن يصدر ملاحق إضافية تتضمن مختلف التفسيرات لمضمون الإشعار رقم (89) الصادر بتاريخ 10 مارس 2011، حتى يسهل استيعاب مضمون هذا الإشعار؛

- يجب على شركات التأمين الجزائرية الاستفادة من خبرات شركات التأمين الأجنبية المطبقة للمعايير المحاسبية الدولية؛ وذلك في إطار اتفاقيات تتضمن تبادل الخبرات في مجال تطبيق المعايير المحاسبية في الصناعة التأمينية؛

- يجب على السلطات الوصية أن تعمل على إيجاد مختلف التسهيلات التي تسمح بولوج شركات التأمين إلى بورصة الجزائر؛ وذلك من أجل إضفاء الشفافية وسهولة الاتصال المالي للمعلومات التي تنشرها هذه الشركات؛

- ربط جسر التعاون بين الجامعات وشركات التأمين، وذلك من خلال فتح أفق للتعاون بين الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة في شركات التأمين؛

- إصدار قوانين تجبر شركات التأمين بنشر تقاريرها المحاسبية على مواقعها الإلكترونية؛ وذلك استجابة لاحتياجات مختلف الأطراف التي تربطها مصالح بشركات التأمين؛

- العمل على تحديث أنظمة المعلومات لشركات التأمين واستخدام البرامج المعلوماتية التي تتناسب وطبيعة العمل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي؛

- يجب على المجلس الوطني للمحاسبة أن يكون هيئة محاسبية خاصة تتضمن مجموعة من الخبراء مهمتها ضمان المتابعة والتطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي على مستوى شركات التأمين؛

- ضرورة وجود شبكة اتصال بين شركات التأمين في الجزائر، وذلك من أجل التعاون في حل مختلف الإشكالات الخاصة بالجانبين التقني والمحاسبي في هذه الشركات.

VI- أفاق الدراسة:

لقد تم من خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية دور النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر، ونظرا لاتساع نطاق البحث في هذا الموضوع نقترح بعض العناوين التي تكون كأساس لبحوث مستقبلية:

- دور النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المحاسبي للبنوك في الجزائر؛

- أهمية التحليل المالي لشركات التأمين في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي؛

- أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على شركات التأمين التكافلي؛

- أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على شركات التأمين المدرجة في الأسواق المالية (دراسة مقارنة بين الدول العربية)؛

- أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في جذب شركات التأمين الأجنبية للاستثمار في الجزائر.

وفي الأخير نأمل أننا قد وفقنا في اختيار موضوع الدراسة ومعالجته، وأن تحفل هذه الدراسة بالاهتمام من طرف الأكاديميين والمهنيين.

قائمة المراجع

I – المراجع باللغة العربية:

I– 1– الكتب:

1– ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضاته**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003.

2– أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

3– أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003.

4– أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

5– الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، **المحاسبة في شركات التأمين**، طبعة 1429هـ، المملكة العربية السعودية.

6– السيد عبد المقصود دبيان وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، بدون طبعة، بدون دار النشر، مصر، 2005.

7– السيد عبد المقصود دبيان وآخرون، **المحاسبة في البنوك وشركات التأمين**، بدون طبعة، دار المعرفة الجامعية، بدون بلد النشر، 1999.

8– إيهاب نظمي، هاني العزب، **تدقيق الحسابات –الإطار النظري**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2012.

9– بشير زهيري، **محاسبة شركات التأمين**، الطبعة الثالثة، مطبعة طربين، سوريا، 1967.

10– ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين**، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2002.

11– حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

12– حمزة محمد دودين، **التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام spss**، الطبعة الثانية،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013.

13– دلال القاضي، محمود البياتي، **منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي spss**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

14– عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، **أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي**، الطبعة الثانية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

15– عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2006.

16– عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2001.

17– عزام صبري، **أساسيات في النظام الإحصائي الشامل spss**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، بدون بلد النشر، 2006.

18– عصام النداف وآخرون، **تحليل وتصميم نظم المعلومات**، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2008.

19– فايز جمعه صالح النجار وآخرون، **أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي**، بدون طبعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

20– كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

21– محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

22– محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، بدون طبعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

23– محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية –، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص751.

24– محمد المبروك أبوزيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

25– محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

26– محمد جودت ناصر، **إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1998.

27– مختار محمود الهانسي، **ابراهيم عبد النبي حمودة، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2000.

28– منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء– مدخل حوكمة الشركات**–، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2009.

29– هيني فان جريونينج، ترجمة طارق عبد العال حماد، **معايير التقارير المالية الدولية**، بدون طبعة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، 2006.

I– 2– الأطروحات:

1– العرابي حمزة، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2012- 2013.

2– بكطاش فتيحة، **دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2010- 2011.

3– بيشاري كريم، **التوجه التسويقي كمدخل لتطوير قطاع التأمينات في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

4– جورج توماييداويد، **الإفصاح المحاسبي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في أستراليا**، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012.

5– حساني حسين، **تقييم الأداء في مؤسسات التأمين الجزائرية– دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2011-2012 .

6– طبايبية سليمة، **دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2013-2014.

7– عيادي عبد القادر، **جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على كفاءة السوق المالية – حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2013-2014.

8– عيسى هاشم حسن، **أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القوائم المالية لشركات التأمين، دراسة تطبيقية في سورية**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2011.

9– فكير سامية، **المعايير الدولية للتقارير المالية ودورها في تنشيط سوق الأوراق المالية –دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن**، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2013-2014.

10– فلاق محمد، **مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال "دراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على شهادة الإيزو 9000"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2013-2014.

11– محمد بن جاب الله، **أثر تكنولوجيا المعلومات على تفعيل وتنمية الخدمات المالية–دراسة حول كفاءة شركات التأمين وآفاق استثمارها الإلكتروني**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2012-2013.

I– 3– المذكرات:

1– طايلب فاتح، **محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (caar)**، مذكرة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2014-2015.

2– غجاتي إلهام، **الدور التمويلي لقطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2011-2012.

3– مختاري زهرة، **التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة 2005–2007**، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، 2010-2011.

4– هدى بن محمد، **تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين(دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات)**، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/2004.

I- 4- المقالات:

1- الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد السابع، 2009-2010.

2- جودي محمد رمزي، **إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد السادس، 2009.

3- حيدر صباح حسن وآخرون، **دور المدقق الخارجي في كفاءة وجودة الأداء المحاسبي**، مجلة الدنانير، العدد 4، الجامعة العراقية، 2013.

4- خالد الخطيب، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (01)**، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد 02، 2002.

5- عبد الكريم أحمد قندوز، خالد عبد العزيز السهلاوي، **هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 38، المجلد العاشر، جامعة البصرة، آذار 2015.

6- عبد الناصر نور، طلال الجحاوي، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية-متطلبات التوافق والتطبيق-**، مجلة أبحاث، جامعة حلب، سوريا، 2003.

7- علاء عبد الكريم البلداوي، هدى ابراهيم نادر، **قياس الملاءة المالية لشركات التأمين والعوامل المؤثرة فيها باستخدام النسب المالية- دراسة حالة في شركة التأمين الوطنية**، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد 22، 2013.

8- عيسى هاشم حسن، **قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية (دراسة مقارنة)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الرابع، 2011.

9- عمر موساوي، عبد الغني دادن، **محددات إيراد قطاع التأمين الجزائري للفترة 1990- 2012**، مجلة الباحث، العدد 14، 2014.

10- كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، السداسي الأول، جامعة الشلف، 2009.

11- محمد إبراهيم علي، **اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة-دور تكامل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد81، 2015.

12- مداني بن بلغيث، **إشكالية التوحيد المحاسبي – تجربة الجزائر** -،مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2002.

13- ناظم شعلان جبار، **التدقيق المحاسبي الدولي والبيئة العراقية- متطلبات التوافق والتطبيق (دراسة مقارنة)**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 2، جامعة القادسية، 2016.

I- 5- المؤتمرات العلمية:

1- بركة محمد، شلغام هشام، بن يدير فارس، **محاسبة القيمة العادلة ومسببات الأزمة المالية العالمية**، ملتقى ورقلة 24-25 نوفمبر 2014.

2- بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية- دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية لولاية بسكرة**، ملتقى ورقلة، 2014.

3- حبار عبد الرزاق، **عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين- مع إشارة خاصة لحالة الجزائر**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير- تجارب دول، جامعة الشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012.

4- عبد القادر دبون، محمد الهاشمي حجاج، **أهمية المعلومات المالية والمحاسبية وأثرها على كفاءة بورصة الجزائر في ظل الإصلاح المحاسبي**، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، 29-30 نوفمبر، 2011.

5- قورين حاج قويدر، **أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS)**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 24-25 نوفمبر 2014.

6- نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي)**، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011.

I- 6- القوانين والتشريعات:

1- القانون 07-11 المؤرخ في 25-11-2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 25-11-2007.

2- القرار المؤرخ في 13 سبتمبر 1987، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 24-02-1988.

3- المادة 619 من القانون المدني الجزائري.

4- المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ في 26-05-2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في 28-05-2008.

5- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 07 أفريل 2009، **يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، الصادرة بتاريخ 08 أفريل 2009.

6- أمر رقم 95-07 متعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في 08 مارس 1995.

7- قانون رقم 06-04 مؤرخ في 20 فيفري 2006، يعدل ويتمم الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالتأمينات، **المواد 209 مكرر، 209 مكرر1**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006.

8- قرار مؤرخ في 23 يوليو 1996 **يحدد قائمة الدفاتر والسجلات التي تمسكها شركات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين وأشكالها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 24 غشت 1997، العدد 56، المادة 2.

9- قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009.

10– مرسوم تنفيذي رقم 04-103 مؤرخ في 05 أفريل 2004، **يتضمن إنشاء صندوق ضمان السيارات ويحدد قانونه الأساسي**، المواد 1-2، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 07 أفريل 2004.

11– مرسوم تنفيذي رقم 07-138 مؤرخ في 19 ماي 2007، **يحدد مهام مركزية الأخطار وتنظيمها وسيرها**، المواد 2-5، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 20 ماي 2007.

12– مرسوم تنفيذي رقم 08-113 مؤرخ في 9 أفريل 2008، **يوضح مهام لجنة الإشراف على التأمينات**، المواد 10-13-14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 13 أفريل 2008.

13– مرسوم تنفيذي رقم 09-111 مؤرخ في 07 أفريل 2009، **يحدد كيفيات تنظيم صندوق ضمان المؤمن لهم وسيره وكذا شروطه المالية**، المواد 2-3، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 08 أفريل 2009.

14– مرسوم تنفيذي رقم 09-257 مؤرخ في 11 غشت 2009، **يحدد تشكيل الجهاز المتخصص في مجال تعريفة التأمينات وتنظيمه وسيره**، المواد 4-7، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 16 غشت 2009.

15– مرسوم تنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013، **يتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين وإعادة التأمين**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في 31 مارس 2013.

16– مرسوم تنفيذي رقم 95-339 مؤرخ في 30 أكتوبر 1995، **يتضمن صلاحيات المجلس الوطني للتأمين وتكوينه وتنظيمه وعمله، المواد 2–3**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 31 أكتوبر 1995.

I– 7– دراسات أخرى:

1– إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، **الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين**، نوفمبر 1998.

II– المراجع باللغة الفرنسية:

II– 1– الكتب:

1- Alain Tosetti et autres, **assurance comptabilité règlementation actuariat**, sans édition, economica, France, 2000.

2- denis-clair lambert, **économie des assurances**, sans édition, masson& armand colin, paris, 1996.

3 - Guy simonet, **la comptabilité des entreprises d'assurance**, 3éme édition, l'argus édition, France, 1990.

4- Guy Simonet, **la comptabilité des entreprises d'assurance**, 5éme édition, l'argus editions, France, 1998.

5- Jean-Jacques Julian, **les normes comptables internationales ias-ifrs**, 2éme édition, éditions Foucher, France, 2007.

6- messaoud boualem tafiani, **le contrôle de gestion dans une entreprise algérienne d'assurance**, o.p.u, alger, 1986.

7- Stéphan brun, **l'essentiel des normes comptables internationales IAS/IFRS,** 3éme édition, gualino éditeur, paris (France), 2006.

8- yvonne lambert- faivre, **droit des assurances**, 10éme édition, dalloz, France, 1998.

II– 2– الأطروحات:

1- Anthony Derien, **solvabilité 2: une réelle avancée ?,** thèse de doctorat, université claude bernard- lyon1, 2010.
2- Brigitte Blum**, l'innovation comme levier de la performance durable dans la profession comptable libérale en France**, thèse de doctorat, conservatoire national des arts et métiers- CNAM- 2015.

3- Jamel Azibi, **qualité d'audit-comité d'audit et crédibilité des états financiers après le scandale enron: approche empirique dans le contexte français**, thèse de doctorat, conservatoire national des arts et métiers et l'université de tunis, 2014.
4 – karim mhedhbi, **analyse de l'effet de l'adoption des normes comptables internationales sur le développement et la performance des marchés financiers émergents**, thèse de doctorat en sciences comptables, université de la manouba, 2010.

5- Olivier de lagarde, **l'invention du contrôle des risques dans les organismes d'assurance**, thèse de doctorat, université paris dauphine, 2010.
6– réda sefsaf, **contribution à l'analyse de l'effet de l'adoption des IFRS sur la qualité des chiffres comptables**, thèse de doctorat en sciences de gestion, université d'angers, 2012.

II– 3– المذكرات:

1- faria caroline, **solvabilité II & IFRS4 vers la possibilité d'une convergence**, mémoire en MBA audit et management des risques et des assurances de l'entreprise, école supérieure de l'assurance ESA, 2012-2013.

2- louis pierart**, IFRS:analyse des impacts stratégiques pour l'assureur et comparaison avec solvabilité2**, mémoire présenté devant l'école nationale de la statistique et de l'administration économique pour l'obtention du diplôme de la filière actuariat et l'admission à l'institut des actuaires, paris, 2011.
3 - régine onomo, **projet de norme IFRS4 phase de: vers une nouvelle comptabilisation des contrats d'assurances**, mémoire présenté devant l'institut de statistique pou l'obtention du diplôme de statisticien mention actuariat, paris, 2011.
4- samir merouani**, le projet du nouveau système comptable financier algérien anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS**, mémoire de magistère, école supérieure de commerce D'alger, 2006-2007.

5- sophie decupère, **agrégation des risques et allocation de capital sous solvabilité II**, mémoire d'actuariat, école nationale de la statistique et de l'administration économique, paris, 2011.

6 - valérie kervazo, **normes IFRS: principes et valorisation en épargne**, mémoire d'actuariat, université paris dauphine, 2008-2009.
7- vincent meister**, solvabilité II: contexte, valorisation et impacts sur l'exigence en capital**, rapport de stage, diplôme universitaire d'actuaire de strasbourg, université louis pasteur strasbourg, 2006-2007.

II– 4– المقالات:

1- Annick Bourguignon, **sous les pavés la plage…ou les multiples fonctions du vocabulaire comptable: l'exemple de la performance**, revue de comptabilité-contrôle-Audit, Tome 3, 1997.
2- robert obert, **le nouveau cadre conceptuel de l'iasb**, revue française de comptabilité, n° 439, janvier 2011.

II– 5– المؤتمرات العلمية:

1 - Geneviéve Causse, Eustache Ebondo Wa Mandzila, **l'audit de l'audit: un état des lieux des pratiques françaises, africaines et canadiennes,** la place de la dimension européenne dans la comptabilité-contrôle- audit, may 2009, strasbourg, France.
2- Jean- Michel Sahut, Mohamed Naceur Souissi, **l'impact des normes ifrs sur la performance et le risque des compagnies d'assurances**, comptabilité et environnement, mai 2007, France.

3- lionel Escaffre , **la qualité d'une représentation comptable de la performance**, 20éme congrés de l'AFC, may 1999, France.
4- Sophie Audousset-Coulier**, l'utilisation des honoraires d'audit pour mesurer la qualité de l'audit: théorie et évidence,** la place de la dimension européenne dans la comptabilité-contrôle-audit, may 2009, strasbourg, France.
5 - sourour ammar, **la compétence de l'auditeur comptable vue par les experts comptables**, 27éme congrés de l'association francophone de comptabilité –comptabilité-contrôle- audit et institution, tunis, 10-11-12 mai 2006.
6-Yves Mard**, performance comptable et gestion des résultats**, identification et maitrise des risques: enjeux pour l'audit, la comptabilité et le contrôle de gestion, May 2003, France.

II– 6– القوانين والتشريعات:

1- AVIS N° 89, **portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et de réassurances**, ministère des finances, conseil national de la comptabilité, 10 mars 2011.

II– 7– التقارير والدراسات:

1- Activité d'assurance de la SAA, rapport annuel 2015

2- Cosob, **les rapports annuels** du 2011- 2015.

3- fédération française des sociétés d'assurance, **solvabilité II, 5 question pour comprendre la réforme et ses enjeux**, novembre 2011.

4 - KPMG, **Guide des assurances en Algérie** 2015.
5- KPMG, **Guide des Assurances en Algérie**, 2009.
6- KPMG**, solvabilité II: vers une approche globale et cohérente de la solvabilité**, document de travail, 2006.
7- marc juillard, **norme IFRS4 phase2 les évolutions à la lumière de l'exposure draft**, winter & associés.

8- Ministère des Finances, direction des assurances**, activité des assurances en Algérie**, rapport annuel 2015.
9- Ministère des Finances, direction des assurances, **activité des assurance en Algérie**, 2010-2015.

10 - piérre thérond, **comptabilisation IFRS des engagement d'assurance**, formation ERM de l'institut des actuaires, paris, 2009.

11- thierry bordi, gildas robert**, IFRS4 phase 2 comprendre et analyse les principes et résultats du « re- exposure draft 2013»**, optimind winter, 18/03/2014.

II– 8– المواقع الإلكترونية:

1- http://www.cna.dz/acteurs/cna/objectifs-du-cna, consulté le 02-12-2016.
2- IFRS Foundation**,** http://www.ifrs.org/Documents/IAS32.pdf**,** consulté le 30/03/2016.

3- IFRS Foundation**,** http://www.ifrs.org/Documents/IAS1.pdf, consulté le 30/03/2016.

4 - IFRS Foundation**,** http://www.ifrs.org/IFRSs/Documents/IFRS7en.pdf, consulté le 31/03/2016.

III– المراجع باللغة الإنجليزية:

III– 1– المقالات:

1- Yigit Bora Senyigit**, The Implementation of IFRS in the Turkish Insurance Industry**, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Turkey, 2012

2- Deborah L.Lindberg and Deborah L.seifert **, A New Paradigm Of Reporting on The Horizon International Financial Reporting Standard (IFRS) and Implication for The Insurance Industry** , Journal of Insurance Regulation, united states, 2010.

III– 2– الدراسات:

1- KPMG, **Implementing IFRS in The Insurance Industry: Obsarvations and lessons for the future**, 2006.

2– Swiss Re Company, **The Impact Of IFRS On The Insurance Industry**, 2004.

III– 3– التقارير:

3- Swiss Re, rapport sigma n° 3/2016, world insurance in 2015.

IV – المراجع باللغة الألمانية:

IV –1– الأطروحات:

1- David f.Bacher**, Die Leistungsfähigkeit des handelsrechtlichen Jahresabschlusses und des IFRS-Jahresabschlusses deutscher Erstversicherungsunternehmen: eine kritische Analyse aus der Sicht von Eigentümern und Versicherungsnehmern**, Dissertation, Universität Hohenheim, München, 2006.

قائمة الملاحق

رقم الحساب	الأصول	المبلغ الإجمالي	الاهتلاكات المجمعة	المبلغ الصافي	رقم الحساب	الخصوم	المبالغ
2	الاستثمارات				1	الأموال الخاصة	
20	المصاريف الإعدادية				10	رأسمال الشركة	
21	القيم المعنوية				12	علاوات المساهمات	
22	الأراضي				13	الاحتياطات	
24	تجهيزات الإنتاج				16	المؤونات التقنية	
25	تجهيزات اجتماعية				18	نتائج قيد التخصيص	
28	استثمارات قيد التنفيذ				19	مؤونات للخسائر والتكاليف	
	المجموع 2					المجموع 1	
3	المخزونات				5	الديون	
31	مواد ولوازم				51	الديون التقنية	
37	مخزونات بالخارج				52	ديون الاستثمارات	
					53	ديون المخزونات	
					54	مبالغ محتفظ بها في الحساب	
					55	ديون تجاه الشركاء والشركات الحليفة	
					56	ديون الاستغلال	
					57	ديون تجاه المؤمن لهم، المتنازل لهم والمتنازل لهم خلفيا	
					58	ديون مالية	
	المجموع 3					المجموع 5	
4	الحقوق				88	نتيجة الدورة	
41	الحقوق التقنية						
42	حقوق الاستثمارات						
43	حقوق على المخزونات						
44	حقوق على الشركاء والشركات الحليفة						
45	تسبيقات على الحساب						
46	تسبيقات الاستغلال						
47	حقوق على المؤمن لهم، المتنازلين والمتنازلين الخلفيين						
48	أموال جاهزة						
	المجموع 4						
	المجموع العام					المجموع العام	

الملحق رقم (02): جدول حسابات النتائج لشركة التأمين وفق المخطط المحاسبي الوطني

رقم الحساب	بيان الحساب	مدين	دائن
70	الأقساط		
71	الأقساط المرحلة		
72	العمولات المستلمة من شركات إعادة التأمين		
75	تحويل تكاليف التأمين أو إعادة التأمين		
60	الحوادث (المطالبات)		
67	العمولات المدفوعة للمتنازلين والمتنازلين الخلفيين		
	المجموع		
80	هامش التأمين أو إعادة التأمين		
80	هامش التأمين أو إعادة التأمين		
	أداءات مقدمة		
74	نواتج متنوعة		
77	تحويل تكاليف الاستغلال		
78	مواد ولوازم مستهلكة		
61	خدمات		
62	مصاريف المستخدمين		
63	الضرائب والرسوم		
64	مصاريف مالية		
65	مصاريف متنوعة		
66	مخصصات الاهتلاكات		
68	والمؤونات		
	المجموع		
83	نتيجة الاستغلال		
79	نواتج خارج الاستغلال		
69	تكاليف خارج الاستغلال		
84	نتيجة خارج الاستغلال		
83	نتيجة الاستغلال		
84	نتيجة خارج الاستغلال		
880	النتيجة الإجمالية للسنة المالية		
888	مخصصات لمؤونات الضمان		
889	الضرائب على الأرباح		
88	نتيجة السنة المالية		

الأصول	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاكات– مؤونات	N صافي	N–1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء– المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراض					
مبان					
ممتلكات استثمارية					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
الأموال أو القيم المودعة لدى المتنازلين					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
المؤونات التقنية للتأمين					
حصة التأمين المشترك المتنازل عنها					
حصة إعادة التأمين المتنازل عنها					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
المتنازل لهم والمتنازلين المدينين					
المؤمن لهم ووسطاء التأمين المدينين					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات– احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
النتيجة الصافية– نتيجة صافية حصة المجمع (1)			
رؤوس أموال خاصة أخرى– ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
مجموع رؤوس الأموال الخاصة			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
المؤونات المقننة			
مؤونات ومنتجات معاينة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية			
الخصوم الجارية			
الأموال أو القيم المستلمة من معيدي التأمين			
المؤونات التقنية للتأمين			
العمليات المباشرة			
القبولات			
ديون وحسابات ملحقة			
المتنازل لهم والمتنازلين الدائنين			
مؤمن لهم ووسطاء التأمين الدائنين			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية			
المجموع العام للخصوم			

(1): لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

البيان	ملاحظة	N إجمالي	N التنازل والتنازل الخلفي	N صافي	N-1 صافي
الأقساط الصادرة على العمليات المباشرة					
الأقساط المقبولة					
الأقساط الصادرة المرحلة					
الأقساط المقبولة المرحلة					
I- الأقساط المكتسبة للسنة المالية					
تعويضات على العمليات المباشرة					
تعويضات على القبولات					
II- تعويضات السنة المالية					
العمولات المستلمة في إعادة التأمين					
العمولات المدفوعة في إعادة التأمين					
III- عمولات إعادة التأمين					
IV- إعانات الاستغلال للتأمين					
V- الهامش الصافي لعمليات التأمين					
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى					
أعباء المستخدمين					
الضرائب، الرسوم والمدفوعات المشابهة					
إنتاج مثبت					
المنتجات العملياتية الأخرى					
الأعباء العملياتية الأخرى					
المخصصات للاهتلاكات، المؤونات وخسائر القيمة					
استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات					
النتيجة العملياتية التقنية					
النواتج المالية					
الأعباء المالية					
VI- النتيجة المالية					
VII- النتيجة العادية قبل الضرائب (V +VI)					
الضرائب الواجبة الدفع عن النتائج العادية					
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية					
مجموع منتجات الأنشطة العادية					
مجموع أعباء الأنشطة العادية					
VIII- النتيجة الصافية للأنشطة العادية					
العناصر غير العادية- المنتوجات (يطلب بيانها)					
العناصر غير العادية- الأعباء (يطلب بيانها)					
IX- النتيجة غير العادية					
X- النتيجة الصافية للسنة المالية					
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)					
XI- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)					
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)					
حصة المجمع (1)					

(1): لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

BILAN CONSOLIDÉ (Actif) au 31.12.2015

ACTIF	NOTE	Montant Brut 31/12/2015	Amort - Prov 31/12/2015	Montant Net 31/12/2015	Montant Net 31/12/2014
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif					
Immobilisations Incorporelles	A01	261 096 230,82	70 263 717,06	190 832 513,76	1 639 662,56
Immobilisations Corporelles				-	-
Terrains	A02	5 150 464 528,59	-	5 150 464 528,59	5 148 436 928,59
Bâtiments Exploitation	A03	7 042 520 894,20	1 671 234 099,69	5 371 286 794,51	5 405 237 159,20
Bâtiments Placement	A03	1 464 231 323,72	500 598 075,53	963 633 248,19	1 017 298 662,97
Autres immobilisations corporelles	A04	1 256 298 661,83	757 225 789,36	499 072 872,47	441 737 161,71
Immobilisations en Concession		-	-	-	-
Immobilisations en Cours		70 987 604,98	-	70 987 604,98	191 218 330,73
Immobilisations Financières					
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées	A05	3 151 804 925,30	139 779 828,42	3 012 025 096,88	2 976 891 908,73
Autres Immobilisations Financières		45 646 291 146,26	-	45 646 291 146,26	45 239 797 193,21
Prêts et autres actifs financiers non courants		280 330 359,12	-	280 330 359,12	101 183 433,00
Impôts différés actif	A06	622 772 405,27	-	622 772 405,27	594 669 769,78
Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		8 986 239,95	-	8 986 239,95	7 332 318,54
TOTAL ACTIFS NON COURANTS		64 955 784 320,04	3 139 101 510,06	61 816 682 809,98	61 125 444 529,02
ACTIFS COURANTS					
Provisions Techniques d'Assurance	A07				
Part de la coassurance cédée		7 885 862,91	-	7 885 862,91	7 264 958,91
Part de la réassurance cédée		2 315 984 340,05	-	2 315 984 340,05	1 852 851 467,52
Créances et Emplois assimilés	A08				
Cessionnaires et Cédants débiteurs		632 256 010,94	-	632 256 010,94	474 479 294,66
Assurés et intermédiares d'assurance débiteurs	A09	4 330 140 466,36	167 110 901,28	4 163 029 565,08	2 712 007 716,00
Autres débiteurs		3 847 920 000,41	32 623 485,51	3 815 296 514,90	1 467 329 062,16
Impôts et assimilés		878 017 106,34	144 719 683,34	733 297 423,00	807 718 468,34
Autres créances et emplois assimilés	A10	95 673 890,84	-	95 673 890,84	105 425 160,11
Disponibilités et Assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants (sauf 509 - versement restant à effectuer)	A11	691 479 571,14	-	691 479 571,14	157 577 978,00
Trésorerie (sauf 519 - concours bancaires courants)	A12	2 401 759 803,69	1 117 746,85	2 400 642 056,84	2 065 447 164,54
TOTAL ACTIFS COURANTS		15 201 117 052,68	345 571 816,98	14 855 545 235,70	9 650 101 270,24
TOTAL GENERAL ACTIF		80 156 901 372,72	3 484 673 327,04	76 672 228 045,68	70 775 545 799,26

BILAN CONSOLIDÉ (Passif) au 31.12.2015

PASSIF	NOTE	Montant 31/12/2015	Montant 31/12/2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis ou capital social ou fonds de dotation	P01	20 000 000 000,00	20 000 000 000,00
Capital souscrit non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	P01	9 113 762 974,58	7 489 285 245,39
Ecarts d'évaluation		160 366 421,71	-
Ecarts de réévaluation			
Ecarts d'équivalence			
Autres capitaux propres - Report à nouveau	P02	-	- 104 195 500,00
Résultat de l'exercice	P02	3 386 316 257,27	3 228 673 229,19
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		**32 660 445 653,56**	**30 613 762 974,58**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes assimilés	P03	1 713 802,88	1 213 802,88
Impôts (différés et provisionnés)		-	-
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions réglementées	P04	2 048 345 525,71	1 923 751 790,81
Provisions et produits constatés d'avance (sauf 155)	P04	1 649 854 733,60	1 888 412 902,92
Fonds de valeurs reçus des réassureurs	P05	1 892 958 968,98	1 425 343 170,67
TOTAL II - PASSIFS NON COURANTS		**5 592 873 031,17**	**5 238 721 667,28**
PASSIFS COURANTS			
Provisions directes	P06	28 086 372 738,11	28 551 918 146,88
Acceptations		270 806 054,06	308 798 667,36
Cessionnaires et Cédants créditeurs	P07	1 406 915 460,73	1 072 123 162,47
Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs	P08	544 475 863,07	478 188 763,65
Impôts crédit	P09	1 634 286 816,98	1 419 772 674,80
Autres Dettes (sauf 444-445-447)	P10	6 349 092 941,43	3 091 196 100,34
Trésorerie Passif	P11	126 959 486,57	1 063 641,90
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		**38 418 909 360,95**	**34 923 061 157,40**
TOTAL GENERAL PASSIF		**76 672 228 045,68**	**70 775 545 799,26**

COMPTE DE RESULTAT CONSOLIDÉ au 31.12.2015

DESIGNATION	Note	Opérations Brutes 31/12/2015	Cessions et Rétrocessions 31/12/2015	Opérations Nettes 31/12/2015	Opérations Nettes 31/12/2014
Primes émises sur opérations directes		26 886 461 412,64	2 939 430 726,17	23 947 030 686,47	23 836 283 454,56
Primes acceptées		613 927 421,72	-	613 927 421,72	500 266 652,34
Primes émises reportées		- 375 021 000,89	- 16 535 242,10	- 358 485 758,79	- 459 558 246,08
Primes acceptées reportées		- 72 960 839,10	-	- 72 960 839,10	- 36 592 146,97
I- PRIMES ACQUISES A L'EXERCICE	**R01**	**27 052 406 994,37**	**2 922 895 484,07**	**24 129 511 510,30**	**23 840 399 713,85**
Prestations (Sinistres) sur opérations directes		15 457 891 060,97	1 335 346 526,96	14 122 544 534,01	13 454 737 071,62
Prestations (Sinistres) sur acceptation		3 249 487,22	- 238 507,93	3 487 995,15	113 248 810,66
II- PRESTATIONS (SINISTRES) DE L'EXERCICE	**R02**	**15 461 140 548,19**	**1 335 108 019,03**	**14 126 032 529,16**	**13 567 985 882,28**
Commissions reçues en réassurance		-	- 559 562 453,13	559 562 453,13	466 498 988,50
Commissions versées sur acceptations		-	18 224 330,12	- 18 224 330,12	- 16 856 412,73
III- COMMISSIONS DE REASSURANCE	**R02**	**-**	**- 541 338 123,01**	**541 338 123,01**	**449 642 575,77**
IV- LA MARGE ASSURANCE/MARGE BRUTE	**R03**	**11 591 266 446,18**	**1 046 449 342,03**	**10 544 817 104,15**	**10 722 056 407,34**
Achats et services extérieurs		2 471 209 437,96	-	2 471 209 437,96	2 065 110 070,16
Charges de personnels		5 065 681 366,65	-	5 065 681 366,65	5 012 172 243,80
Impôts, taxes et versements assimilés		511 207 876,49	-	511 207 876,49	554 500 988,98
Production immobilisée		-	-	-	-
Autres produits opérationnels		- 1 102 681 125,06	-	- 1 102 681 125,06	- 186 612 303,02
Autres charges opérationnelles		148 438 147,64	-	148 438 147,64	142 007 123,02
Dotations aux amortissements et pertes de valeurs		927 305 711,20	-	927 305 711,20	1 019 232 432,85
Reprise sur perte de valeur et provisions		- 175 997 413,22	-	- 175 997 413,22	- 229 492 885,54
V- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	**R04**	**3 746 102 444,52**	**1 046 449 342,03**	**2 699 653 102,49**	**2 345 138 737,09**
Produits financiers		1 595 987 504,34	-	1 595 987 504,34	1 566 566 327,79
Charges financières		18 736 608,32	-	18 736 608,32	19 103 181,34
VI- RESULTAT FINANCIER		**1 577 250 896,02**	**-**	**1 577 250 896,02**	**1 547 463 146,45**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		**5 323 353 340,54**	**1 046 449 342,03**	**4 276 903 998,51**	**3 892 601 883,54**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS)		918 690 376,73	-	918 690 376,73	670 206 718,13
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		- 28 102 635,49	-	- 28 102 635,49	- 6 278 063,78
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**29 927 073 036,99**	**2 381 557 361,06**	**27 545 515 675,93**	**26 272 713 805,97**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**25 494 307 437,69**	**1 335 108 019,03**	**24 159 199 418,66**	**23 044 040 576,78**
VIII- RESULTAT ORDINAIRE		**4 432 765 599,30**	**1 046 449 342,03**	**3 386 316 257,27**	**3 228 673 229,19**
Eléments extraordinaires (produits) (*)		-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges) (*)		-	-	-	-
XI- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**-**	**-**	**-**	**-**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**4 432 765 599,30**	**1 046 449 342,03**	**3 386 316 257,27**	**3 228 673 229,19**

II- Opinion sur les comptes clôtures au 2015-12-31 dela SAA

A la lumière des développement qui précèdent, nous sommes en mesure de certifier que les états financiers de l'EPE SPA Société nationale d'assurance (S.A.A), arrêtés pour l'exercice 2015, sont réguliers et sincères et qu'ils reflètent la situation financière et patrimoniale de la société fin du dit exercice.

Les Commissaires aux comptes

M.C ZADDI LABANDJI AHMED

II- Opinion sur les comptes clotures au 2015-12-31 dela SAA

Compte tenu des diligences que nous avons accomplies, nous estimons être en mesure de certifier que les états financiers consolidés arrêtés au 31 décembre 2015 du groupe S.A.A tels qu'ils sont présentés en annexe du présent rapport sont réguliers et sincères et qu'ils reflètent la situation financière et patrimoniale de la société à la fin du dit exercice.

Les Commissaires aux comptes

M.C ZADDI LABANDJI AHMED

ALLIANCE ASSURANCES

BILAN AU 31 DECEMBRE 2015

ACTIF

DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	Montants net (n)	Montants net (n-1)
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition -Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	
- Immobilisations incorporelles	A 1	171 055 525,01	66 605 309,24	104 450 215,77	134 829 642,55
Immobilisations corporelles					
- Terrains	A 2	302 943 100,00		302 943 100,00	78 943 100,00
- Bâtiments	A 3	685 319 708,86	78 546 691,06	606 773 017,80	620 479 411,97
- Autres immobilisations corporelles	A 4	629 329 999,83	327 089 400,73	302 240 599,10	222 210 517,96
Immobilisations en concession		55 958 400,00	0,00	55 958 400,00	
- Immobilisations en cours	A 5	6 391 188,50	0,00	6 391 188,50	5 100 416,13
Immobilisations financières					
- Titres mis en équivalence		0,00			0,00
- Autres participations et créances rattachées	A 6	157 842 165,68		157 842 165,68	106 074 488,48
- Autres titres immobilisés	A 7	1 250 000 000,00		1 250 000 000,00	1 577 000 000,00
- Prêts et autres actifs financiers non courants	A 8	10 682 881,08		10 682 881,08	11 021 981,42
- Impots différés actif	A 9	0,00		0,00	0,00
- Autres charges et produits différés	A 10	0,00		0,00	0,00
- Fonds ou valeur déposés chez les cédants		0,00		0,00	
TOTAL ACTIF NON COURANT		**3 269 522 968,96**	**472 241 401,03**	**2 797 281 567,93**	**2 755 659 558,51**
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurances					
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée	A 11	272 583 817,85		272 583 817,85	488 088 117,61
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & cédants débiteurs	A 12	21 845 849,96	0,00	21 845 849,96	19 490 870,80
- Assurés, intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	A 13	2 291 698 585,26	97 582 425,37	2 194 116 159,89	2 102 040 689,51
- Autres débiteurs	A 14	195 368 254,79	0,00	195 368 254,79	112 690 532,74
- Impots et assimilés	A 15	96 239 459,26	0,00	96 239 459,26	180 321 131,78
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs financiers courants	A 16	910 000 000,00		910 000 000,00	1 024 000 000,00
- Trésorerie	A 17	712 650 765,78		712 650 765,78	556 248 502,59
TOTAL ACTIF COURANT		**4 500 386 732,89**	**97 582 425,37**	**4 402 804 307,53**	**4 602 879 845,06**
TOTAL GENERAL ACTIF		**7 769 909 701,85**	**569 823 826,40**	**7 200 085 875,45**	**7 358 539 403,56**

ETAT - I.R.I.S -	7 769 909 701,85	569 823 826,40	7 200 085 875,45	7 358 539 403,56
DIFFERENCE	0,00	0,00	0,00	0,00

0,00

PASSIF

DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	Montants net (n)	Montants net (n-1)
CAPITAUX PROPRES			
- Capital émis	P 1	2 225 714 180,00	2 225 714 180,00
- Capital non appelé		0,00	0,00
- Primes et reserves (Reserves consolidées 1)	P 2	141 214 008,48	105 677 916,53
- Ecart de réevaluation		0,00	0,00
- Ecart d'équivalence 1		0,00	0,00
- Résultat net (Résultat net part du groupe 1)	P 3	363 021 264,57	355 869 919,28
- Autres capitaux propres -Report à nouveau	P 4	171 755 454,01	70 817 253,02
Part de la société consolidante 1			
Part des minoritaires 1			
TOTAL I		**2 881 705 827,02**	**2 737 079 268,83**
PASSIF NON COURANT			
- Emprunts et dettes financières	P 5	1 405 098,51	29 822 184,27
- Impots (différés et provisionnés)		0,00	0,00
- Autres dettes non courants		0,00	0,00
- Provisions réglementées	P 6	230 982 818,59	214 616 226,84
- Provisions et produits comptabilisés d'avance	P 7		0,00
- Fonds ou valeurs reçus des reassureurs	P 8	375 069 006,64	422 108 203,99
TOTAL II PASSIF COURANT		**607 456 923,73**	**666 544 515,10**
PASSIF COURANT			
Provisions techniques d'assurances			
- Opérations directes	P 9	2 151 936 921,39	2 559 879 047,78
- Acceptations			0,00
Dettes et ressources rattachées			
- Cessionnaires cédants et comptes rattachés	P 10	217 144 908,38	226 637 934,34
- Assurés et intermédiaires d'assurance	P 11	269 494 607,38	258 887 753,88
Impots		567 194 054,27	633 834 938,15
Autres dettes	P 13	465 032 633,29	275 675 955,48
Trésorerie passif	P 14	0,00	0,00
TOTAL III PASSIF COURANT		**3 710 923 124,70**	**3 954 915 619,64**
TOTAL GENERAL PASSIF		**7 200 085 875,45**	**7 358 539 403,56**

7 200 085 875,45	7 358 539 403,56
0,00	0,00

ALLIANCE ASSURANCES + Finances & Comptabilité + Direction Générale Tél : 021 34 46 46 Fax : 021 34 12 32

ALLIANCE
ASSURANCES

COMPTE DE RESULTATS AU 31 DECEMBRE 2015

RUBRIQUES	NOTES	TOUTES GARANTIES CONFONDUES - M-		TOUTES GARANTIES CONFONDUES - (M - 1)	
Primes émises sur opérations directes	T.1		4 401 159 330,94		4 427 180 161,21
Primes émises rapportées	T.2	5 187 156,44		46 412 417,11	
Prestations sur opérations directes	T.3	1 861 192 293,40		2 127 388 831,82	
Total		**1 866 379 449,33**	**4 401 159 330,94**	**2 173 801 248,93**	**4 427 180 161,21**
I - Marge sur opérations directes			**2 534 779 881,61**		**2 253 378 912,28**
Primes acceptées	T.4	0,00	0,00	0,00	0,00
Primes acceptées rapportées	T.5	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations sur acceptations	T.6	0,00	0,00	0,00	0,00
Commissions reçues sur acceptations	T.7	0,00	0,00	0,00	0,00
Total		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
II - Marge sur opérations diverses			**0,00**		**0,00**
Primes cédées	T.8	880 741 552,61		387 455 855,06	
Primes cédées rapportées	T.9	13 680 350,22		12 850 505,74	
Prestations sur cessions	T.10	44 107 750,07			47 268 603,40
Commissions reçues sur cessions	T.11		347 926 697,40	0,00	353 268 912,51
Total		**837 340 532,52**	**347 926 697,40**	**332 847 808,32**	**282 617 521,91**
III - Marge sur cessions		**439 633 345,21**		**351 225 036,34**	
Primes rétrocédées	T.12	0,00	0,00	0,00	0,00
Primes rétrocédées rapportées	T.13	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations sur rétrocessions	T.14	0,00	0,00	0,00	0,00
Commissions reçues sur rétrocessions	T.15	0,00	0,00	0,00	0,00
Total		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
IV - Marge sur rétrocessions		**0,00**		**0,00**	
Indemnisations d'exploitations d'assurances	T.16	0,00		0,00	
V - Marge d'assurance vie/mr			**2 261 230 140,80**		**1 960 332 437,34**
Services extérieurs & autres consommations	T.17	694 859 246,57		832 051 372,12	
Charges de personnel	T.18	705 851 715,31		651 241 109,40	
Impots, taxes et versements assimilés	T.19	106 784 710,63		96 106 216,66	
Produits financiers	T.20	0,00			
Autres produits opérationnels	T.21	0,00	4 673 434,29		15 857 284,05
Autres charges opérationnelles	T.22	17 002 040,42		17 175 85 147	
Reprise sur pertes de valeurs et provisions	T.23		228 731 981,17		407 471 032,20
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	T.24	536 527 964,48		370 717 860,00	
Total		**2 061 023 695,83**	**233 405 415,46**	**1 968 291 686,24**	**101 339 436,58**
VI - Resultat technique opérationnel			**333 056 806,31**		**291 564 237,34**
Produits financiers	T.25		203 578 470,85		83 720 946,49
Charges financières	T.26	14 334 896,13		14 270 148,21	
VII - Resultat financier			**89 333 463,72**		**91 455 596,29**
VIII - Resultat ordinaire avant impots (VI + VII)			**422 410 270,03**		**383 019 833,63**
Impots exigibles sur résultats ordinaires	T.27	87 146 415,60		77 247 800,00	
Impots différés (Variations) sur résultat ordinaire	T.28				
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES			**4 936 397 325,39**		**5 196 329 806,23**
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		**4 594 133 916,18**		**4 941 938 377,83**	**0,00**
VIII - Resultat net des activités ordinaires			**341 263 409,21**		**254 413 886,39**
Eléments extraordinaires (Produits) à préciser	T.29		699 445,84		719 450,74
Eléments extraordinaires (Charges) à préciser	T.30	331 058,47		139 417,85	
IX - Resultat extraordinaire			**357 365,51**		**579 032,89**
XI - Resultat net de l'exercice			**341 621 356,67**		**255 992 919,28**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)					
XII - Resultat net de l'ensemble consolidé (1)					
- Dont part des minoritaires (1)					
- Part du groupe (1)					

ALLIANCE ASSURANCES
Direction Générale

Alger le : 27 Septembre 2016

Messieurs les actionnaires de la compagnie Spa
Alliance Assurances

Objet : Mandat de l'exercice 2016 – Opinion sur les comptes intermédiaires au 30/06/2016
Réf : *Article 715 bis-4 du code de commerce*
Loi 10-01 du 29 Juin 2010 relative à la profession d'expert-comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agrée.

Dans le cadre de notre mission de commissariat aux comptes de la Spa Alliance Assurances, et en application des dispositions du règlement n°2000-02 du 20 Janvier 2000 relatif à l'information à publier par les sociétés dont les valeurs sont cotées en bourse, de la commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse. Nous avons procédé à un examen limité des états financiers intermédiaire de la Spa Alliance Assurances arrêtés au 30 Juin 2016 qui font apparaître un résultat bénéficiaire de 157.109.566 Dzd, avec un total net actif et passif de 7.221.398.572 Dzd.

La Direction de la Compagnie est responsable de l'établissement et de la présentation sincère des états financiers, conformément à l'avis 89 du 10 Mars 2011 du Conseil National de la Comptabilité. Cette responsabilité comprend : la conception, la mise en place et le suivi d'un contrôle interne relatif à l'établissement et la présentation sincère d'états financiers ne comportant pas d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs ; le choix et l'application de méthodes comptables appropriées, ainsi que la détermination d'estimations comptables raisonnables au regard des circonstances.

Notre responsabilité consiste à émettre un avis sur ces états sur la base de notre examen limité. Notre mission a été effectuée conformément aux normes d'audit généralement admises et a comporté toutes les autres procédures de vérifications que nous avons jugées nécessaires compte tenu des recommandations de la profession.

Ainsi et en vertu de l'article 715bis du code de commerce et de l'article 15 du règlement COSOB n° 2000-02 du 20 Janvier 2000 relatif à l'information à publier par les sociétés dont les valeurs sont cotées en bourse, l'examen des informations contenues dans le rapport de gestion semestriel au 30/06/2016, nous a permis de constater leur conformité avec les états financiers qui vous sont présentés.

Sur la base de l'examen limité, et sous réserve de la prise en charge des remarques et observations figurant dans notre rapport, nous n'avons pas relevé de faits significatifs qui nous laissent à penser que les états financiers intermédiaires ci-joints, ne donnent pas une image fidèle de la situation financière de la **Spa Alliance Assurances** au 30 Juin 2016, ainsi que du résultat de ses opérations pour la période close à cette date, conformément aux principes comptables en vigueur.

Les Commissaires Aux Comptes

E. MOULFELALI

GASMI
Audit & Consulting
Commissaire aux Comptes
8, rue Said Guendouze
Sidi M'Hamed - ALGER

Abdelhamid GASMI

Université Hassiba Benbouali -Chlef

Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion

Questionnaire

doctorant: zouatenia abdelkader

E- mail: zouatenia@hotmail.com

Cher(e): Mr, Melle, Mme

Dans le cadre de la préparation de notre thèse de doctorat en sciences économiques intitulé: « Le rôle du système comptable financier dans l'amélioration de la performance comptable des compagnies d'assurance en Algérie », qui a comme objectif d'identifier l'impact de l'application du système comptable financier sur la qualité de l'information comptable des compagnies d'assurance en Algérie.

Nous avons l'honneur de vous présenter ce questionnaire, afin d'obtenir des informations suffisantes et nécessaires, pour réaliser l'objet de l'étude, et atteindre des résultats et des recommandations précises.

Nous vous prions de répondre à tous les paragraphes de ce questionnaire en mettant le signe (x) devant la réponse appropriée, Soyez rassurés que vos réponses seront tenues dans la confidentialité et ne seront utilisées que pour des fins de la recherche scientifique.

Veuillez agréer nos sincères salutations.

Nous vous remercions à l'avance pour votre collaboration.

Partie I: Informations générales sur l'échantillon de l'étude

Veuillez mettre le signe (x) devant la réponse appropriée.

1- sexe: masculin ☐ féminin ☐

2-Age: 18 ans-30ans ☐ 31 ans-45ans ☐ plus de 45 ans ☐

3- niveau d'étude: secondaire ☐ universitaire ☐ hautes études ☐

4- profession: comptable ☐ cadre financier ☐ comptable et cadre financier ☐

5- l'expérience: moins de 05 ans ☐ 05ans-10 ans ☐ plus de 10 ans ☐

Partie II: les axes du questionnaire

Veuillez mettre le signe (x) devant la réponse appropriée.

Axe I: l'impact de l'application du système comptable financier sur les états financiers des compagnies d'assurance en Algérie.

N^0	paragraphe	Tout à fait d'accord	d'accord	Sans avis	En désaccord	Tout à fait en désaccord
01	- Le bilan et le compte de résultat reflètent l'image fidèle et la performance de la compagnie d'assurance pendant l'exercice.					
02	- Le tableau des flux de trésorerie mesure la capacité de compagnie d'assurance à générer des flux de trésorerie, ainsi que des informations sur l'utilisation de ces flux.					
03	- Le tableau de variation des capitaux propres permet d'analyser toutes variations des capitaux propres de la compagnie d'assurance.					
04	- Les états financiers contiennent des informations qui sont caractérisées par: la pertinence, la précision, la clarté et la comparabilité.					
05	- La préparation des états financiers est basée sur la continuité de l'exploitation.					

Axe II: l'impact de l'application du système comptable financier sur la divulgation (la diffusion) de l'information comptable des compagnies d'assurance en Algérie.

N^0	paragraphe	Tout à fait d'accord	d'accord	Sans avis	En désaccord	Tout à fait en désaccord
06	- La compagnie d'assurance diffuse des règles et des méthodes comptables pour tenir la comptabilité et préparer les états financiers.					
07	- La compagnie d'assurance diffuse des informations qui permettent de mieux comprendre le bilan, compte de résultat, tableau des flux de trésorerie et tableau de variations des capitaux propres.					
08	- La compagnie d'assurance diffuse des informations relatives à la nature de sa relation avec les autres parties.					
09	- La compagnie d'assurance diffuse des événements qui se réalisent après la date d'arrêtés des comptes.					
10	- La compagnie d'assurance diffuse des informations relatives aux risques d'assurance.					

Axe III: l'impact d'utilisation de la technologie d'information dans le contexte du système comptable financier sur l'information comptable des compagnies d'assurance en Algérie.

N^0	paragraphe	Tout à fait d'accord	d'accord	Sans avis	En désaccord	Tout à fait en désaccord
11	- L'utilisation de micro-ordinateur permet d'accélérer la vitesse de fonctionnement des données, ainsi que de faciliter le stockage de ces données et de les récupérer en cas de besoin.					
12	- L'utilisation de micro-ordinateur permet d'augmenter la précision des opérations de calcul et la production des informations.					
13	- L'utilisation de micro-ordinateur aide à la préparation périodique des rapports et des informations.					
14	- L'utilisation de micro-ordinateur permet d'améliorer le système de contrôle interne aux compagnies d'assurance.					

Axe IV: l'impact de la disponibilité des facteurs environnementaux nécessaires à l'application du système comptable financier sur la qualité de l'information comptable des compagnies d'assurance en Algérie.

N^0	paragraphe	Tout à fait d'accord	d'accord	Sans avis	En désaccord	Tout à fait en désaccord
15	- La formation des comptables des compagnies d'assurance selon les exigences du système comptable financier a un effet important sur l'information comptable fournie par les compagnies d'assurance.					
16	- l'efficacité de la bourse d'Algérie encourage les compagnies d'assurance à présenter des informations comptables fiables et transparentes.					
17	- La mise à jour des systèmes d'informations aux compagnies d'assurance a un effet important sur l'information comptable présentée par ces compagnies.					
18	- La coopération entre les universités et les compagnies d'assurance a un effet sur la meilleure compréhension du scf, ce qui influence l'information comptable des compagnies d'assurance.					

Axe V: l'importance de la nomenclature des comptes, la solvabilité, la juste valeur, et l'enregistrement des opérations conformément à la réalité économique aux compagnies d'assurance dans le contexte de l'application du système comptable financier.

N^0	paragraphe	Tout à fait d'accord	d'accord	Sans avis	En désaccord	Tout à fait en désaccord
19	- La nomenclature des comptes dans le contexte du scf est compatible avec la nature de l'activité des compagnies d'assurance.					
20	- Le système comptable financier a pris en considération l'importance significative de la solvabilité dans les compagnies d'assurance.					
21	- Les opérations sont enregistrées en comptabilité et présentées dans les états financiers conformément à leur réalité économique sans s'en tenir uniquement à leur apparence juridique.					

22	- les instruments financiers des compagnies d'assurance sont évalués à la juste valeur.					

Axe VI: l'impact de l'information comptable dans le contexte de l'application du système comptable financier sur les parties ayant une relation avec les compagnies d'assurance en Algérie.

N^0	**paragraphe**	**Tout à fait d'accord**	**d'accord**	**Sans avis**	**En désaccord**	**Tout à fait en désaccord**
23	- les informations comptables dans le contexte de l'application du scf aident les assurés de poursuivre leurs droits aux compagnies d'assurance.					
24	- les informations comptables dans le contexte de l'application du scf répondent aux besoins des investisseurs aux compagnies d'assurance.					
25	- les informations comptables dans le contexte de l'application du scf répondent aux besoins de l'administration des compagnies d'assurance.					
26	- les informations comptables dans le contexte de l'application du scf répondent aux besoins des analystes financiers des compagnies d'assurance.					
27	- les informations comptables dans le contexte de l'application du scf répondent aux besoins de l'autorité de supervision des compagnies d'assurance.					

28- quelles sont les difficultés d'application du système comptable financier aux compagnies d'assurance ?

……

……

……

اسم الأستاذ	الجامعات التي يعملون فيها	البلد
الأستاذ الدكتور سامر مظهر قنطقجي	KIE university	سوريا
الدكتور بوفليح نبيل	جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف–	الجزائر
الدكتور حساني حسين	جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف–	الجزائر
الدكتور عيادي عبد القادر	جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف–	الجزائر
الدكتور نوي الحاج	جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف–	الجزائر
الدكتور شيخي بلال	جامعة امحمد بوقرة – بومرداس	الجزائر
الأستاذ بونعجة سحنون	المركز الجامعي تيسمسيلت	الجزائر